الجهود النحوية في المقتصد لعبد القاهر الجرجاني

د. ظلال عبود

ilâhiyât

الجهود النحوية
في المقتصد لعبد القاهر الجرجاني

د. ظلال عبود

ilāhiyāt 1242

© MAKGRUP MEDYA PRO. REK. YAY. A.Ş.

الجهود النحوية
في المقتصد لعبد القاهر الجرجاني

د. ظلال عبود

Editör: Doç. Dr. Usame İHTİYAR

E-ISBN 978-625-6640-68-9

1. Baskı: Nisan 2024

Sertifika No: 44396

Mizanpaj: Tavoos
Sayfa Düzeni: Tavoos
Kapak: Mak Grup Medya Pro. Rek. Yay. A.Ş.

ilāhiyāt

Fora İş Merkezi, 1354. Cadde No: 138/5, 06378
Ostim/Ankara

Tel: (0312) 439 01 69
www.ilahiyatyayin.com
editor@ilahiyatyayin.com
satis@ilahiyatyayin.com
www.instagram.com/ilahiyatyayin

المحتويات

المحتويات ٢
المقدمـة ٦
مدخل ١٢
أولاً: أبو علي الفارسي وكتاب الإيضاح ١٢
١ – أبو علي الفارسي ١٢
أ – اسمه وكنيته ولقبه ونسبه ١٢
ب – مولده ووفاته ١٣
ج – نشأته ورحلاته : ١٣
د – منزلته العلمية وأقوال العلماء فيه ١٤
هـ - شيوخه وتلاميذه ١٥
و-آثاره ومؤلفاته ١٥
٢- كتـاب الإيضـاح ١٦
١ – سبب تأليفه ١٦
٢ – مادّته وطريقته ١٧
٣- ترتيبه ١٨
٤- ذيوعه و روايته و قيمته ١٩
٥- شروحه ٢٠
ثانياً: عبد القاهر الجرجاني وكتاب المقتصد ٢٢
١ – عبد القاهر الجرجاني ٢٢
أ – اسمه وكنيته ولقبه ٢٢
ب – مولده و وفاته ٢٣
ج– نشأته و رحلاته ٢٤
د- منزلته العلمية ورأي العلماء فيه ٢٥
هـ شيوخه وتلاميذ ٢٧

و- آثاره ومؤلفاته ٢٩
أ- منزلته وأهميته ٣٠
ب- سبب تأليفه ٣١
ج- مادتـه و ترتيبـه ٣٢
د- منهجـه ٣٣
هـ- مصادره ٣٧
الفصل الأول الأصول النحوية عند عبد القاهر الجرجاني ٤٤
المبحث الأول: السمـاع ٤٤
منهج الجرجاني في الاستشهاد بالشّعر ٨٨
تعامل الجرجاني مع الشاهد الشعري ٩٨
أ ـ اقتطاع الشاهد الشعري ٩٨
ب ـ التعليق على الشواهد ١٠٣
ج ـ حكمه على بعض الشواهد ١٠٧
هـ ـ تأويل الشاهد ١٠٩
و ـ أهمية المعنى والتعليل بفساده ١١٠
ز ـ إظهار ثقافته العروضية والتاريخية والأدبية ١١٣
ح ـ احتجاجه بشواهد لتوضيح معنى لغوي: ١١٦
ط ـ موقف الجرجاني من الضرورة ١١٦
وصف الضرورة عند الجرجاني ١٢٠
١ـ ضرورة قبيحة ١٢٠
٢ـ ضرورة شاذّة ١٢١
٣ـ ضرورة غير حسنة ١٢٢
٤ـ ضرورة ضعيفة ١٢٣
٥ـ ضرورة قليلة ١٢٣
رابعاً- كـلام العـرب ١٣٩
أقوال عزاها إلى قبائل بعينـها ١٤٩
مستويات المسموع عند الجرجاني ١٥٥
مستويات أخرى للمسموع ١٦٣
المبحث الثاني: الاستدلال الذّهني ١٦٧

أولاً- القيـاس..... ١٦٧
ثانيا- العلّــة ٢٢٠
المبحث الثالث: الإجمـاع..... ٢٤٠
الفصل الثاني شخصية عبد القاهر الجرجاني النحوية..... ٢٤٤
المبحث الأول: مذهبـه النّحـوي والمصطلحات النحوية لديه.... ٢٤٤
١- مفهوم المصطلح النحوي..... ٢٤٧
٢ - لمحة تاريخية موجزة عن نشأة المصطلح النحوي ٢٤٨
٣ - المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين..... ٢٤٩
٤ - المصطلح النّحوي عند الجرجاني..... ٢٥٠
٥ - مصطلحات كوفية جرى بها قلم الجرجاني..... ٢٥٢
٦ - مصطلحات جديدة..... ٢٥٥
٧ - منهج الجرجاني في استخدام المصطلحات ٢٥٦
المبحث الثاني: منهجه النحوي..... ٢٦٩
أولاً- عرض الآراء النحوية وموقف الجرجاني منها..... ٢٦٩
١- آراء البصريين..... ٢٦٩
أ - يونس (١٨٢هـ)..... ٢٦٩
ب - الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ):..... ٢٧١
ج - سيبويه (١٨٠ هـ)..... ٢٧٤
د - أبو الحسن الأخفش (٢١٥هـ)..... ٢٧٩
هـ - أبو زيد (٢١٥هـ)..... ٢٨١
و - الأصمعي (٢١٦هـ) ٢٨٢
ز - أبو عثمان المازني (٢٤٨هـ) ٢٨٢
ح - أبو العبّاس المبَرِّد (٢٨٥هـ)..... ٢٨٣
ط - أبو إسحق الزّجّاج (٣١١هـ)..... ٢٨٤
ي - أبو بكر السّراج (٣١٦هـ)..... ٢٨٥
ك - أبو الحسين عبد الوارث (شيخ الجرجاني) (٤٢١هـ)..... ٢٨٧
٢- آراء الكوفيين..... ٢٩١
أ - الكسائي (١٨٩هـ)..... ٢٩١
ب - الفرّاء (٢٠٧هـ) ٢٩٢

ج ـ ثعلب (أحمد بن يحيى) (٢٩١هـ): ٢٩٣
ثانياً- موقفه من المسائل الخلافية..... ٢٩٤
ثالثاً- مخالفاتـه..... ٣٠٠
رابعاً- آراؤه النحوية وترجيحاتـه..... ٣١٩
المبحث الثالث: أثره في الدرس النحوي والنحاة الخالفين ٣٤٨
أولاً- موقف أبي حيان(٧٤٥هـ) من الجرجاني..... ٣٥٠
ثانياً- موقف ابن هشام(٧٦١هـ) من الجرجاني..... ٣٥٣
ثالثاً- موقف السيوطي(٩١١هـ) من الجرجاني..... ٣٥٨
الفصل الثالث: التقليد والتجديد في الدراسة النحوية عنده ٣٦٢
توطئة..... ٣٦٢
المبحث الأول: قضيـة العامـل..... ٣٦٣
أولاً-أحكام العامل في المقتصد..... ٣٦٧
ثانياً-أنواع العامل ٣٧٤
ثالثاً- تَسَلُّح الجرجاني بمفهوم العامل ٣٧٨
المبحث الثاني: الإعـراب ٣٨٣
المبحث الثالث: نظريـة النظـم وأثرها في المقتصد ٣٩٤
الخاتمـة ٤٧٢

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـة

الحمد لله، وبه نستعين، والصلاة والسلام على سيّدِ المرسلين، وخاتمِ النّبيين محمّد عليه الصلاة والسلام.

أمّا بعد:

فقد زخرت المكتبةُ العربية بتراثٍ نحويٍّ خصبٍ، خلّفه لنا نحاةٌ كبارٌ، وقفوا أنفسَهم على خدمة العربية، فكان نتاجُهم ثرّاً، أظْهَرَ على تنوعه نموَّ التفكير النحويّ، وضمّ الكثيرَ من القضايا النحوية التي شغلت النحاةَ لوقت من الزمن، وكشفَ عن شخصياتٍ فَذَّةٍ حُقَّ لها أن تحظى باهتمامِ ورعايةِ الباحثين، وكان من بين تلك الشخصيات الإمامُ عبدُ القاهر الجرجاني الذي يُعَدّ من أكابرِ النّحويين والبلاغيين.

وقد كان الجانبُ البلاغي عند عبد القاهر محطَّ أنظار الباحثين، فعنوا به عناية فائقة، وصار اسمه مقروناً بالبلاغة، فأينما تُذْكَرْ فثمةَ عبدُ القاهر، فكان ذلك على حساب فكره النحويّ، وهو إمامُ النحو في عصره، وما علمُ المعاني الذي وضع أصوله إلا إحياءٌ لروح المعنى والحسّ والتذوق في علم النحو.

وعبدُ القاهر الجرجاني، المتكلمُ الأشعريّ، والفقيهُ الشافعيّ، حذِقَ الثقافة الإسلامية بكل أبعادها المعروفة في عصره، وكان له معرفةٌ تامة، وإلمامٌ واسع بلغات متعدّدة غير العربية، فجاءت ثقافته شاملة وجهوده

متنوعة، ولاسيما في مجال الدراسات النحوية التي اتّخذت لديه اتجاهين: الأول تقليدي ناقش فيه بعض القضايا النحوية كالعامل والإعراب، وما إلى ذلك، والثاني تجديدي خرج منه بنظريةٍ مفادُها أن النظمَ توخّي معاني النحو، وبهما تثبت معجزة القرآن الكريم.

فلابدّ من الاهتمام بالجانب النحوي لعبد القاهر لمعرفة الخدمة التي قدّمها للدرس النحوي من جهة، وللدارسين المعاصرين من جهة ثانية، والتركيزِ على علامات الافتراق والمغايرة في تصوره للنحو، وفي تأسيسه للدرس النحوي، خلافاً للتصورات التي سبقته، فقد نقل الدرس النحوي من الأفق النظري المجرد إلى أفق الدرس التحليلي للعبارة، فكان هدفُه تعليمياً، وهمُه تيسيرَ نحو العربية، وتبسيطَه للدارسين عامة، مما حدا بعضَ المعاصرين أن يذهب إلى اتّخاذ مذهب عبد القاهر منهجاً للدراسات النحوية.

وما ذُكِر آنفاً شجّعني أن أنظر في نحو عبد القاهر، فسارعت إلى البحث والاستقصاء واستفتاء الآراء، إلى أن وقع الاختيار على دراسة جهود عبد القاهر النحوية في واحد من أهم مؤلفاته النحوية، ألا وهو (كتاب المقتصد)، ولاسيما أن (المقتصد) شرحٌ لإيضاح أبي علي الفارسي، الذي لاقى شهرة واهتماماً كبيرين على مدى قرون عدّة، لمع فيها نجمه، وذاع صيته، إلى أن انشغل الناس عنه بمؤلفات ابن مالك(٦٧٢هـ) . أضف إلى ذلك ما لـ(كتاب المقتصد) من أهمية خاصة بوصفه نموذجاً لتراث القرن

الخامس أولاً، ونتاجاً لنحويّ مبدع أصيل ثانياً، فهو أثرٌ يجتمع فيه جهدُ عالمين جليلين كبيرين في مجال الدراسات النحوية واللغوية، ويكشف عن المؤثرات العامة التي وجّهت الجرجاني في مسلكه وتفكيره، فكان مفكراً ذا رؤية شاملة ومنهج جدلي نوعاً ما، حوّل الدراسات النحوية إلى مجال تجريبي لتطبيق جملة من الأفكار المذهبية التي اعتنقها؛ لذا آثرت أن أقف على عقلية الجرجاني النحوية، وأسلط الضوء على فكره النحوي، في أثناء بحثي العلمي الموسوم بـ: (الجهود النحوية في كتاب المقتصد لعبد القاهر الجرجاني)، وذلك بعد أن تبيّن لي أن الدراسات النحوية الموجهة إلى هذا الرجل لم تكن جامعة شامله لما جاء به من قضايا نحوية، وأخص بالذكر ما أودعه منها في (المقتصد)، علماً أنها دراسات قيِّمَة، بذل فيها أصحابها جهداً يُشكرون عليه، وكان منها:

- (عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها) للبدراوي زهران.
- (الاتجاهات التجديدية في الدرس النحوي عند عبد القاهر الجرجاني وابن خلدون) لعبدالله الخثران.
- (تحقيق كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني مع دراسة لآرائه النحوية)، رسالة دكتوراه لكاظم بحر المرجان.
- (الخلاف النحوي في المقتصد) رسالة ماجستير لعلي محمد أحمد الشهري.

وهذا البحث كغيره من الأبحاث التي اكتنفها بعضُ الصعوبات، والتي كان من أهمها سوءُ ضبط نسخة (المقتصد) المعتمدةِ في الدراسة، وهي بتحقيق كاظم بحر المرجان، وكثرةُ الأخطاء فيها، ونقصُ بعض الكلمات، وهذا ما كلّفني الكثير من الوقت والجهد في تتبع كثير من قضاياه النحوية في عدد لا بأس به من كتب النحو، أضف إلى ذلك صعوبةَ الحصول على بعض الدراسات الموجودة خارج القطر كالدراسة النحوية المقتضبة لـ(المقتصد) التي قام بها المحقق د. كاظم بحر المرجان نفسه.

ولم تثبط تلك الصعوبات من عزيمتي –والحمد لله– بل دأبت على البحث والتقصي يرفدني في ذلك حبي للعربية لغة القرآن الكريم، ورغبتي في معرفة ما أودعه الجرجاني من علم في كتابه هذا الذي يحتوي على ستة وسبعين باباً موزعاً على مجلدين يبلغ عدد صفحاتهما ألفاً ومئتين وإحدى وثمانين صفحة، والذي وصفه الجرجاني نفسه بأنه متوسط يفضي بمتأمله إلى أغراض هذا الكتاب، ويعقد منه ومن هذا العلم نسباً ينفي عن طبعه وحشة الأجانب، ويلين له جانباً من عويصه، ويهديه إلى مصعب طريقه، حتى يتوصل منه إلى طلب الغاية.

وسيقوم البحث باستقراء الظاهرة، وتوصيفها، استناداً إلى المنهج الوصفي، ومن ثم تحليلها ما أمكن.

وقد كُسر البحث على ثلاثة فصول، يسبقها تمهيد، ويعقبها خاتمة وفهارس وثبت للمصادر والمراجع، وسيتضمن التمهيد نبذة من حياة أبي

علي، وتوصيفاً لكتاب (الإيضاح)، ونبذة أخرى من حياة عبد القاهر الجرجاني، وكذلك توصيفاً لكتاب (المقتصد).

أما ما يخصُّ الفصولَ الثلاثة فسيتمّ الحديث في الفصل الأول عن الأصول النحوية عند عبد القاهر الجرجاني من سماعٍ وما يتمثل به من القرآن الكريم، والحديث النبويّ الشريف، والشعر، وكلام العرب، واستدلالٍ ذهنيٍّ، وما يتصل به من القياس، والعلة، والعامل، والإجماع.

وسيتناول الفصل الثاني الحديث عن شخصية عبد القاهر النحوية، والتي ستتجلى في معرفة مذهبه النحوي اعتماداً على بعض القرائن، وتوصيف المصطلحات، وفي معرفة منهجه النحوي الذي سيعرض البحث فيه بعضَ آراء النحاة كما وردت في (المقتصد)، مشيراً إلى موقف الجرجاني إزاءها، والذي يتضافر مع موقفه من المسائل الخلافية، ومخالفاته للنحاة، إضافةً إلى عرض بعضٍ من آرائه وترجيحاته، وستتجلى شخصيته أيضاً في معرفة أثره في الدرس النحوي والنحاة الخالفين.

أما الفصل الثالث فسيتم فيه تسليط الضوء على التقليد والتجديد في الدراسة النحوية عند عبد القاهر الجرجاني، وسيبين البحث أن للنحو لدى الجرجاني مسارين: الأول تقليدي نحا فيه نحو من سبقه فيما يخص القضايا النحوية التي تشكل عماد النحو التقليدي كقضيتي العامل والإعراب، والثاني تجديدي سلك فيه الجرجاني طريقاً أوصلته إلى نظرية النظم التي مدارها على أن النظم هو توخي معاني النحو، وسيعرض البحث هذه

النظرية بشيء من التفصيل. وذيّلت البحث بخاتمة ضمّت أهم ما توصل إليه البحث.

وقد حرصت في هذا البحث على نسبة الشواهد إلى أصحابها، وضبطها بالشكل، وتخريجها من الديوان أولاً، ومن ثم من مجموعات شعرية، أو كتب نحوية قديمة في حال تعذر وجود دواوين لأصحابها، وإكمال أنصافها، وإيضاح الغامض من مفرداتها، وخرّجت الآيات القرآنية الكريمة، والقراءات، والأحاديث النبوية الشريفة وكلام العرب، وتتبعت المسائل النحوية في مظانها، وألزمت نفسي بتعريف الأعلام الذين وردت أسماؤهم في المقتصد، واكتفيت بذكر تاريخ الوفاة في أول مرة ورد فيها اسم العلم، مستثنية من ذلك المحدثين، وعمدت إلى عقد بعض المقارنات التي كان من شأنها أن أوصلت البحث إلى بعض النتائج المرجوّة، ولجأت إلى تكرير بعض الشواهد، ولكن بسياقات مختلفة، وذلك حين دعت الحاجة إلى ذلك، وصنعت بعض الجداول الإحصائية التي وجدتها ضرورية لاستكمال البحث.

وبعد: فهذا ما أعانني الله تعالى عليه، وحسبي أنني اجتهدت، ولكل مجتهد نصيب، فما وقع فيه من ضعف وهَناة فمنّي، وما حسُن منه فبتوفيقٍ من الله عزّ اسمه وجلّ ثناؤه.

مدخل

أولاً: أبو علي الفارسي وكتاب الإيضاح

١ – أبو علي الفارسي

أ – اسمه وكنيته ولقبه ونسبه

هو أبو عليّ الحسنُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ الغفَّار بنِ محمَّدِ بنِ سليمانَ بنِ أبانِ الفَسَويُّ الفارسيُّ النحويُّ، أبوه فارسيّ وأمّه عربية سدوسية من سدوس شيبان، من ربيعة الفرس[١].

---

(١) ينظر ترجمة أبي علي وأخباره في:

– ابن النديم، ١٩٧٨، (الفهرست) دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ٩٥/١.

– الخطيب البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر، د.ت (تاريخ بغداد)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ٢٧٥/٧.

– ابن الجوزي، علي بن محمد، ١٣٥٨هـ ، (المنتظم)، ط١، دار صادر، بيروت ٣٢٥/١٤ .

– الحموي، ياقوت، ١٤٠٤هـ، (معجم البلدان)، دار الفكر، بيروت ٤ / ٢٦١ .

– الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، ١٩٩٥، (ميزان الاعتدال في نقد الرجال)، تحقيق : علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية بيروت ٢٢٦/٢ .

ب – مولده ووفاته

ولد أبو علي في مدينة (فسا) من بلاد فارس[١] ، وأكثر مترجميه على أن وفاته كانت يوم الأحد في السابع عشر من ربيع الأول سنة (٣٧٧هـ) في بغداد[٢]، ودفن في مقبرة الشُّونِيْزِيَّة في الجانب الغربي من بغداد .

ج – نشأته ورحلاته :

نشأ أبو علي في مدينة (فسا) التي ولد فيها، ولم يذكر شيء عن نشأته وحياته فيها، وبقي فيها تسعة عشر عاماً، ثم رحل إلى بغداد عام (٣٠٧هـ) لطلب العلم فيها، وذهب إلى البصرة، وزار الموصل في السنة التي احتلّها فيها مُعزُّ الدولة البويهي ، فلقي أبا الفتح ابن جني سنة(٣٣٧ هـ)، وسأله عن مسألة في التصريف، فقصّر فيها[٣]، ثم انحدر إلى بغداد ثم عاد إلى الموصل سنة (٣٤١هـ)، ومضى إلى حلب فأقام عند سيف الدولة الحمداني، وعاد إلى بغداد سنة(٣٤٦هـ) ومضى بعد ذلك بسنة أو أكثر

---

(١) ينظر: المنتظم ١٤/٣٢٥ .

(٢) ينظر : تاريخ بغداد ٧/ ٢٧٥ ، وهدية العارفين ص٢٧٢ .

(٣) ينظر: الحموي، ياقوت، ١٣٥٥هـ، (معجم الأدباء)، الطبعة الأخيرة، دار المأمون، مصر ١٢ / ٩٠-٩١.

إلى شيراز، فقضى عشرين سنة عند عضد الدولة، وعاد إلى بغداد وبقي فيها إلى أن توفي سنة (٣٧٧هـ)[١].

د ـ منزلته العلمية وأقوال العلماء فيه

بلغ أبو علي منزلة علمية عالية، فحظي بثناء العلماء عليه وإجلالهم له. وكثرت فيه أقوالهم. نذكر منها قول جامع العلوم: " لولاه ما فُهم كتاب سيبويه ولا مشكلاته"(٢)

وقوله: "مثله لا يولد بعد"[٣]، إضافة إلى قول السيوطي عنه إنه: "واحد زمانه في علم العربية"[١].

---

(١) الذهبي ، محمد بن أحمد، (سير أعلام النبلاء)، تحقيق : شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، ط٩ ، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٦ / ٣٧٩ ، ٣٨٠. و ينظر : الجرجاني : عبد القاهر ، ٢٠٠٧ (المقتصد في شرح الكلمة) تحقيق د.أحمد بن عبد الله بن ابراهيم الدويش ، سلسلة الرسائل الجامعية (٧٨) جامعة الإمام بن مسعود الإسلامية ١ / ١٤ .

(٢) ينظر: جامع العلوم الأصبهاني الباقولي، ١٩٩٠ (شرح اللمع)، تحقيق د.إبراهيم بن محمد أبو عباء ، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ٢ / ٤٩٦.

(٣) جامع العلوم الأصبهاني الباقولي، ١٩٩٥ ، (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات)، تحقيق د.أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ٩٢٢/٢.

هـ ـ شيوخه وتلاميذه

تلْمذ أبو علي لمشيخة جليلة من أعيان العربية[٢] كالزجاج(٣١١هـ)[٣]، وابن السراج(٣١٦هـ)[٤]، وقرأ عليه عدد غير قليل من التلاميذ ، وسيكتفي البحث بالإشارة إلى أن د.محمد قاسم جاء على ذكرهم جميعاً ذكراً وافياً يغني عن ذكرهم هنا[٥].

و-آثاره ومؤلفاته

إن الثقافة الغزيرة، والاطلاع الواسع، والبصر الثاقب بفنون العربية، التي حظي بها أبو علي، ساعدته على كثرة التأليف ، فترك للمكتبة العربية تراثاً

---

(١) بغية الوعاة ٤٩٦/١.

(٢) ينظر: مرآة الجنان ٦٦٢/٢، وبغية الوعاة ٤٩٦/١.

(٣) أبو إسحق إبراهيم بن محمد بن السّرّي بن سهل الزّجاج النحوي، أقدم أصحاب المبرد قراءة عليه، أخذ عنه النحو مع ابن كيسان حتى استقامت لهما رئاسته بعده، كان الزّجّاج أشدّ لزوماً لمذهب البصريين، وممن أخذ عنه: أبو علي الفارسي ودرستويه النحوي وغيرهما، له مصنفات كثيرة، منها: معاني القرآن، والاشتقاق، والقوافي والعروض، ينظر: الفهرست ص٩٠.

(٤) أبو بكر محمّد، من أحدث غلمان المبرد، لازمه وأخذ عنه، وإليه انتهت رئاسة النحو بعده، أخذ عنه الزجاجي والسيرافي والرّمّاني وغيرهم، ومن تصانيفه: الأصول الكبير، والاشتقاق، والجمل...، ينظر: الفهرست ص٩٢.

(٥) ينظر: الأصول النحوية والصرفية في (الحجة) ص٢١ – ٣٥.

جمّاً ، استحسنه كثير من العلماء، وتأثر به عدد غير قليل ممن جاء بعده نقلاً وشرحاً [١].

وما يهمنا من مؤلفاته هو (كتاب الإيضاح) الذي شرحه عبد القاهر الجرجاني(٤٧١هـ) بكتابه (المقتصد)، وعليه مدار الحديث الآن:

٢ـ كتـاب الإيضـاح

يعد كتاب الإيضاح من أشهر مؤلفات الفارسي، على صغر حجمه، وقد ضمّنه مصنِّفه أغلب موضوعات النحو، وعرضها في أربعة وسبعين باباً، عرضاً واضحاً سهلاً قريبَ المتناول، وساق له في الاحتجاج ما تيسر من القرآن الكريم والشعر والأمثال والحديث وكلام العرب، فخرج إلى الناس على تلك الهيئة، وغدا موضع اهتمام النحاة والدارسين زهاء ثلاثة قرون.

١ ــ سبب تأليفه

أشار أبو علي في خطبه (الإيضاح) إلى أنه صنَّفه بناءً على طلب من عضد الدولة البويهي[٢] فقال: " أما على إثر ذلك أطال الله بقاء الأمير

---

(١) ينظر: الأصول النحوية والصرفية في (الحجة) ص٣٩ – ٧٥.

(٢) هو أبو شجاع فنا خسرو، بن ركن الدولة أبي علي الحسن بن بويه (٣٧٣هـ)، عاش سبعة وأربعين عاماً, ينظر: وفيات الأعيان ٤/٥٠.

الجليل عضد الدولة مولانا، وأدام عزَّه، وتأييده، ونصرَه، وتمكينه، وأسبغ عليه طوله وفضله. فإني جمعت في هذا الكتاب أبواباً من العربية متحرياً في جمعها على ما ورد به أمره أعلاه الله. فإن وافق اجتهادي ما رسم، فذلك بيمن نقيبته، وحسن تنبيهه، وهدايته، وإن قصر إدراك عبده عما حده مولانا أدام الله إرشاده ورشده رجوت أن يسعني صفحه لعلمه بأن الخطأ بعد التحري موضوع عن المخطط"[1].

٢ ـ مادّته وطريقته

إنّ كتاب الإيضاح من أهم الكتب النحوية التعليمية الجامعة، عرض فيه أبو علي موضوعات النحو المختلفة، وأفاد فيه من جهود سابقيه كسيبويه، وابن السراج، وتجنّب ما وقعوا فيه من تداخل في مسائل النحو والصرف والأصوات واللهجات واللغة وما إلى ذلك. وبناه على أربعة وسبعين باباً، وزّع عليها أبواب النحو الرئيسية و ما يتفرع منها، و رتبها وفق منهج جديد صدر فيه عن فكرة أثر العوامل في معمولاتها، فاستهل الكتاب بسبعة أبواب أشبه بالمقدمات، أتبعها بثمانية عشر باباً حوت المرفوعات من المعربات و ما دخل عليها و المشتقات، و أردفها بتسعة عشر باباً جمع فيها المنصوبات، و أعقبها بثمانية أبواب وقفها على المجرورات، وجعل

(١) الفارسي، أبو علي، ١٩٦٩، (الإيضاح العضدي)، حققه وقدم له ، د.حسن شاذلي فرهود ، ط١ ، كلية الآداب ، جامعة الرياض ، الجزء الأول ص٥ .

التوابع بعدها في ستة أبواب، و تناول إثرها ما لا ينصرف في عشرة أبواب، وجعل ما تبقى من الأبواب في موضوعات مختلفة (١).

٣ـ ترتيبه

إن طريقة أبي علي في ترتيب موضوعات الإيضاح ليست جديدة كل الجدّة ، و إنما يوجد لها أصول في بعض كتب المتقدمين ، كما يقول الباحث يحيى مير علم ، الذي حاول الكشف عن هذه الأصول بإلقاء نظرة موجزة على أشهر المصادر التي عول عليها أبو علي في تأليفه ولاسيما الكتاب والمقتضب والأصول والجمل، فتوصّل إلى أن أبا علي نجح في تخليص كتابه (الإيضاح) مما جاء في الكتاب من تداخل موضوعات النحو و الصرف ، و غموض عناوين بعض الأبواب و طولها ، و الاستطراد الذي يخرج عن موضوع الباب ، كما خلّصه مما وقع في المقتضب من تداخل موضوعات النحو و الصرف ، و تكرير الحديث عن بعض المسائل في مواضع كثيرة ، كما جنبه ما حفل به الأصول من ولع ابن السراج بالمنطق الذي ظهر في حرصه على صياغة منطقية للحدود، وكذلك أبعد عنه ما ورد في نظيره (كتاب الجمل) التعليمي من زيادة موضوعات

---

(١) ينظر: علم، يحيى مير، ١٩٩٢، (منهج العكبري في شرح الإيضاح لأبي على الفارسي ، دراسة وتحقيق)، رسالة دكتوراه ، بإشراف أ.د. عبد الحفيظ السطلي ، المجلد الأول ، الدراسة، ص ١٢٠ .

عن النحو و الصرف ، هي فوق مستوى المقدمات النحوية كالأصوات و التأريخ و الضرورات الشعرية ، و من كثرة الأمثلة و افتقاره إلى منهج دقيق في الترتيب . فجاء به أبو علي مختصراً تعليمياً ، أفاد فيه من جهود سابقيه ، و أودعه كثيراً من حسنات آثارهم (١).

٤ـ ذيوعه و روايته و قيمته

يعد كتاب الإيضاح الذي صنفه أبو علي في شيراز (٣٤٨ – ٣٦٨ هـ) نقطة تحول في التأليف النحوي ، و لا يجاريه في عبارته و نزعته التعليمية إلا كتاب (الجمل) للزجاجي، وقد انتشر هذا الكتاب انتشاراً واسعاً، ساعده على ذلك تبويبُه المنظم، و سهولةُ عبارته، و نصاعة تعبيره، وإيضاح مسائله، إضافة إلى أنه أُلِّفَ لعضد الدولة، فسارت شهرته في الآفاق ، ورأى د.عبد الفتاح شلبي أن الفضل في ذيوع (الإيضاح) وانتشاره، يعود إلى أبي القاسم زيد بن علي الفارسي ابن أخت أبي علي (٤٦٧ هـ)[٢]؛ وذلك بعد أن أذن عضد الدولة بخروجه إلى الناس، و من بعده إلى أبي الحسين ابن أخت أبي علي، ونفى محقق (الإيضاح) د.

---

(١) ينظر منهج العكبري في شرح الإيضاح ، ص ١٢٢– ١٢٨ .

(٢) كان علامة فاضلاً نحوياً لغوياً مشاركاً في عدة علوم، أخذ النحو عن أبي الحسين ابن أخت أبي علي الفارسي، وروى عنه الإيضاح لخاله، أقرأ العربية بحلب ودمشق، له شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، وشرح الحماسة لأبي تمام، وغير ذلك. ينظر: معجم الأدباء ١٠-١١/١٧٧.

كاظم بحر المرجان أن يكون أبو القاسم أول من أخرج (الإيضاح) للناس[1].

وكتاب الإيضاح ـ على صغر حجمه ـ يوفي على الكتب الكبار التي من جنسه في قوة عبارته، و جودة صنعته، مما حدا بالرواة أن ينقلوه إلى الأندلس أيضاً، فعني به المغاربة، وعدُّوه مفتاح الكتاب، و لم تقتصر روايته على الرواة و النحاة بل تجاوزتهم إلى طوائف أُخَر من الشعراء و الأدباء[2].

٥ـ شروحه

استمر الاهتمام بكتاب(الإيضاح) حتى نهاية القرن السابع الذي لمع فيه نجم ابن مالك(٦٧٢هـ)، فكانت كتبه سبباً في انصراف الناس عن الإيضاح و التكملة [3]، بعد أن حظيا بشرح كثير من النحاة، وقد ذكرهم د. كاظم بحر المرجان في دراسةٍ لكتاب (الإيضاح)،

---

(١) ينظر: أبو علي الفارسي ص ٥٣٤ ، وينظر: الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد ، ١٩٩٦، (كتاب الإيضاح) تحقيق و دراسة : كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، ص ٣٢ .

(٢) ينظر: أبو علي الفارسي ص ٥٣٤- ٥٣٦، وينظر: منهج العكبري في شرح الإيضاح ص ١٣٠ – ١٣٣.

(٣) ينظر : أبو علي الفارسي ص ٥٣٩ .

نذكر منهم[١]:

١. أبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)[٢] .

٢. أبو طالب أحمد بن بكر بن بقية العبدي (ت ٤٠٦ هـ)[٣] .

٣. أبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن عبد الوارث (ت ٤٢١ هـ)[٤] .

٤. أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) . له ثلاثة شروح هي المغني، والمقتصد، والإيجاز.

---

(١) اكتفى البحث بإيراد أسماء هؤلاء، ولمعرفة أسماء شارحي الإيضاح جميعهم ينظر: كتاب الإيضاح، (تحقيق: كاظم بحر المرجان) ، ص ٣٠- ٣٥ .

(٢) نحوي موصلي مشهور، كان إماما في علم العربية، قرأ الأدب على الشيخ أبي علي الفارسي، من تصانيفه: كتاب الخصائص، وسر الصناعة، والمنصف. ينظر: وفيات الأعيان ٣/٢٤٦-٢٤٨.

(٣) نحوي فاضل ماهر، قرأ النحو على أبي سعيد السيرافي، وأبي الحسن الرماني، وأبي علي الفارسي. ينظر: ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين(٦٨١هـ)، (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان)، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان ١/١٠١.

(٤) محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث أبو الحسين الفارسي النحوي، ابن أخت أبي علي الفارسي، أخذ عن خاله علم العربية، وطوّف الآفاق، فقد ورد خراسان، ونزل بنيسابور، وذهب إلى مكة وجاور بها، ثم عاد إلى غزنة ورجع إلى نيسابور، ثم انتقل إلى إسفراين، ثم استوطن جرجان إلى أن مات، وقرأ عليه أهلها، وله تصانيف في الهجاء، وكتاب الشعر. ينظر: بغية الوعاة (المكتبة العصرية) ١/٩٤.

ثانياً: عبد القاهر الجرجاني وكتاب المقتصد

١ ـ عبد القاهر الجرجاني

أ ـ اسمه وكنيته ولقبه

هو الإمام عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني أبو بكر(٤٧١هـ)[١]، النحوي[١]، الشافعي[٢]، الأشعري[٣]، الفارسي[٤].

---

(١) ينظر ترجمة الجرجاني في: الباخرزي، علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب أبو حسن (٧٦٤هـ)، ١٩٩٣، (دمية القصر وعصرة أهل العصر)، تحقيق: د. محمد ألتونجي، ط١، دار الجيل، بيروت، لبنان ٥٧٨/١، والقفطي، علي بن يوسف(٦٣٦هـ)، ١٩٥٢، (إنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة ٢/ ١٨٨ ، وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٣٩٦، و مرآة الجنان، ٣٨٦/٣، وابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن عمر(٨٥١هـ)، ١٤٠٧هـ، (طبقات الشافعية)، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، ط١، عالم الكتب، بيروت ٢٥٢/١، والفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، ١٤٠٧هـ، (البلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة)، تحقيق : محمد المصري، ط ١، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت ص١٣٤، و بغية الوعاة ، ١٠٦/٢،

و الداودي، أحمد بن محمد، ١٩٩٧، (طبقات المفسرين)، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، ط١، مكتبة العلوم والحكم ١٣٣/١، وخليفة ، حاجي ، د.ت (

ب – مولده و وفاته

ولد الإمام عبد القاهر بجرجان ، و لم تحدد الكتب التي ترجمت له سنة مولده، و لم تُشِر إليها، واختُلف في سنة وفاته، فالمشهور أنها سنة (٤٧١ هـ)، فيما ورد في إنباه الرواة[٥]، والبلغة[٦]، وجاء في هدية العارفين أن وفاته سنة(٤٧٤هـ)[٧]، و هناك من الكتب ما ذكرت التأريخين معاً، و

كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون) ، دار العلوم الحديثة، بيروت ، لبنان ، ص ٨٣، ١٢٠ ، ٢١٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٦٠٢، ٧٥٩، ١١٦٩، ١١٧٩، ١٦٢١، ١٧٦٩.

(١) ينظر: شذرات الذهب ٣٤٠/٣، وهدية العارفين ص٦٠٦، وبغية الوعاة ١٠٦/٢، ودمية القصر ٤٩٩/١.

(٢) ينظر: مرآة الجنان ١٠١/٣، وهدية العارفين ص٦٠٦، وطبقات المفسرين للداودي ١٣٣/١.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ٤٣٣/١٨، ومرآة الجنان ١٠١/٣، وطبقات المفسرين للداودي ١٣٣/١.

(٤) ينظر: البلغة ص١٣٤.

(٥) ينظر : إنباه الرواة ١٨٩/٢.

(٦) ينظر: البلغة ص١٣٥.

(٧) ينظر: هدية العارفين ص٦٠٦.

لم يُرَجَّح فيها قولٌ على الآخر كما في طبقات الشافعية الكبرى[١]، وبغية الوعاة[٢]، وطبقات المفسرين[٣]، وسير أعلام النبلاء[٤]، ومرآة الجنان[٥].

و الظاهر أن القول الأول أقرب من الثاني؛ لأن أول من ذكر الأول هو القفطي(٦٤٦هـ)[٦]، و هو أسبق المترجمين له ممن ذكر سنة وفاته، و الذي انفرد بالتأريخ الثاني صاحبُ هدية العارفين و هو من المتأخرين[٧] .

ج- نشأته و رحلاته

ولد عبد القاهر الجرجاني و نشأ بجرجان و إليها ينسب، و أغلب الظن أن أسرته الفارسية كانت رقيقة الحال ، فقيرة ، لم تجد فضل مال

---

(١) ينظر: طبقات الشافعية للسبكي ١٥٠/٥.

(٢) ينظر: بغية الوعاة ١٠٦/٢.

(٣) ينظر: طبقات المفسرين للداودي ١٣٣/١.

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء ٤٣٣/١٨.

(٥) ينظر: مرآة الجنان ١٠١/٣.

(٦) القفطي هو القاضي الأكرم جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف بن إبراهيم ابن عبد الواحد الشيباني القفطي وزير صاحب حلب، من تصانيفه: كتاب أخبار النحويين، وكتاب الدّرّ الثمين في أخبار المتيمين. ينظر: وفيات الأعيان ١٢٩/٦. ومعجم الأدباء ١٧٥/١٥-٢٠٤.

(٧) ينظر: المقتصد في شرح التكملة ص٥٢.

تنفقه على ابنها ، ليطوّف في الآفاق طلباً للعلم، لذا ظل بجرجان لا يبرحها[1] . و لم يثبط ذلك من همته ، بل نشأ ولوعاً بالعلم ، محباً للتزود من مناهله ، فانكبَّ على الكتب يقرؤها بفهم واع، و بصيرة نافذة ، و ذوق سليم .

د- منزلته العلمية ورأي العلماء فيه

الجرجاني شيخ العربية في زمانه[2] ،عالم في النحو والصرف والبلاغة والنقد والأدب وعلوم القرآن الكريم، وما إلى ذلك من علوم، انتهت إليه رئاسة النحو في زمانه[3] ، فتصدر بجرجان، وحُثّت إليه الرحال، وصنّف التصانيف الجليلة[4]، فصار الإمام المشهور المقصود من جميع الجهات مع

---

(١) ينظر: بغية الوعاة ١٠٦/٢، و الجرجاني ، أبو بكر عبد القاهر ، ١٩٩٠ ، (كتاب الجمل في النحو)، شرح و دراسة و تحقيق يُسرى عبد الغني عبد الله ، ط ١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ص ٧.

(٢) ينظر: ابن تغري بردى، جمال الدين أبي المحاسن (٨٧٤هـ)، د.ت، (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر١٠٨/٥، وسير أعلام النبلاء ٤٣٢/١٨.

(٣) ينظر النجوم الزاهرة ١٠٨/٥ .

(٤) ينظر: إنباه الرواة ١٨٨/٢ .

الدين المتين والورع والسكون[١]، ولا غرو في ذلك، فهو فرد في علمه الغزير[٢]، و إمام العربية واللغة والبيان[٣] ، وإذا كانت هذه بعضاً من أقوال العلماء فيه، فقد وصفه القفطي بأنه ضيّق العَطَن[٤] لايستوفي الكلام على ما يذكره مع قدرته على ذلك. وأنه حينما شرح كتاب الإيضاح الموسوم بـ(المقتصد)، لم يأت بشيء له مقدار ، ولو شاء لأطال[٥]. ولا نوافق القفطي في هذا الذي ذهب إليه، ولم يكن المقتصد كذلك ، بل كان فيه سعة صدر وطول نفس يلحظان في بسط الجرجاني العديد من المسائل التي أوجزها أبو علي، وكثيراً ما كان الجرجاني يشرح السطر والسطرين من كلام أبي علي بصفحات عدّة[٦] .

---

(١) ينظر: السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي(٧٧١هـ)، د.ت، (طبقات الشافعية الكبرى)، تحقيق: محمود محمد الطناحي،و عبد الفتاح محمد الحلو، ط١، عيسى البابي الحلبي ١٤٩/٥ .

(٢) ينظر: دمية القصر ٥٧٨/١.

(٣) ينظر: البلغة ص ١٣٤.

(٤) العطن: مناخ الإبل حول الماء(الورد) ، ومثله المعطن فأما في مكان آخر فمراح ومأوى. والعطن للإبل كالوطن للإنسان، ومنه رحب العطن إذا كان كثير الماء، واسع الرحل، رحب الذراع . ينظر: لسان العرب (دار صادر ط١)، وأساس البلاغة(دار الفكر ١٩٧٩)، مادة (عطن) .

(٥) ينظر: إنباه الرواة ١٨٨/٢ .

(٦) ينظر: المقتصد، ص٧١، ٨٤، ٣٠٢، ٤٨٣ ... .

هـ ـ شيوخه وتلاميذ

أجمعت المصادر التي ترجمت للجرجاني على أنه تتلْمذ على أبي الحسين محمد بن الحسين بن عبد الوارث(٤٢١ هـ)، ابن أخت أبي علي الفارسي(٣٧٧ هـ)، الذي أخذ عن خاله علم العربية، وطوّف في الآفاق، وقُدِّر للجرجاني ألا يلقى شيخاً في العربية غيره، فأخذ عنه بعد أن طرأ عليه في جرجان، وبالتالي لم يأخذ عن غيره مباشرة، وأما ما ذكره ياقوت الحموي(٦٢٦هـ)[١] من أن الجرجاني أخذ عن القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني(٣٩٢هـ)[٢]، واغترف من بحره [٣]، فربما قصد به أنه أخذ عن كتبه وليس مشافهة، والذي يقوي ذلك أن ياقوت نفسه ذكر في أثناء ترجمته لأبي الحسين: أنه ليس للجرجاني أستاذ سواه. أضف إلى ذلك الفارقَ الزمنيَّ بين وفاة القاضي وولادة عبد القاهر، ولاسيما أن المصادر التي وقفت عليها لم تذكر أن الجرجاني قد عُمِر طويلاً، خلافاً لما توصل

---

[١] هو أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الجنس، الحموي المولد، البغدادي الدار، الملقب بشهاب الدين، أسر من بلاده صغيراً، وابتاعه ببغداد رجل تاجر يُعرف بعسكر الحموي. من تصانيفه: معجم البلدان، ومعجم الأدباء. ينظر: شذرات الذهب ١٢١/٥.

[٢] هو علي بن عبد العزيز أبو الحسن الجرجاني الفقيه الشافعي، قاضي الري، برع في الفقه والشعر والنحو وغير ذلك من العلوم، ينظر: وفيات الأعيان ٢٧٨/٣، والنجوم الزاهرة ٢٠٥/٤.

[٣] ينظر : معجم الأدباء ١٦/١٤ .

إليه د. البدراوي زهران[1]. فقد يكون الجرجاني اطلع على مؤلفاته شأنه في ذلك شأن كثير من علماء العربية الذين قرأ تصانيفهم، يدل على ذلك سعة ثقافة الجرجاني واطلاعه على تراث من سبقه في مختلف علوم العربية، وهو الذي لم يبرح جرجان إلى سواها. أما أن يكون تلمذ عليه فهذا أمر مشكوك فيه.

ذاك ما يخص شيوخه، أما تلاميذه فقد تلمذ عليه عدد غير قليل، من مختلف الأنحاء، منهم:

أبو نصر أحمد بن إبراهيم بن محمد الشجري(٤٩٠ هـ)[2]، ومحمد الأبيوردي(٥٠٧هـ)[3]،

---

[1] ينظر: زهران، البدراوي، ١٩٨٧ ، (عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها) ، ط٤ ، دار المعارف، القاهرة، ص١٧.

[2] فقيه ، قرأ (المقتصد) على الجرجاني من أوله إلى آخره قراءة ضبط وتحصيل، ينظر: القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، ١٩٥٢، (إنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٠/٢ .

[3] هو محمد بن أحمد الإمام المظفر الأبيوردي، أوحد عصره، وفريد دهره في معرفة اللغة والأنساب، وغير ذلك. أخذ عن عبد القاهر، وإسماعيل بن مسعدة الإسماعيلي، وأبي بكر بن خلف الشيرازي، وغيرهم. من كتبه: المختلف والمؤتلف، وتاريخ أبي ورد. ينظر: بغية الوعاة ٤٠/١.

وعلي بن محمد الفصيحي(٥١٦ هـ)[١].

و- آثاره ومؤلفاته

أكثر الجرجاني من التأليف، فخلّف وراءه كتباً كثيرة في مجالات مختلفة، فكان منها ما يتعلق بالدراسات القرآنية، ومنها ما يتعلق بالنحوية ، إلى جانب البلاغية، إضافة إلى كتب تنضوي تحت موضوعات أخرى. وقد حظي الجرجاني بعناية عدد غير قليل من الدارسين والباحثين المعاصرين، الذين قاموا بحصر مؤلفاته المختلفة تباعاً, حيث تدارك اللاحقُ النقصَ في السابق[٢] – إن وجد– وسأخص بالذكر هنا (**كتاب المقتصد**) والذي عليه مدار البحث.

---

[١] علي بن محمد بن علي أبو الحسن بن أبي زيد الأستراباذي، المشهور بالفصيحي لتكراره على فصيح ثعلب، درس النحو بالنظامية بعد الخطيب التبريزي. وروى عنه السلفي وجالسه. ينظر: بغية الوعاة ١٩٧/٢.

[٢] ينظر: مطلوب، أحمد، ١٩٧٣ ،(عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده) ، ط١، وكالة المطبوعات، بيروت ص ٢٥-٤٧، و بدوي، أحمد أحمد، د. ت، (عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية)، ط٢، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة ص٣٠-٦٩ ، و الجرجاني، عبد القاهر، ١٩٨٢، (كتاب المقتصد في شرح الإيضاح)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ص ٢١-٣٤ ، و عالم اللغة عبد القاهر المفتن في العربية ونحوها، ص٢٥-٣٤، والجرجاني، عبد القاهر، ١٩٨٨ ، (كتاب في التصريف)،

٢- كتاب المقتصد في شرح الإيضاح

المقتصد شرح لإيضاح أبي علي، أَتَمَّهُ الجرجاني في شهر رمضان سنة أربع وخمسين وأربعمائة، وكتبه بخطه، وقرأه عليه من أوله إلى آخره قراءة ضبط وتحصيل أحمد بن محمد الشجري[١] .

أ- منزلته وأهميته

المقتصدُ آخرُ كتب الجرجاني النحوية التقليدية وأهمها، فهو يكشف عن شخصيته ومكانته في النحو، وتظهر أهميته أيضاً من كونه نتاجاً من تراث القرن الخامس الهجري الذي لم يُنْصَف من قبل الذين كانوا يترجمون لأعلام كل قرن من القرون . فذكروا في القرن الثاني

تحقيق وتعليق: د. محسن سالم العميري، مكتبة التراث، مكة المكرمة ص١٤-١٧ ، و الجرجاني، عبد القاهر، ١٩٩٠ ، (كتاب الجمل في النحو)، شرح ودراسة وتحقيق: يسري عبد الغني عبد الله، ط١ ، دار الكتب العلمية، بيروت ص١٠-١٣ ، والمقتصد في شرح التكملة ص٤٧-٥٠ ، و عبود، يوسف راتب، ٢٠٠٨ ،(مفهوم النحو عند عبد القاهر الجرجاني) رسالة ماجستير، بإشراف أ. د . سامي عوض، جامعة تشرين ص١٦-١٧ .

[١] ينظر: إنباه الرواة ١٩٠/٢. أشار مححق المقتصد إلى أنه أُلّف قبل سنة(٤٥٢ هـ) بمدة مناسبة مستنداً إلى أن أحد العلماء حصل على نسخة من الكتاب كتبت في تلك السنة بخط عبد القاهر. ينظر: المقتصد، ص٣٦.

الخليل(١٧٠هـ) وسيبويه(١٨٠هـ) ويونس(١٨٢هـ) والكسائي(١٨٩هـ) ، وفي القرن الثالث الفراء(٢٠٧هـ) والأخفش(٢١٥هـ) والمازني(٢٤٧هـ) والمبرد(٢٨٥هـ)، وفي القرن الرابع ابن السراج(٣١٦هـ) والسيرافي(٣٦٨هـ)[١] والفارسي(٣٧٧هـ) وابن جني(٣٩٢هـ)، وفي السادس الزمخشري(٥٣٨هـ)[٢]، وفي السابع ابن مالك(٦٧٢هـ)... . في الوقت الذي أغضّوا فيه الطرف عن أعلام القرن الخامس، فالمقتصد يعد صلة الوصل بين نتاج ما قبله وما بعده من تلك القرون ، وعليه فأهميته وقيمته تتأتى منه ذاته أيضاً، وليس من كونه شرحَ إيضاح أبي علي فحسب.

ب- سبب تأليفه

ألف الجرجاني (المقتصد) بناء على طلبِ شخصٍ من الواضح أنه مُطَّلِع على المغني ، مهتم بإيصال ما في الإيضاح إلى من يريد بلوغ رتبته، وتسنم ذروته ، فعرض على الجرجاني أن يشرح (الإيضاح) بكتاب آخر غير

---

[١] أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي النحوي المعروف بالقاضي، كان معتزلياً،وهو من أعلم الناس بنحو البصريين، شرح كتاب سيبويه فأجاد فيه. ينظر: وفيات الأعيان ٢/٧٨.

[٢] أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارزمي الزمخشري الإمام الكبير في التفسير والحديث والنحو واللغة وعلم البيان كان إمام عصره من غير مدافع تشد إليه الرحال في فنونه، كان معتزلياً، من مصنفاته: الكشاف والمفصل. ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٥/١٦٨-١٧٤.

(المغني) الذي شرح فيه (الإيضاح) في ثلاثين مجلداً. وقد أشار الجرجاني إلى ذلك في مقدمة (المقتصد)، فقال: " عرضتم عليّ – أيدكم الله– رغبتكم في كتاب الإيضاح وتحقّقه، وتحصيل معانيه، ونكته، وذكرتم أن ما عملت فيه من الكتاب الموسوم بالمغني لايطول باعُ كل أحد لبلوغ رتبته، وتسنّم ذروته؛ لاشتماله على مسائلَ جمةٍ، وفصولٍ ممتدة "[1] .

ج- مادتـه و ترتيبـه

شرح الجرجاني إيضاح أبي علي التعليمي بـ(كتاب المقتصد)، فضمّنه موضوعاته، وأبوابه، وحُدِّدت ملامح هذا الكتاب من قِبَل من كان سبباً في تأليفه، وقد أشار الجرجاني إلى ذلك فقال: " فرأيتم الرأي أن أملي عليكم كتاباً متوسطاً، يفضي بمتأمله إلى أغراض هذا الكتاب، ويعقد منه ومن هذا العلم نسباً ينفي عن طبعه وحشةَ الأجانب، وتعديةَ أنس المجالس والمناسب، ويُلين له جانباً من عويصه، ويهديه إلى مصعب طريقه، حتى يتوصل منه إلى طلب الغاية، ويطلع منه نجم السعي للنهاية"[2].

وقد بنى الجرجاني (المقتصد) على أبواب (الإيضاح) نفسها، بعددها وترتيبها، ماخلا بابي إعراب الفعل ، والتثنية والجمع؛ إذ قدّم

---

[1] المقتصد، ص٦٧ .

[2] المقتصد, ص٦٧ .

أحدهما على الآخر، إضافة إلى باب الإخبار بالذي وبالألف واللام الذي أرجأه إلى الآخر، وحقّه أن يكون بعد باب الابتداء.

د- منهجه

وضح الجرجاني منذ البداية المنهجَ الذي سيسير عليه فقال: " فوجدت الميل إلى ما يعمر معالمكم، ويُثَمِّن مساعيكم أذهب في سبيل المروءة والكرم، وأشدّ مناسبة للسجاحة[1] والشّيَم، فأنا أذكر بحول الله ما يكشف عنه ظلمة الإشكال، ويُفيض عليه نور البيان، ولا أتعدى المقدار الذي يشتمل على مقاصده، وما يفتقر إليه من الأصول والفروع. وأرجو أن يقرن اللهُ به الخيرَ والسداد بمنّه ولطفه"[2] .

ويلحظ على منهجه في الشرح أنه كان يأتي بنص الإيضاح، فيثبته بتمامه في الموضوع الواحد مسبوقاً بعبارة: (قال الشيخ أبو علي) . ثم يصدر شرحه بعبارة: (قال الشيخ الإمام أبو بكر: اعلم)، أو ما شابهها نحو: (قال عبد القاهر بن عبد الرحمن)، و(قال عبد القاهر)، و(قال شيخنا الإمام أبو بكر)، و(قال الشيخ أبو بكر). وكان الجرجاني شديد الحرص على شرح كلام أبي علي كاملاً دون زيادة أو نقصان ماخلا مواضع قليلة

---

[1] السجح: لين الخد، وخد أسجح: سهل طويل قليل اللحم واسع وقد سجح سجحا و سجاحة، وخلق سجيح لين سهل، لسان العرب ، مادة (سجح) .

[2] المقتصد، ص٦٧-٦٨ .

جداً، من ذلك أنه أضاف كلاماً ضمن كلام أبي علي في حديثه عن الإعراب؛ لأمن اللبس : " قال الشيخ أبو علي: وهذا الاختلاف في الأواخر على ضربين: أحدهما...وقد تقدم ذكر ما يختلف آخره بها قبل، **يعني بهذا ما قدمه من قوله : (هذا رجل)، و(رأيت رجلاً)، و(مررت برجل)**. واختلاف الآخر بالحروف في الأسماء..."[1] .

ومنها أيضاً إضافته جواز نصب (غير) في قولك: (جاءني القوم غيرَ زيد) من غير واسطة وعلل ذلك وفق ما رآه شيخه أبو الحسين فقال: " والنكتة في هذا أنك قلت: (جاءني القوم غيرَ زيد)، فتنصب (غير) من غير واسطة، ولم يجز أن تنصب (زيداً) في قولك: (جاءني القوم إلا زيداً) من غير واسطة (إلا) ، (فتقول: جاءني القوم زيداً). قال شيخنا أبو الحسين رحمه الله: وإنما جاز ذلك ؛ لأجل أن (غير) موضوعٌ على الإبهام، ألا ترى أنك إذا قلت : (مررت برجلٍ غيرِك) ، فكل من جاوز المخاطب قد دخل تحت (غير)، فلما كان فيه هذا الإبهام المفرط أشبه الظروف المبهمة نحو: خلفك، وأمامك. فكما يتعدى الفعل غير المتعدي إلى الظروف بغير واسطة كقولك: (جلست خلفك) ،كذلك جاز أن يتعدى الفعل إلى (غير) في قولك: (جاءني القوم غير زيد) وإن لم يكن هنا واسطة توصله إليه كالواو في قولك: (جاء البرد والطيالسة)[2].

---

[1] المقتصد، ص١٠٢ .

[2] المصدر السابق ص٧٠٩-٧١٠ .

وللجرجاني طريقته في الشرح، فقد يسوق لأبي علي سطراً أو سطرين فيطيل الشرح فيها كما في حديثه عن الحرف الذي جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل نحو: لام الجر، وبائه، وهل، وقد، وثم، وسوف، وحتى، وأما ، فشَرَحها في زهاء سبع صفحات [١]. وقد يسوق له نصاً طويلاً فيشرحه بصفحات أقل كما فعل في حديثه عن باب(من إعراب الفعل)[٢] وربما يعود ذلك إلى أهميه النص المشروح ووفرة مادته العلمية وشواهده ولاسيما إذا عرفنا أنه قد يأتي بالعديد من الشواهد على الفكرة الواحدة، كما في حديثه عن أنّ العطف في الاسمين المختلفين نظير التثنية في الاسمين المنقطعين[٣] ، في حين نجده يأتي على باب كامل خلواً من أي شاهد شعري كما في باب (ما إذا ائتلف من هذه الكلم الثلاث كان كلاماً مستقلاً)[٤] .

ومن منهجه أنه قد يسبق أبا علي في الإشارة إلى القضية النحوية، كما فعل في أثناء حديثه عن إضمار الفعل على شريطة التفسير في نحو: (

---

(١) المصدر السابق ص٨٤ .

(٢) ينظر: المقتصد، ص١٦٧ .

(٣) ينظر: المصدر السابق ص٢٣٥ .

(٤) ينظر: المصدر السابق ص٩٣ .

عبدَ الله ضربته) ، فقال في بداية شرحه كلام أبي علي: " تقدم أن هذا الفعل يضمر على شريطة التفسير، وأن الاختيار ألا يضمر"[١].

وقد يلجأ إلى الاختصار دفعاً للتكرير، كما في قوله: " وفي جميع ذلك كلام طويل يأتي في موضعه، ولا فائدة في ذكره هنا غير التكرير. وما ذكره الشيخ أبوعلي كافٍ في هذا الموضع"[٢]. وقد يلجأ في موضع آخر إلى ما تقدم ذكره لإيضاح المقصود، فيقول: " وقد تقدم ذكر ذا، غير أنّا أعدناه هنا لإيضاح المقصود في رفع خبر المبتدأ"[٣] . وهو في كل ذلك فطن يشير إلى ما تقدم ذكره[٤] ، وما سيأتي[٥] .

أضف إلى ذلك استطراده في مواضع قليلة[٦]، واهتمامه بالتخييل والاعتراض[٧]، وبالتفريع والتقسيم والأسئلة والتوجيه[٨]، فربما ذكر وجوهاً وأبطلها جميعاً، من ذلك أنه لو رُفع (زيد)، و(عمرو) في نحو: (ما جاءني إلا زيدٌ إلا عمروٌ) فإنه لا يخلو من أمرين: أحدهما: أن تجعله بدلاً. والثاني:

---

(١) المقتصد، ص٢٣١ .

(٢) المصدر السابق ص١٦٨ .

(٣) المقتصد، ص٢٥٨ .

(٤) ينظر المصدر السابق ص٨١، ١٠٤، ١١٩ ... .

(٥) ينظر المصدر السابق ص١٠٨، ١١٥، ٢٦١، ٢٦٨ ... .

(٦) ينظر: المصدر السابق ص٤١١، ١٠٢١ .

(٧) ينظر: المصدر السابق ص٨٤، ٧٨، ٨٤، ٨٥، ٩٨، ١٠٨... .

(٨) ينظر : المقتصد، ص٨٠، ٨٥، ١٣٠، ١٤٥، ١٨٨ ... .

أن ترفع كل واحد منهما بالفعل. فناقش الجرجاني هذين الأمرين وأبطلهما[1]. وربما ذكر الوجوه المحتملة فأبطل الفاسد منها وتوصل إلى الوجه الصحيح، من ذلك ما جاء به من أن قولك: (سواءٌ عليّ القيامُ والقعودُ) لايخلو من أمرين: أحدهما: أن يكون (سواء) مبتدأ، و(القيام والقعود) خبراً. والثاني: أن يكون (القيام والقعود) مبتدأين، و(سواء) خبراً. فأبطل الأول وأجاز الثاني[2] مع التعليل.

هـ ـ مصادره

غذَّت جسدَ (المقتصد) مصادرُ عدةٌ ، أفاد منها الجرجاني في عدد غير قليل من المسائل النحوية. ويمكن أن نقسمها قسمين: مباشرة، وغير مباشرة.

أما المباشرة: فتتمثل بشيخه أبي الحسين(٤٢١هـ) ، ابن أخت أبي علي الفارسي. فضيق الحال جعله يمكث في جرجان، لا يبرحها إلى غيرها فيحظى بشيخ غيره، يستقي منه علوم العربية. وقد كان أبو الحسين أكثر المصادر دوراناً في (المقتصد)[3]، فمنه نهل وعنه أخذ.

---

(١) ينظر المصدر السابق ص٧٠٦ .

(٢) ينظر: المقتصد، ص٢٩٤-٢٩٥ .

(٣) ينظر على سبيل التمثيل لا الحصر: المقتصد، ص١٢٢، ١٣٥، ١٤٢، ١٥٨، ١٦٩، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٤، ٢١٥، ٢٤٩، ٢٧٨، ٣٢٦، ٤٢٥، ... .

وأما مصادره غير المباشرة:

فكانت **بصرية** في غالبها، وفي مقدَّمتها سيبويه(١٨٠هـ) [١]، الذي كان كتابه متّكأً أساسياً للجرجاني، في كثير من أبواب العربية ومسائلها[٢]، ويليه الأخفش(٢١٥هـ)[٣]، الذي نقل عنه في اثنين وعشرين موضعاً[٤]، فالخليل(١٧٠هـ)[٥]، وأبو العباس المبرد(٢٨٥هـ)[١]، فذكر كلاً

---

(١) عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين سيبويه أبو بشر، فارسي، نشأ في البصرة، وأخذ عن الخليل ويونس وأبي الخطاب الأخفش وعيسى بن عمر. ينظر : بغية الوعاة ٢٢٩/٢ .

(٢) ينظر على سبيل التمثيل لا الحصر: المقتصد، ص٦٩، ١٠٠، ١١٣، ١١٥، ١٢٠، ١٧٥، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٨، ٢٠٧، ٢١٦ -٢١٧، ٢٣١، ٣١٦ .

(٣) سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط، من أئمة البصريين ، فارسي الأصل، أخذ عن سيبويه وهو الطريق إلى كتابه إذ قُرِئ عليه بعد موت سيبويه . له تصانيف كثيرة منها: كتاب الاشتقاق وكتاب الأصوات، وكتاب الأوسط بالنحو. ينظر: بغية الوعاة ٥٩٠/١.

(٤) ينظر: المقتصد، ص١٦٣، ٢١٦، ٢٤٤، ٣٠٨، ٣١٣، ٣٢٤، ٣٧٥، ٤٣٩، ٥١٢، ٥٣١، ٦١١، ٦١٥، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٨٠، ٨٣٨، ٨٦٥، ٩٨٠، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠١٦، ١٠٢٨ .

(٥) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، الإمام في تصحيح القياس، وأول من استخرج العروض، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه سيبويه وغيره من أئمة النحو ومن تصانيفه: كتاب العين، والعروض، ينظر: الفهرست، ص٦٣-٦٥.

منهما في ثمانية مواضع[٢]، ويليهما أبو عثمان المازني(٢٤٧هـ)[٣] ، الذي حظي بسبعة مواضع[٤]، فالأصمعي(٢١٦هـ)[٥]، وأبو بكر بن السراج(٣١٦هـ) الذي ذكر كل واحد منهما في أربعة مواضع[٦]، ويليهما

---

(١) محمد بن يزيد الأزدي إمام نحاة البصرة لعصره، شُغِفَ بالنحو والتصريف فلزم أبا عمرو الجَرْمي يقرأ عليه كتاب سيبويه، وبعد وفاته لزم أبا عثمان المازني وقرأ عليه الكتاب، له مصنفات كثيرة منها : كتاب الفاضل، وكتاب الكامل، والمقتضب. ينظر: الفهرست ص٨٧-٨٨، وبغية الوعاة، ص٣٨٤/٢.

(٢) ينظر ما نقله عن الخليل: المقتصد، ص٣٧٤، ٧٥١، ٧٧١، ٧٧٣، ٨٦٩، ١٠٠١، ١٠٣٠، ١٠٥٠ .

وينظر ما نقله عن المبرد: المقتصد، ص٢٤٤، ٥٢٤، ٧١٦، ٧٦٠، ٩١٥، ٩٩٤، ١٠١٩، ١٠٣٩ .

(٣) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية المازني النحوي، من أهل البصرة لزم الأخفش وأخذ عنه كتاب سيبويه حتى إذا توفّي هو والجرمي أصبح علَم البصرة المفرد في النحو والصَّرف. من تصانيفه: ما يلحن في العامة، وكتاب التصريف، وكتاب العروض، ينظر: الفهرست ص٨٤، وبغية الوعاة ٣٨٤/٢.

(٤) ينظر: المقتصد، ص٤٦٠، ٤٦١، ٧٥٨، ٧٧٨، ١٠١٠، ١٠١٩، ١٠٥٠ .

(٥) أبو سعيد عبد الملك بن قُريب الباهلي، البصري، عالم اللّغة والنحو والغريب والأخبار، وذكر له القفطي أكثر من أربعين كتاباً منها: المقصور والممدود، والهمزة والخيل، ينظر: الفهرست ص٨٢،.

(٦) ينظر ما نقله عن الأصمعي : المقتصد، ص٧٧٣، ٧٨٦، ١٠٠٢، ١٠٧٤ .
وينظر ما نقله عن أبي بكر ابن السراج: المقتصد، ص٢٩١، ٥٢٤، ٧٦٠، ١٠١٠.

يونس(١٨٢هـ)[١]، الذي ذكره في ثلاثة مواضع[٢]، فأبو إسحق الزجاج(٣١١هـ) ، وأبو زيد(٢١٥هـ)[٣]، فذكر كل واحد منهما في موضعين[٤].

أما **مصادره الكوفية** الصريحة فهي نزرة جداً، فقد ذكر الفراء(٢٠٧هـ)[٥]، فيموضعين[٦]، وذكر كلاً من الكسائي(١٨٩هـ)[١]، وثعلب(٢٩١هـ)[٢]، في موضع واحد فحسب[٣].

---

(١) أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب بن عبد الرحمن الضّبي، من علماء البصرة في اللغة والنحو. أخذ عن أبي عمرو والأخفش الكبير كما سمع عن العرب، وروى عنه سيبويه كثيراً وسمع منه الكسائي والفراء، وقيل إنه صنف كتاب القياس في النحو ، ينظر: البلغة، ص٢٤٧.

(٢) ينظر: المقتصد، ص١٤٣، ١١٣٤، ١١٤١ .

(٣) سعيد بن أوس بن ثابت، أبو زيد الأنصاري، كان عالماً في النحو، غلبت عليه اللغة والنوادر والغريب. من مؤلفاته: كتاب النوادر، والجمع والتثنية، ينظر: الفهرست، بغية الوعاة ٥٨٢/١.

(٤)ينظر ما نقله عن أبي إسحق: المقتصد، ص٤٢٣، ٧٣٦. و ما نقله عن أبي زيد: المقتصد، ص٥٧٣، ٩٥٧

(٥) أبو زكريا يحيى بن زياد، تتلمذ على يونس بن حبيب في البصرة، و الكسائي في الكوفة، وقيل: إنه مات وتحت رأسه الكتاب لسيبويه، من تصانيفه: معاني القرآن، والمذكر والمؤنث، ينظر: وبغية الوعاة ٣٣٣/٢.

(٦) ينظر: المقتصد، ص١٨٨، ١٠٩٤ .

موقف الجرجاني من أبي علي

بدا احترام الجرجاني للشيخ أبي علي واضحاً في المقتصد، فشرع يذكر اسمه مقروناً بلقب الشيخ، وإن كان قد ذكره أحياناً دون ألقاب(٤)، ومن تلك الدلائل توجيهُه بعضاً من كلام أبي علي، وبيان المقصود منه، وتوضيح معناه، أمناً للبس، ففي حديثه عن الصحيح والمعتل قال: "اعلم أن الاعتبار في الصحة هاهنا أن يكون الحرف الأخير غير كائن من الحروف الثلاثة التي هي الألف والواو والياء ، فلا فصل بين ثوب ووعد ورجل وفرس، وأن كان نحو الثوب والوعد معدوداً في المعتل أذا جئت إلى التصريف ؛ **فلهذا قال**- يعني أبا علي- فالصحيح في هذا الباب، **ولم يقل**: فالصحيح على الإطلاق" . وقال في موضع آخر: " ولم يرد الشيخ

---

(١) علي بن حمزة بن عبد الله بن بَهْمَن، ولد ونشأ بالكوفة، رحل إلى البصرة وأخذ عن عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب، وبعد وفاة سيبويه، أسس لمدرسة نحوية جديدة، من مؤلفاته: مختصر النحو، وكتاب الحدود في النحو، وما تلحن به العوام، ينظر: الفهرست ص٤٤، و ٩٧.

(٢) أبو العبّاس أحمد بن يحيى، إمام الكوفيين في النحو واللغة، من مصنفاته: اختلاف النحويين، ومعاني القرآن، والمجالس. ينظر: الفهرست، ص١١٠، وبغية الوعاة ٣٩٦/١.

(٣) ينظر ما نقله عن الكسائي: المقتصد، ص٥١٢. و ينظر ما نقله عن ثعلب: المقتصد، ص١٢٢ .

(٤) ينظر: المقتصد، ص٦٩ .

أبو علي بقوله: (ومن ذلك) أن قولك: (زيد في الدار)، بمنزلة (كتب عبدالله) ، وإنما أراد أنه كلام قد صحّ من الاسم والفعل؛ لأجل أن قولك: (زيد استقر في الدار) ، جملة من المبتدأ والخبر كقولك: (زيد منطلق)، وقولك: (كتب عبدالله) جملة من فعل وفاعل"[١] .

ومن دلائل احترامه له أيضاً حرصُه على صيانة كلامه عن الخطأ، لذا تجده يوضح معناه، من ذلك قوله: " اعلم أن قوله: (فإن ثنيت الفاعل في الفعل المضارع)، معناه أن تقول: (زيد يضرب) ، فيكون ضمير (زيد) المستكن في (يضرب) فاعل الفعل، فإذا أردت أن يكون الضمير للاثنين، ألحقت (الألف)، فقلت: (الزيدان يضربان)، ولم يقل: فإن ثنيت الفعل؛ لأجل أن الفعل لا يثنى"[٢] .

وقد يعتذر الجرجاني لأبي علي فيسلك في ذلك طرقاً شتى، منها أنه قد يصف خطأ أبي علي بأنه تسامح في العبارة، فيقول: " اعلم أن قوله: ولا يخلو ما قبل هذه الحروف المعتلة من أن يكون ساكناً أو متحركاً" تسامحٌ في العبارة؛ لأجل أنه ذكر (الواو والياء والألف)، ثم قال: " ولايخلو ما قبل هذه الحروف"[٣]، ومعلوم أن الألف لا يكون ما قبله ساكناً البتة. كيف و(الألف) لايتحرك، والساكن لايكون قبله ساكن إلا والثاني مدغم

---

(١) المصدر السابق ص٩٤ .

(٢) المقتصد، ص١٧٣ .

(٣) المصدر السابق ص١٥٦.

والأول حرف لين نحو: (دابّة) و(أُصَيّم)، فإنما يكون ما قبل (الألف) مفتوحاً ك(رحى) و(عصا)، ولو التمس ملتمس إسكان (الحاء) من (رحى) لم يقدر على النطق بـ(الألف). فلو حقق لقال: ولايخلو ما قبل (الواو) و(الياء)، كذلك قال الشيخ أبو الحسين هذا ولا نعدّ ذلك سهواً ؛ لأنه يجوز أن يكون قصد الواوات والياءات، فقال: هذه الحروف، واستدرك بقوله بعد: فإذا سكن ما قبل (الواو والياء)[1]. إضافة إلى ذلك فقد حاول أن يجد مسوغاً لخطأ أبي علي فلم يعدّه سهواً بل قريباً من السهو، ولم يكتف بذلك فحسب، وإنما وجد له مخرجاً وهو أن يكون تخليطاً وقع من جهة النقل، وفي ذلك يقول: " اعلم أن قوله: (ويجري هذا المجرى كساءٌ ورداءٌ) قريب من السهو؛ لأجل أن الهمزة حرف صحيح يجري عليه الإعراب متحركاً كان ما قبله أم ساكناً، ألا ترى أنك تقول: (هذا خطأ)، و (رأيت خطأ) و (مررت بخطأ) . كما تقول: (هذا حكم) و (رأيت حكماً) و (مررت بحكم). فليس جري الحركات على (كساء) و (رداء) ؛ لأجل سكون ما قبل الهمزة فيهما، كما كان ذلك في (غزو) و (ظبي) ، فليس ذا من الباب وكان الشيخ أبو الحسين يعدّه سهواً. ويجوز أن يكون تخليطاً وقع من النقل"[2].

---

(١) نفسه ص١٥٦ .

(٢) المقتصد, ص١٥٩ .

الفصل الأول الأصول النحوية عند عبد القاهر الجرجاني

المبحث الأول: السمـاع

السّماع هو " الكلام العربي الفصيح، المنقول النّقل الصحيح، الخارج عن حدِّ القلّة إلى حدّ الكثرة " [1]. وهو " ما ثبت في كلام مَنْ يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيّه صلّى الله عليه وسلّم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أَنْ فَسَدت الألسنة

(١) ابن الأنباري، ١٩٦٨ (لُمع الأدلة) تح: عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ص٢٧.

وينظر تعريف السماع أيضاً في: علوش، جميل، ١٩٨١ (ابن الأنباري وجهوده في النحو)، الدار العربية للكتاب ليبيا، تونس، ص١٤٦، و هلال، عبد الله الحسيني، ١٩٨٩ (ابن يسعون النحوي حياته وآراؤه مع دراسة كتابه المصباح في شرح أبيات الإيضاح) ط١، مطبعة أبناء وهبة حسان، القاهرة ص٢٥٧، و مجلة الدراسات اللغوية، مقال: أسس التحلل النحوي، د. محمود حسن الجاسم، المجلد الرابع، العدد الأول ، ٢٠٠٢م، ص٩٠، و الأصول النحوية والصرفية في " الحجة " ص٢٦٩ و قصاب، صبحي، ٢٠٠٦ (أبو البقاء العكبري وجهوده النحوية والصرفية (٥٣٨هـ – ٦١٦هـ)، رسالة دكتوراه بإشراف: الأستاذ الدكتور: عبد الإله نبهان، جامعة البعث، ٥٠٨/٢.

بكثرة المولّدين نظماً ونثراً عن مسلم: أو كافر "[1] ولابد من الثبوت في كلّ من هذه الأنواع الثلاثة .

واعتمد النحاة على الشاهد المسموع في أثناء تجريد الأحكام وصوغها لتكون أساساً في توليد قاعدة لم تكن من قبل، وقد حظي السّماع بعناية العلماء الفائقة في مرحلة بناء النحو فوضعوا له الضوابط والأصول؛ فكان له قبائله وزمانه ومكانه ورواته ورحلاته وتفاوته بين الكثرة والقلّة، ومعيارُه النقدي لتنقية اللّغة مما لم تستعمله العرب وجرى على ألسنة الناس[2].

وعلى هذا فإنّ السّماع بمصادره الثلاثة: القرآن الكريم والحديث الشريف، وكلام العرب أساسٌ معتمدٌ يَرِدُ بصور متنوعة كما سيأتي.

---

(١) السيوطي، جلال الدين (٩١١هـ) ، (كتاب الاقتراح)، دار المعارف، حلب، سوريا، ص١٤.

(٢) الزبيدي، سعيد جاسم، ١٩٩٧ (القياس في النحو العربي نشأته وتطوره)، ط١، دار الشروق، عمان، الأردن، ص١٣٦.

أولاً- القرآن الكريم

يعدّ القرآن الكريم مصدر السماع الأول، وأعلى نصوص العربية فصاحة وتوثيقاً؛ فهو النّصّ الشمولي الكلي الموحّد المتجانس الذي أجمعت الأمة من السلف على أنه كلام الله المنتظم من حروف وأصوات، والمؤلَّف من سور وآيات، والمقروء باللّسان العربي، المحفوظ في الصدور، المسطور في المصحف، الملموس بالأيدي، والمسموع بالآذان، والمنظور بالأعين[١]. وقد أجمع النحاة على الاحتجاج به؛ فهو أعرب وأقوى في الحجّة من الشعر. فأولوه كبير عنايتهم، فكان بقراءاته أصحَّ أصول اللّغة والنّحو و " جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً "[٢].

والجرجاني واحدٌ من النحاة الذين أولوا هذا النَّصّ المقدس تلك العناية وذلك الاهتمام .

الاحتجاج بالقرآن الكريم عند الجرجاني ومنهجه فيه

أكثر الجرجاني من الاستشهاد بالقرآن الكريم، وبقراءاته سبعية وعشرية وشاذّة [٣]. فقد ورد في شرحه ما يربو على ثلاثمائة آية قرآنية كريمة، منها ما

---

(١) الكفوي، أبو البقاء أيوب، ١٩٧٦، (الكّلّيات)، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت١/٧٢٠.، وعنه في الأصول النحوية والصرفية في الحجة، ص٢٦٩-٢٧٠.

(٢) الاقتراح ص ١٥.

(٣) ذكر السيوطي أن الناس أطبقوا " على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية، إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم

يزيد على اثنتين وثلاثين قراءة. سواء أكانت من شواهد أبي علي الواردة في إيضاحه أم كانت من غيرها، علماً أن الجرجاني اجتزأ (١) بعضاً من شواهد شيخه أبي علي، وألمح إلى بعضها الآخر (٢).

وبلغت عنايته بالقرآن الكريم أَنِ استشهد بأكثر من آية على المسألة الواحدة (٣). كما في حديثه عن المعطوف والمعطوف عليه في نحو: (قام زيدٌ وعمراً كلمته). فالمشاكلة تقتضي عطف جملة من الفعل على جملة من الفعل أيضاً، أمّا عطف جملة من الاسم على جملة من الفعل كما في نحو: (قام زيدٌ وعمروٌ كلمته)، فليس في حسن القول السابق: (قام زيدٌ وعمراً كلمته)؛ لترك المشاكلة؛ وهي أن يكون الثاني من جنس الأول، والمعطوف مشاكلاً للمعطوف عليه.

فإذا اختير النصب في نحو: (زيداً ضربته)، من غير فائدة، وجب أن يختار ذلك، إذا أفاد التشاكل في نحو: (قام زيدٌ وعمراً كلمته). وأورد الجرجاني على ذلك أمثلة مما جاء في القرآن الكريم، فقال: " فمما جاء من

يجز القياس عليه كما يحتج بالجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه ". (الاقتراح ص ١٥).

(١) المقتصد، ص ٣٠٠.

(٢) المصدر السابق ص ٢٢٤، ٣٥٥، ٤٢٢، ٤٦٠، ٤٨٢، ٥٨٩، ٧٢٢، ١١٣٣.

(٣) المقتصد، ص٢٣٦.

ذلك قوله عز وجلّ ﴿**وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا**﴾[1]. التقدير: ودحا الأرض دحاها، وأُضْمِرَ الفعل ليشاكل ما قبله من الفعل، وهو قوله تعالى: ﴿**وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا**﴾[2]. وقال سبحانه بعدها: ﴿**أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءهَا وَمَرْعَاهَا * وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا**﴾[3]. المعنى: وأرسى الجبال أرساها، وأُضْمِرَ ليشاكل المعطوف عليه وهو قوله: : ﴿**أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءهَا**﴾.

وربما ساق الجرجاني الشواهد القرآنية متتالية دونما فاصل بينها[4]، وقد تكثر هذه الآيات في باب وتقل في آخر ولا منهج له واضح في ذلك.

ومن عنايته بالقرآن الكريم أيضاً أنه بنى على الشواهد القرآنية قواعد، وقاس عليها[5]، فقدّم الشاهد القرآني في كثير من الأحيان على الشاهد الشعري، ومنثور كلام العرب[6]. فلم يكن الشاهد الشعري وحده كافياً لإقامة الحكم عنده، على الرغم من كثرته في مقتصده، كما سيأتي، ولا يعني هذا أنه لم يبنِ عليه القواعد أو لم يقدّمه في أحيان أُخر. ولاسيما إذا

---

(١) الآية ٣٠ من سورة النازعات.

(٢) الآية ٢٩ من سورة النازعات.

(٣) الآيتان ٣٠ و ٣١ من سورة النازعات.

(٤) المقتصد، ص٨٨٩-٨٩٠.

(٥) المصدر السابق ص٨٢٧-٨٢٨.

(٦) المصدر السابق ص ٨٢٦، ٨٢٨، ٨٦٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩.

علمنا أنّ شواهده من هذا وذاك متقاربة[1].

واكتفى بالاحتجاج بالقرآن الكريم في بعض الأحيان. من ذلك مثلاً: أن كلمة (خير) تحتمل أوجهاً، ومنها أنها غير مصاحبة لـ (منْ)، فتكون بمعنى (خير) فتؤنث وتثنى وتُجمع، فيقال: (خيرةٌ) و(خيرانِ) و(خيرون) و(خيرات)، فاستشهد الجرجاني على ذلك بقوله تعالى: ﴿**فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ**﴾[2]. وقال: " وكفى دليلاً عليه قوله تعالى..... الآية "[3]. فاكتفى بهذه الآية الكريمة في هذا الموضع.

ورجّح السماع على القياس، وذلك عندما نقل ما حكاه أبو الحسن من قول العرب: (لِزيدٍ ضربت)، في أثناء حديثه عن تقديم المعمول كما في قوله تعالى: ﴿**إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ**﴾[4].

إذ رأى أن الأجود فيه ألا تكون (اللام) زائدة، وتكون مؤكدة لعمل الفعل وقاصرة له على العمل؛ لأنّ المعمول لما تقدم على الفعل ضعف الفعل قليلاً، واللام المقوية صرفت الابتداء عن الاسم، وخصصته بالفعل الذي يعمل فيه النصب في حال التأخير البتة؛ نحو: (ضربت زيداً)، ثم قال: " وقد حكى أبو الحسن عنهم: (لِزيدً ضربتُ)، وجاء ذلك في التنزيل

---

(١) الشواهد القرآنية قرابة (٣٠٠) شاهد، والشواهد الشعرية قرابة (٣٢١) شاهد.

(٢) الآية ٧٠ من سورة الرحمن.

(٣) المقتصد، ص٥٣٧.

(٤) الآية ٣ من سورة يوسف.

كما ترى وهو حَسَنٌ في القياس "[1].

وقد يصف الجرجاني الأصل المقيس عليه بالشذوذ لعدم السماع به ثم يذكر المستعمل الشائع ويبين أنه لغة التنزيل، كما في قوله تعالى: ﴿**أَنُلْزِمُكُمُوهَا**﴾[2]؛ إذْ ردَ (الواو) التي هي بإزاء الألف في (أعطيتكما)، ورجع إلى الأصل عندما جيء إلى الضمير، فلا يقال: (أعطيتُكُمهُ) كما يقال: (أعطيتكم درهما)، ورأى أن " ما حكاه يونس من أن بعضهم قال: (أعطتيكمه) (من) الشذوذ بحيث لا يُلتفت إليه، وإنما المستعمل الشائع رد الواو وهو لغة التنزيل"[3].

وربما كان الاستشهاد بالقرآن الكريم عنده لترجيح مذهب على آخر، كما في قوله تعالى: ﴿**وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ**﴾[4]. فَرَجّح مذهب الخليل وسيبويه، وهو حذف الياء وجعل الكسرة دليلاً عليه، وتبنّاه، وأشار إلى أنه موجود في القرآن الكريم وكلام العرب، ووصفه بأنه مذهب مستقيم، وألمح إلى أن أبا إسحق ومن تابعه خالفوهما، إلا أنه يوجز الحديث في هذا الخلاف كراهية الإطالة[5].

---

(١) المقتصد، ص٨٢٨.

(٢) الآية ٢٨ من سورة هود.

(٣) المقتصد، ص١٤٣.

(٤) الآية ٢٤ من سورة الرحمن.

(٥) المقتصد، ص١٠٣.

وأما لغة الحجاز فكان لها نصيب من اهتمام الجرجاني في احتجاجه بالقرآن الكريم، فـ (ما) شابهت (ليس) بدخول (الباء) في الخبر، فأعملها الحجازيون عملها رفعاً ونصباً، ولم يجعل لها بنو تميم عملاً، وأجروها مجرى أخواتها التي تدخل على القبيلين، الاسم والفعل، نحو: (هل) و (بل).

وذكر الجرجاني أنّ صاحب الكتاب قال في قوله تعالى: ﴿**مَا هَذَا بَشَراً**﴾[1]: إن بني تميم يرفعون إلا مَنْ درى كيف هي في المصحف[2]، وليس من عادة الجرجاني ذِكْرُ القبائل إلا عندما تحدث عن إعمال (ما) أو في نسبة بعض الشواهد إلى بعض القبائل[3].

ويلحظ لدى الجرجاني استحضاره لآي الذكر الحكيم، فظهر في مقتصده عبارات دالة على حفظه له واستقرائه الشامل[4]، منها مثلاً: " والحذف غلب عليه حتى إنّ جميع ما جاء في التنزيل قد حذف منه إلا في مواضع معدودة من ذلك قوله عزّ وجل: ﴿**الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ**﴾[5] " [1]، ومنها أيضاً: " ونحو ذا أكثر من أن يُحصى في التنزيل

---

(١) الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٢) المقتصد، ص٤٢٩.

(٣) أورد الجرجاني اسم قبيلة تميم في حديثه عن (ما) فقال: " والظريف أن هذا البيت للفرزدق وهو من بني تميم وهم لا يعملون (ما) بوجه ". ينظر: المقتصد، ص٤٣٣.

(٤) المقتصد، ص١٤٣، ٥١٩، ٧٣١، ٨٢٨، ١١٥٠.

(٥) الآية ٧٥ من سورة البقرة.

وغيره "[٢].

وكان للجرجاني **منهجه في تعامله مع الشاهد القرآن** متمثلاً بأمور منها:

أ ـ احتجاجه بالقرآن الكريم لفهم المعنى وفق معطيات السياق:

قد يعترض النحاةَ شواهدٌ خرجت على ما اتفقوا عليه، فيلجؤون في محاكمتها إلى تأويل الشاهد وفقاً لما يقتضيه الأصل، أو إلى فهم جديد لمعاني العناصر التركيبية، وشروط تحقيقها، وربما توقف فهم تلك العناصر أحياناً على معرفة السياق، لذا أدخلوه في صميم القواعد[٣].

ويطلق النحاة اعتماداً على معطيات السياق عبارات معينة تأتي مؤيدة لوجه من أوجه التحليل النحوي، من غير إشارة إلى عنصر معين، ومن أمثلته عند الجرجاني أنه رأى في قوله تعالى: ﴿**وَلاَ تَلْبِسُواْ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُواْ الْحَقَّ**﴾[٤]، أن الأظهر فيه أن يكون (تكتموا) مجزوماً بالنهي كأنه: لا تلبسوا الحقّ، ولا تكتموا الحقّ؛ لأنّ المعنى على النهي عن كل واحد من اللبس والكتمان[٥]. فقد اعتمد الجرجاني هنا على معطيات السياق

---

(١) المقتصد، ص١١٥٠.

(٢) المصدر السابق ص٥١٩.

(٣) مقالة أسس التحليل النحوي، د. محمود الجاسم ص ١٢٠-١٢١.

(٤) الآية ٤٢ من سورة البقرة.

(٥) المقتصد، ص١٠٧٥.

والأخذ بالأقوى، والذي يعطيه ظاهر اللفظ، بيد أنه بالمقابل لم يردّ الوجه القائل بجواز أن يكون (تكتموا) منصوباً بإضمار (أن)، فوجد لهذا الوجه سبيلاً، وهو أنه بعده قوله تعالى: ﴿**وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ**﴾، فالمعنى: كأنه لا يجتمع منكم لبسٌ وكتمان مع علم. وإذا كان كذلك جرى مجرى قولك: لا يجتمع لبسٌ وعلمٌ لوجه الرشاد، فهو كقولك: (لا تأكلِ السّمكَ وتشربَ اللبنَ)؛ لأنّ النّهي حصل عن اللّبس المقترن بالعلم كما كان النهيُ عن الأكلِ المجتمعِ مع الشّرب؛ لأن اللّبس الذي لا يعلم صاحبه لا يتناوله النهي من حيث إنه لايقدر على التعرّي منه، كما لم يتناول النهيُ الأكلَ من حيث إنه لا يضرّ إذا لم يقترن بالشرب[1].

فللمعنى أهميته في تحليل الجرجاني للشواهد فهو حاضرٌ أبداً في ذهنه، لذا فهو يذكر ما يبطله، ويعلل بفساده، كما في قوله تعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا**﴾[2]، فالمعنى: (لو كان فيهما آلهةٌ غيرُ الله لفسدتا). ولا يجوز أن يكون الرفع على البدل؛ لأن البدل في الإثبات غير جائز، وقوله (آلهة) لا يجوز أن يكون في حكم الساقط؛ لأنه لو أسقط لكان بمنزلة قولك: (لو كان فيهما إلا الله)، وهذا باطل[3].

---

(١) المقتصد، ص١٠٧٥.

(٢) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.

(٣) المقتصد، ص٧١٣.

ب ـ احتجاجه به لتقوية حكم أو لتوضيحه

لوحظ على شواهد الجرجاني من القرآن الكريم أنه قد يذكر الآية الكريمة تقوية لحكم ما أو توضيحاً له، كما في قوله تعالى: ﴿**فَنِعِمَّا هِيَ**﴾ [1]؛ إذ جاء بهذه الآية الكريمة ليقول: إنّ (ما) في صيغة (ما أفعله) مبتدأ، وإنّها وحدها اسم، ولا صلة لها في الموضع، كما لم توصل (ما) في قوله تعالى: ﴿**فَنِعِمَّا هِيَ**﴾ .. فـ (ما) هنا اسمٌ عارٍ من الصلة والصفة؛ لأنّ التقدير: (إنْ تبدوا الصدقات فنعم شيئاً هي)، فقامت (ما) مقام (شيء) وفي الكلام مضاف محذوف والتقدير: (نعم شيئاً إبداؤنا)؛ لأنّ المدح إنما جاء بعد قوله تعالى: ﴿**تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ**﴾؛ ولذا ذكر الجرجاني كلمات من الآية الكريمة نفسها ليقوّي ما ذهب إليه، وهي قوله تعالى: ﴿**وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لُّكُمْ**﴾، فكما أن الضمير (هو) في قوله: (فهو) عائد إلى الإخفاء والوصف بأنه خيرٌ واقع عليه، كذلك المدح بـ(نِعم) يجب أن يخصّ به الإبداء[2].

وتجده يذكر ما قبل الآية المستشهد بها لعلاقتها بها[3]، وربما يذكرها

---

(١) الآية ٢٧١ من سورة البقرة، وتمامها: ﴿**إِن تُبْدُواْ الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاء فَهُوَ خَيْرٌ لُّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**﴾.

(٢) المقتصد، ص ٣٧٤-٣٧٥.

(٣) المصدر السابق ص ٥٤٤، ٥٤٥، ٦١٠، ٦١١.

توضيحاً لقضية تتعلّق بآية كريمة أخرى[١]، أو بشاهد شعري[٢] أو نثري[٣].

وقد يوجه الجرجاني بعض الآيات الكريمة [٤]، ويعرب بعضها الآخر[٥]، من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا**﴾[٦]، فذكر أنها لا تخلو من أحد أمرين: **الأول**: أن تكون (الرهبانية) منصوبة بالعطف على قوله: (ورحمة)، **والثاني**: أن تكون منصوبة بإضمار فعل يفسّره الظاهر كما كان (الأرض) في قوله تعالى: ﴿**وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا**﴾[٧]، ثم أبطل الوجه الأول، وعلل لذلك، وأثبت الوجه الثاني[٨].

ج ـ احتجاجه به لأمرٍ معنوي أو لغوي:

إضافة إلى احتجاج الجرجاني بالقرآن الكريم في بناء حكم أو إقامة قاعدة، فقد يسوق بعض الآيات للتمثيل على ناحية لغوية أو معنوية[٩]،

---

(١) المصدر السابق ص٨٣٤.

(٢) المقتصد، ص ٣٦٨.

(٣) المصدر السابق، ص١٢٧١.

(٤) المصدر السابق، ص٢٣٩.

(٥) المصدر السابق، ص٢٣٨، ٢٨٣، ٢٨٤، ٣٠٠، ٣٠١.

(٦) الآية ٢٧ من سورة الحديد، والآية بتمامها: ﴿**وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا**﴾.

(٧) الآية ٣٠ من سورة النازعات.

(٨) المقتصد، ص٢٣٩.

(٩) المقتصد، ص ٨٤، ٣٣١، ٥٣٧، ٧٦٨.

من ذلك قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ أَنبَتَكُم مِّنَ الْأَرْضِ نَبَاتاً**﴾[1]، فجاء به ليوضح أن المفَضّل فَاضلٌ على كل حال كما أن المنْبَتَ نَابِتٌ[2].

وإذا كان المقتصد قد زخر بالشواهد القرآنية فإن للقراءات أيضاً حظَّها فيه، ولا سيما أن القرآن والقراءات: " حقيقتان متغايرتان فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد ﷺ للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كَتَبَة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها "[3].

موقف الجرجاني من القراءات

يظهر موقف الجرجاني من القراءات في علمه بها، واعتمادِه عليها في إقرار القاعدة النحوية، وتركِه عَزْوها إلى أصحابها واحتجاجِه بقراءة على أخرى، إضافةً إلى إشارته إلى تعدد القراءات وإلى أن حصول الفائدة سبب في ترجيح القراءة واختيارها.

فأمّا **عِلْمه بالقراءات**؛ فهو على علم ودراية بها فيما يتعلق بقضايا النحو والصّرف، والدليل قوله: "ولم يقرأ بمنع الصّرف في هذا النحو أحد

---

(١) الآية ١٧ من سورة نوح.

(٢) المقتصد، ص٥٣٧.

(٣) الزركشي، محمد بن بهادر أبو عبد الله (٧٩٤هـ)، ١٩٧٢، (البرهان في علوم القرآن) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة، بيروت ٣١٨/١.

من القرّاء "[1]. وتجده ينبّه على ما كان منها قراءة أحياناً، ويوردها دونما إشارة منه على أنها قراءة في أحيان أُخر[2]. فقد يحتج أبو علي بالقراءة ويتابعه الجرجاني دون أن يشير أي منهما إلى أنها قراءة كما في قراءة[3]: ﴿**فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَاعَلُ اللَّيْلَ سَكَناً**﴾[4]، وقد يكتفي بإشارة الفارسي إلى أنها قراءة تارة أخرى.

وأما اعتماده على القراءة في إقرار القاعدة النحوية: فمن ذلك استدلاله بقراءة من قرأ: ﴿**قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلُّهُ لِلَّهِ**﴾ [5] بالرفع[6] على أن (كلّ) هنا

---

(١) المقتصد، ص٩٩٥.

(٢) المصدر السابق، ص٣٥٥، ٤٢٢، ٥١٩، ٥٥٩، ١٠٨٥.

(٣) المصدر السابق ص٥١٩.

قرأ الكوفيون : (وجعلَ الليلَ)، والتقدير: (وجعل الليل) و (جعل الشمس والقمر) يتفق ورسم المصحف، أما قراءة: (وجاعلُ الليلَ) فهي لنافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر، ينظر: أبو حيان الأندلسي، ٢٠٠١، (تفسير البحر المحيط)، ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق ١) د.زكريا عبد المجيد النوقي ٢) د.أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت ط١ ١٩٠/٤.

(٤) الآية ٩٦ من سورة الأنعام.

(٥) الآية ١٥٤ من سورة آل عمران.

(٦) قرأ بالرفع: أبو عمرو، وقرأ الجمهور بالنصب، وقراءة الرفع على أن (كلُّه) مبتدأ، وقراة النصب على أن (كلَّه) تأكيداً لـ(الأمرَ)، وذكر أبو حيان أنه يجوز أن يعرب

ليست تأكيداً، ولو كان كذلك لتبعَ ما قبله في النصب، ولما رفع كان الكلام مستأنفاً غير تابع [1].

ويلاحظ ترك الجرجاني **عزو القراءات إلى أصحابها**: فلم يحتفل بإثبات أسماء أصحاب القراءات مما استشهد به ما خلا قراءَتين: إحداهما لحمزة[2]، والأخرى لأبي السّمّال[3].

توكيداً لـ(الأمر) على الموضع على مذهب من يجيزون ذلك وهم: الجرمي والزجاج والفراء، ونقل قول ابن عطية إن الناس رجحوا قراءة الجمهور؛ لأن التأكيد بلفظة (كل)، ولم يرجح أبو حيان قراءة على أخرى؛ لأن كلا من القراءتين متواتر، والابتداء بـ(كل) كثير في كلام العرب، ينظر: السبعة في القراءات ص ٢١٧، والبحر المحيط ٣/٩٥-٩٦.

(١) المقتصد، ص٢٨٥.

(٢) هوأبو عمارة حمزة بن حبيب الكوفي ولد سنة (٨٠هـ)، أحد القراء السبعة، ولد سنة ثمانين، وأدرك الصحابة بالسّن. قرأ القرآن عرضاً على سليمان الأعمش، وحمران بن أعين، وغيرهما، وقرأ عليه وروى القراءة عنه إبراهيم بن أدهم وإبراهيم ابن إسحاق بن راشد، وآخرون. وقد صارت إليه الإمامة في القراءة بعد عاصم والأعمش، وقال عنه شيخه الأعمش: هذا حبرُ القرآن. ينظر: الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز أبو عبد الله (٧٤٨ هـ)، ١٤٠٤، (معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار)، تحقيق : بشار عواد معروف , شعيب الأرناؤوط , صالح مهدي عباس، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١/١٢٢.

(٣) قعنب بن أبي قعنب العدوي البصري، كان معاصراً للكسائي، له اختيار في القراءة يشذ فيه عن عامة القراء، وقد رواها عنه أبو زيد سعيد بن أوس، وكان رأساً في

أمّا **قراءة حمزة(١٥٦هـ)**: فذكر الجرجاني أنها مردودة، فقال: " وأمّا قراءة حمزة[١]: ﴿**تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ**﴾[٢]. فقد رُدَّت وأجمعوا على أنها غير متوجّهة، وإنما الصحيح النصب على حذف المضاف كأنه: واتقوا الله الذي تسألون به وقطعَ الأرحام" [٣].

وأمّا **قراءة أبي السّمال: ﴿إِنَّكُمْ لَذَائِقُو الْعَذَابَ الْأَلِيم ﴾** [٤]. فهي قراءة شاذة[٥]. ويقول فيها الجرجاني: " إنما كان أبو السّمّال مقضياً عليه باللحن؛ لأجل أنه نصب (العذاب الأليم) مع حذف النون، وليس في

العربية، ينظر: الذهبي، ٢٠٠٣، (معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار)، تحقيق: د. طيار آلي قولاج، عام الكتب السعودية ١/٣٥٠.

(١) قرأ بها حمزة وحده (الأرحامِ) خفضاً، وقرأ الباقون (الأرحامَ) نصباً ينظر: السبعة في القراءات ص٢٢٦.

(٢) الآية ١ من سورة النساء.

(٣) المقتصد، ص٩٦٠.

(٤) الآية ٣٨ من سورة الصافات.

(٥) قرأ بها بالنصب: عاصم وأبان وثعلبة وأبو السمال، ينظروالزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر(٥٣٨هـ)، د.ت، (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، تحقيق : عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ٤/٤٤، و: البحر المحيط: ٧/٣٤١، ٣٤٣ .

(ذائقو) ألف ولام فيكون كالحافظو عورة العشيرة[١]"[٢].

ومن الملاحظ أيضاً تعميمه في نسبة القراءة، فالمهم لديه هو الوجه النحوي الذي يتجه إليه الاحتجاج، لا الاهتمام بنسبة القراءة، ومن عباراته في ذلك: (كقراءة من قرأ) [٣]، و (كما قرئ)[٤]، (وقد قُرِئ) [٥]، و (أمّا من لم ينصب) [٦]، وما إلى ذلك من عبارات مشابهة.

وما يتعلق **باحتجاجه بقراءة على أخرى**: فقد يسوق القراءة احتجاجاً على قراءة أخرى[٧]، كما في الآية الكريمة: ﴿**أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاء بَنِي إِسْرَائِيلَ**﴾[٨]. فقد ذكر الجرجاني أن الشيخ أبا علي أَكّد القول في هذه الآية الكريمة رداً على الزجاج؛ لأنه قال: إن (آية) اسم كان، ورأى

---

(١) المقتصد، ص٥٢٩، وقوله: (الحافظو...) قطعة من بيت ينسب لرجل من الأنصار وهو عمرو بن امرئ القيس الخزرجي وتمامه (الحافظو عورةَ العشيرةِ لا يأتيهمُ من ورائهم نَطَفُ)، ينظر: القرشي، أبو زيد(١٧٠هـ)، د.ت، (جمهرة أشعار العرب)، تحقيق : عمر فاروق الطباع، دار الأرقم ، بيروت ص٢٠٠، النطف: التلطخ بالعيب.

(٢) المقتصد، ص٥٣١.

(٣) المصدر السابق ص ٢٨٥، ٥٧٣، ٨١٣، ١٠٤٥، ١٠٩٤، ١١٣٤.

(٤) المصدر السابق ص١٣٢.

(٥) المقتصد، ص٢٣١، ٥٣٠، ٦١٨، ٦٦٣، ١٠٣٠، ١٠٧٤.

(٦) المصدر السابق ص٥٥٥.

(٧) المصدر السابق ص١٩٧، ١٠٤٥.

(٨) الآية ١٩٧ من سورة الشعراء.

الجرجاني أن الزجاج زلّ في هذا الموضع خاصة، فكأنه ظنّ أن الكلام عارٍ من المعرفة، ولو لم يكن (أن مع صلته) معرفة كاملة لما كان الأكثر في قوله تعالى: ﴿**فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا** ﴾[1]، و ﴿**مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا**﴾[2]، النصبَ على أن يكون (أن): اسم (كان)، ولامتنع كما يمتنع نصب المعرفة إذا لم يجتمع معرفتان، نحو أن تقول: كان منطلقٌ زيداً[3].

وأمّا **تعدّد القراءات:** فقد أشار الجرجاني إلى تعدد القراءة في الآية الكريمة في بعض الأحيان[4]، وأغفل ذلك في أحيان أخر[5] . فربما ذكر قراءتين أو أكثر للآية الواحدة، كما في قوله تعالى: ﴿**وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتُكَ**﴾ [6]، فذكر أن قراءة الرفع[1] على البدل، وقراءة

---

(١) الآية ٥٦ من سورة النحل.

(٢) الآية ٢٥ من سورة الجاثية.

(٣) المقتصد، ص ٤٢٣-٤٢٤.

(٤) المصدر السابق ص٧٠٣. ولتعدد القراءة أثر في دلالة الآية عالجه البلاغيون ومنهم الجرجاني، للتفصيل انظر: اختيار، أسامة، (اختلاف القراءات القرآنية باختلاف المصدر في ضوء نظرية السياق)، مجلة كلية الإلهيات، جامعة فرات، العدد٢١، ١، عام ٢٠١٦، ص٢١-٢١

(٥) المصدر السابق ص٩٦٠.

(٦) الآية ١١ من سورة هود.

النصب[٢] على الاستثناء. فحديثه هنا عن (إلا)، وأنه لا يكون لها عمل إذا كان الفعل قبلها مفرغاً لما بعده؛ ولذا فإنه يجوز البدل، والنصب على الاستثناء [٣]، فجاء الجرجاني بهذه الآية الكريمة مثالاً على ذلك.

أمّا قوله تعالى: ﴿**لاَّ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ**﴾[٤]، فذكر له قراءات ثلاثاً[٥]؛ رفعاً وجرّاً ونصباً، وأورد أوجه الإعراب المحتملة لكل قراءة، فقال: " إذا رفعت كان صفة لـ(القاعدونَ) كأنك قلت: (لا يستوي القاعدون الأصحاء)، وإن جعلته مجروراً كان صفة لـ(المؤمنين)، كأنه: لا يستوي القاعدون من المؤمنين الأصحاء، والمعنى واحد. وكذا إذا نصبت، فقلت: (لا يستوي القاعدون من المؤمنين غيرَ أولي الضرر)؛ لأنه يجري مجرى قولك: (لا يستوي القاعدون من المؤمنين إلا

---

(١) قرأ بالرفع ابن كثير، وأبو عمرو ، ينظر: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى البغدادي(٣٢٤هـ)، ١٤٠٠هـ، (كتاب السبعة في القراءات)، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، مصر، ص٣٣٨.

(٢) قرأ بالنصب نافع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي، ينظر: السبعة في القراءات ص٣٣٨.

(٣) المقتصد، ص٧٠٣.

(٤) الآية ٩٥ من سورة النساء.

(٥) ذكر الزمخشري أن (غير) قرئ بالحركات الثلاث، فالرفع: صفة للقاعدون، والنصب: استثناء منهم أو حال عنهم، والجر: صفة للمؤمنين، ينظر: الكشاف ٥٨٥/١.

أصحابَ الضّرر) "[1].

وقد يستند الجرجاني إلى **حصول الفائدة** لترجيح القراءة واختيارها ولاسيما أنه يرى أنه: " لامُسْتَزاد بعد صحة المعنى وحصول الإفادة "[2]. ففي حديثه عن جواز نصب الاسم بفعل مضمر شريطة التفسير في مثل قوله تعالى: ﴿**وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ**﴾ [3]، ذكر أنّ التقدير: (وقدرنا القمر قدرناه منازل)، ثم جاء بقوله تعالى: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾[4]، فقال: إنه قريب من قوله تعالى: ﴿**وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ**﴾، ولم يقل: مثله تماماً،

---

(١) المقتصد، ص٧١١.

(٢) المصدر السابق ص٦١١.

(٣) الآية٣٩ من سورة يس. قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو برفع (القمر) على الابتداء وقرأ الباقون بالنصب على الاشتغال، واختار أبو عبيد النصب؛ لأن قبله فعلا وهو (نسلخ) وبعده فعلا وهو (قدرنا)، وخالفه أهل العربية ومنهم الفراء الذي قال إن الرفع أعجب إليه، قال الرفع أعجب إلى قال وإنما كان الرفع عندهم أولى لأنه معطوف على ما قبله ومعناه: وآية لهم القمر، و قال أبو حاتم الرفع أولى؛ لأنك شغلت الفعل عنه بالضمير فرفعته بالابتداء. ينظر: الشوكاني، محمد بن علي بن محمد(١٢٥٠هـ)، د.ت، (فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير)، دار الفكر – بيروت ٣٦٩/٤.

(٤) الآية ٤٩ من سورة القمر. قرأ الجمهور بنصب (كل) على الاشتغال، وقرأ أبو السمال بالرفع ، ينظر: فتح القدير ١٢٩/٥.

وعلّل ذلك معتمداً على حصول الفائدة، فجعلها سبباً في الاختيار فقال: "... لأجل أنك إذا نصب (القمر) لم تجد للنّصب فائدة لا توجد مع الرفع، وليسَ كذا قوله: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾، على تقدير: خلقنا كلّ شيء خلقناه "[1] وبيان ذلك عند الجرجاني أن قراءة النّصب على تقدير: (خلقنا كلَّ شيء خلقناه)، اشتمل الخلق على جميع الأشياء البتّة. أما قراءة الرفع، فَيُحْتَمَلُ ولا يكون متمحّضاً للعموم؛ لأنه يجوز أن يُظَنّ أنّ (خلقناه) صفة لشيء؛ أي: (إنّا كلُّ شيء مخلوق لنا بقدر)، فيجوز أن ههنا ما ليس بمخلوق من الأشياء. ولجرجاني في هذا توضيحٌ يعتمد فيه على القياس على (كلُّ ظريف ضربته في الدّار). فذكر أن الرفع يحتمل أن يكون (ضربته) صفة لـ (ظريف) فيكون بمعنى: (كل ظريف مضروب مستقرٍّ في الدار)، فيجوز أن يكون ههنا ظرفاء لم يضربهم، وهم الذين ليسوا في الدار. ومن ثمّ وقياساً على هذا فإن قوله تعالى: ﴿**إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾ بالرفع يحتمل أنّ كل شيء مخلوق كائن بقدر، وأن هنا ما ليس بمخلوق، أما النصب فلا يحتمل إلا العموم، ثم يخلص الجرجاني إلى أن: " التقدير في قوله عز وجل: ﴿**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**﴾ أنّ الخلق قد عمّ جميع الأشياء على صفة وهي أنْ كان بقدر؛ فيكون (الباء) في (بقدر) متعلقاً بـ (خلقناه) ولا يكون فيه إضمار نحو (كائن)، وكذا يكون (في الدار) في قولك: (كلَّ ظريف ضربته في الدار)، متعلقاً بـ (ضربته) دون

---

(١) المقتصد، ص٢٣٢.

(استقرّ)، كما أنك إذا قلت: (ضربت في الدار كلَّ ظريف)، كان كذلك، ففي النصب فائدة عظيمة[1]، وبذلك اختير، وذلك غير موجود في قوله: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ﴾؛ لأن المقصود في الحالين أن التقدير يُتَأَوّل بالقمر " [2].

حكم الجرجاني على القراءات

القراءات القرآنية صحيحة وشاذة موضع نظر عند الجرجاني، بيد أنه معتدل فيما أخذه على بعضها، فتراه تارة منتقداً للقراءة التي لم تتفق مع ما أصله النحويون وقعّدوه، ومدافعاً عن قراءة هاجمها بعض النحاة قبله تارة أخرى، ومن أحكامه على القراءات:

١ـ الكثرة في الاستعمال

قد يطلق الجرجاني أحكاماً على بعض القراءات تتعلق بكثرة

---

(١) تحدّث ابن الأنباري (٣٢٧هـ) عن فائدة النصب، فقال: وإنما ذهبوا إلى أن النصب بتقدير خلقنا لأن الفائدة فيه أكثر من فائدة الرفع ، وأظن العكبري أفاد من الجرجاني فقال: إنما كان النصب أقوى لدلالته على عموم الخلق والرفع لا يدل على عمومه، بل يفيد أن كلّ شيء مخلوق فهو بقدر. وقال ابن جني في المحتسب: النصب هو الوجه في العربية وقراءتنا بالنصب مع الجماعة، ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، ١٩٦٩، (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)، تحقيق: ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الجمهوريه العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي ٢/٣٠٠.

(٢) المقتصد، ص٢٣٣.

الاستعمال، شأنه شأن باقي النحاة، فأشار إلى الكثرة في الاستعمال في مواضع منها تعليقه على قوله تعالى: ﴿**مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا**﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿**فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا**﴾[2] اللذين استدلّ بهما على أنّ (أن) مع صلته معرفة كاملة، فأشار إلى أنّ الأكثر في (حجتهم) و (جواب) النّصبَ على الخبر، و (أن) مع صلته في موضع رفع الاسم[3].

٢ـ تقديم القراءة غير المعروفة على المعروفة

لم تكن شهرة القراءة سبباً كافياً عنده لترجيحها على غيرها، وربما اعتمد القراءة غير المعروفة، ففي قوله تعالى: ﴿**تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا**﴾[4] ،

في قراءة مَنْ حذَف النون [5]، ذكر الجرجاني أن المعنى ـ والله أعلم ـ حتى يسلموا وإلى أن يسلموا، وجاء بعد ذلك بالقراءة المعروفة ﴿**تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ**

---

(١) الآية ٢٥ من سورة الجاثية.

(٢) الآية ٥٦ من سورة النمل.

(٣) المقتصد، ص٤٢٣.

(٤) الآية ١٦ من سورة الفتح.

(٥) هي قراءة أبي وزيد بن علي، وقرأ الجمهور (يسلمون). ينظر: البحر المحيط ٩٤/٨.

يُسْلِمُونَ﴾[1]، ورأى أنه لا يُعلم منها أن كون القتال لأجل الإسلام من جهة اللفظ، وإنما يُعلم من جهة المعنى، فالقتال ينقطع بانقطاع الامتناع من الإسلام، وكونه ينقطع بحصول الإسلام تقرر أنه كان لأجله، ولا دليل في اللفظ على ذلك بإثبات النون[2]. وهو بذلك ـ أعني الجرجاني ـ قدّم القراءة غير المعروفة على المعروفة.

٣ ـ دفاعه عن قراءة جاءت على خلاف أقيسة البصريين

من ذلك مثلاً دفاعه عن قراءة[3]﴿**مَحْيَايْ وَمَمَاتِيْ**﴾[4] بسكون ياء الإضافة فلم يُشايع النحاة في هجومهم عليها[5]، بل ذهب مذهباً في قبولها، وعلق عليها بقوله: " والقول عندي أنّ هذا لا يقبح كل

---

(١) الآية ١٦ من سورة الفتح. وتمام الآية: ﴿**قُل لِّلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سَتُدْعَوْنَ إِلَى قَوْمٍ أُوْلِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِن تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْراً حَسَناً وَإِن تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُم مِّن قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً**﴾.

(٢) المقتصد، ص١٠٧٨.

(٣) هي قراءة نافع وورش وقالون وأبي جعفر، ينظر: البحر المحيط ٢٦٢/٤.

(٤) الآية ١٦٢ من سورة الأنعام.

(٥) رأى ابن يعيش أنها: غريبة، لخروجها عن القياس، ولمخالفتها ما عليه الجمهور (ابن يعيش النحوي: ٣٤٧). وقال فيها أبو علي: إن إسكان الياء في (محيايْ) شاذ عن القياس والاستعمال، فشذوذه عن القياس أن فيه التقاء الساكنين، ولا يلتقيان على هذا الحد في (محياي). وأما شذوذه عن الاستعمال فإنك لا تكاد تجده في نثر ولا نظم. ينظر: الحجة ٤٤٠/٣، والسبعة في القراءات ص٢٧٤، ٢٧٦.

القبح؛ لأجل أنّ في الألف فرط مدّ، والمدّ يقوم مقام الحركة، وإذا حسن اللفظ جاز اجتماع الساكنين، وإنما امتنع منه النحويون لقلته في كلامهم، وأنه على كل حال لا يخفّ كل الخفة"[١]. فكلمة قبيح عند الجرجاني لا تعني بالضرورة غير حائز.

٤- إشارته إلى ما عده النحاة لحناً جارياً مجرى الغلط المردود البتة

ومثاله: قراءة ﴿**غَيْرُ مُعْجِزِي اللّهَ**﴾[٢]. وهي قراءة شاذة تكاد تخلو منها مصادر تخريج القراءات والتفاسير ما خلا المحتسب لابن جني[٣]. فهي مما تناقله بعض النحاة في مصنفاتهم حكاية عن بعض العرب[٤]، وذكرها

---

(١) المقتصد، ص١١٣٤

(٢) الآيتان ٢-٣ من سورة التوبة.

(٣) المحتسب، ٨٠/٢. قال ابن جني: " لكن الغريب من ذلك ما حكاه أبو زيد عن أبي السمال أو غيره أنه قرأ: (غير معجزي الله) بالنصب، فهذا يكاد يكون لحناً لأنه ليست معه لأم التعريف المشابهة للذي ونحوه، غير أنه شبه (معجزي) بـ (المعجزي)، وسوغ له ذلك علمه بأن (معجزي) هذه لا تتعرف بإضافتها إلى اسم الله تعالى، كما لا يتعرف بها ما فيه الألف واللام وهو (المقيمي الصلاة)".

(٤) ينظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني(٣٩٢هـ)، ١٩٨٥، (سر صناعة الإعراب)، تحقيق : د . حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق ٥٣٨/٢،
والسيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، د.ت، (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر ١٩٢/١،

الجرجاني حكاية عن أبي الحسن الذي سمع أعرابياً يقرؤها بالنصب، واكتفى الجرجاني بقوله: " ذلك عندهم لحن جارٍ مجرى الغلط المردود البتة [١].

٥- إشارته إلى قراءة ردّها النّحاة وأجمعوا على أنّها غير متوجّهة

وهي قراءة حمزة: ﴿تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ﴾ [٢]. بالخفض[٣]. فقد ردّها الجرجاني؛ لأنها [i]لاتتفق وفصيحَ كلام العرب، فعدم السّماع يكون " أساساً معتمداً من جملة الأسس التي تُساق في ردّ وجه من الوجوه التي تحلل الشاهد " [٤].

وكان الجرجاني معتدلاً فيما أخذه على هذه القراءة، فقد نقل وجهة

---

(١) المقتصد، ص٥٣١.

(٢) الآية ١ من سورة النساء.

(٣) قرأ بالخفض: حمزة والمطوّعي وإبراهيم النخعي وقتادة والأعمش. ينظر: والسبعة ص٢٢٦، والبحر المحيط ١٥٦/٢. وقرأ (بالأرحامِ) : عبد الله بن مسعود، ينظر: الكشاف ٤٩٢/١، البحر المحيط ١٥٦/٢.

ولها قراءة أخرى شاذة وهي: (الأرحامُ) بالرفع على أنها مبتدأ، خبره محذوف، قرأ بها: عبد الله بن يزيد، ينظر: والمحتسب، ١٧٩/١، والكشاف ٤٩٢/١، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(٦١٦هـ)، د.ت، (إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، المكتبة العلمية، لاهور، باكستان ١٦٥/١، والبحر: ١٥٦/٢.

(٤) مقالة أسس التحليل النحوي، د. محمود حسن الجاسم، ص١٠٣.

نظر النحاة بشكل مجمل مختصر من دون الدخول في التفاصيل، فلم يكن لهذه القراءة عنده ذاك الصدى الذي لاقته عند باقي النحاة، واكتفى بقوله: " وأمّا قراءة حمزة: ﴿**تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ**﴾ فقد رُدَّت وأجمعوا على أنها غير متوجّهة، وإنما الصحيح النصب على حذف المضاف، كأنه: واتقوا الله الذي تساءلون به وقطع الأرحامِ "[1].

في حين أنّ البصريين ـ وهم الذين قصدهم بقوله: وأجمعوا على أنها غير متوجهة ـ زعموا أنّها لحن فأنكروا الخفض ولحنوا القارئ به وأبطلوه[2].

---

(١) المقتصد، ص٩٦٠.

(٢) مما جاء عن هذه الآية في الحجة، ص٩٤-٩٥، أن قوله تعالى (والأرحام) يقرأ بالنصب والخفض. فالحجة لمن نصب أنه عطفه على لفظ (الله) تعالى وأراد: واتقوا الأرحام ولا تقطعوها، فهذا وجه القراءة عند البصريين لأنهم أنكروا الخفض، ولحنوا القارئ به وأبطلوه من وجوه: أحدها: أنه لا يعطف بالظاهر على مضمر مخفوض إلا بإعادة الخافض، لأنه معه كشيء واحد لا ينفرد به، ولا يُحال بينه وبينه ولا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض... فأما الكوفيون فأجازوا الخفض، واحتجوا للقارئ بأنه أضمر الخافض... .

وذكر أبو حيان في البحر المحيط، ١٥٦/٢ أن الجر قراءة حمزة، والنّخعي، وقتادة والأعمش، وأن ظاهرها أنها معطوفة على المضمر المجرور من غير إعادة الجر، وعلى هذا فسرها الحسن والنخعي ومجاهد، وأشار إلى طعن الزمخشري وابن عطية فيها، وما قاله سيبويه والزجاج والمازني حول هذه المسألة وردّ عليهم جميعاً، ودافع عن حمزة وقراءته.

٦ـ إشارته إلى ما كان من القراءات موضع لَبْس

قد يشير الجرجاني إلى ما كان من القراءات موضع لبس، من ذلك قوله تعالى: ﴿**فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ**﴾[١]. في قراءة من قرأ بالتاء للمخاطب[٢]، فذكر أن هذا موضع لبس، و لم يستفض كثيراً في الحديث عنها، وكان بإمكانه أن يوضح هذا اللبس ويزيل إبهامه بصورة أفضل ويناقش أقوال النحاة فيه[٣]، بيد لأنه اكتفى بقوله فيها "... قد تكون للمخاطب نحو قراءة من قرأ: (**فبذلك فلتفرحوا**) وهذا موضع لبس، وذلك أنّ صاحب

---

(١) الآية ١٠ من سورة يونس.

(٢) قراءة (فلتفرحوا) بالتاء: قرأ بها: ابن عامر في القراءة غير المشهورة عنه، ينظر: البحر المحيط ١٧٠/٥. وقرأ بها: عثمان بن عفان وأبي، وأنس وأبو رجاء وابن هرمز وابن سيرين وأبو جعفر المدني وغيرهم. ينظر: والمحتسب ٣١٣/١، والبحر المحيط ١٧٠/٥.

وقراءة (فليفرحوا) بالياء: قرأ بها: الحسن وأبو التياح، ينظر: البحر المحيط ١٧٠/٥، والمحتسب: ٣١٣/١.

وذكر أبو حيان أنها في مصحف أبي (فافرحوا)، وهي اللغة الكثيرة الشهيرة في أمر المخاطب، ينظر: المحتسب ٣١٣/١، و البحر المحيط ١٧٠/٥.

(٣) يقول ابن جني في هذه الآية : " وكأن الذي حسّن التاء هنا أنه أمرٌ لهم بالفرح، فخوطبوا بالتاء لأنها أذهب في قوّة الخطاب فاعرفه. ولا تقل قياساً على ذلك: وبذلك فلتحزنوا؛ لأن الحزن لا تقبله النفس قبول الفرح إلا أنْ تريد إصغارهم وإرغامهم فتؤكّد ذلك بالتاء على ما مضى". ابن جني، أبو الفتح عثمان، (الخصائص)، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ٣٠٠/٢.

الكتاب زَعَم أن الأصل أمر المخاطب باللام نحو: (لِتَضْرِبْ يا زيد). قال شيخنا رحمه الله وإنما لأجل أنّ الأصل أن يكون الأمر بحرف كما كان النهي كذلك، فتقول: (لِتَقُمْ) و(لِيَقُمْ) زيدٌ كما قلت: (لا تقم)، و(لا يقم) زيدٌ، فكأن حال الخطاب كحال الغيبة"[1].

ومما سبق نجد أن القرآن الكريم يشكل مصدراً أساسياً من مصادر السماع عند الجرجاني فيما يتعلق بقضايا النحو في الأبواب كافة، فأولاه كبير عنايته، وكان مَعِيْناً له لا ينضب مما دل على سعة حفظه واستحضاره الدائم لآي الذكر الحكيم، بيد أنه لم يستشهد بالعدد نفسه من الشواهد التي كثُرت في مسألة وقلت في ثانية وانعدمت في ثالثة.

وظهر من خلال احتجاجه به تقديمُ السماع على القياس، فرجحه عليه، ورفض الأصل المقيس عليه لعدم السماع به، وهو في كل ذلك غيرُ غافلٍ عن المعنى الذي كان حاضراً في ذهنه أبداً، فذكر أهميته وعَلّل بفساده وفقاً لمعطيات السياق.

وبدا موقفه من القراءات واضحاً جلياً إذْ كان على علم بها، إلا أنه لم يحتفل كثيراً بإثبات أسماء أصحابها؛ لذا ترك عَزْوَها لأصحابها، وعَمَّمَ في نسبتها، واحتج بقراءة على أخرى، ولم يخلُ منهجه في القراءات من الإشارة إلى تعدد القراءات، وكان حصول الفائدة سبباً عنده في ترجيح القراءة واختيارها، وكان من اهتمامه بالقراءات أَنِ اعتمد عليها في إقرار القاعدة

(١) المقتصد، ١٠٩٣-١٠٩٤.

النحوية، ودافع عن قراءة جاءَت على خلاف أقيسة البصريين، وأشار إلى ما عدّه النحاة لحناً جارياً مجرى الغلط المردود البتة، وأشار كذلك إلى قراءة ردّها النحاة وأجمعوا على أنها غير متوجّهة، وبين ما كان من القراءات موضع لبس.

ثانياً- الحديث النّبوي الشّريف

احتجّ النّحاة بالحديث النبوي الشريف في مجال النّحو والصّرف، على قلّة، إذا ما قورن باحتجاجهم بمواد السماع الأخرى، ولم تشغل مسألة الاحتجاج به النّحويين المتقدّمين بقدر ما شغلت المتأخرين منهم، فمنهم من أجاز، ومنهم مَنْ مَنَع، ومنهم من اتخذ موقفاً معتدلاً. فكان أبو حيان الأندلسي(٧٤٥هـ)[١]، وابنُ الضّائع(٦٨٠هـ)[٢] على رأس المانعين، وكان ابنا مالك وخروف(٦٠٩هـ)[٣]، على رأس المكثرين، ووقف

---

(١) أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي، نحوي عصره ولغويه ومفسره ومحدثه ومقرئه ومؤرخه وأديبه، تلميذ أبن الضائع، من تصانيفه: البحر المحيط تفسير، والنهر مختصره، ومطول الارتشاف ومختصره. ينظر: بغية الوعاة ١/ ٢٨٠-٢٨٢.

(٢) هو علي بن محمّد بن يوسف الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن الضّائع، نحوي مشهور، توفي سنة (٦٨٠هـ)، ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٠٤ .

(٣) هو علي بن محمد بن علي بن محمد نظام الدين أبو الحسن، ابن خروف الأندلسي النحوي، كان إماماً في العربية توفي سنة (٦٠٩هـ)، ينظر: بغية الوعاة ٢/٢٠٣ .

الشاطبي(٧٩٠هـ)[١] موقفاً وسطاً بين الفريقين.

وعلى الرغم من احتجاج النّحاة بالحديث النبوي الشريف ابتداءً بأبي عمرو بن العلاء، وانتهاءً بأبي حيان، ومروراً بالمكثرين الآنفي الذّكر؛ فإنّ الاحتجاج به لا يرقى إلى مواد السّماع الأخرى؛ وربما يعود ذلك إلى أسباب لم يفصح عنها المتقدمون من النحاة، مما جعل المتأخرين منهم، والباحثين المحدثين يدلون بدلوهم تجاه هذه المسألة، ونقل صاحب الاقتراح أنَّ أبا حيان ذكر لذلك سببين: **أحدهما**: أنّ الرواة جوّزوا النّقل بالمعنى، **والآخر**: وقوع اللّحن كثيراً فيما روي من الحديث؛ لأن كثيراً من الرّواة كانوا غيرَ عَربٍ بالطَّبْع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو[٢].

---

(١) هو إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي الشهير بالشّاطبي، محدّث أصولي، توفي سنة (٧٩٠هـ)، ينظر: الكتاني، عبد الحي بن عبد الكبير(١٣٨٣هـ)، ١٩٨٢، (فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ص١/١٥٧.

(٢) الاقتراح ص١٧. وللتوسع فيما قيل في الاحتجاج بالحديث الشريف، وأسباب المنع والأخذ ينظر: منهج العكبري في شرح الإيضاح (الدراسة) المجلد الأول: ٢٦٧-٢٧٢، و نبهان، عبد الإله، ١٩٩٧، (ابن يعيش النحوي(٥٥٣-٦٤٣هـ))، دراسة، اتحاد الكتاب العرب ص٣٧٣-٣٩٠، و عبد الله، محمد إبراهيم، ٢٠٠٥، (ابن الحاجب النحوي(٦٤٦هـ))، ط١، دار سعد الدين ص ١٣٤-١٤١، ونجيب: محمود عبد الكريم،٢٠٠٤ =

والجرجاني، وإن استشهد بالحديث الشريف، فقد تابع النحويين الأوائل في عدم الإكثار منه، فكانت عدّة الأحاديث التي ساقها في مقتصده ثلاثة ، تعقّب أبا علي في واحد منها، إضافة إلى قول من أقوال الصحابة، نُسب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

فأمّا الحديث الأوّل فساقه الجرجاني في باب التعجب قائلاً: " .. وأمّا ما يأتي في الأثر من قوله عليه السلام: (**أخوف ما أخاف على أمّتي كذا**)[1]، فظاهره أنه من هذا؛ إذِ المعنى أكثر ما أخافه تضّمناً للخوف، وأذهَبُ في كونه بصفة كذا، فهو كقولك أحمدُ من حمده زيد"[2]. فالملاحظ أن الجرجاني رفعه إلى الرسول ﷺ، وذكر معناه، وجوّز فيه وجهاً آخر وهو " أن يكون أخوف محذوفاً من أخاف يخيف، كما كان ما أعطاه محذوفاً من أعطى فيكون المعنى: أشدّ ما أخافه إخافة وأولاه بأن يكون

=(مناهج شروح ألفية ابن مالك)، ط١، دار الفارابي للمعارف، دمشق، سوريا، ص١٤٨-١٥١، وأبو البقاء العكبري وجهوده النحوية والصّرفية: المجلد الثاني: ٤٠١-٤٥٨.

(١) ابن حنبل، الإمام أحمد، ١٩٩٣، (المسند)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، ط١، مؤسسة الرسالة، (حديث رقم ١٤٣جـ ١/٢٨٨-٢٨٩). حدثنا أبو سعيد حدثنا ديلم بن غزوان ، عبديّ، حدثنا ميمون الكردي حدّثني أبو عثمان الهندي عن عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ قال: " إنّ أخوف ما أخاف على أمّتي كلُّ منافقٍ عليمِ اللسانِ ".

(٢) المقتصد، ص ٣٩١.

مخيفاً كذا، كما أنّ ما أعطاه بمعنى ما أشدّ إعطاءه "[1].

وأمّا الحديث الثاني فذكره أبو عليّ في إيضاحه وتابعه فيه الجرجاني قائلاً: " اعلم أنّ قوله عليه السلام: "**كل مولود يولد على الفطرة** "[2]، الغرض منه قوله: " **حتى يكون أبواه هما اللذان** "[3]. فقد وجّه الجرجاني هذا الحديث، وأولاه عناية خاصة، فذكر الأوجه المحتملة وأعربها بالتفصيل وسيأتي البحث على ذكرها لاحقا.

وأمّا الحديث الثالث فقد ذكره في باب العدل، ولم يرفعه إلى النبي ﷺ واكتفى بقوله: كما جاء في الأثر، فقال: " وأمّا تكريرهم لهذا المعدول نحو (أُحاد أحاد)، و(مثنى مثنى) كما جاء في الخبر: (**صلاة الليل مثنى مثنى**)[4]، فلا يدلّ على أن (مثنى) معدول عن (اثنين) وحده، وإن كنت

---

(١) المصدر السابق ص٣٩١.

(٢) البخاري، الأمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، ١٩٩٣، (صحيح البخاري)، ضبطه: د. مصطفى ديب البغا، ط٢، دار العلوم الإنسانية، دمشق، رواه البخاري في كتاب الجنائز رقم الحديث (١٣١٩) وكتاب القدر رقم الحديث (٢٣) الصفحة ٢٠٤٨، وكذا رواه مسلم في كتاب القدر، ينظر: مسلم، الإمام أبو الحسين ابن الحجاج القشيري النيسابوري، ١٩٩٦، (صحيح مسلم)، ط١، دار عالم الكتب، الألف المختارة ١٣٨/١ الحديث٩٦.

(٣) المقتصد، ص٤١١.

(٤) في المسند لابن حنبل : رقم ٤٤٩٢/ج ٧٩/٨: حدّثنا إسماعيل حدّثنا أيّوب عن نافع عن ابن عمر قال رجل: يا رسول الله: كيف تأمرنا أنْ نصلّي من الليل؟ قال: "

تستفيد منه معنى قولك: (صلاة الليل اثنان اثنان)؛ لأنك تقول: (صلاة الليل مثنى)، فتستفيد من (مثنى) غير مكرر تكرير (اثنين). **فإنما تكرير مثنى للمبالغة في التوكيد،** فكأنه قيل: (صلاة الليل اثنتان اثنتان اثنتان اثنتان)، فكرّر أربع مرات لأن (مثنى) بمنزلة مرتين اثنتين "[1].

وأمّا أقوال الصحابة فمتمثلة بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه، الذي أورده الجرجاني في باب النداء، فقال: " اعلم أنّ اللام تدخل للاستغاثة أو للتعجب، فالاستغاثة كقولهم: (يا لزيد لِلْخطب الجليل)، وقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه (**يا لَلّهِ لِلمسلمين**)[2] فتح الأول

يصلّي أحدكم مثنى مثنى، فإذا خشي الصّبح صلّى واحدة فَأَوْتَرَتْ له ما قد صلّى من الليل " ، ابن حنبل، ١٩٩٦، (المسند)، حقق هذا الجزء: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي وإبراهيم الزيبق، ط١ مؤسسة الرسالة، بيروت.

(١) المقتصد، ص١٠١١.

(٢) صاح عمر رضي الله عنه بقوله هذا عندما طعنه المجوسي أبو لؤلؤة. ينظر: ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي(٥٤٢هـ)، ١٩٩٢، (أمالي ابن الشجري)، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة ٤٢٠/١، وينظر: الجرجاني، عبد القاهر، ١٩٩٠ (كتاب الجمل في النحو)، شرح ودراسة وتحقيق: يُسري عبد الغني عبد الله، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص٨٢، و: البعلي، محمد بن أبي الفتح (٧٠٩هـ)، ٢٠٠٢ (الفاخر في شرح جمل عبد القاهر) تحقيق د. ممدوح محمد خسارة، السلسلة التراثية، ط١، الكويت، ص٥٣٦/٢.

وكَسَر الثاني للفرق بين المدعو والمدعو إليه " [1].

وعلى هذا فالجرجاني مُقِلٌّ في الاستشهاد بالأحاديث الشريفة وأقوال الصحابة، وشأنه في الاحتجاج بها شأن من سبقه من النّحاة؛ فلم يبنِ عليها القواعد، بل استدلّ بها على صحّة ما تقرّر من قواعد، فقوّى بذكرها أدلّته السّماعية على خلاف ما تقدّم من الاستشهاد بالقرآن الكريم وما سيأتي من الشعر وكلام العرب.

ثالثاً- الشـعّر

حظي الشعر بمكانة عظيمة بين النحاة، ونال اهتمامهم؛ فهو ديوان العرب[2]، وعدّوه من أهم مصادر السّماع على قلّة ما وصلَ منه[3]، وحدّدوا ضوابط زمانية ومكانية للاحتجاج به؛ فقسموا الشعراء إلى طبقات زمنية أربع[4]: الأولى للجاهليين، والثانية للمخضرمين، والثالثة (للمتقدمين)

---

(١) المقتصد، ص٧٨٨ .

(٢) السيوطي، جلال الدين: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ٢/٣٢٠.

(٣) قال أبو عمرو بن العلاء: " ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلّه، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير). ينظر: ابن سلام، محمد الجمحي(٢٣١هـ)، د.ت، (طبقات فحول الشعراء)، تحقيق : محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة ص٢٥، والآلوسي، السيد محمود شكري، ١٩٩٨، (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر)، شرح محمد بهجت الأثري البغدادي، ط١، الآفاق العربية، بيروت ص١٧.

(٤) البغدادي، عبد القادر: (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب)، تح: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ج١، ص٥-٦.

الإسلاميين والأمويين[١]، والرابعة للمولّدين، وهم ـ أعني المولدين ـ ممّن لا يحتج بشعرهم[٢].

وكما احتج النحاة بالشعر المعروف قائلُه، كذلك احتجوا بالشعر مجهول القائل، وذلك إن كان راويه ثقة[٣]، وعدّوا إبراهيم بن هرمة (١٥٠)هـ،

---

(١) كان أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحق، والحسن البصري، وعبد الله بن شُبْرُمَة يُلَحِّنون الفرزدق والكميت وذا الرّمّة وأضرابهم، وكانوا يعدونهم من المولّدين. وذكر البغدادي أن أبا عمرو كان يقرّ في نفسه بحسن شعر هذه الطبقة وبجودته، حتى روي عنه قوله: " لقد حَسُنَ هذا المولد حتى لقد هممت أن آمر صبياننا بروايته ". يعني بذلك شعر جرير والفرزدق. الخزانة ٦/١، وأصول التفكير النحوي ص ٤٥، والأصول النحوية والصرفية في الحجة ص٣١٨،٣١٩، وقصاب، صبحي، ٢٠٠٦، (أبو البقاء العكبري وجهوده النحوية والصرفية(٦١٦هـ))، رسالة دكتوراه، بإشراف: أ.د. عبد الإله نبهان، جامعة البعث ص٥٠٨/٢.

(٢) البغدادي، عبد القادر بن عمر، ١٩٧٤، (شرح أبيات مغني اللبيب)، حققه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، ط١، منشورات دار المأمون للتراث، دمشق ٣١٩/٣.

(٣) يقول ابن السيرافي: " فلا ينبغي أن يذهب إنسان له علم وتحصيل إلى أنّ سيبويه غلط في إنشاد، وإن وقعَ له شيء مما استشهد به ـ في الدواوين ـ على خلاف ما ذكر، فإنما سُمع إنشاده ممن يستشهد بقوله على وجه فأنشد ما سمع؛ لأن الذي رواه قوله حجة فصار بمنزلة شعر يروى على وجهين ". السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد، ١٩٧٦، (شرح أبيات سيبويه) تحقيق: د. محمد علي سلطاني، مجمع اللغة العربية، دمشق ٣٠٣/١، ١١٨/٢.

على القول الأرجح، آخر مَن احُتجَّ بشعره[١].

وإذا كانت هذه مواقف النّحاة من الاحتجاج بالشعر، فإن للجرجاني موقفه أيضاً من الاحتجاج به، ولاسيما أن الشعر شكّل مادّة أساسية في مقتصده، بلغت عدّتها مع الرجز ثلاثمئة وواحداً وعشرين شاهداً[٢]. موزّعة على مئة وثلاثين شاعراً وراجزاً، تفاوت ورود أشعارهم في المقتصد والاحتجاج بها تفاوتاً ملحوظاً، فكان امرؤ القيس الكندي أوفرهم حظاً[٣] ثم تلاه جرير[٤]، فرؤبة[٥]، فذو الرّمة والنابغة الذبياني والأعشى[٦].. وهكذا إلى أن نصل إلى مَن استشهد له بشاهد واحد فقط، وعددهم ليس بالقليل[٧].

ولم يقتصر في شواهده تلك على ما جاء به أبو علي في الإيضاح، بل

---

(١) ينظر:الاقتراح ص٢٧، والأفغاني، سعيد، ١٩٥٧، (في أصول النحو)، ط٢، مطبعة الجامعة السورية ص ١٩-٢٠. وقد ورد في ديوانه ص٢٣ أن وفاته: (١٧٦هـ).

(٢) منها واحد وثلاثون شاهداً مكرراً.

(٣) وردت أشعاره في المقتصد سبع عشرةَ مرّة.

(٤) وردت أشعاره في المقتصد، ستّ عشرةَ مرّة.

(٥) وردت أشعاره في المقتصد اثنتا عشرة مرّة.

(٦) وردت أشعار كل منهم في المقتصد إحدى عشرةَ مرّة.

(٧) سأصنع جدولاً يهجع فيه إحصاء لأسماء أولئك الشعراء، وأرقام صفحات ورود أشعارهم في المقتصد، تحاشياً لما ينجم عن ذكرها هنا من عناء قد يصيب القارئ.

تعداها إلى شواهد أُخر، فخرج بذلك عن فلك أبي علي الذي بلغت شواهد إيضاحه نحو ثمانية وسبعين شاهداً، فكان منها أبيات تجاوز عنها الجرجاني، وأُخرى ألمح إليها بعبارات تدل عليها، وثالثة ذكرها الجرجاني إمّا تامة أو مجتزأة.

وتجدر الإشارة إلى أن **أحد الباحثين ذكر** بهذا الخصوص **كلاماً غير دقيق**، فأشار إلى أن الجرجاني ذكر الشواهد الشعرية كاملة دون اجتزاء، ولم يترك بيتاً من الشعر ذكره أبو علي إلا وأكمله، فقال: "وضع عبد القاهر الشواهد الشعرية كاملة دون نقصان ولم يترك بيتاً من الشعر ذكره أبوعلي أو ذكره هو دون إكمال في شرحه الإيضاح والتكملة، علماً أن أبا علي كان يذكر أجزاء من أبيات شعرية لا يكملها" [(١)]. وفيما يأتي **بيان عدم صحة ما توصل إليه هذا الباحث**.

فمما تجاوز عنه الجرجاني مجموعة من الشواهد ذكرها أبو علي في إيضاحه[(٢)]، ولم تحظَ بذكر في المقتصد، وكان منها قول رؤبة: [(٣)]

---

(١) ينظر: راتب حسن عبود، يوسف، ٢٠٠٨، (مفهوم النحو عند عبد القاهر الجرجاني)، رسالة دكتوراه، جامعة تشرين، ص٢٦٦.

(٢) وهي ثمانية شواهد، ينظر: الإيضاح: ص٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٧٢، ٢٨١.

(٣) الإيضاح: ص٨٠، وهو في ملحق ديوانه ص١٧٢.

قَدْ كادَ مِنْ طولِ البِلى أَنْ يَمْصَحا[1].

فقد ساقه أبو علي شاهداً احتجاجياً على قاعدة جُرِّدتَ[2]، في حين تجاوز عنه الجرجاني.

ومما ألمحَ إليه الجرجاني من شواهد[3]، بعبارات تدل عليها[4]، قول عمرو بن كلثوم[5]:

---

(١) يمصحا: يذهب، ينقطع (يدرس) وهو يصف منزلاً بالبلى والقِدَم ولذلك كاد يذهب.

(٢) استشهد به أبو علي على أن الشاعر ربما اضطر فَأَوْقَعَ (أَنْ) في خبر (كاد) تشبيهاً لها بـ (عسى) كما أخلى خبر (عسى) من (أن) تشبيهاً لها بـ (كاد). ينظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، ٢٠٠٦، (كتاب سيبويه)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة الكتاب ١٦٠/٣، والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(٢٨٥هـ)، د.ت، (المقتضب)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ٧٥/٣.

(٣) هي ثمانية وأربعون شاهداً، ينظر: على سبيل التمثيل لا الحصر: المقتصد ص: ٣٤٠، ٣٤٣، ٣٥٥، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧٢، ٤١٢، ٤٢٥، ٤٦٦، ٧٦٨، ٥١٧، ٥٢٩، ٥٦١، ٥٦٧، ٦٣٣، ٦٥٠، ٦٥٣، ٦٥٥... إلخ.

(٤) من هذه العبارات: (كالبيت الذي أنشده)، (ووجه الدلالة من البيت)، (وأمّا البيت الذي أنشده فطريف الشأن)، (والبيت الذي أنشده من أبيات الكتاب). ينظر على التوالي المقتصد، ص٦٦١، ٦٥٣، ٤١٢، ٥١٧.

(٥) ينظر: الفارسي، أبو علي، ١٩٦٩، (الإيضاح)، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، ط١، ص ١٨٧، و المقتصد، ٦٥٤، صدره: صَدَدْتِ الكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرو

وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْراها الْيَمِيْنَا

ذكره أبو علي صراحة في إيضاحه، أما الجرجاني فاكتفى بقوله: (اعلم أن هذا البيت يحتمل وجوها)، واستفاض في التعليق عليه كما لو كان مذكوراً، وذكر الوجوه المحتملة، وناقش كل وجه على حِياله، فظهرت يقظته وقدرته على المناقشة.

وأما ما يتعلق بالأبيات التي أوردها الجرجاني **تامّة أو مجتزأة**، فقد تتبع فيها أبا علي في إيضاحه فذكر بعضها تامَّاً، وهي خمسة[1]، كقول زياد الأعجم[2]:

وَكُنْتُ إذا اغمَزْتُ قَناةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوْبَها أَوْ تَسْتقِيما

وهو في ديوانه: ص٧٧ وروايته فيه:

صَبَنْتِ الكأسَ عنّا أمّ عمرو.

وهو في الكتاب: ٢٢٢/١، والخزانة: ٢٧٢/٨.

(١) ينظر: المقتصد، ص٣١٢، ٥٦٣، ٨٠٥، ٨٤٣، ١٠٧٨.

(٢) المقتصد، ١٠٧٨، وهو في شعره: ١٧٥. والكتاب: ٤٨/٣، والمقتضب: ٢٩/٢، وأمالي ابن الشجري: ٧٨/٣. واللسان (غمز). والغمز: العصر باليد أو التليين، والقناة: الرمح، والكعب: هو الناشز في أطراف الأنابيب.

وذكر بعضها الآخر مجتزأ[1]، كقول قيس بن الخَطيم[2]:

تَحلُّ بِنا لَوْلا نَجاءُ الرَّكائِبِ

ويظهر من تتبّع الشواهد في المقتصد أنّ **الجرجاني تفرد بشاهد لم أجده في كتب العربية قبله فيما وقفت عليه من مصادر**، وهو من الشواهد السائرة في كتب العربية بعده، أنشده عن شيخه أبي الحسين عن أبي عثمان[3].

---

(١) وهي سبعةَ عشرَ شاهداً، ينظر: المقتصد، ص٢٢١، ٣٦١، ٥٢١، ٥٦٠، ٥٧٢، ٥٩٤، ٧١٩، ٧٢٦، ٨١٢، ٨٠٥، ٨٣٦، ٨٣٩، ٨٦٦، ٨٩٢، ٩٤٠، ١٠٥٨، ١٠٦٩.

(٢) المقتصد، ص٥٩٤، وصدره:

ديارُ التي كادَت ونحن على مِنى

وهو في ديوانه: ٧٧، وفي الإيضاح: ١٦٩، واللسان (حلل).

(٣) المقتصد، ص٦١٩، ٧١٧ (مكرر) وهو في: ابن يعيش، ١٩٢٨، (شرح المفصل)، المطبعة المنيرية، مصر١/٢٩٧. و تفسير البحر المحيط ١٢١/٥، و السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدايم، ١٩٨٦، (الدرّ المصون)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط١، دار القلم، دمشق ١٤١/٦، وأبو حيان الأندلسي، ١٩٩٨، (ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة ٩٩٣/٢، ١٣٢٠/٣، وابن مالك، ١٩٩٠، (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة، القاهرة ٢٢٥/١، والبيت غير منسوب في كل ما سبق.

يَسُرُّ المرءَ ما ذَهَبَ وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَابا
اللّيالي

فساقه على أن (ما) لا تحتمل غير المصدرية، فلا تكون هنا بمعنى الذي؛ لأنَّ هذا لا يلائم المقصود فلو قيل: يَسُرُّ المرءَ الذي له ذهب الليالي أو ذهب له اللّيالي لم يكن صحيحاً من جهة المعنى؛ لأن الغرض أن انقضاءها يسرُّه بدلالة قوله: وكان ذهابهنّ له ذهابا[1].

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنّه أورد بعض الشواهد التي صدرها لشاعر وعجزها لآخر[2]،

منها[3]:

لَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسامةَ إِذْ ** دُعِيتْ نَزَال وَلُجَّ في الذُّعْرِ

فصدره للمسيّب بن عَلَس، وعجزه لزهير بن أبي سُلمى[4].

---

(١) ينظر: المقتصد، ص٦١٩.

(٢) ينظر: المقتصد، ص٧٩٣، ٩٤٠، ١٠١٨.

(٣) ينظر: المصدر السابق ص ١٠١٨.

(٤) نسب عجزه إلى زهير بن أبي سلمى، ديوانه: ص٣١ وصدره: (وَلَنِعْمَ حَشوُ الدّرعِ أنتَ إذا)، ونسب صدره إلى المسيب بن علس، ينظر: الجاحظ(٢٥٥هـ)، د.ت، (البيان والتبيين)، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت ١/١١٠، وعجزه: (يقع الصّراخ وَلجَّ في الذّعر).

أما **موقف الجرجاني من شعر المحدثين**، فواضحٌ؛ إذ أورَده ضرباً من الاستئناس والتوضيح والتمثيل، لا أصلاً في إقامة القاعدة، ولا غرو في ذلك، فهو في مقتصده شارحٌ وموضّحٌ لا مؤسسٌ ومؤصلٌ، وقد سوّغ

يقول البغدادي: " .. وهو مركب من بيتين؛ فإن البيت الذي فيه (دعيت نزال) وهو لزهير بن أبي سلمى صدره كذا:

ولنعِمَ حَشوُ الدّرْعِ أنتَ إذا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلجَّ في الذّعْرِ

وقوله: (لأنت أشجع من أسامة إذ)، إنما هو صدر من بيت للمسيب بن عَلَس وعجزه يقع الصّراخ ولجُّ الذّعْر.

وهذا ليس فيه (دعيت نزال) والبيت الشاهد كما ذكرناه هو رواية سيبويه وسائر النحويين وبيت المسيب ابن علس على ما رتبناه هو رواية الجاحظ في كتاب البيان والتبيين وقد رأيت البيتين في ديوانهما كذلك.

ينظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر، (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية)، دار صادر، بيروت، ٦٢/٣.

ويقول البغدادي أيضاً:

" .. على أنّ عبد القاهر استدلّ على تأنيث فعالِ الأمري بما هنا فإنّ (نزالِ) نائب فاعل (دعيت) ولولا أنها مؤنثة ما ألحقت علامة التأنيث للفعل المسند إليها وفيه ما أورده الشارح المحقق، وعبد القاهر مسبوق بما قاله. قال سيبويه في باب ما جاء معدولاً عن حدّه من المؤنث ويقال: نَزالِ أي: انزل وأنشد البيت ثم قال: فالحدّ في جميع هذا افعل ولكنه معدول عن حدّه وحرّك آخره لأنه لا يكون بعد الألف حرف ساكن، وحرّكَ بالكسر لأن الكسر مما يؤنث به وإنما الكسرة من الياء). ينظر: الخزانة ٦١/٣ (دار صادر) .

لنفسه الاستشهاد بشعرهم فيما يتعلق بالمعاني والحقائق لأن القديم والمحدث فيها سواء[1].

وظهر هذا الموقف واضحاً جلياً في دفاعه عن أبي عليّ؛ لاستشهاده ببيت أبي تمام المحدث: [2]

مَنْ كَانَ مَرْعَى عَزْمِهِ وهُمُومِهِ ** رَوْضَ الأَمانِي لَمْ يَزَلْ مَهْزُولا

فقال: " وأما البيت الذي أنشده فطريف الشأن؛ لأجل أنه من قصيدة أبي تمام ... والشيخ أبو علي ليس ممن يحتج ببيت مُحْدَثٍ في الإعراب وإنما يحتج بأشعار المولّدِين في المعاني فقط؛ لأنّ ذلك شيء مشترك، فأمّا حديث اللفظ فَلِلْمُعْرِب " [3].

وللجرجاني تعليل خاص لاستشهاد أبي عليّ بهذا البيت، لم يفطن له من قبله أحد، فيما أعلم، فقد نقل عن شيخه أبي الحسين أنّه يُحْمَلُ على أن يكون " جرى في المجلس هذا الخبر فقال هو أو بعض الحاضرين: ومثل ذا بيت فلان تقريباً، فَأُلْحِقَ بحاشية الكتاب، ثم وقع في العمود، فأمّا يكون دوّنه فبعيد. فإن قيل إنّ هذا النّحو لما كان مشهوراً مستغنياً عن الحجة وكان القصد فيه زيادة البيان بالتمثيل أورد هذا البيت، لم يمتنع، وقد يُقال: وإلى هذا ذهب فلان في قوله، ولا يُقصد بذاك الاحتجاج، وإنما يراد

---

(١) المقتصد، ص٦١٠.

(٢) المقتصد، ص٤١١. وهو في ديوانه بشرح الخطيب التبريزي: ٦٧/٣.

(٣) المصدر السابق ص٤١٢.

إيضاح قصده وتقريب المسلك "[1].

منهج الجرجاني في الاستشهاد بالشّعر

(١) المصدر السابق ص٤١٢-٤١٣. إضافة إلى ما ذهب إليه الجرجاني من تبرئة أبي عليّ من الاستشهاد ببيت أبي تمام (من كان مرعى..) فإنّ موجة من النقد أثيرت حول استشهاده به، فذهب بعضهم إلى تبرئة أبي علي، وأخذ عليه بعضهم الآخر استشهاده بهذا البيت:

. فالزمخشري: جعل ما يقوله أبو تمام بمنزلة ما يرويه ، ينظر: الكشاف: ١١٩/١.

. وعدّ ابن هشام اللخمي أبا تمام ممن يحتج بشعره لعلمه. ينظر: ابن هشام اللخمي، ٢٠٠٣، (المدخل إلى تقويم اللسان)، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر الإسلامية، بيروت ص ٧٦.

ولئن كان الزمخشري (٥٣٨)هـ، وابن هشام (٥٧٧)هـ، قد جعلا أبا تمام ممن يحتج بشعره لعلمه ولروايته شعر الفحول من الجاهلين والمخصرمين فإن أبا علي المرزوقي (٤٢١)هـ وهو من جلّة أصحاب أبي علي، وحملة الإيضاح عنه، قد علّق على بعض روايات أبي تمام لشعر تأبطّ شراً بقوله: " على أني قد نظرت فوجدت أبا تمام قد غيّر كثيراً من ألفاظ البيوت التي اشتمل عليها هذا الكتاب، ولعله لو أَنْشَرَ اللهُ الشعراء الذين قالوها لتبعوه وسلّموا له ". المرزوقي(٤٢١هـ)، ١٩٩١، (شرح ديوان الحماسة)، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت ٨٣/١-٨٤ =

= فالمرزوقي جعل أبا تمام أَغْرَقَ عَرْقاً في نظم الشعر من أولئك الفحول، وقَدَّرَ أنّ تغييره رواية شعرهم أَدْخَلُ في حَرَمِ الشعر ومذاهبه مما قالوه. ولهذا ما ظَنّ أنّ أولئك الشعراء المِغْيَرَّ شعرهم لو أُنْشِروا ورأَوا صنيع حبيب فيه لتطلّقوا له سروراً، واغتبطوا سعادة وَلَبايعوه إماماً لهم في صنعة الشعر المحَبّر وتجويده.

كان له منهجه في الاستشهاد بالشعر، فلم يحتفل كثيراً بعزو الشواهد إلى قائليها، واحتج بالشعر مجهول القائل، ونبه على تعدد الرواية في بعض الأبيات، وأغفل ذلك في بعضها الآخر، وكان له طريقته في تعامله مع الشاهد الشعري من اقتطاعه، والتعليق عليه، والحكم عليه، وما إلى ذلك مما سيتضح فيما يأتي:

١ – نسبة الشواهد:

لم يُعْنَ الجرجاني بنسبة الشواهد إلى أصحابها، فمجمل ما نسبه واحدٌ وثلاثون شاهداً؛ منها ما نسبه إلى قائله مباشرة[١]، ومنها ما نسبه في أثناء شرحه وتعليقه على الشاهد نفسه[٢]، أو على شاهد آخر[٣]، ونسب بيتاً

---

(١) نسب خمسة شواهد إلى جرير ينظر: (المقتصد، ص٢٢١، ٥٧٢، ٦٩٦، ٧٧٠، ٨٣٠)، وثلاثة إلى الأعشى: ينظر: (المقتصد، ص٥٢٦، ٥٧٥، ٨٥٢)، وبيتين إلى كل من: المتنبي، ولبيد، والفرزدق، وامرئ القيس، وذي الرّمّة، (ينظر على التوالي المقتصد، ص(٢٤٦، ٥٩٥)، (٥٦٣، ٦٧٨)، (٤٣٣، ٧٥١)، (٧٦٢، ٨٤٣)، (٨٨٩، ٨٩٢). ونسب بيتاً واحداً إلى كل من: الكميت، والحرْمازي، وأبي فراس الحمداني، وأبي ذؤيب الهذلي، والراعي النميري، والشيخ أبي الحسين، وأبي تمام، وكثير، والنابغة، ورؤبة، والحطيئة، وزهير). (ينظر على التوالي المقتصد، ص٩٧، ١٨٥، ٦١٠، ٦٢٣، ٦٢٦، ٢٧٨، ٤١١، ٤٣٠، ٧١٩، ٨٣٦، ١٠٢٣، ١١٠٤).

(٢) ينظر: المقتصد، ص٢٢١، ٣٤٠، ٤١١، ٤٣٣، ٥٢٦.

(٣) ينظر: المصدر السابق ص٨٨٩.

واحداً إلى قبيلة بني تميم[١]، في حين أغفل نسبة ما تبقى من شواهد، وهي كثيرة إذا ما قورنت بالمنسوبة منها، وصدَّرَ بعضها بقوله: (وأنشدوا، وقول الشاعر..) [٢] واكتفى بالإشارة إلى مصادر بعضها دون نسبتها، فعزا إنشاد عدد منها إلى شيخه أبي الحسين عن غيره[٣]، وعدد آخر منها إلى أبي الحسين نفسه، كما عزا إنشاد شاهد إلى البغداديين[٤]، وآخر إلى بعض أصحابه[٥]، وبيتٍ إلى كلٍّ من أبي زيد والمبرد وثعلب[٦]. في حين شكّل كتاب سيبويه المصدر الأكبر لشواهد الجرجاني[٧]؛ إذْ كان حريصاً في تقديمه للشاهد على بيان أنه من شواهد الكتاب إمّا كان، فما أكثر ما يقول: " كبيت الكتاب، وعلى ذلك بيت الكتاب، وأنشد صاحب

---

(١) ينظر: المصدر السابق ص٧٥.

(٢) ذكر شاهداً واحداً مكرراً للخنساء، صدّره مرة بقوله (كما قال)، وأخرى بقوله: (كما قالت)، مما يدل على أنه على علمٍ ودراية أنه للخنساء، لكنه لم ينسبه لها، وربما كان ذلك لشهرة هذا البيت ولعلمه أن المتلقي على معرفة بقائله.

(٣) أنشد أبو الحسين عن أبي عثمان، وأبي زيد، وأبي الحسن، والأصمعي، وأبي الفضل الرياشي.

(٤) ينظر: المقتصد، ص ١٠٥٣.

(٥) ينظر: المصدر السابق ص ١٠٤٨.

(٦) ينظر على التوالي: المقتصد، ص(٨٣٤، ٧١٦، ١٠٣٠).

(٧) بلغت عدّتها اثنين وخمسين شاهداً.

الكتاب "[1].

ولابد من الإشارة إلى أن الجرجاني احتج بالأبيات مجهولة القائل ولم يكترث بنسبتها إلى قائليها، فسار بذلك على نهج من سبقه من النحاة الأوائل كسيبويه، والفراء، والمبرد وثعلب[2]. وبلغت عدّة الشواهد التي ذكرها مما جُهل قائله عشرين شاهداً[3]. عاملها معاملة الشاهد معروف القائل، من حيث التعليق عليها وإعرابها، والإشارة إلى بعض مصادرها، منها قول الشاعر[4]:

---

(١) ينظر على سبيل التمثيل لا الحصر المقتصد، ص٧٢، ٦٩٦، ٧٣٤، ٧٩٧، ٨٠٣، ٨٠٧، ٨٣٠....

(٢) الكوسى، عصام: ٢٠٠٢ (أثر الشاهد الشعري في تقعيد النحو العربي)، رسالة دكتوراه، دمشق ص٤٩ وما بعدها.وينظر: أبو البقاء العكبري وجهوده النحوية والصرفية ص ٥٢٢، ٥٢٣.

(٣) المقتصد، ص ٧٠، ١٠٤، ٢٠١، ٢٢٢، ٣١٢، ٤٥٣، ٥٥٦، ٥٨٥، ٦١٩، ٦٩٦، ٧١٧، ٧٣٢، ٧٧١، ٧٩٥، ١٠٠٥، ١٠٢٢، ١٠٣٠، ١٠٨٠، ١١٠١، ١١١٣.

(٤) المصدر السابق ص٣١٢، وهو من شواهد سيبويه التي لم تُعْزَ إلى أحد، وهو في الكتاب ١٣٩/١، والإيضاح ص٥٣، خولان: حي من اليمن، وهم خولان بن عمرو بن مالك بن الحارث بن مرّة.

الأكرومة، أصلها: الفِعلة الكريمة، والمراد: الكريمة، الحيّان: حيّ أبيها وحيّ أمها، خلو: خالية من زوج.

وَقَائِلَةٍ خَوْلانُ فانكحْ فَتاتَهُم ** وَأُكرومَةَ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هيا

وهو من شواهد أبي علي في الإيضاح، وتابعه فيه الجرجاني، وذكر أنه من أبيات الكتاب، ثم ذكر المعنى: هؤلاء خولان فانك،. وأعرب خولان، والفاء، وجملة (انكح)، وساق هذا الشاهد على أن الفاء عاطفة جملة على جملة، ونقل عن أبي الحسن زيادتها في هذا الموضع.

. وتبنى الجرجاني في هذا الشاهد رأي شيخه أبي علي وسيبويه من قبله، الذي ذهب إلى أنه: لا يجوز أن يكون: (خولان): مبتدأ، وجملة (انكح): خبراً؛ لأن ذلك لا يستقيم، وقد يحسن على قلة أن تكون الفاء عاطفة إذا كان قبلها مبنياً على مبتدأ مظهر أو مضمر. والمضمر كما في (خولان فانكح) ، وقال **سيبويه**: هكذا سمع من العرب تنشده. ينظر: الكتاب ١/١٣٨-١٣٩. وتابعه **أبو علي** فيما ذهب إليه، وتقديره عنده: (هؤلاء خولان فانكح فتاتهم). (الإيضاح ص٥٣). وتبنى **الجرجاني** رأيهما ووافقهما فيما ذهبا إليه. وبيّن أن الفاء لا يجوز أن تكون عاطفة مفرداً على مفرد فقال: " لو عطفت الخبر على المبتدأ أوجب ذلك أن تجعله مخبراً عنه = =مثل المعطوف عليه، وحسبُك فساداً بما يبطل معنى الخبر. والفاء عنده عاطفة جملة (انكح) على جملة (هؤلاء خولان) " . المقتصد، ص٣١٢.

٢- تعدُّد الرّواية

قد ينبّه الجرجاني على تعدد الرواية في الشاهد الواحد[١]، فيشير إلى الرواية الواضحة وينبّه على الرواية الخاطئة معتمداً على قول من سبقه من النحاة، ويرجّح في ثالثةٍ روايةً على أخرى، ويعرب بعض تلك الروايات، في حين تَرِد شواهد لها روايات أخرى لا ينبّه عليها.

فأمّا **إشارته إلى الرواية الواضحة**: فمنه ما نقله عن شيخه أبي الحسين من أن الرواية الواضحة في قول النابغة[٢]:

---

(١) ينظر: المقتصد، ص٧٩، ١٣٧، ٢٠٢، ٣٨٢، ٤١٣، ٤٦٩، ٦٩٥، ٧٢١، ١٠٤٨، ١١٢١.

(٢) ينظر: المصدر السابق ص٧٢١، وهذه أجزاء من بيتين للنابغة، وهي في ديوانه ١٤، وتمامها:

وقفتُ فيها أُصَيْلاناً أُسائلها ** عَيّتْ جواباً وما بالرّبع من أَحَد

إلا أواري لأياً ما أُبيّنهـــــا ** والنؤْي كالحوض بالمظلومة الجلدِ

والكتاب ٢/٣٢٠-٣٢١، والأنباري، أبو البركات، ١٩٦١، (الإنصاف في مسائل الخلاف)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ط٤، دار إحياء التراث العربي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر ١/١٧٠، ٢٦٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/٨٠، ٨/١٢، و ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى(٢٩١هـ)، ٢٠٠٦، (مجالس ثعلب)، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، ط٦، دار المعارف، القاهرة ٢/٤٣٦.

الأواريّ: محابس الخيل، واحدها: آريّ، وهو من تأريت بالمكان: تحبّست به، لَأْياً: بطئاً، ومعناه: أُبَيّنها بعد لأي لتغيرها. والنّؤي: حاجز حول الخباء يدفع عنه الماء، من

وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ إلا أُوارِيَّ

هي: (إلا الأواريَّ) بالألف واللام، وعلّة ذلك عنده أنّه: " إذا أُنْشِد بغير الألف واللام فقيل: (إلا أواريَّ)، لم يكن النصب مقطوعاً من جهة اللفظ؛ لأنه لا يتصرف فلا يمتنع أن يكون في موضع جرّ بالبدل من (أحد)، كما تقول: (مررتُ بقناديل)، فإذا أدخلت الألف واللام فقلت: (إلا الأواريّ)، لم يحتمل إلا أن يكون منصوباً نصباً صحيحاً؛ لأنه لا يمتنع من الجرّ مع دخول الألف واللام، ألا تراك تقول: (مررتُ بالأواريِّ) فتجرّ

نأى: بعد، وشبّهه في استدارته بالحوض، والمظلومة أرض حفر فيها الحوض لغير إقامة لأنها في فلاة، فظلمت لذلك، والظلم: وضع الشيء في غير موضعه، وعنى أنه حفر الحوض لم يعمق فذلك أشبه للنؤي به، والجلد: الصّلبة، ولذا لم يتيسّر تعميق الحفر.

. ذكر سيبويه هذا الشاهد على رواية الرفع في إنشاد بني تميم. والتقدير: (ما بالربع أحدٌ إلا أواريُّ). وأشار إلى أن الحجازيين ينصبون كراهة أن يبدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه، فيحمل على معنى ولكنَّ. وعمل فيه ما مثله كعمل العشرين في الدرهم. ينظر: الكتاب ٣١٩/٢.

. وذكر ثعلب في مجالسه ما يتفق وتقدير سيبويه في رواية الرفع فذكر أن إدخال (من) وإخراجها واحد في المعنى فإذا دخلت فإنما أريد به التجزئة؛ أي تدخل (من) تجزئة على كل أحد، كأنه إذا قال: ما بالربع أحدٌ أمكن أن يريد اثنين أو ثلاثة. ينظر: مجالس ثعلب ٤٣٦/٢.

. ورواية النصب التي ذهب إليها الجرجاني هي الأجود، وإن كان بعض النحاة يرفع (أواري) على البدل، وإنْ خُرّج الرفع على الاتساع والمجاز.

البتّة "[1].

وأما **التنبيه على الرواية الخاطئة** فنجده عنده فيما نقله عن أبي عثمان من قول النمر بن تولب[2]:

لا تَجْزَعي إنْ مُنْفِساً أَهْلَكْتُه ** وإذا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذلك فَاجْزَعي

من أن رواية من روى: إنْ مُنفِسٌ أهلكته بالرّفع خطأ؛ لأنه في حال الرفع يكون الظاهر أن (منفسٌ) مبتدأ؛ وذلك لا يجوز؛ لأنّ (إنْ) مختصّة بالدخول على الأفعال[3].

وأما **ترجيحه رواية على أخرى**، فقد أشار إلى وجه الاستدلال برواية (ما) ونبّه على وجود رواية غيرها من قول المخبّل السعدي[4]:

أَتَهَجُرُ سَلْمَى لِلْفِراق حَبِيْبَها ** وَمَا كادَ نَفْساً بالفراقِ تَطِيْبُ

---

(١) المقتصد، ص٧٢١.

(٢) هو في ديوانه: ٨٤، والكتاب ١٣٤/١، والحجة: ١٣٤/١، ١٠٩/٣، ٢٨١/٤، والمنفس: النفيس يتنافس فيه ويرغب.

(٣) ينظر: المقتصد، ص١١٢١.

(٤) هو في الخصائص ٣٨٤/٣، والمقتضب ٣٧/٣، والإيضاح: ص٢٠٣، والإنصاف ٨٢٨/٢، ٨٣١، وللبيت روايات كثيرة منها: (ليلى وسلمى)، (للفراق وبالفراق)، (ما كاد وما كان)، (نفساً ونفسي ونفسٌ)(، (تطيب ويطبُ).
وورد في بعض المصادر برواية: (وما كان نفسي بالفراق تطيبُ). وعليها لا شاهد. وبين النحاة خلاف في هذا البيت.

فقال: إنّ وجه استدلال مَنْ روى (وما كاد نفساً) أنّ (كاد) فيه ضمير القصّة، وفي (تطيب) ضمير (سلمى)، فكأنّه قال: وما كاد تطيبُ سلمى نفساً، ثمّ قدّم (نفساً) وأضاف الجرجاني أنه لو روى: (وما كاد نفساً بالفراق (يطيبُ)) بالياء على التذكير لم يكن الدليل حينئذٍ قاطعاً؛ لأنّه يحتمل أن يكون في (كاد) ضمير الحبيب في قوله: (أتهجر سلمى للفراق حبيبها)، فكأنه قال: (وما كاد حبيبها نفساً يطيب بالفراق)، ثم انتهى الجرجاني إلى أنّ ما يُقَوِّي هذا الوجه قوله: (وما كان نفسي بالفراق تطيبُ)؛ لأنَّ نفسي هو حبيُبها، على رواية أبي إسحق[1].

وقد تستدعي طبيعةُ الشاهد الجرجاني أن يذكر له أكثر من رواية ويعربها كما في بيت النابغة[2]:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَما هَذَا الحَمَامُ لَنَا ** إِلى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

فقيل: إنه يروى بنصب (الحمام) ورفعه، وعلى رواية النّصب تكون (ما) لغواً أمّا على رواية الرّفع، فيحتمل أن تكون (ما) كافة، ويكون (هذا الحمام) مبتدأ، و (لنا): خبره أو أن يكون التقدير: (ألا ليتما هو هذا الحمام)، بمعنى: (ألا ليت الذي هو هذا الحمام)، وقاسَ ذلك على قراءة من قرأ: ﴿**تَمَاماً عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ**﴾[3] على تقدير: (الذي هو أحسن)،

---

(١) ينظر: المقتصد، ص ٦٩٥-٦٩٦.

(٢) هو في ديوانه ص٢٤، والخصائص ٢/٤٦٠، والإنصاف ٢/٤٧٩، ٤٨٣.

(٣) الآية ١٥٤ من سورة الأنعام.

وعلى هذا تكون (ما) اسماً موصولاً في موضع نصب، ويكون على القول الأول: حرفاً عارياً من الإعراب[١].

على حين ورد بعض الشواهد في (المقتصد) ولها روايات أُخر[٢]، بيد أنّ الجرجاني لم ينبّه عليها، من ذلك قول النابغة[٣]:

أَمِنْ آلِ مَيَّةَ رائحٌ أَوْ مُغْتَدِ

مع قوله:

وَبِذَلكَ خَبَّرَنا الغُدافُ الأسودُ

فروايته في الديوان: (وبذاك تنعابُ الغرابِ الأسودِ)، وعليها لا شاهد، وإنما الشاهد على رواية الجرجاني: (وبذاك خبّرنا الغدافُ الأسوَدُ). وقد روي هذا العجز بروايات شتى[٤].

---

(١) ينظر: المقتصد، ص ٤٦٩ .

(٢) ينظر على سبيل التمثيل لا الحصر: المقتصد، ص(٦٩٦، ٧٣٠، ٧٣٤، ٧٥٥...).

(٣) هما في ديوانه ص٨٩، (دار صادر) والخصائص ١/٢٤٠.

الغداف: الغراب، وخصّ بعضهم به غراب القيظ الضخم الوافر الجناحين. وغاداه: باكره، والغدو: نقيض الرواح.

(٤) ورد برواية: (وبذاك خبرنا الغرابُ الأسودُ)، في الخصائص ١/٢٤٠، و المرزباني(٣٨٤هـ)، ١٩٦٥، (الموشح مآخذ العلماء على الشعراء في عدّة أنواع من صناعة الشعر)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر، ص ١١-٤٥.

وبرواية: (وبذاك تنعاب الغرابِ الأسودِ): في الخصائص: ١/٢٤٠.

تعامل الجرجاني مع الشاهد الشعري

يظهر من خلال تتبع شواهد الجرجاني في مقتصده منهجُهُ في تعامله مع الشاهد الشعري، فقد اقتطع بعض الشواهد، وعلّق على بعضها الآخر، وأطلق أحكامه على شواهد بعينها دون غيرها، ولجأ إلى الإشارة إلى موضع الشاهد ووجه الاستشهاد أحياناً، وإلى تأويل بعض الشواهد والاهتمام بالمعنى، إن دعت الضرورة، أحياناً أُخَر، وظهرت ثقافته العروضية والتاريخية والأدبية، وخرج في بعض الأحيان عن دائرة النَّحو فجاء بشواهد لتوضيح معنى لغويّ.

أ ـ اقتطاع الشاهد الشعري

سار الجرجاني على نهج سيبويه، وابن السَّراج، وأبي علي من بعدهما في اقتطاع الشاهد الشعري، فاجتزأ بقطعه من البيت عن إنشاده وتجسّد هذا الاجتزاء بأشكال متعددة منها: أنه قد يكتفي بذكر شطرٍ واحد من البيت[1]، سواء أكان ذلك المذكور صدراً أم كان عجزاً، كإنشاده قول

وبرواية: (وبذاك قد نعب الغرابُ الأسودِ): في: الرماني(٣٨٤هـ)، ١٩٥٨، (توجيه أبيات ملغزة الإعراب)، حققه وقدم له: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ص ٩٨.

(١) ينظر: المقتصد، ص١٢٦، ١٥٧، ١٨٥، ٢٠١، ٢٢٠، ٢٤٥، ٣٦١، ٤٣٤، ٥٢٨، ٥٥٥، ٢٦٠، ٥٩٣، ٥٩٤، ٦٠٣، ٧٠٤، ٧٢٢، ٧٢٦، ٧٦٦، ٧٩٥،

الخنساء[1]:

فَإِنَّما هيَ إِقْبالٌ وإِدْبارُ

وقد تستدعيه الحاجة إلى أن يذكر آخر كلمة من الشطر الأول موصولة بالشطر الثاني كما في إنشاده قول عمرو بن جابر الحنفي[2]:

٧٩٧، ٨٠٥، ٨٢٥، ٨٥٤، ٨٩٢، ١٠٠٩، ١٠٢٠، ١٠٥٣، ١٠٥٨، ١٠٦٩، ١١١٣.

(١) المصدر السابق، ص ٢٤٥، ٦٥٦ (مكرر)، وهو في ديوانها بشرح ثعلب ص٣٨٣، ورواية صدره فيه: (ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت)، وهو في الكتاب ٣٣٧/١، والحجة ٢٤/١، ٢٧٢/٣، و الفارسي، أبو علي، ١٩٩٠-١٩٩٦، (التعليقة على كتاب سيبويه)، تحقيق: عوض القوزي، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة ٢٢٤/٢،=

=والفارسي، أبو علي، ١٩٨٣، (المسائل البغداديات)، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد، ص٢٠٥، و المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد(٤٢١هـ)، ٢٠٠٢، (الأزمنة والأمكنة)، تحقيق: محمد نايف الدُّليمي، ط١، عالم الكتب، بيروت ٣٧/١. ادكرت: تذكرت (تصف ناقة أو بقرة فقدت ولدها فكلما غفلت عنه رتعت، فإذا عاودتها الذكرى حنّت إليه فأقبلت وأدبرت في حيرة. فضربتها مثلاً لفقدها أخاها صخراً.

(٢) ينظر: المصدر السابق ص١٠٤، وهو عجز بيت وصدره: **أُكَاْشِرُهُ وأَعْلَمُ أَنْ كِلانَا** .

وهو في: البحتري، ٢٠٠٢، (حماسة البحتري)، تحقيق: محمد نبيل طريفي، ط١، دار صادر، بيروت ٥٩/١، والكتاب ٧٣/٣، ٧٤، والفارسي، أبو علي، ١٩٨٨،

كِلانَا عَلى مَا سَاءَ صَاحِبَهُ حَرِيصُ

وذلك لحاجته إلى إظهار وجه الاستشهاد وهو وقوع خبر (كلانا) اسماً مفرداً وهو (حريصُ).

وربّما اضطره بيان وجه الاستشهاد أيضاً أن يعكس الأمر، فيضيف أول كلمة من الشطر الثاني إلى الشطر الأول، كإنشاده قول امرئ القيس[1]:

حَلَفْتُ لَها بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا

فالشاهد فيه جواز ترك (قد) مع القسم، وأنّ (اللام) في (لناموا) للقسم وليست للابتداء.

وقد نجده يذكر مِصْراعَ أوّل القصيدة مع عجز البيت الثاني منها، كإنشاده قول النابغة الذبياني[2]:

(كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٢٧/١. أكاشره: أضاحكه، والكشر: بدوّ الأسنان عند التبسّم.

(١) المقتصد، ص٨٦٥، وهو في ديوانه ص ٣٢، وتمامه:

حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فَما إنْ من حديثٍ ولا صالِ

وهو في: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل(٣١٦هـ)، (الأصول في النحو)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت ٢٤٢/١، والخزانة ٧١/١٠، والارتشاف ص١٢٠٥، ١٧٧٧، (وأفجر الرجل: إذا كذب)

(٢) المقتصد، ص١٣٧، وهما في ديوانه ص ٣٨، (دار صادر)، وتمامهما فيه:

أَمِنْ آلِ مَيَّةَ رَائِحٌ أَوْ مُغْتَدِ

مع قوله:

وَبِذاك خَبّرَنا الغُدافُ الأسودُ

ليُبَيّن أنهم يجمعون بين الكسرة والضّمّة كما في (مغتدِ) و (الأسودُ) كما يجمعونَ بين الواو والياء في نحو: صدودٍ وعميدٍ.

وقد يأخذ اقتطاع الشاهد الشعري عنده شكلاً آخر فيذكر جزءاً من الشطر الثاني من بيت سابق مضافاً إليه أوّل كلمة من الشطر الأول من البيت التالي، وقد وقع ذلك في إنشاده قول النابغة[1]:

وَما بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ إلّا أُوارِيَّ

ذكر (أواريّ) مع (أحد) ليبيُن أنها ليست من جنسها لذلك نصبها،

أَمِنْ آلِ مَيَّةَ رائحٌ أو مُغْتَدِ ** عَجلانَ ذا زادٍ وغيْرَ مُزَوّدِ

زَعمَ البوارحُ أنَّ رحلتنا غدٌ ** وبذاك تنعابُ الغرابِ الأسودِ

ولا شاهد فيها على هذه الرواية. وإنما الشاهد على رواية الجرجاني (وبذاك خبرنا)، وعليها يكون النابغة قد أقوى وانفرد الديوان بروايته (أن رحلتنا غدٌ) برفع (غد) لا بنصبها ، ووردت بالنصب في طبعة (دار صادر).

(١) المقتصد، ص ٧٢١، مضى البيت مخرجاً.

والشاهد فيه نصب (أواري) على الاستثناء المنقطع لأنها من غير جنس الأحدين وقد ذكره سيبويه على رواية الرفع في إنشاد بني تميم وجاء به تقوية لمذهبهم في إبدال ما لا يعقل مما يعقل فأبدل (أواري) من موضع (أحد) على اعتبارها من جنس الأحدين اتساعاً (الكتاب ٣١٩/٢، ٣٢٠، ٣٢١).

فسار على نهج أبي علي في اقتطاعه هذا الشاهد على هذا النحو، وكان بإمكانه أن يذكر البيتين كاملين، ولا سيّما أنه لم يلزم نفسه بشواهد أبي عليّ.

وقد يكون المجتزأ جملة[١]، كإنشاده قول أميّة بن أبي الصلت[٢]:

رُبَّما تَكْرَهُ النّفوسُ

فـ (ما) هنا نكرة موصوفة بجملة (تكره النفوس)، وبما أنها كذلك فهي ليست بمعنى (الذي)، علماً أنه ذكر البيت نفسه كاملاً في موضع آخر من المقتصد[٣]، وعلى القضية النحوية ذاتها، وربما كان هذا سبب اقتطاعه له.

وقد يكتفي الجرجاني بأن يقتطع جزءاً من الجملة[٤]، ومن ذلك قوله[٥]:

---

(١) ينظر: المقتصد، ص٣٢٠، ٢٢١، ٥٧٢، ٧٣٢، ٨١٢، ٨٢٧، ٨٣٥، ٨٦٧.

(٢) المصدر السابق ص٣٢٠، ١٢٩، وهو في ديوانه: ص٤٤٤، وتمامه:

رُبَّما تكره النفوسُ من الأمـ ـرِ لهُ مَرْجَةُ كَحَلِّ العِقالِ=

=وهو في الكتاب ١٠٨/٢، والمقتضب ٤٢/١، والأصول ١٦٩/٢، ٣٢٥، وكتاب الشعر ٢٦٣/١، ٤٠٩/٢.

(٣) ينظر: المقتصد، ص١٢٩.

(٤) ينظر: المصدر السابق ص٧٥، ٥٢١، ٨٣١، ٨٣٩، ٨٧٩.

(٥) ينظر:المصدر السابق ص ٨٣٧، وهو لرؤبة في ديوانه: ١٠٤، وتمامه:

وقَاتِمِ الأَعْماقِ خاوي المخْتَرَقْنْ

ب ـ التعليق على الشواهد

تعدّدت أوجه تناول الجرجاني للشاهد الواحد، فلم يَسِرْ على نَسقٍ واحدٍ في التعليق عليها. فأورد شواهد لم يعلق عليها أبداً[1]، كما في حديثه عن تنوين العوض عن المضاف إليه مع (إذْ) المفردة من قول أبي ذؤيب

وروايته في الديوان: مقيدة: (المخترقْ)، وهو في الكتاب ٤/٢١٠، والإيضاح ص٢٥٤، والخصائص ١/٢٦٤، ٢/٢٢٨، ٢٦٠، ٣٢٠، واللسان (خفق)، (عمق)، (قم)، (وجه).

وذهب فيه الجرجاني مذهب شيخه أبي الحسين في أنّ مَنْ قال: إنّ (الواو) عوض من (ربّ) فقولهم ليس بسديد. ويدل على سقوطه ما جاء من قول رؤبة أيضاً: بل بلدٍ ... البيت). (الديوان ص١٥٠) لأن (الواو) لو كان عوضاً من (ربّ) لما جاء الجر مع (بل)، وإذا كان كذلك علمت أنه مضمر بعده. والواو حرف عطف.

ويرى الجرجاني أنّ أجود من هذا أن يقال: إنّ (الواو) لو كان عوضاً لوجب ألا يجوز ظهور (ربّ) معه. واستعمال (ربَّ) مع (الواو) نحو : (ربَّ بلدٍ): شائع. (المقتصد، ص٨٣٦، ٨٣٧). ويصف مفازة مترامية الأطراف لا أحد يخترقها ويصعب السير فيها لتشابه معالمها.

(١) ينظر: المقتصد، ص٧٤، ٧٥، ١١٠، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٧٢، ٤٩٢، ٥٥٥، ٥٩٣، ٦٠٣، ٧٥٢.

الهذلي[1]:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلابِكَ أُمَّ عَمْروٍ ** بِعَاقِبَةٍ وأنتَ إِذٍ صَحِيْحُ

وأورد شواهد عَلَّق عليها قبل ذكرها وبعده، زيادة في التوضيح، ومن ذلك بيت جرير[2]:

تَعُدُّوْنَ عَقْرَ النِّيْبِ

فقد ساق المجتزأ باعتباره قرينة لفظية على تحديد المقدّر، فمهد للشاهد

---

(١) ينظر: المصدر السابق ص ٧٤، وهو في ديوان الهذليين. نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥. القسم الأول، ٦٨ . والمرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن،=

= ١٩٩١، (شرح ديوان الحماسة)، نشرة: أحمد أمين، وعبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت، ، المجلد الثاني، القسم الرابع/ ١٨٥٢. العاقبة: النهاية ويعاقب الشاعر قلبه بأنه قد نهاه عن التعلق بتلك المرأة وذكره بعاقبة ذلك عندما كان قلبه صحيحاً).

(٢) ينظر: المقتصد، ص٢٢١، وهو في ديوانه ص١/ ١٥٨ ، وتمامه:

تعدّون عقر النِّيْبِ أفضلَ مجدكم بني ضَوْطرى لولا الكَمِيَّ المقَنَّعا

وروايته في الديوان: (أفضل سعيكم.... هلا الكَمِيَّ).

وهو في الإيضاح ص٢٩، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي، المجلد الثاني، القسم الثالث ص ١٢٢١.

بنو ضوطرى: حي معروف، وقيل الضَّوْطريّ: الحمقى. قال ابن سيده وهو الصحيح، ويقال للقوم إذا كانوا لا يغنون غناء: بنو ضوطرى .

بقوله: والمضمر نحو البيت الذي أنشده؛ لأن التقدير: لولا تعدونَ الكَمِيَّ، أو: لولا تعقرونَ الكَمِيَّ؛ لأنّه قد تقدّم ذكر كلّ واحدٍ من العَقْر والعَدّ، ثم أورد الشاهد وعقب عليه مباشرة بأن المِعْنِيَّ بقول جرير هو أبو الفرزدق غالبٌ؛ لأنّه عاقَر سُحَيْم بنَ وَثيل فغَلَبَه، وشرح البيت بقوله: إنّكم تتجاذبون الفخار في عقرِ الإبل، فما بالكم لا تفتخرون بمعاقرة الأبطال وقتل الكماة(١).

وكذلك أورد شاهداً مكرّراً، فَعَلَّق عليه مرّة، وتركه أخرى خِلْواً من التعليق؛ وذلك في حديثه عن جواز مجيء (من) نكرة موصوفة من قول الشاعر(٢):

وَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلى مَنْ غَيْرِنا ** حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيّانا

فكأن الشاعر قال: (على إنسانٍ غيرنا)، وبيّن الجرجاني أنّ العِلّة في هذا هي العلّة في الموصول؛ لأنّ هذا لا يتمّ ويفتقر إلى الصّفة، كما يفتقر الأوّل إلى الصّلة، فلو قال: (على مَنْ)، لم يكن كلاماً، ثم عاد الجرجاني فذكر الشاهد نفسه في الصفحة التاسعة عشرةَ بعد الثلاثمئة، وعلى القضيّة ذاتها، وهي أنّ (مَنْ) إذا وقعت في موضع يختصّ بالنّكرة لم تكن موصولاً، إلا أنّه

---

(١) ينظر: المقتصد، ص٢٢١.

(٢) ينظر: المقتصد، ص١٢٨، ٣٢٠. وقد نسب هذا البيت لشاعر من الأنصار، واكتفى سيبويه بنسبته إلى الأنصاري، دون ذكر اسمه. وهو في الكتاب ١٠٥/٢، وأمالي ابن الشجري ٤٤١/٢.

لم يعلّق عليه البتّة.

ويُلْحَظ أيضاً في تعليقه على الشواهد أنه أورد قول جرير مادحاً الخليفة عمر بن عبد العزيز[1]:

فَمَا كَعْبُ بنُ مامةَ وابنُ سُعْدى ** **بِأَفْضَلَ مِنْك يا عُمَرُ الجوادا**

فجاءَ به لتوضيح التابع في المنادى المفرد العلم، في سياق حديثه عن الإتْباع على الموضع وعلى اللفظ، فوضح أنّ الحكم (يا عمر الجوادا) على موضع النّصب، ثم عادّ ليذكره ثانية بعد ثلاث صفحات، فقال: " قال شيخنا أبو الحسين رحمه الله: والذي دعا الشيخ أبا علي إلى هذا الاحتجاج في جواز وصف المنادى المفرد ما ذكر عن الأصمعي من أنه لم يجده في أشعار العرب, قال: ولعل من ينتصر له يقول في بيت جرير: يا عمرُ الجوادا, أن نصبه على أعني، وليس هذا بقادح في ما أجازوه لمساعدة القياس والاستعمال... " [2] على أنه يحتمل أن يكون احتجاجاً على قاعدة جَوَّزها الأصمعي، وهي وصف المنادى المفرد العلم، وهذا راجع إلى منهج القدامى فإنَّ فيه تداخلاً.

---

(١) المقتصد، ص٧٧٠. وهو في ديوانه ص ١٣٥، والمقتضب ٢٠٨/٤، وأمالي ابن الشجري ٤٠/٢، وروايته في الديوان: (بأجود منك). كعب بن مامة: هو الإيادي الذي آثر رفيقه على نفسه بالماء حين هلك عطشاً. وابن سُعدى: هو أوس بن حارثة الطائي الجواد. وسعدى: أمه (أي أم أوس).

(٢) المقتصد، ص٧٧٣ .

ج ـ حكمه على بعض الشواهد

قد يطلق الجرجاني بعض الأحكام النحوية على بعض الشواهد انطلاقاً من معرفته النحوية، فيصفها بكثرة الاستعمال، أو بقوله: ليس بقبيح، أو بالشذوذ، وربما وصفها بالقلّة أحياناً.

فمن كثرة الاستعمال ما أطلقه من حكم على أنّ (كلا) اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى، وذلك في تعليقه على بيت الكتاب السابق ذكره: [1]

كِلانا عَلَى مَا سَاءَ صَاْحِبَهُ حَرِيْصُ

فقال: إنّ قوله (حريصٌ) على الإفراد هو الأكثر في الاستعمال[2].

وربما قَبِل الجرجاني ما جاء على غير وجه الاستعمال، ووصفه بأنه **ليس بقبيح**، وإنْ قَلّ في الاستعمال، ومثاله ما جاء من قول قسام بن رواحة السبنسي[3]:

عَسَى طَيِّئٌ من طَيّئٍ بَعْدَ هَذِه ** سَتُطْفِئُ غُلاتِ الكُلَى والجَوانِح

فالشاعر أتى بالفعل المحض في خبر (عسى)، ولا يجوز تقدير (أن) مع (السّين) لأنهما لا يجتمعان، ومع ذلك قال: وليسَ هذا بقبيح وإن كان يقلُّ في الاستعمال لأنّ الغرض الأعظم في (عسى) الدلالة على الاستقبال،

---

(١) مضى البيت مخرجاً.

(٢) ينظر: المقتصد، ص١٠٤.

(٣) وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، المجلد الأول، القسم الثاني، ص٦٩٠.

والسّين دليله[1].

وربما رفض أصلاً من الأصول لعدم اطراده، فلا يعتدّ به **لشذوذه**، من ذلك قول الشاعر:[2]

إِنَّمَا يَعْرِفُ ذا الْفَضْلِ من النّاس ذووه
أَحْسَنُ الْمَعْرُوفِ مَا لَمْ تُبْتَذَلْ فِيْهِ الوُجُوْهُ

فرأى الجرجاني أن ذا لا اعتداد به لشذوذه، إذْ أُضيفَ (ذوو) إلى المضمر وذلك غير مستساغ، ولا يجب أن يستعمل هذا مَنْ قصد الصواب، وأنّه كثير في كلام العامة دون كلام العرب.

وقد يصف الجرجاني الأصل **بالقلّة**، ويشير إلى الأكثر، كما في قول

---

(١) ينظر: المقتصد، ص٣٥٧.

(٢) لم ينسبه الجرجاني إلى قائله، ونُسِبَ في بعض المصادر إلى رجل من بني تميم وهو في ديوان أبي العتاهية، ص٤٧٤، وقُدِّم فيه البيت الثاني على الأول وروايتهما فيه:

أَهْنَأُ المعروف مَا لَمْ تُبْتَذَلْ فيهِ الوُجوهُ
إِنَّما يَصْطَنِعُ المَعْرُوْ فَ، في النّاس ذَوُوهُ

عمرو بن لجأ التميمي[1]:

كُوْمَ الذُّرى وَادِقَةً سُراتِها

ذكره الجرجاني عن شيخه أبي الحسين بتنوين (وادقةً)، وكسر (التاء) من (سراتِها)، على أن تكون في موضع النصب، وحمَلَه على (حسنةُ وجهِها) بالجرّ في القلّة. وذكر الجرجاني أيضاً أنّ الأكثر (وادقةَ السّراة) فاستدل به على جواز نصب وجهه في قولهم: (حسنٌ وجْهَهُ)، لأنّه على صورة المسموع.

هـ ـ تأويل الشاهد

ومما يلحظ أيضاً لدى الجرجاني في أثناء تعليقه على الشواهد في مقتصده أنه قد يذكر الشاهد، ويذكر له تأويلات أخرى[2]، منها قول الفرزدق[3]:

فَأَصْبَحوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وإِذْ ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ

---

(١) المصدر السابق ص٥٥١، وهو في شعره ص ١٥٥ . ينظر: شعر عمرو بن لجأ التميمي: د. يحيى الجبوري، ١٩٧٦، الكِوُم: الناقة العظيمة، ذُرا الشيء ـ بالضم ـ أعلاه، إبل وادقة البطون والسّرر: اندلفت لكثرة شحمها ودنت من الأرض، وادقة: من ودقت إذا دنت.

(٢) ينظر: المصدر السابق ص٢١٩، ٢٢٠، ٤٣٣، ٦١٤.

(٣) المصدر السابق ص٤٣٣. وهو في ديوانه ،(الصاوي)، ١/٢٣٠.

قال الجرجاني: "والظريف أنّ هذا البيت للفرزدق، وهو من بني تميم، وهم لا يعملون (ما) بوجه" [1]. فالفرزدق أخذ لغة أهل الحجاز، وزاد عليهم فأعملها مقدّماً خبرها على اسمها، وذكر الجرجاني أنّه تُؤُوِّل على غير ذلك؛ وهو أن يكون (مثلَهم) منصوباً على الحال، ويكون الخبر مضمراً كأنه: (وإذا ما هناك مثلَهم بشرٌ)، فيكون (مثلهم) حالاً من النكرة التي هي (بشرٌ)، ولو أُخّرَ لكان صفة؛ نحو: (وإذْ ما هناك بشرٌ مثلّهم)، إلا أنّه لما قُدّم لم يجزْ إلا النصب على الحال؛ لامتناع الصفة من أن تتقدّم على الموصوف.

و ـ أهمية المعنى والتعليل بفساده

إنّ غاية الكلام الأساسية هي المعنى، لذا أُخذ بالحُسبان في أثناء إطلاق الأحكام النحوية، فكانت قضاياه من جملة الأسس التي ينبغي أن تُراعى في أثناء تجريد القواعد وفي أثناء القياس عليها[2]. ويعدّ الجرجاني من أهمّ النحاة الذين أولوا المعنى أهمية كبيرة، فلا تراه ينساق وراء الصّناعة النحوية فيحيف على جانب المعنى، بل يجعله همّه، ويعلّل بفساده في مواضع عدة،

---

(١) المقتصد، ص٤٣٣.

(٢) ينظر: أسس التحليل النحوي للدكتور محمود الجاسم ص٨٩.

من ذلك ما فعله في قول امرئ القيس: [1]

فَلَوْ أنَّ ما أسْعَى لأَدْنى معيشةٍ ** كفاني ولَمْ أَطْلُبْ قليلٌ مِنَ المالِ

إِذْ ذكر البيت الذي بعده لحاجته إليه في توضيح فساد المعنى، وهو قوله [2]:

وَلَكِنَّما أَسْعى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ ** وَقَدْ يُدْرِكُ المجدَ المُؤَثّل أمثالي

ثم وجّه البيت، وانتقل بعد ذلك إلى التأكيد على أهمية المعنى والتعليل بفساده، فإذا أُعْمِلَ (لم أطلب) في (قليل من المال)، فسيكون المعنى: (فلو سعيت لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليلاً من المال)؛ لذا رأى الجرجاني أن هذا ظاهر التناقض من وجهين، ذكرهما، وحذا حذو سيبويه[3]، وابن

---

(١) المقتصد، ص ٣٤٣، وهو في ديوانه ص ٣٩، وفي الكتاب ٧٩/١، والإنصاف ص٦٤، والخصائص =

=٣٨٧/٢وهو من شواهد الخلاف في التقعيد بين البصريين والكوفيين لباب التنازع، فقد ذهب الكوفيون إلى أن إعمال الفعل الأول أولى على حين ذهب البصريون إلى أن إعمال الثاني أولى.

(٢) وهو في ديوانه ص ٣٩.

(٣) يقول سيبويه في الكتاب ٧٩/١: " فإنما رفع لأنه لم يجعل القليل مطلوباً، وإنما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب فسد المعنى".

جني[1]، في التأكيد على أهمية المعنى من حيث إنّ فساده يلغي عمل (لم أطلب) في (قليل من المال) [2].

وقد يلجأ الجرجاني في بعض الشواهد[3] إلى تفسير الغريب من مفرداتها، ولكن بقدر ما تستدعيه الحاجة، علماً أنّ بعض الشواهد مرّت غفلاً من التفسير، على الرغم من الغموض الذي اكتنف بعض مفرداتها، فتجده مثلاً يسوق رجزاً لرجلٍ من بني سُعدى، هو قوله[4]:

جَرَتْ عَلَيْهِ كُلُّ رِيْحٍ سَيْهوجْ
مِنْ عَنْ يَمِينِ الخطِّ أَوْ سَمَاهِيْجْ

جاء به الجرجاني شاهداً على اسمية (عن)، ولو كان حرفاً لم يجز أن يدخل عليه حرف الجر، فَفَسَّر معنى (الخط) بأنه: ما أشرف على البحر، ومعنى (سماهيج) بأنها: اسم جزيرة، ثم تحدّثَ عن (جَرَت): فإن شُدّد كان

---

(١) يقول ابن جني في الخصائص ٣٨٧/٢ : "... قيل لم يجب هذا في البيت لشيء يرجع إلى العمل اللفظي، وإنما هو شيء راجع إلى المعنى".

(٢) ينظر: المقتصد، ص ٣٤٢.

(٣) ينظر: المصدر السابق ص٧٢، ٧٣، ١٥٧، ٢٠٠، ٢٢٢، ٢٤٩، ٨٤٩.

(٤) ينظر: المقتصد، ص٨٤٩، وهو في: القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي، ١٩٢٦، (كتاب الأمالي)، ط٢، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٤٧/٢، وفي: المرزوقي، أبو علي الأصفهاني، ١٣٣٢هـ، (كتاب الأزمنة والأمكنة)، ط١، بمطبعة مجلس دائرة المعارف ٧٩/٢.

ريح سيهوج: شديدة، والسَّهج: ممرّ الريح.

في الكلام مفعول محذوف، كقولك: جرّت ذيلها، وإنْ خُفِّفَ كان: جرى يجري[1]. إلا أنّه لم يفسر معنى(سيهوج)، وربما كان ذلك؛ لأنها لا علاقة لها بموضع الشاه،د أو لعلمه أن المتلقي على دراية بمعناها.

ومهما يكن من أمر، فإنه يسوق شاهداً في الباب نفسه، يتحدث فيه عن اسمية (عن)، ويستشهد عليه بقول الشاعر:[2]

فَمَلَّكَ بالّلِيْطِ الذي تحت قِشْرِها ** كَغِرْقِئِ بَيْضٍ كَنَّه القَيْضُ مِنْ عَلُو

ومع ذلك لا يفسّر معنى (اللّيط)، و (الغرقئ)[3].

ز ـ إظهار ثقافته العروضية والتاريخية والأدبية

ظهرت ثقافة الجرجاني في أثناء تعليقه على شواهد في (المقتصد)، فقد تجلت **ثقافته العروضية** في غير موضع، فظهرت معرفته بعلم العروض، من ذلك ما ذكره من تعليق على قول حسان: [4].

---

(١) ينظر: المقتصد، ص٨٤٩.

(٢) ينظر: المصدر السابق: ص٨٤٧، وورد في الخصائص: ١٧٢/٣، بحذف الواو من(علُ)، واللسان (ليط)، (ملك)، (علا).

(٣) اللّيط: قشر القصب اللازق به، والليطة: قشرة القصبة، والقوس، والقناة وكل شيء له متانة. ملّك: شدّد؛ أي ترك شيئاً من القشر على قلب القوس ليتمالك به. القيض: قشرة البيضة العليا اليابسة. الغرقئ: القشرة الملتزمة ببياض البيض. كنّه: صانه.

(٤) ينظر: المصدر السابق ص٣١٦، وهو في ديوانه ص٣٩٦.

لِمَنِ الصَّبيّ بِجَانِبِ الصَّحْراءِ مُلْقى غيرَ ذي مَهْدِ

فقال فيه: إنّه مِن أحسن ما يدلّ على أن اللفظ إذا طال حذف منه من غير أن يُعتدّ بالحذفِ، ثم علّق بقوله: إنّ هذا البيت من الكامل، وهو مسدّس: متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن. وهذا مخمّس وتمامه: مَنْ مخبري لمن الصّبيّ، قالوا: إنّه حذف ذلك . أي: من مخبري . لطول الكلام، ثم أضاف الجرجاني أنّ:" هذا يؤنسك بأنّ فرط الطول يدعو إلى الحذف ويسهل أمره حتى كأنه لم يوجد " (١).

في حين تجلّت ثقافته التاريخية في مواضع أخر نذكر منها ما ذكره من تعليق على بيت عمرو بن حسان(٢):

وَكِسْرَى إِذْ تَقَسَّمَهُ بَنُوهُ بِأَسْيافٍ كما اقْتُسِمَ اللِّحامُ**

فقال: " وإنما كان له ابنٌ واحدٌ وهو شيرويه، فسمى كلَّ مَنْ ساعده على صنيعه ابناً" (٣).

---

(١) المقتصد،ص ٣١٧.

(٢) المصدر السابق ص٢٠٣، وهو في: الخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى(٥٠٢هـ)، ١٩٨٦، (كتاب تهذيب إصلاح المنطق)، تحقيق: د. فوزي عبد العزيز مسعود، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٤٣/١ ، و الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد،١٩٦٩، (المعرب من الكلام الأعجمي)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية ص٢٣٠ ، و الحموي، ياقوت بن عبدالله الرومي، ١٩٥٦ ، (معجم البلدان)، بيروت ١٠٢/١ .

(٣) المقتصد، ص٢٠٣.

أما **ثقافته الأدبية**، فقد مُزجت **بثقافته التاريخية** في بعض الأحيان، وربما كان ذلك لتوضيح فكرة أو بيان قصدٍ، ومن ذلك تعليقه على قول كثير[1]:

قَضَى كُلُّ ذِيْ دَينٍ فَوفّى غرِيْمَهُ ** وَعَزَّةُ مُمْطوْلٌ مُعَنًّى غَرِيْمُها

تحدث الجرجاني عن الإشكال في هذا البيت، ثم ذكر قصة عزّة، وأمّ البنين، وغلام كثير، **وكأنه يريد أن يقول: إنّ المطل صفة ملازمة لِعَزّة،** فهي تمطل الغريم أيّاً كان، فيقول: " وحكي أنّ عزة دخلت على أم البنين، أخت عمر بن عبد العزيز، فقالت لها: ما معنى قول كثير:(قضى كل ذي دين)، فقالت: كنت وعدته قبلة ثم تحرّجت منها، فقالت: أنجزيها له وعليّ إثمها. وذكروا أن أمّ البنين أعتقت لأجل هذه الكلمة أربعين رقبة، وقالت: ياليتني لم أقلها. وكان لكثير عبد تاجر فباع من عزّة شيئاً فمطلته فأنشد عند تقاضيها: (قضى كل ... البيت). فقيل له: أتعرف عزّة هذه، فقال: لا، فقالوا هي والله التي قال صاحبك البيت فيها، فأعرض، وحلف ألا يطالبها بثمن ذلك العرض، وجاء إلى كثير وأخبره، فشكر صنيعه

---

(١) المقتصد، ص٣٤٠، وهو في ديوانه ص ١٤٣، والإيضاح ص٦٦. الغريم: الذي له الدَّين والذي عليه الدَّين جميعاً، والجمع: غرماء، ممطول: مدافع بالمطال وهو التسويف.

وأعتقه"[1].

ح ـ احتجاجه بشواهد لتوضيح معنى لغوي:

جاءت بعض شواهد الجرجاني للتمثيل على ناحية لغوية[2]، أو للتوضيح ولتأييد الفكرة من ذلك ما استشهد به على أنّ معنى المضاف هو الملصق بالشيء المحال إليه، وليس منه، فكلّ ما أُميلَ إلى شيء وأسند إليه فقد أضيف. كما في قول امرئ القيس: [3]

فَلَمَّا دَخَلْناهُ أَضَفْنا ظُهورنا ** إلى كُلِّ حاريٍّ جديدٍ مُشَطَّبِ

فوضع أضفنا موضع أسندنا لاتفاقهما في المعنى.

ط ـ موقف الجرجاني من الضرورة

قيل: إنّ الضرورة سيف مسلط وسلاحٌ يشهره النّحاة في وجه كلّ بيت

---

(١) المقتصد، ص ٣٤٢ . والقصة مذكورة في الخزانة ٣/٥ في الهامش: كتاب المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المزري بفرائد القصود، المشهور: بشرح الشواهد الكبرى للإمام العيني محمود (دار صادر بيروت).

(٢) ينظر: المقتصد، ص ٧٧، ٩٧، ٢١٦، ٢٢٢، ٢٤٥، ٢٧٨، ٣٠٠، ٥٨٣، ٦٠٨، ٦١٢، ٦٣٣، ٦٥٦، ٧١٧، ٧٧٣، ٧٩٥، ٨٦٣، ٨٦٤.

(٣) وهو في ديوانه ص ٥٣، و ذكره الجرجاني مكرراً ص ٢١٦ من المقتصد ليستشهد على القضية ذاتها، والحاري: نسبة إلى الحيرة، والقياس: حيري. ويريد هنا الرحال، ثوب مشطب: فيه طرائق.

يخالف قواعدهم، ويعجزون عن تخريجه[١]، وعبّر عنها آخر بأنّها: مركبّ وطيء يلجؤون إليها لتخريج ما لم يتفق وضوابطهم[٢].

والحقيقة أنّ الضرورة ليست مجرد ملاذ يُعَوّل عليه النّحوي في التخلص ممّا خالف أصوله من الأبيات الشعرية، بل هي أيضاً تنظيم لهذه الرخصة على نحو يوضّح للاحقين من الشعراء ما يجوز لهم ممّا حُمِل على الضرورة[٣]، بدليل أنّ بعض النحاة كان يبيح ما لم يسمعه من قبل في شعر أو نثر للشاعر المضطر[٤].

وذهب الخليل ومن بعده سيبويه إلى أن الشاعر في الضرورة إنما يعاود أصولاً كان يجب أن تكون في النثر، ولكنها هجرت في الاستعمال لأمرٍ أو لآخر كالثقل أو غيره، وأنّ الشاعر في الضرورة يشبه ما كان كذلك بنظائر له مباحة في النثر في مواقف محدّدة[٥].

والجمهور على أن الضرورة " ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء

---

(١) عمر، أحمد مختار ،١٩٨٢، (البحث اللغوي عند العرب)، ط٤ ، عالم الكتب، القاهرة، ص٤١.

(٢) ينظر: الراوي، طه، ١٩٦٤ ، (نظرات في اللغة والنحو)، ط١ ، بيروت ص ٢٩.

(٣) ينظر: فلفل، محمد عبدو، ٢٠٠٧، (اللغة الشعرية عند النحاة)، ط١، دار جرير، عمان ص ١١٤.

(٤) ينظر: اللغة الشعرية عند النحاة ص ٨٩.

(٥) ينظر: الكتاب ٣١٢/٣، ٤٥٣، ٥٣٥.

كان للشاعر عنه مندوحة أم لا " [1]. ويكاد النحاة يجمعون على تجنّب الحمل على الضرورة ما وجدت عنه مندوحة[2]، وإنما يضطر الشاعر إلى التخريج على الضرورة إذا لم يمكن التخريج على وجه راجح[3]. وما حمله النحاة على الضرورة لم يكن عندهم على درجة واحدة من القبول والاستحسان، فبعضه مقيسٌ مطرد ويجوز للشعراء على اختلاف عصورهم، وبعضه قبيح مستهجن يقتصر فيه على ما سُمع منه في عصور الاحتجاج، وكثير مما حمله بعض النحاة على الضرورة لحنه نحاة آخرون أو ردّوه[4].

وقد حظيت الضرورة بعناية الجرجاني فنبّه على ما كان منها في شواهده، ولم يخرج في مفهومها عن منهج الأقدمين القائل بأنها معاودة

---

(١) الخزانة ٣١/١ (ط: الخانجي، عبد السلام هارون).

(٢) ذهب إلى ذلك سيبويه في الكتاب ١٦٤/٢ (هارون)، وأبي علي الفارسي في الحجة ٤١٠/١-٤١١، وابن جني في الخصائص ٣٧١/١، وابن يعيش في شرح المفصل، ينظر: ابن يعيش، د.ت، (شرح المفصل)، دار صادر١٠٢/٨، وابن الحاجب في الأمالي النحوية، ينظر: ابن الحاجب، ١٩٨٥، (الأمالي النحوية)، تحقيق: هادي حسن حمود، ط١، بيروت ١٢٥/٢، وابن عصفور في شرح الجمل، ينظر: ابن عصفور،١٩٨٠، (شرح جمل الزجاجي)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ط١، بغداد ٤٦٩/٢ ، وغيرهم من النحاة..

(٣) ينظر: البغدادي، عبد القادر، ١٩٧٣-١٩٨١، (شرح أبيات مغني اللبيب) تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، ط١، دمشق ٧٨/١-٧٩ .

(٤) للتوسع، ينظر: اللغة الشعرية عند النحاة ص ٩٩ وما بعدها.

أصل مهجور لأمر أو لآخر [١]، فليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً[٢].وعباراته فيها شبيهة بعبارات من سبقه من النحاة، فنص على ما كان منها بقوله: (جاء ذلك في ضرورة الشعر) [٣]، و (لا يجوز في حال الاختيار) [٤]، و (فلا يأتي إلا في الشعر) [٥]، إلى ما هناك من عبارات دالة على ارتباط مفهوم الضرورة عنده بالشعر على الأغلب، ونصّ على ما كان منها قصراً على الشعر[٦]، ونبّه على ما لا يجوز في غير الاضطرار عند الأكثر[٧]، وأشار إلى ما كان قريباً من الاضطرار[٨]، وربما ذكر بعض الضرورات بلا شاهد شعري[٩] من ذلك قوله: " ولا يجوز أن تكون في قوله تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاء بَنِي إِسْرَائِيلَ**﴾[١٠] مرفوعة بأنها اسم (تكن) لأن (أن يعلمه) معرفة، إذ هو

---

(١) ينظر: الكتاب ٣/٤٥٣، ٥٣٥ .

(٢) ينظر: الكتاب ١/٣٢.

(٣) ينظر: المقتصد، ص١١٠٣.

(٤) ينظر:المصدر السابق ص١١٢٢.

(٥) ينظر: المصدر السابق ص٧٥٨.

(٦) ينظر: المقتصد، ص٤٢٣، ٦٥١، ٧٥٨، ١١٠٣، ١١١٧، ١١٢٢.

(٧) ينظر: المصدر السابق ص٤٢٥.

(٨) ينظر: المصدر السابق ص٣٠٨.

(٩) ينظر: المصدر السابق ص٤٢٣، ٤٥٣ .

(١٠) الآية ١٩٧ من سورة الشعراء.

كقولك: علم بني إسرائيل بل أبلغ منه، فإذا جعلت (آية) اسم (كان) وجب أن تجعل (أن يعلمه) في موضع نصب بأنه خبر (كان) فتجعل اسم (كان) النكرة والمعرفة الخبر، كقولك: (كان رجلٌ غلامَ زيد)، و(كان منطلقٌ عمراً،) وذلك فاسد لا يجوز إلا في ضرورة الشعر "[1].

ولا يذكر عليه الجرجاني أي شاهد شعري، وبذلك يكون قد حذا حذو الخليل وتلميذه الذي أباح ما لم يسمعه من قبل للشاعر المضطر[2].

وصف الضرورة عند الجرجاني

لم تكن الضرورات على درجة واحدة عند الجرجاني، فتفاوت وصفه لها ما بين قبيحة وشاذة ، وغير حسنة، وضعيفة وقليلة. إلا أنّ أكثرها جاء غير مقيّد بوصف، واكتفى فيه بقوله: إنه في ضرورة الشعر أو جائز في الشعر ... إلخ وهو ما يمكن أن نسميه بالضرورة الحسنة التي يكون وجه القياس فيها قريباً، وبالتالي فأنواع الضرورة التي أشار إليها هي:

١ـ ضرورة قبيحة

فقد يصف الجرجاني ضرورة بالقبح، ومنها ما ذكره من الفصل بين

---

(١) المقتصد، ص ٤٢٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٩٨/١، ٧٥/٣.

المضاف والمضاف إليه بالظرف من قول ذي الرّمّة[1]:

كَأَنَّ أصْوَاتَ مِنْ إيْغَالِهِنَّ بِنا ** أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْواتُ الفراريج

فالمراد: كأنّ أصوات أواخرِ الميس، ففصل بينهما بقوله: من إيغالهنَّ بنا، فذكر الجرجاني أن هذا لا يجوز إلا في ضرورة الشعر على قبح[2].

٢ـ ضرورة شاذّة

قد يذكر الجرجاني للضرورة وجهاً فيصفه بالشذوذ، وربما ذكر لها وجهاً شاذّاً آخر كما في قول الرّاجز[3]:

---

(١) المقتصد، ص٦٥١، وهو في ديوانه ص ٧٦، وروايته فيه: (إنقاض الفراريج): أي: تصويتها وهو في الكتاب ١٧٩/١، ١٦٦/٢، ٢٨٠، واللسان: (نقض). إيغالهن: يقال: أوغل في الأرض: إذا أبعد فيها، يعني الإبل. الأواخر: جمع آخرة، الرّحْل وهي العود في آخره يستند إليه الراكب. والميْس: بالفتح: شجر يتخذ منه الرحال والأقتاب. الفراريج جمع فروج، وهي صغار الدجاج.

(٢) ينظر: المقتصد، ص٦٥١، واستقبح سيبويه في الكتاب١/١٨٠، ٢/٢٨٠ ، الفصلَ بين الجار والمجرور بما يتم به الكلام وبما لا يتم، علماً أنه أشار إلى أن الشاعر إذا اضطر فصل بين المضاف والمضاف إليه، إلا أنه وصف الفصل في (كأن أصوات... البيت) بأنه قبيح أيضاً .

(٣) وهو غير منسوب في المقتصد، ص٧٣٠، والمقتضب ١٥٦/٢، و الجرجاني، عبد القاهر، ١٩٩٢، (دلائل الإعجاز)، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، ط٣، مطبعة المدني، دار المدني ص ٣٨٠.

ظَرْفُ عَجُوزٍ فيه ثنتا حَنْظَلِ

أضاف اثنتين إلى الحنظل، ولا يجوز الإضافة فيما دون الثلاثة لأن اسم الجنس يدلّ في ذلك على العدد؛ لذا وصفه الجرجاني بأنه (وجه من الشذوذ)، وذكر وجهاً آخر وهو أنه كان يجب أن يضيفه إلى ما يدل على القليل؛ لأنّ أجمل أحوال الاثنين أن يكون بمنزلة ثلاثة، فكما تقول: (ثلاث حنظلات)، و(ثلاث تمرات)، كذلك كان يجب للشاعر أن يقول: (ثنتا حنظلات)[1].

٣ـ ضرورة غير حسنة

أشار الجرجاني إلى الضرورة غير الحسنة، وربما ذكر ما يُحَسّنها، كما في بيت الكتاب:[2]

على حينَ مَنْ تَلْبثْ عليه ذَنُوبُه ** يَرِثْ شِرْبُهُ إذ في المقام تَداثُرُ

فقد وقعت (من) الشرطية مضافة إليها (حين)، فذهب الجرجاني إلى أنّ هذا لا يحسن لأجل أنّ (حين) مضاف إلى الجملة فلا يكون (من) صدراً، لكنّ الذي حسّنه أن (حين) إذا أضيف كان ما بعده في اللفظ مبتدأ

---

(١) المقتصد، ص ٧٣١.

(٢) البيت للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص ٢١٧، والكتاب ٧٥/٣، ورواية عجزه في الديوان: يجد فقدها إذ في الذناب تداثر. الذَّنوب: بالفتح: الدلو مملوءة ماء، ضربه مثلاً لما يدلي به في الحجة والشِّرب بالكسر: الخط من الماء، والتداثر: التزاحم، وأصله من الدّثر: المال الكثير، والمقام: المجلس والمراد مجلس الخصام والمفاخرة.

وخبراً، كقولك: (حين زيدٌ أميرٌ)، فصار كأنه ليس قبله شيء[١].

٤ـ ضرورة ضعيفة

قد يصف الجرجاني ضرورة بالضعف كما في قول الشاعر[٢]:

يحسبُه الجاهِلُ ما لَمْ يَعْلَما

يحسبُه الجاهِلُ ما لَمْ يَعْلَما **شيخاً على كُرسِيِّه مُعَمَّما

فقد دخلت نون التوكيد في قوله (لم يعلما) على المضارع المجزوم بـ(لم) ضرورة؛ لأن نون التوكيد ليست من مواضعها الدخول على المنفي بـ (لم)، ولذا عقب عليه الجرجاني بقوله:" وهذا أضعف من قولك: (ما يخرجنّ زيدٌ)؛ لأنّ المضارع مع (لم) بمعنى الماضي، والماضي لا تدخله النون البتة"[٣].

٥ـ ضرورة قليلة

وصف الجرجاني بعض الضرورات بالقلة، إلا أنه لم يأتِ بعبارات صريحة تدل على ذلك؛ فتارة استعمل (قد) للدلالة على التقليل، كما في قوله: قد

---

(١) ينظر: المقتصد، ص ١١١٠.

(٢) المصدر السابق ص١١٣٠، ومجالس ثعلب٥٥٢/٢، أمالي ابن الشجري ١٦٥/٢.

(٣) المقتصد، ص١١٣١.

يأتي ذلك في ضرورة الشعر[١]، وتارة أخرى ذكر عدد الأبيات الواردة في القضية النحوية كما في حديثه عن العطف على المضمر المجرور من دون إعادة حرف الجرّ، فذكر أنه كثر العطف على المرفوع في الشعر ولم يكثر ذلك في المجرور، وإنما جاء في بيتين أو ثلاثة؛ منها ما جاء في الكتاب من شاعر[٢]:

فَاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا ** فاذهبْ فما بِكَ والأيامِ من عَجَبِ

فقد عطف الأيام على الضمير في (بك) من دون إعادة حرف الجر ضرورة، وأضاف الجرجاني أنه لم يوجد شيء منه في كلام فصيح[٣].

ويبدو من تتبع تلك الضرورات الخمس أنّ الجرجاني ربما استهجنها أو استبعدها، ويمكن أن يفهم من ذلك أنها إشارة إلى أن تلك الضرورات غير مقيسة، يقتصر فيها على ما سمع منها في عصور الاحتجاج، وبذلك يكون شأنه شأن ابن السراج [٤]، وأبي جعفر النحاس[٥]،

---

(١) ينظر: المقتصد، ص٣٨١.

(٢) المقتصد ، ص٩٦٠، وهو من شواهد سيبويه مجهولة القائل، الكتاب ٣٨٣/٢، الإنصاف ٤٦٤/٢.

(٣) ينظر: المقتصد، ص٩٦٠.

(٤) ينظر: الأصول في النحو ٤٣٥/٣.

(٥) ينظر: أبو جعفر، النحاس، ١٩٨٨، (إعراب القرآن الكريم)، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط٣، بيروت ٤٢٣/٣ .

والزجاجي[١]، وأبي علي الفارسي[٢]، وابن جني[٣].

هذا ما يتعلق بالضرورات التي وصفها الجرجاني، أمّا ما جاء منها في مقتصده غير مقيد بوصف فقد كانت الأكثر دوراناً فيه، وهي مما يمكن أن يُسمّى بالضرورة الحسنة التي يكون وجه القياس فيها قريباً، وقد أكّد أبو حيان الأندلسي أنه: لا ينقاس من الضرائر إلا ما كثر[٤]، وأجاز ابن عصفور من قبله القياس على ما كثر استعماله من تلك الضرورات، أما ما لم يكثر فلا سبيل إلى القياس عليه[٥]. وربما يعدّ قول مجنون ليلى[٦]:

---

(١) ينظر: الزجاجي، أبو القاسم، ١٩٨٤، (الجمل في النحو)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط١، بيروت ص٣٩٣.

(٢) ينظر:الفارسي، أبو علي، ١٩٨٢ (المسائل العسكريات)، تحقيق: د. محمد الشاطر، ط١، مطبعة المدني، القاهرة ص ٢٠٨-٢٠٩، ١٩٦-١٩٧ .

(٣) ينظر: الخصائص ٣٩٧/١.

(٤) ينظر: أبو الحيان الأندلسي، ١٩٨٥ (النكت الحسان في شرح غاية الإحسان)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط١، بيروت ص٣١٢ ، و الحديثي، خديجة، ١٩٦٧، (أبو حيان النحوي)، ط١، بغداد، ص٤٤٨-٤٥١.

(٥) ينظر: ابن عصفور، ١٩٧١ (المقرب)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وزميله، ط١ بغداد ٣٠٦/٢، و ابن عصفور ١٩٨٠ (ضرائر الشعر)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، بيروت ص٣١١ .

(٦) المقتصد، ص ١٠٣٩ ، وهو في ديوانه ص ٢٩٤، وروايته فيه: (فلو أن واشٍ باليمامةِ دارُهُ).

ولو أنّ وَاشيْ باليمامَةِ دارُه ** وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

من الضرورات المقيسة، إذْ أسكن الياء المفتوحة في (واشي) تخفيفاً ووصفها الجرجاني بأنها كثيرة في الشعر، وزاد على ذلك أنّ أبا العباس استحسنها، مما يقوّي كونها من الضرورات الحسنة المقيسة(١).

وإضافة إلى ما ورد في (المقتصد) من وصف للضرورات وإشارة إليها، فقد ظهر فيه ما يدل على ربط الجرجاني الضرورة بالوزن والقافية، وذلك في تعليقه على قول جرير بن عبد الله البجلي(٢):

يا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ ** إنّك إن يصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

أشار الجرجاني إلى أنه لا يجوز أن يأتي جواب الشرط الجازم مضارعاً مرفوعاً في الوقت الذي جاء فيه فعل الشّرط مضارعاً مجزوماً فحمله على الضرورة وفسّره بنيّة التقديم أي: إنك تصرعُ إنْ يصرعْ أخوك، وأكد ارتباط الضرورة بما يحوج إليها من المحافظة على الوزن والقافية قائلاً: " لا يجوز حيث لا يضطّر إليه تصحيح وزن أو إقامة قافية " (٣). ورأى فيه المبرد أنه على نية حذف الفاء في جواب الشرط والتقدير: (فأنت تصرع)، أو شيء

---

(١) ينظر: المقتصد، ص ١٠٣٩.

(٢) المقتصد، ص١١٠٣، وهو في الكتاب ٦٧/٣، والمقتضب ٧٢/٢، والإنصاف ٦٢٣/٢.

(٣) المقتصد، ص ١١٠٣.

من ذلك، وبالتالي لا يحمل على الضرورة إن أمكن الحمل على سواها[1].

وجملة القول أنَّ شواهد الجرجاني لم تخرج عن دائرة الاحتجاج، إذا ما غُضّ الطّرف عما ساقه للاستئناس من شواهد نزرة لبعض المحدثين الذين لم يقبل الاحتجاج بشعرهم في مسائل الإعراب، إلا أنّه لم يتتبّع خُطا شيخه أبي عليٍّ في شواهده كلها، بل تجاوز عن بعضها وألمح إلى بعضها الآخر دون إنشادها، وذكر بعضاً منها تاماً أو مجتزأ، وأضاف شواهد لم يذكرها أبو علي وكان له السبق في إنشاد شاهد لم يُلْحَظ في كتب العربية قبله فيما وُقف عليه من مصادر وأورد شواهد صدرها لشاعر وعجزها لآخر.

ولم يُعْنَ الجرجاني كثيراً بنسبة الشواهد لأصحابها، واحتج بالشعر مجهول القائل، واقتطع أجزاء من بعض الشواهد، ولم يكن له منهج واضح في التعليق على ما أورده من شواهد وأخضع قسماً منها إلى التأويل واستند في كثير من أحكامه إلى المعنى وأقرّ بأهميته.

وجاء ببعض الشواهد للتمثيل على ناحية لغوية، وكانت ثقافته العروضية والتاريخية والأدبية بادية في المقتصد، وبدا موقفه من الضرورة واضحاً جلياً، فلم يخرج فيها عما ذهب إليه الأقدمون من أنها معاودة أصل مهجور.

ومما يلاحظ أخيراً على منهج الجرجاني في استشهاده بالشعر، أنه لم يَسِرْ على نَسَقٍ واحدٍ في استشهاده بالشواهد الشعرية، سواء أكان ذلك

---

(١) ينظر: المقتضب ٧٢/٢ ،وأقرع هو أقرع بن حابس التميمي المجاشعي، كان عالم العرب في زمانه .

ضمن الأبواب مجتمعة أم كان ضمن الباب الواحد. فتجده مثلاً قد أكثر من الشواهد في (باب الأسماء المجرورة)، فذكر أربعة عشر شاهداً، في حين خلت بعض الأبواب من الشواهد كما في باب (توابع الأسماء في إعرابها)، و (باب ما لا ينصرف).

وقد يذكر أبو علي شاهداً واحداً في الباب كله في حين يكثر الجرجاني من استشهاده فيه بالشعر كما في (باب النداء)، وربما كان ذلك لأن الجرجاني في مقتصده شارحٌ ومفصّل لا مؤسس ومؤصّل، فقد ذكر أبو علي شاهداً واحداً في آخر الباب، أما الجرجاني فذكر تسعة شواهد وربما اقتضت طبيعة المادة هذا التباين في الاستشهاد . فكثرت الشواهد في صفحة وقلت في أخرى، وكثرت في باب وانعدمت أو كادت في آخر.

والشاهد الشعري في كل ما سبق لم يكن وحده كافياً لإقامة الحكم عنده، فقدّمه مرّة، وأقام الحجة في أخرى استناداً إلى المصادر الأخرى من القرآن الكريم وكلام العرب، ولم أرَ له منهجاً واضحاً في ذلك.

جدول إحصائي فيه أسماء الشعراء والرّجّاز وعدد مرات ورود أشعارهم ورجزهم في المقتصد، مرفقاً بأرقام الصفحات

اسم الشّاعر	مرّات الورود	الصَّفحة
امرؤ القيس الكندي	١٧	٧٧، ١١٩، ٢١٦، ٣٤٢، ٥٩٣، ٦٠٨، ٧٦٢ ، ٧٩٢، ٧٩٣، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٩، ٨٤٣، ٨٦٥، ٨٦٥، ١٠٢٠، ١٠٩٧، ١٨٤.
جرير	١٦	٧٥، ٢١٨، ٢٤٩، ٣٧٢، ٥١٧، ٥١٨، ٥٧٢، ٥٨٣، ٦٩٦، ٧٧٠، ٨٣٠، ٨٩٠، ٨٩٠، ٩٩٤، ١٠٤٧، ٥٧٥.
رؤبة بن العجّاج	١٢	٧٥، ١٥٧، ١٨٤، ٢٦٨، ٤٤، ٥٦١، ٨٣٩، ٨٣٧، ٩٣١، ٩٧٧، ١٠٣٨، ١٠٧٦
ذو الرّمّة	١١	٧٣، ٣٧٩، ٤٠١، ٤٤٧، ٦٥١، ٦٥٧، ٧٦٦، ٨١٢، ٨٨٩، ٨٩٢، ٨٦٨

اسم الشّاعر	مرّات الورود	الصَّفحة
النّابغة الذّبياني	١١	١٣٧، ٤٥٢، ٤٦٩، ٦٣٣، ٦٣٣، ٦٥٧، ٧١٦، ٧٢١، ٨٢٧، ١٠٢١، ١٠٣٠
الأعشى	١١	١٤٥، ٤٦٥، ٤٨٣، ٥٢١، ٥٢٦، ٥٧٢، ٥٧٥، ٦٦٦، ٧٢٦، ٨٣٢، ٨٥٢
الفرزدق	٩	١٠٥، ٢٠٢، ٣٨٥، ٤٣٣، ٤٦٨، ٦٢٦، ٧٣٣، ٧٥١، ١١٧
أبو النجم العجلي	٩	٧٣، ٢٣٠، ٣٠٧، ٤٥٩، ٤٦٠، ٥٩٤، ٧٥٦، ٩٢٠، ١٠٦٩
العجّاج	٨	١٢٦، ٢٣٢، ٦٦٧، ٧٤٥، ٨٢٠، ٩٥٦، ٩١٢، ١١٣٠
لبيد بن ربيعة العامري	٧	٥٦٣، ٦٠٩، ٦٥٣، ٦٦٨، ٨٦٩، ١١١٠، ١١١٢
أبو ذؤيب الهذلي	٧	٧٤، ١٦٥، ٤٩٥، ٦٢٣،

اسم الشّاعر	مرّات الورود	الصَّفحة
		٦٦١، ٨٦٧، ٩٤٠
الأخطل	٦	٣٩٥، ٥٢٢، ٥٣٠، ٥٦٧، ١٠٧٥، ١١٢٦
المرّار الفقسي الأسدي	٥	٤٦٨، ٥١٧، ٥٦٧، ٨٣٣، ١١١٤
زهير بن أبي سُلمى	٥	٦٣٧، ٧٤٣، ٨٥٤، ٣٠١٨، ١١٠٤
كُثَيِّر عزّة	٥	٣٤٠، ٤٣٤، ٥٥٥، ٧٠٤، ١٠٥٥
حسان بن ثابت	٥	٢٠٤، ٣١٦، ٣٦٥، ١٠٨٦، ١١٠٢
ساعدة بن جُوَريَّة الهذلي	٤	٦١٣، ٦٤٣، ٨٦٧، ١٠٠٨
طرفة بن العبد	٤	٧٩، ٣٨١، ٧٥٢، ١٠٥٩
الرّاعي النميري	٤	٤٦٥، ٦٠٣، ٦٢٦، ١٠٨٣
مجنون ليلى	٤	٤٧٢، ٥٥٩، ٨٦٤، ١٠٣٩
أبو محجن الثقفي	٣	٥٨٨، ٨٧٩، ٨٧٥

اسم الشّاعر	مرّات الورود	الصَّفحة
الحطيئة	٣	٥٦٠، ١٠٢٣، ١٠٧٣
الشّمّاخ الذّبياني	٣	٣٠٢، ٥٤٩، ٦٥١
تأبّط شراً	٣	٥٢٠، ١٠٤٨، ١١٤٨
الكميت بن زيد الأسدي	٢	٦٣٥، ٧٢٦
الكميت بن معروف الأسدي	٢	٩٧، ٨٠٥
أُحَيْحَة بن الجلاح	٢	١٧٦، ٦٥٠
الرُّبَيْع بن ضبع الفزاري	٢	٢٣٧، ٧٣٤
النّمر بن تولب	٢	٢١٣، ١١٢١
عبيد الله بن قيس الرّقيّات	٢	٤٩٢، ١٠٤٠
النّابغة الجعدي	٢	٢٠٠، ٣٧٠
دريد بن الصّمّة	٢	٢١٩، ١٠٧٢
أبو خراش الهذلي	٢	٤٢٢، ٥٠٢
الخنساء	٢	٢٤٥، ٦٥٦

اسم الشّاعر	مرّات الورود	الصَّفحة
العبّاس بن مرداس السّلمي	٢	٦٠٤، ١١١٣
أوس بن حجر	٢	٧٩٧، ٨٤٧
المخبّل السّعدي	٢	٦٩٥، ١٠٥٩
عدي بن زيد	٢	٤٢٥، ١١٢٢
أميّة بن أبي الصّلت	٢	١٢٩، ٣٢٠
المتنبي	٢	٢٤٦، ٥٩٥
زياد الأعجم	٢	٨٥٢، ١٠٧٨
أبو عطاء السّندي	٢	٨٢٩، ٨٣٥
الأنصاري	٢	١٢٨، ٣٢٠
أبو الطّمّان القيني	١	٢٤٤
هُدْبة بن الخَشْرَم	١	٣٦١
جميل بثينة	١	٢٢٧
عمرو بن كلثوم	١	٦٥٥
القطامي التّغلبي	١	٧٤٣
أبو فراس الحمداني	١	٦١٠

اسم الشّاعر	مرّات الورود	الصَّفحة
أبو تمّام	١	٤١٠
أبو زُبيد الطّائي	١	٤٥٥
حاتم الطّائي	١	٨٧٨
ذو الخِرَق الطُّهَويّ	١	٧٢
ذو جَدَن الحميري	١	٧٥٨
الصُّمّة القُشيري	١	٢٨٦
عامر بن الطفيل	١	٦٣٤
ابن مقبل (تميم بن أبي)	١	١٠٠٥
مزاحِ العقيلي	١	٨٤٧
عَبْدَة بن الطّبيب	١	٣٥٩
عِمَارة بن عقيل	١	٤٢٥
عَلْقمة الفحل	١	١٣٨
البُرْجمي	١	٤٢٤
دُكَيْن بن رجاء	١	٦١٢
المغيرة بن حَبْناء	١	١٠٦٩
سعد بن ناشب	١	٥١٠

اسم الشّاعر	مرّات الورود	الصَّفحة
المتنخّل	١	١١١١
مالك الهُذَلي	١	٧١٧
أبو كبير الهُذَلي	١	٥٧٧
المعَطَّل الهُذَلي	١	٥٧٠
جِرَان العَوْد النُّميري	١	٧٢٠
أبو حيّة النُّمَيْري	١	٨١١
الحارث المخزومي	١	٣٦٧
عمر بن أبي ربيعة	١	٩٥٩
عبد الله بن الزِّبَعْرَى	١	٦٦٤
إبراهيم بن هرمة	١	٨٦٣
علي بن أبي طالب	١	١٦٩
قيس بن الخطيم	١	٥٩٤
عبد الله بن عنمة	١	١٠٥٧
أبو الأسود الدؤلي	١	٧٨٨
الحارث بن ظالم	١	٥٢٩

اسم الشّاعر	مرّات الورود	الصَّفحة
المرّي		
جذيمة الأبرش	١	٨٣٥
ميسون بنت بَحْدَل الكلبية	١	١٠٥٨
معدان بن جَوّاس الكندي	١	١٠٩٦
سعد بن مالك البكري	١	٨٠٧
مسلم الوالبي	١	١٠٥٣
عمرو بن شأس الأسديّ	١	٥٤١
عمرو بن لَجَأ التّيميّ	١	٥٥١
العُجير السَّلُوليّ	١	٤٢٠
عمرو بن أحمر الباهلي	١	٤٠٢
ضَمْرَة النّهشلي	١	٨٣٤

اسم الشّاعر	مرّات الورود	الصَّفحة
ذو الإصْبَع العُدواني	١	١٠٩
عروة بن الورد	١	٨٠
أعشى باهلة	١	١٠٠٩
كعب بن زهير	١	١١١٧
أبو عامر (جد العباس بن مرداس)	١	١٠٢٨
هشام المرّي	١	١١٢٢
سُوَيْد اليَشْكري	١	٣٢٠
عبد المسيح بن عسلة	١	٢٢٠
يزيد بن الحَكَم الثّقفي	١	٤٦٦
أبو العتاهية	١	٩٠٨
عُوَيْف القوافي	١	٨٩٠
عمرو بن معد يكرب الزّبيدي	١	٩٦٠

اسم الشّاعر	مرّات الورود	الصَّفحة
رشيد بن رُمَيض العنزي	١	١٠١٣
عمر بن يربوع بن حنظلة	١	٨٣٩
جرير بن عبد الله البجلي	١	١١٠٣
رجل من النّبيت	١	٨٠٣
رجل من عبس	١	٤١٣
رجل من بني عبد الله بن دارم	١	٤٢٧
رجل من بني ضبّة	١	٥٢٨
رجل من الضّباب	١	٣٦٨
رجل من بني سعد	١	٨٤٩
رجل من مذحج	١	٨٠٥
رجل من طيئ	١	٧٥٥
نائحة همام بن مرّة	١	٧٢٢

هؤلاء جميعاً موزّعون على قبائل العرب عدنانيها وقحطانيها، ومنهم

الجاهلي، والمخضرم، والإسلامي، والمولّد، فشواهد الجرجاني منتزعة من شعر الجاهليين ومَن بعدَهم إلى نهاية عصر الاحتجاج.

رابعاً- كلام العرب

يُعَدُّ كلام العرب مصدراً مهماً من مصادر السّماع التي اعتمد عليها النّحاة في أثناء استقرائهم، فكان مَعيناً لكلّ ما قدّموه من قواعد وأصول، والجرجاني واحد من أولئك النّحاة الذين احتجوَّا بما ورد عن العرب من أقوال جَرَت مجرى المثل أو الشاهد لكثرة تداولها، معتمداً في كلّ ذلك على "ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيّتهم" (١).

١- الأمثال:

إن شواهد الجرجاني من الأمثال لم تبلغ من الكثرة مبلغ شواهده من الشعر أو القرآن الكريم. ومجمل ما ذكره عشرةُ أمثال؛ نصّ في أربعة مواضع منها على أنه مثل، فقال: (فإنْ قلت في المثل) (٢)، و (قالوا في المثل) (٣)، و (وذاك أنّهم رجعوا في هذا المثل إلى الأصل) (٤)، و (يدلّ عليه قولهم في المثل) (٥).

---

(١) الاقتراح ص١٩.

(٢) المقتصد، ص٧٨، (مكرر، ص٢٩٥).

(٣) المصدر السابق ص٣٠٨.

(٤) المصدر السابق ص٣٥٧.

(٥) المقتصد، ص٦٠٩.

وأطلقه في ستةٍ أُخر فأورده خلواً من أيّ إشارة أو تنبيه على أنّه مثل، فقال: (وقالوا: خلاك ذَمٌّ) [١]، و (كقولهم: شغل الحلي أهله أنْ يُعارا) [٢] و (وقولهم: أشغل من ذات النّحْيَين) [٣]، و (كقولك: لا أفعل ذلك ما حنّت النّيب) [٤]، و (كقولهم: لو ذات سوار لطمتني) [٥]، وألمح إلى مثلٍ أورده أبو علي بقوله: " ... و(سَرْعَانَ) اسم (سَرُع)، فـ(ذا) فاعل (سَرْعانَ)، و(إهالةً): نصب على التمييز " [٦].

فَسَاق هذه الأمثال دعماً للأصول المستنبطة، أو تعزيزاً لشواهد أخرى، فاحتجّ بالمثل: **(تسمعُ بالمُعَيْديّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)** [٧].على جواز حذف

---

(١) المصدر السابق ص٧١٤.

(٢) المصدر السابق ص٣٢٣ (مكرر، ص٤٥٨).

(٣) المصدر السابق ص٣٩٤.

(٤) المقتصد، ص٤٦٧.

(٥) المصدر السابق ص٤٧٦.

(٦) المصدر السابق ص٥٧٤.

(٧) مَثَلٌ يُضْرَبُ لِمَنْ خبره خيرٌ من مرآه. قال المفضّل: وأوّل مَنْ قال ذلك: المنذر بن ماء السّماء في قصّة معروفة. والمقول فيه شِقّة بن ضمرة بن جابر من بني نهشل، أعجب المنذر حديثه ولا منظر عنده. والمعيدي: تصغير المعَديّ، والدّال مثقّل، وتخفّف في هذا المثل. وروي المثل: تسمعُ بضمّ العين، وتسمعَ بنصبها على إضمار (أن). وقال الميداني: والمختار فيه (أن تسمع)، وروي كذلك لأن تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، و: لا أن تراه، واختيار الميداني يتفق واختيار الجرجاني.

(أنْ) وهي مُرادة، ضمن سياق افتراضٍ تخييلي درج عليه في كثير من الأحيان، وهو قوله: " فإن قلت: جاء في المثل (تسمعُ)... فأخبر بخبرٍ عن الفعل الذي هو تسمع، فكيفَ قال الشيخ أبو عليّ: إنّ الفعل لا يُسند إليه شيء) [1]، ثم أجاب الجرجاني عن هذا الاعتراض، وذكر الوجهين المحمولَ عليهما (تسمع)، واختار الوجه الأول معتمداً في ذلك على الشعر، وشهادة الحسّ، فقال: " فالجواب أنَّا قدّمنا استحالة جعل الفعل مخبراً عنه إذا كان خبراً، وكان ضمّ الخبر إلى الخبر نقضاً للعادة ودفعاً للمشاهدة، وأمّا تسمع فمحمول على وجهين: **أحدهما**: أن يكون حذف (أن) كأنه قال: أن تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه، وأن وما بعده

ينظر: الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد(٥١٨هـ)، ١٩٧٢، (مجمع الأمثال)، حققه، وفصله، وضبط غرائبه، وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢، ١٢٩/١، و البكري، أبو عبيد، ١٩٧١، (فصل المقال في شرح كتاب الأمثال)، حققه وقدم له: د. إحسان عباس، وعبد المجيد عابدين، ط٢، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة ص١٣٥، وروايته فيه: أن تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه، والعسكري، أبو هلال، ١٩٦٤، (كتاب جمهرة الأمثال) حققه وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطاش، ط١، المؤسسة العربية الحديثة ٢٦٦/١ وروايته فيه: تسمع بالمُعْيديّ لا أنْ تراه.

وهذا المثل مما كثر في كتب النحاة، ينظر مثلاً: الكتاب ٤٤/٤، وكتاب الشعر٤٠٣/٢، ٤٦٠، ٤٩٧.

(١) المقتصد، ص٧٨.

في تأويل المصدر، فـ (أن تسمع) بمنزلة سماعك، كأنه قال: سماعُك بالمعيديّ خيرٌ من رؤيته. ويوضح هذا التقدير إتيانهم بـ (أن) في القرين؛ أعني: (أن تراه) وإذا حذف رفع الفعل كبيت الكتاب[1]:

ألا أيّهذا اللائمي أحضرُ الوغى ** وأَنْ أشهدَ اللّذات هل أَنْتَ مُخْلِدي

أراد (أن أحضرَ الوغى)، يدلّ على ذلك رواية من روى: (ألا أيّها اللائمي أن أحضرَ الوغى)، وحذف (أن) كثيرٌ في الكلام وفي التنزيل.

والوجه الثاني: أن يكون نزَّلَ الفعلَ منزلةَ المصدرِ كقول الشّاعر أنشده شيخنا عن أبي زيد[2].

وقالوا: ما تشاء؟ فقلت أَلْهُو ** إلى الإصباح آثِرَ ذي أثيرِ

كأنّه نزّل (ألهو) منزلة (لهواً)، فكذلك يجوز أن ينزّل (أسمع) منزلة (سماعك). والاختيار من الوجهين الأوّل؛ لأنّ البيت لا يمتنع فيه تقدير (أن) أيضاً، وإذا كان الأمر على ما وصفنا لم يكن هذا المثل بقادح فيما ذكره من أنّ الفعل لا يسند إليه شيء، ويزيد في وضوحه أنّك إذا قلت

---

(١) قائله طرفة بن العبد، ديوانه ص (٣١)، وروايته فيه: (ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى). وهو في الكتاب ٣/٩٩.

(٢) قائله عروة بن الورد، ديوانه٤٥، وكان سبى امرأة ثم أعتقها وتزوجها ثم كان في بني النضير معها فعرض عليه أهلها أن يفتدوها منه، ففعل وهو سكران، وشرط عليهم أن يلهو بها ليلة. وقوله: (آثر ذي أثير، أي أول كل شيء. (ينظر: الأغاني (الدار) ٣/٧٦) وما بعدها.

(تسمع بالمعيدي)، وأنت لا تقصد الاسم، كنت مخبراً له بأنّ السّماع يقع منه، كما تقول: (ستسمع بحديث زيد)، وإذا كنت مخبراً إياه بـ (تسمع) كان إتيانك بـ (خير) محالاً لا يقبله الحس، فقد علمت أنّ المعنى لا يتصوّر إلاّ بعد تقدير الاسم "[1].

واستدلّ بقولهم في المثل: **شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ**[2] على جواز الابتداء بالنكرة على الرغم من عدم تقديم لفظ العموم في النّفي، وذلك لتضمّنه معنى النفي، كقولك: (ما أهرَّ ذا ناب إلاّ شرٌّ)[3]. وحسّنه سيبويه[4]، وإن لم يكن على فعلٍ مضمر.

وجاء بقول الزّباء: **عسى الغويرُ أَبْؤُساً**[5] دليلاً على أنّ (أَنْ) مع

---

(١) المقتصد، ص٧٩-٨٠.

(٢) مثلٌ يضرب في ظهور إمارات الشّر ومخايله، ينظر: مجمع الأمثال ١/٣٧٠.

يقال: أَهَرَّهُ: إذا حمله على الهرير، وهو صوت دون النباح، وشرّ: رفع بالابتداء وهو نكرة لأن المعنى: ما أهرّ ذا نابٍ إلا شرّ.

(٣) المقتصد، ص٣٠٨.

(٤) يقول سيبويه: (وأمّا قوله: شيء ما جاء بك، فإنّه يحسن وإن لم يكن على فعل مضمر؛ لأن فيه معنى ما جاء بك إلا شيء. ومثله مثل للعرب: (شرٌّ أهرّ ذا ناب): ينظر: الكتاب ١/٣٢٩ (هارون).

(٥) مَثَلٌ سائرٌ في كتب الأمثال واللّغة، وقيل إنّ الذي قالته (الزّبى)، كما ضبطت في فصل المقال. وقولك" الزباء: خطأ شائع، وقيل إن الزّبى تمثلت به فقط (ينظر المقتصد، ص٣٥٦، الحاشية رقم (٢٩٩).

صلتها في نحو (عسى زيدٌ أن يخرج)، منصوبة الموضع، فقال: " وذاك أنهم رجعوا في هذا المثل إلى الأصل وأجروا (عسى) مجرى (قارب) حتى قيل: (قارب الغوير أبؤساً)، و(أبؤس) جمع (بؤس) أو (بأس). فكأنما تخيلّت . يقصد الزّباء . آثار الشَّرّ من ذلك الغار، فقالت: (قارب الغوير الشّدّة أو الشَّر)، وقال صاحب الكتاب: إنّه بمنزلة قولك: (كان الغوير أبؤساً)[1]. وكان الغرض فيه أنّهم جعلوا لـ (عسى) مرفوعاً ومنصوباً كما يكون ذلك لـ (كان) "[2].

وَخَرّج بعضهم هذا المثل على الشذوذ[3]؛ **إذِ القياس أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع، والغالب اقترانه بـ (أن)** [4]، وقال فيه بعضهم

قالته لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرّجال وبات الغوير على طريقه. ومعناه: لعل الشَّر يأتيكم من قبل الغوير (مجمع الأمثال ١٧/٢).

والغوير: ماء لقبيلة كلب في ناحية السماوة، والبؤس: العذاب والشدّة.

(١) يقول سيبويه: (وإنما صَيّر (جاء) بمنزلة (كان) في هذا الحرف وحده؛ لأنه بمنزلة المثل كما جعلوا (عسى) بمنزلة (كان في قولهم: (عسى الغوير بؤساً)، (الكتاب ٥١/١)، ويقول في موضع آخر: (فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى (كان) (الكتاب ١٥٨/٣).

(٢) المقتصد، ص٣٥٧.

(٣) ومنهم ثعلب في مجالسه ٣٠٧/١ .

(٤) ابن هشام الأنصاري، (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ص٣٠٣/١، الحاشية رقم (١).

إنّ التقدير: (عسى أن يكون أبؤساً)[1]، وضعّفه الجرجاني، وعلّل ذلك، ونفى عن أصحابه أن يكونوا ذهبوا إلى هذا الوجه[2].

واستدلّ بقولهم في المثل: **مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ**[3] على جواز السكوت على الفاعل والاكتفاء به، وترك المفعول، مشترطاً لذلك صحة المعنى، وإلا فّلا، كما في (كان وأخواتها)، حيث سُلبت الدلالة على الحدث فلم تتمّ مع الفاعل كلاماً، فقال: " فليس لنا أن نمتنع من إجازة ذلك متعلّقين بحدث القسم؛ لأن الحقائق لا تبطل بالعلل، وقد وجَدْنا ذلك، أعني السكوت على الفاعل، مستعملاً مستقيماً في المعنى، وهو قولهم: مَنْ يَسْمَعْ يَخَلْ

---

(١) منهم المبرّد في المقتضب ٧٠/٣، وثعلب في مجالسه ٣٠٧/١، وابن هشام في المغني ٢٠٣، ونسبه البغدادي إلى الكوفيين في الخزانة ٣٢١/٩ بولاق ٧٩/٤. وينظر: (أوضح المسالك ٣٠٣/١ الحاشية رقم (١). واختلف في ناصب أبؤساً فعند سيبويه وأبي علي أنه (عسى)، وأنَّ من مراجعة الأصول، وقال ابن الأعرابي (يصيرُ) محذوفة، وقال الكوفيون: التقدير: (أن يكون أبؤساً).. وقيل التقدير: عسى الغوير أن يأتي بأبؤس، وفيه تَرْك (أن) وإسقاط الجار توسعاً... وتلخَّصُ أن أبؤساً خبر لعسى، أو لكان، أو لصار، أو مفعول به. وأحسن من ذلك كله أن يقدر ببأس أبؤساً فيكون مفعولاً مطلقاً ويكون مثل قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحاً﴾ (الآية ٣٣ من سورة ص) أي يمسح مسحاً. ينظر: الخزانة ٣٢١/٩ (طبعة هارون الخانجي، ط١، ١٩٨١) .

(٢) المقتصد، ص٣٥٩.

(٣) ينظر: مجمع الأمثال ٣٠٠/٢ ومعناه فيه مَنْ يسمع أخبار الناس ومعاييهم يقع في نفسه عليهم المكروه.

".[1]

ف (خلت) منطوق بها من غير مفعول، وذهب أبو الحسن إلى امتناع جواز السكوت على الفاعل في باب ظننت وعلمت[2].

والجرجاني في كلّ ما سبق صرّح بلفظ المثل في حين أغفل ذلك بما استدلّ به من قولهم: **خلاك ذَمٌّ**[3]. على أنهم استعملوه استعمال عدا، وجاوز، وإذا كان كذلك جاز أن يُعَدّى إلى المفعول الصحيح، نَحْو: (زيد) و(عمرو)، فيقال: (خلا بعضهم زيداً)، كما تقول: (جاوز بعضهم زيداً)[4].

وكذلك قولهم: **شَغَل الحليّ أَهْلَهُ أَنْ يُعارا**[5]. الذي استدل به على أن

---

(١) المقتصد، ص ٦١٠.

(٢) المصدر السابق ص٦٠٩.

(٣) مثل يُضرب في عُذر من طلب الحاجة ولم يتوانَ. وفي مجمع الأمثال ٢/٨٠: اِفْعَل كَذا وخَلاكَ ذَمّ. قال ابن السّكيّت: ولا تقل: وخلاك ذنب، وقال الفراء: كلاهما من كلام العرب، وهو من قول قصير اللخمي قاله لعمرو بن عدي، وقوله: وخلاك: الواو: للحال، وخلا: معناه عدا؛ أي: افعل كذا وقد جاوزك الذّمّ فلا تستحقه.

(٤) المقتصد، ص٧١٤-٧١٥.

(٥) هذا مثل ومعناه أن أهل الحلي احتاجوا أن يعلّقوه على أنفسهم فلذلك لا يُعيرونه، يضربه المسؤول شيئاً هو أحوج إليه من السائل، ينظر: مجمع الأمثال ١/٣٧٤.

الأصل إذا احتاج للشيء لم يكن للفرع حظّ به[1].

ومثله قولهم: **أَشْغَلُ مِنْ ذَاتِ النِّحْيَيْنِ**[2]، إذْ جاء به على أنه مِثل: (أزهى)، و(أشهر)؛ لأنّه قد قيل: (شُغِلْتُ عنك). لا يُراد شغل شاغل، وإنَّما يراد اتفق ذلك، و صرت بهذه الحال، وقال: " لا ينبغي أن تحمله على أشغل ليديه أو لنفسه، فالمعنى إذا تأملت على قولك: أذهب لكونه بهذه الصّفة لا بمعنى أجعل لنفسه كذلك. وقالوا: (ما أشغلني عنك) بهذا المعنى "[3].

وأيضاً قولهم: **لا أَفْعَلُ ذلك ما حَنَّتِ النِّيبُ**[4] الذي استدلّ به على أنّ (ما) في قوله: (ما ارتوى الماء مرتوٍ)، في موضع نصب على كلّ حال

---

(١) المقتصد، ص٣٢٣.

(٢) هذا مثل قيل في امرأة من بني تيم اللات بن ثعلبة، كانت تبيع السّمن في الجاهلية، ولها حكاية معروفة مع خوّات بن جبير الأنصاري الذي أراد أن يبتاع منها سمناً فشغل يديها بالنِّحيين وساورها وقضى ما أراد وهرب والنّحي والنّحي والنّحي: الزّق، وقيل هو ما كان ظرفاً للسمن خاصة.

ورد في فصل المقال ص٥٠٣، برواية: إنَّه لأشْغَلُ من ذات النّحيين.

وورد في مجمع الأمثال بروايتين الأولى: أشغل (٣٧٦/١)، والثانية أَشَحّ (٣٨٨/١).

(٣) المقتصد، ص٣٩٤.

(٤) هذا مثل ومعناه: لا آتيك أبداً، ينظر: مجمع الأمثال ٢١٩/٢ وروايته فيه: لا آتيك ما حنّت النيب.

لأنّه ظرف[1].

وقولهم: **لَوْ ذَاتُ سوارٍ لَطَمَتْني**[2] إذ احتجّ به على أنّ (لو) الشّرطية تختصّ بالفعل مثلها مثل (إنْ) فلا تباشرها الأسماء، فإنْ وليها اسمٌ فهو معمول لفعل مضمر (فاعل أو نائب فاعل)، يُفَسّره فعل ظاهر بعد ذلك الاسم والتقدير فيه: (**لَوْ لَطَمَتني ذات سوار لَطَمَتْني**)[3]

وأمّا المثل الذي ألمح إليه بقوله: " ... و(سرعانَ) اسم (سَرُع)، فـ(ذا) فاعل(سرعان)، و(إهالةً)[4]: نصب على التمييز، كقولك: (سَرُع ذا

---

(١) المقتصد، ص٤٦٧.

(٢) هذا مثل، ذكره أبو عبيدة في فصل المقال عن الأصمعي أن معناه: لو كان هذا الذي ظلمني نِدّاً لي وكان له شرف قد احتملته، ولكنّه ليس بكفء فهو أشدُّ علي، وقيل إن قائله هو حاتم الطائي في قصة معروفة. (ينظر: فصل المقال ص ٣٨١، وجمهرة الأمثال للعسكري ١٩٣/٢، ومجمع الأمثال ١٧٤/٢، وقيل معناه: لو لطمتني حرّة، فجعل السوار علامة للحرية لأن العرب قلما تُلبس الإماء السّوار: أي: لو كانت اللاطمة حرة لكان أخف علي وهو مثل يقوله الكريم إذا ظلمه اللئيم.

(٣) المقتصد، ص٤٧٦.

(٤) ألمح الجرجاني هنا إلى المثل: سرعان ذي إهالة، إذا أورده الشيخ أبو علي، وأعربه الجرجاني، وهذا مثل يضرب لمن يُخبر بكينونة الشيء قبل وقته. وقيل: إنه في رجل كانت له نعجة عجفاء يسيل رغامها هزالاً فَظَنّ أنّه وَدَك، فقال: سرعان ذا إهالةً. أي: سَرُع هذا الرُّغامُ حال كونه إهالة. وسرعْان: بمعنى سَرُع، نقلت فتحة العين إلى النون فبني عليها وكذلك: وشْكان وعَجْلان وشَتّان. (مجمع الأمثال ٣٣٦/١).

إهالةً)، و(كَرُمَ زيدٌ رجلاً)"[1]. فقولهم: (**سَرْعانَ ذا إهالةً**). هذا مايخص تناول الجرجاني للأمثال، وأما أقوال العرب فسيتحدث عنها البحث فيما يلي:

٢- أقوال العرب:

أورد الجرجاني في (المقتصد) بعضاً من أقوال العرب المتمثلة بلغة الحديث اليومي، فعزا بعضها إلى قبائل بعينها، فدَلّ ذلك على علمه بلغات العرب، وعزا بعضها إلى العرب، ونسب بعضها إليهم على وجه العموم.

أقوال عزاها إلى قبائل بعينها

أورد الجرجاني قولاً على أنّه لغة أهل الحجاز، وهو القول في سؤال مَنْ يقول: (رأيت زيداً): **مَنْ زيداً**: [2] وذلك أنّ الأعلام تُخَصّ بضروب من التغيير لا يكون في غيرها.

وما أورده من لغة أهل الحجاز وبني تميم في إعمال (ما) وإجرائها مجرى (ليس)، فذكر أنّ من شأنهم ـ أي النحاة ـ إجراء الشيء مجرى ما يشبهه من وجهين و (ما) شابه (ليس) من وجهين، هما منع الجرّ والتنوين؛ لذا أجري مجراها، وعمل في المبتدأ الرفع، وفي الخبر النصب، كما تعمل ذلك (ليس)

---

(١) المقتصد، ص٥٧٤.

(٢) المقتصد، ص٧٨٧.

[1]... وقوّى الشيخ أبو علي مشابهة (ما) لـ (ليس) بدخول الباء على الخبر، نحو: (ما زيدٌ بخارجٍ)، فعلّق الجرجاني على ذلك بقوله: " فهذا لغة أهل الحجاز وأمّا بنو تميم فلا يجعلون لها عملاً ويجرونها مجرى أخواتها التي تدخل على القبيلين، نحو (هل)، و (بل). وقد قال صاحب الكتاب في قوله عز وجل: ﴿**مَا هَـذَا بَشَراً**﴾[2]: وبنو تميم يرفعون إلا مَنْ درى كيف هي في المصحف[3] "[4].

أقوال عزاها إلى العرب على وجه الخصوص

جاءت هذه الأقوال في ستّة مواضع:

الأول منها: قوله: " .. فعلى هذا التقدير[5] يصحّ ما ذكره الشيخ أبو عليّ من أنه يكون للرجل اسمان، والعرب لا تسمّي باسمين، ولذلك قالوا:

---

(١) المصدر السابق ص٤٣٨.

(٢) الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٣) الكتاب ٥٩/١.

(٤) المقتصد، ص٤٣٠.

(٥) التقدير الذي أشار إليه الجرجاني هو أن يكون للرجل اسمان فتقول: زيدٌ عمروٌ، حتى كأنه قد عرف بزيد في قبيلة وبعمروٍ في أخرى، فتقول لرجل ممن عرفه بعمرو إذا سمع بالاسم الذي هو زيد: زيدٌ عمروٌ، أي هو الذي عرفته ثم بعمرو، فيجري مجرى قولك: زيدٌ غلامك. (المقتصد، ص٦٢٥).

ثابت قطنة، وقيس قفّة[1]. فأضافوا الاسم إلى اللقب لما صار كالاسم الثاني ليكون في الظاهر اسماً واحداً"[2].

والثاني: قوله في توضيح (ما): " .. وقد تجري مجرى (من) كما حكى أبو زيد من قول العرب **سبحان ما سَخَّركنّ لنا**[3]، أجري على القديم سبحانه، فهو بمنزلة: سبحان من سخّركنّ.."[4]. وقد أورده الجرجاني في حديثه عن (ما) ومجيئها لما لا يعلم في الغالب.

والثالث: قوله: " .. ولهذا جاز أن يكون (عمرو) مضمراً في (ضربته) مع التقديم؛ لأنك إذا نويت به التأخير عن (عمرو) لم يكن إضماراً قبل

---

(١) قال سيبويه: " وقيس قفة: لقب، والألقاب والكنى بمنزلة الأسماء نحو زيد وعمرو، ولكنه أراد في قيس قفةٍ ما أراد في قوله: هذا عثمانٌ آخرُ، فلم يكن له بدٌّ من أن يجعل ما بعده نكرة حتى يصير نكرة، لأنه لا يكون الاسم نكرة وهو مضاف إلى معرفة ". (الكتاب ٩٧/١).

وقال ابن منظور: " قطنة: لقب رجل، وهو ثابت قطنة العتكي. والأسماء المعارف تضاف إلى ألقابها وتكون الألقاب معارف وتتعرّف بها الأسماء كما قيل: قيّس قفة، وزيد بطة...". (ينظر اللسان (فطن)

(٢) المقتصد، ص٦٢٥.

(٣) ينظر: المقتضب ٢٩٦/٢. وشرح المفصل لابن يعيش ٥/٤ (مكتبة المتنبي، القاهرة، د.ت).

(٤) المقتصد، ص٣٢٠.

الذكر، وعلى ذلك قول العرب: **تميميّ أنا، ومشنوء من يشنؤُك** "[١]. فصرح بلفظ العرب هنا في حديثه عن أن مرتبة الخبر أن يكون بعد المبتدأ، لأنه إذا لم يُعْلَم ما يخبر عنه لم يُستفد من الخبر شيء، ويجوز تقديمه على المبتدأ وتكون النيّة به التأخير [٢].

والرابع: قوله في شرحه قول أبي عليّ: " ولا تقول ضربتا بنتاها، ولا تضربان بنتاها... ولأنّ الأوّل أكثر في استعمالهم "[٣]. قال: " فإنما يعني به أنّ قوماً من العرب يقولون: **خرجوا القوم، وقاما غلاماك**[٤]. فيلحقون الفعل المرتفع به الاسم الظاهر علامة التثنية والجمع تشبيهاً لذلك بالتاء التي للتأنيث نحو: قالت هند[٥]. "[٦].

---

(١) المقتصد، ص٣٠٣.

(٢) ينظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ)، ١٩٩٥ ، (اللباب في علل البناء والإعراب)، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط١ ، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر دمشق، سوريا ١٤٢/١ .

(٣) الإيضاح، ص٤١.

(٤) هذه لغة للعرب، تعرف بـ " أكلوني البراغيث " تُعزى لطيّئ، وأزد شنوءة، وبني الحارث بن كعب.

(٥) وجاء في الكتاب: " واعلم أنّ من العرب من يقول: ضربوني قومُك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في " قالت فلانة " ، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة ". (الكتاب ٤٠/٢).

(٦) المقتصد، ص٢٧١.

والخامس: قوله أيضاً: ".. اعلم أنّ من العرب مَنْ يلْحق هذه الحروف . يعني الألف والواو . قبل الفاعل، نحو: **يضربان الزيدان، ويضربون الزيدون**، ويجعل الألف علامة للتثنية كما جعل التاء في (ضربت هند) للتأنيث[1]. والعلمُ في ذلك قولهم: **أكلوني البراغيث**[2] وذلك أنه بمنزلة يضربون الزيدون في لحاق الواو الفعل قبل الاسم الظاهر "[3].

أمّا السّادس: فقوله: " .. ولذلك حذفه . أي: التنوين . بعضهم فقال: (عرفاتُ)، و(أذرعات)، كما تقول: (طلحة)، فلم يُعْتَدُ بطلب التشاكل وإجراء الفروع مجرى الأصل، وقد نصّ صاحب الكتاب على أنّ هذه النون تنوين وما ذكرته من قولهم: **هذه عرفاتُ مباركاً فيها**،كلام العرب حكاه صاحب الكتاب عنهم [4] "[1].

---

(١) وافق الجرجاني هنا صاحب الكتاب فيما ذهب إليه من أنّ هذه الحروف تعدّ بمثابة (التاء) في (قالت) و (قلت). يقول سيبويه: " ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتثنية في قول من قال: أكلوني البراغيث، وبمنزلة التاء في (قلت)، وقالت، فأثبتوها في الرفع وحذفوها في الجزم كما حذفوا الحركة في الواحد". (الكتاب ١٩/١)..

(٢) لغة لبعض العرب عزيت لطيّئ، وأزد شنوءة، وبني الحارث بن كعب، وكان ابن مالك يسميّها لغة (يتعاقبون فيكم)؛ (ينظر: الاقتراح ص١٩).

(٣) المقتصد، ص١٧٥.

(٤) يقول سيبويه: " ... ألا ترى إلى عرفات مصروفةً في كتاب الله عزّ وجل وهي معرفة. الدليل على ذلك قول العرب: هذه عرفاتٌ مباركاً فيها. ويدلك أيضاً على

إضافة إلى ما ذكر آنفاً من أقوال نسبها الجرجاني إلى العرب على وجه الخصوص، ضمّ (المقتصد) أيضاً أقوالاً أخرى نسبها إليهم على وجه العموم بقوله: (قولهم، قالوا، نحو ما حكي من قولهم...) [٢].

ونَخْلُص مما تقدّم إلى أنّ الجرجاني احتجّ بالأمثال في مواضع عدّة سواء أَصَرَّحَ بلفظها أم لم يُصَرّح، فَوَجّه بعضها، وأعرب بعضها، وشفع بعضها بتفسير معانيها، بيدَ أنّه لم يُعْنَ بحكاية خبر المثل أو قائله إلا فيما ذكره من إشارة إلى أن قائل (عسى الغوير أبؤساً) امرأةٌ، فقال: " لما تخيّلت آثار الشّرّ قالت..." على ما مرّ آنفاً.

واحتجاجه بالمثل لا يرقى إلى احتجاجه بالقرآن الكريم والشعر، علماً أنّ النحاة لم يتوانوا في جعل الأمثال مصدراً من مصادرهم، ودليلاً من أدلّتهم التي يُحْتَجّ بها لاستنباط الأصول وهي التي اعتراها ما اعتراها من التحريف والتغيير واختلاف في الرواية ، على الرّغم من أنها موجزة في بنائها

معرفتها أنك لا تُدخل فيها ألفاً ولاماً، وإنما عرفات بمنزلة أباينن، وبمنزلة جمع، ومثل ذلك أذرعات ". (الكتاب ٢٣٣/٣).

(١) المقتصد، ص٢٠٧.

(٢) ينظر المقتصد، ص٩١، ٩١، ٩٩، ٢١٨، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٦٢، ٢٨١، ٢٨٩، (مكرر، ص٢٤٣)، ٤٨٠ (مكرر، ص٢٨٩، ٢٤٣، ٤٠٠، ٤٨٠، ١٠٨٢)، ٢٩٠، ٢٩٤، ٤٠٢، ٤٧٢، ٤٩٢، ٥٤٥، ٥٦٨، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٩٠، ٦١٣، ٦٣٦، ٧٤٤، ٧٥٩، ١٠٦٠، ١٠٩٣.

طلباً للخفة.

والجرجاني عالم بلغات العرب يعزو أقوالاً إلى قبائل بعينها، ويصرّح بنسبة أخرى إلى العرب فيذكر تقديراتها وبعض مصادرها، إضافة إلى نسبة أكثرها إلى العرب على وجه العموم.

مستويات المسموع عند الجرجاني

تفاوتت مستويات المسموع عند الجرجاني، ووسمها بجملة من المصطلحات فكان منها: الغالب[١]، والكثير[٢]، والمطرد[٣]، والشائع[٤]، إضافة إلى القليل في الاستعمال[٥]، والذي لا يكثر[٦]، والبعيد من الاستعمال[٧]، والشّاذ[٨]، وما ترك استعماله[٩]، وما كان منها تمثيلاً لا

---

(١) المقتصد، ص٨٣١، ٨٦٥.

(٢) المصدر السابق ص١٠٤، ٢٧١، ٢٧٦، ٢٧٧، ٦٢٥، ٦٩٦، ٧٥١، ٧٦٣، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٦، ٨٠٠، ٨١٨، ٨٣٦، ٨٦٩، ٩٢٩، ١١٠٤.

(٣) المصدر السابق ص٨٥١، ٩٩٠.

(٤) المصدر السابق ص١٤٣، ٨٣٧.

(٥) المقتصد، ص١٤١، ٣٥٧.

(٦) المصدر السابق ص١٣٥، ٩٠٩.

(٧) المصدر السابق ص٧٦٤.

(٨) المصدر السابق ص٧٢، ١١٢، ١٤٣، ٣٨٧.

(٩) المقتصد، ص١١٢، ٤٧٨، ٧١٤، ٨٣١، ١١٠٨.

يستعمل[١]، وكذلك الذي يُسمع ولا يقاس عليه في حال الاختيار[٢]، وما كان بعيداً من القياس غير موجود في الاستعمال[٣]، وما جاء على غير وجه الاستعمال[٤]، والجيّد المستعمل في حال الاختيار[٥].

وما هذه المصطلحات إلاّ أحكام أُطلقت في وصف الأنماط التركيبية بعد تجريدها، من خلال النظر في المادة المسموعة، والقياس عليها، فتتمثل بوصف الأصل بالقوة عندما يكون كثيراً ومطرداً وما شابه، كما تتمثل برفض الأصل المقيس عليه لعدم السماع به، ومن ثمّ يبطل الوجه، أو برفضه لعدم اطراده في كلامهم كأن يوصف بالندرة أو بالشذوذ أو غير ذلك.

فرأى أن استعمال (قد) في القسم **غالب**، نحو: (والله لقد خرج)، بيد أنه جوّز تَرْكه وحَسَّنَه مستدلاً على ذلك بما جاء في الشعر، فقال: " واستعمال (قد) غالب، نحو: (والله لقد خرج)، وتركه جائز حسن، وقد تقدّم من قوله[٦]: **حلفتُ لها بالله حلفة فاجرٍ لَناموا** "[١].

---

(١) المصدر السابق ص١١٤٠.

(٢) المصدر السابق ص٦٤٦.

(٣) المصدر السابق ص٣٦١.

(٤) المقتصد، ص٣٥٧.

(٥) المصدر السابق ص١٠٦٩.

(٦) سبق تخريجه.

وَعَوّل الجرجاني في مواضع عدّة على التمسّك **بأصل الكثير** الذي يشكلّ مرتبة بين الغالب والنادر[٢]، فكثرت لديه الإشارة إليه كقوله: (وهو الأكثر في الاستعمال)، (بدلالة أن ذلك يستعمل كثيراً)، (وهذا هو الأكثر)، (ونحو ذا كثير في كلامهم)، (وذلك لكثرة الاستعمال ... إلخ).

فمثلاً في حديثه عن (كلا) قال: " وبعد فإنّ (كلا) اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى، كما أنّ (كلاً) مفرد اللفظ مجموع المعنى، ويعود الضمير إليه على اللفظ وعلى المعنى، فعوده على اللفظ كقوله تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا﴾[٣] فهذا كقولك: (هند ضربت) في أنه مفرد، ولو كان على المعنى لقيل: (آتتا)، كما تقول: (الهندان ضربتا)، ومثل ذلك قوله[٤]:

كلانا على مَا ساءَ صاحبَهُ حريصُ

قال: (حريصٌ) على الإفراد ولم يقل: (حريصان)، وهذا هو الأكثر في الاستعمال[٥].

وأشار في موضع آخر إلى كثرة الاستعمال أيضاً، وإلى الشيوع، فقال:

---

(١) المقتصد، ص٨٦٥.

(٢) الأصول النحوية والصرفية في الحجة، ص٣٤١.

(٣) الآية ٣٣ من سورة الكهف.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) المقتصد، ص١٠٤.

(اعلم أنّ (ربّ) مضمر بعد الواو في نحو ما ذكره[1]، وذلك لكثرة الاستعمال[2]، ونقل عن شيخه أبي الحسين أنّ قول رؤبة: [3]

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاج قَتَمُهْ ** لا يُشْتَرَى كتَّانُهُ وجَهْرَمُهْ

يدلّ على سقوط ما ذهبوا إليه من أنّ الواو عوض من (ربّ)، ووصف قولهم هذا أنه: (ليس بسديد)، فلو كانت (الواو) عوضاً من (ربّ) لما جاء الجرّ مع (بل) وبالتالي فإن (ربّ) مضمر بعده والواو حرف عطف، ثم تابع الجرجاني قائلاً: " وأجود من هذا أن يقال: إنّ (الواو) لو كان عوضاً لوجب ألا يجوز ظهور (ربّ) معه، واستعمال (ربّ) مع الواو، نحو: (ربّ بلدٍ)، شائعٌ " [4].

وكأنه يفهم من كلامه أن الشائع مرتبته بعد الكثير في الاستعمال.

---

(١) أشار بقوله: (في نحو ما ذكره) إلى ما ذكره أبو علي من قول رؤبة: (قاتم الأعماق...) سبق تخريجه.

(٢) المقتصد، ص٨٣٦.

(٣) ديوانه ص ١٥٠، كتاب الشعر ٥٠/١، وأمالي ابن الشجري ٢١٨/١. والبلد هنا: القفر، والفجاج: جمع فجّ، وهو الطريق الواسع بين جبلين. والقَتَم؛ الغبار، لغة في القتام، الجهرم: البساط من الشَّعَر ونقل ابن الشجري قول أبي علي في (كتاب الشعر) ص٥١ وهو " فلو كان الجرّ بالواو دون (ربّ) المضمرة، لكان الجرّ في قوله: (بل بلدٍ) ببل، وهذا لا نعلم أحداً به اعتدادٌ يقوله ". (كتاب الشعر، ص٥١).

(٤) المقتصد، ص٨٣٦-٨٣٧، وقوله: نحو: رب بلد شائع، فيه تصحيف والصواب: نحو: وربّ بلدٍ، بإثبات الواو.

وإضافة إلى الغالب والكثير أشار إلى ما هو **مطّرد** مستعمل في حال الاختيار، ففي حديثه عن اسمية (الكاف) وحرفيتها، ذكر أنّها في قوله: (جاءَني الذي كزيد)، حرف بمنزلة (في) إذا قلت: (جاءَني الذي في الدّار)، ولا يجوز أن يقال: إنّ التقدير: (جاءَني الذي هو كزيدٍ)؛ لأجل أنّ ذلك قليل غير متّسع، فلا يقول أحدٌ: (جاءني الذي قائم)، و(خرج الذي قاعد) إلا في حال غير السّعة، وأضاف أنه لا يحسن في كل شيء، وإنما يكون ذلك حيث يطول الكلام كما في: (ما أنا بالذي قاتل لك شيئاً)، وأضاف أن: قولهم: (جاءَني الذي كزيد) " مطرد مستعمل في حال الاختيار" [١].

وأشار في موضع آخر إلى ما هو مطرد عند بعض النحويين دون بعضهم الآخر، فقال في حديثه عن مجيء التعجب من (فَعُل): (ونحو فَعُل مطّرد عند بعض النحويين في جميع ما يُقصد التعجب منه كقولك: كَتُبَ رجلاً زيد، وقالوا: قَضُوَ الرجلُ من القضاء، ورمُوَت اليد يده، أي: قد بلغا الغاية فيما يُحذَق، فتقول من هذا: ما أقضاه، وما أرمى يده) [٢].

ويُلمح في مقتصد الجرجاني إشارة إلى الشائع والأشيع، فقد ذكر في باب البناء أنهم إذا جاؤوا إلى الضّمير عادوا إلى الأصل وردوّا الواو البتّة، فيقولون: (الدرهم أعطيتكموه)، وكقوله عزّ وجلّ: ﴿**أَنُلْزِمُكُمُوهَا**﴾[٣]، ولا

---

(١) المصدر السابق ص٨٥١.

(٢) المصدر السابق ص٣٧٨.

(٣) الآية ٢٨ من سورة هود.

يقال: (أعطِتكمه) كما يقال: (أعطيتكم درهماً)، وبعد ذلك وصف ما حكاه يونس عن بعضهم أنه قال: (أعطيتكمه)، بالشذوذ بحيث لا يلتفت إليه، وأمّا المستعمل الشائع فهو ردّ الواو، وهو لغة التنزيل[1].

أمّا ما يتعلق **بالشّاذ** فتحدث الجرجاني عن أنواع من الشذوذ، منها: الشاذ الذي لا اعتداد به، والذي لا يستعمل إلا في حال الشذوذ، والشاذ الذي لا يؤخذ به، ففي تعليقه على ما أنشده شيخه أبو الحسين عن أبي زيد من قول الشاعر[2]:

يقول الخنى وأَبْغَضُ العُجْم ناطقاً ** إلى رَبِّنا صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ

---

(١) المقتصد، ص١٤٣.

(٢) وهما لذي الخِرَق الطُّهَوي، ينظر: الأنصاري، أبو زيد، ١٩٨٤، (النوادر)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ص٢٧٦ ، والأصول لابن السراج ٥٧/١، وكتاب الشعر ١٧٥/١ والإنصاف (مطبعة السعادة ١٩٦١) ١٥١/١ وروايته فيه (الخنا)، والخنى: الفاحش من الكلام، والعجم: جمع أعجم أو عجماء وهو: الحيوان الذي لا ينطق، والأعجم من الإنسان: الذي في كلامه عجمة، النافقاء: جحر يكتمه اليربوع ويستره ويظهر جحراً آخر، والشيخة: رملة بيضاء في بلاد بني أسد وحنظلة، واليتقصّع: يقال: تقَصّع اليربوع: دخل في قاصعائه، فتكون صفة للجحر، وصلته محذوفة؛ أي من جحره الذي يتقصع فيه. ينظر: الخزانة ٥٩/١ (تحقيق: محمد نبيل الطريفي، واميل يعقوب)، وقيل: القاصعاء والقصعة: فم جحر اليربوع أول ما يبتدئ في حفره، ومأخذه من القصع؛ وهو ضم الشيء على الشيء، وقيل: قاصعاؤه: تراب يسدّ به باب الجحر، والجمع: قواصع. ينظر: اللسان مادة (قصع).

وَيَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوْعُ من نافقائه ** وَمِنْ جُحْرِهِ بالشَّيْخَةِ الْيَتَقَصَّعُ

قال: فلا اعتداد به لشذوذه قياساً واستعمالاً، وإنما جاء به على معنى الذي يجدع، الذي يقدع أي يقال: (جدع الله أذنه)، والذي يتقصّع، تقصّع أي: (دخل في القاصعاء)، وأضاف الجرجاني أن استعمال نحو ذا خطأ بإجماع[1]. فالألف واللام لا يكونان في غير الأسماء[2].

ومرّ بنا قبل قليل أنّه لا يُلْتَفت إلى الشاذّ وإنّما يقرّ بالمستعمل الشائع.

وأشار في موضع آخر إلى أنّ ما ترك استعماله لا يستعمل إلا في حال الشذوذ، وذلك عندما نقل قول سيبويه من أنّ قولهم: (ما أشهاها) بمعنى: (ما أفضلها)، في كونها بحيث تشتهى أنه على تقدير: فَعُل، وإن لم يستعمل كأنّه يقدّر شَهُوَت؛ أي: صارت بحيث تشتهى، ثم يبنى فعل التعجب منه، فأشار سيبويه إلى أنه كسائر ما ترك من الأصول، نحو قولهم: (رفيع) و(شديد) و(فقير)[3]. ثم أضاف الجرجاني: ولم يستعمل (رَفُعَ)

---

(١) المقتصد، ص٧١-٧٢ .

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج ٥٦/١.

(٣) قال سيبويه: " وتقول: ما أمقته وما أبغضه إليّ، إنما تريد أنّه مقيتٌ، وأنه مُبْغضٌ إليك، كما أنّك تقول:ما أقبحه، وإنما تريد أنه قبيح في عينيك... وتقول: ما أشهاها،

و(فَقُرَ) و(شَدُدْتَ) يا هذا إلا في حال شذوذ[1].

. وأمّا ما يخصّ القلّة: فلم يقتصر الجرجاني على لفظ القلّة للدلالة على القليل في الاستعمال، وربما يعود ذلك إلى أن للقلة عنده مراتب أيضاً، فعبر عنها بعبارات منها: (لأجل قلته في الاستعمال)[2] (ولا تكثر في الاستعمال) [3]، (ولكنه لا يكثر) [4].

ففي حديثه عن بناء (جَيْرِ) على الكسر، والذي معناه: (أعترف وأُقِرّ) كما أنّ معنى (هيهات: بَعُد)، قال: " وبني (جيرِ) على أصل التقاء السّاكنين، ولم يُعْنَ بطلب الخفّة فيه كما كان ذلك في (كيف)، و(أينَ)؛ لأجل قلته في الاستعمال " [5].

وتداخل عنده مصطلح (ما جاء على غير وجه الاستعمال) بـ (ما قلّ في الاستعمال) في حديثه عن مجيء الفعل المحض في خبر (عسى) من قول

أي: هي شهية عندي، حكما تقول: ما أحظاها أي حَظيت عندي، فكأنّ ما أمقته وما أشهاها على فَعُل وإن لم يستعمل". (الكتاب ٤/١٠٠).

(١) المقتصد، ص٣٨٧.

(٢) المصدر السابق ص١٤١.

(٣) المصدر السابق ص٩٠٩.

(٤) المصدر السابق ص١٣٥.

(٥) المصدر السابق ص١٤١.

الشاعر: [1]

عَسَى طَيِّئٌ مِنْ طِيّئ بَعْدَ هَذِهِ ** سَتُطْفِئُ غُلاتِ الكُلى والجْوَانِحِ

فوصفه أولاً بأنّه مما جاء في (عسى) على غير وجه الاستعمال، إذ جاء الخبر (ستطفئ)، مقترناً بالسين، و(أنْ) لا يجوز تقديرها مع (السين)؛ لأنهما لا يجتمعان، ثم اعتذر للشاعر استخدامه (السين) مكان (أن) بأنّ (السين) مثل (أن) في الدلالة على الاستقبال فوضعه موضعه، وإن كان خالفه من حيث أن الفعل لا يكون معه تأويل المصدر. ولم يستقبحه الجرجاني على قلّته فقال: " وليس هذا بقبيح، وإن كان يقلُّ في الاستعمال؛ لأن الغرض الأعظم في (عسى) الدلالة على الاستقبال، و (السين) دليله "[2].

مستويات أخرى للمسموع

إضافة إلى ما ذكر فقد ظهرت مستويات أخرى للمسموع في مقتصد الجرجاني من مثل البعيد من الاستعمال، والبعيد من القياس غير موجود في الاستعمال، والذي يسمع ولا يقاس عليه في حال الاختيار، وما ترك

---

(١) هذا البيت لقسام – أو قسامة – بن واحة السنبسي، ينظر: ديوان الحماسة ٢٨٨/١، وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٦٠/٢.

(٢) المقتصد، ص٣٥٧.

استعماله.

أ ـ بعيد من الاستعمال

وصف الجرجاني قولهم (أكلوني البراغيث) بأنه بعيد من الاستعمال، فقال: " ويقوّي ذلك أن التثنية والجمع لما لم يلزما وكان الاسم يكون مرّة لواحد ومرّة مثنى وأخرى مجموعاً، لم يلحقوا الفعل علامة التثنية والجمع إلا قليلاً، نحو: (أكلوني البراغيث)، ولم يلزم أيضاً في تلك اللغة البعيدة من الاستعمال لزوم (التاء) في (ضربتْ) "[1].

وذكر هذه اللغة ـ أعني: أكلوني البراغيث ـ في موضع آخر في حديثه عن إلحاق علامة التثنية والجمع بالفعل، فوصفها بأنها: ليست الأكثر في الاستعمال، فقال: " وأمّا قوله ـ يعني: أبا عليّ ـ ولا تقول: (ضربتا بنتاها)، و(لا تضربان بنتاها)؛ لأن الأوّل أكثر في استعمالهم، فإنما يعني به أنّ قوماً من العرب يقولون: (خرجوا القوم)، و(قاما غلاماك)، فيلحقون الفعل المرتفع به الاسم الظاهر علامة التثنية والجمع تشبيهاً لذلك بالتاء التي للتأنيث، نحو: (قامت هند)، والأصل فيه: (أكلوني البراغيث) "[2].

فيفهم من هذا الكلام أن الجرجاني قصد أنها لغة قليلة في الاستعمال أو (ليست الأكثر) في حين ذكر قبل قليل أنها بعيدة من الاستعمال، فتداخل لديه أيضاً هذان المصطلحان.

---

(١) المصدر السابق ص٧٦٤.

(٢) المصدر السابق ص٢٧١.

ب . بعيد من القياس غير موجود في الاستعمال:

أشار الجرجاني إلى ذلك في حديثه عن اختصاص (عسى) بـ(أن) الذي هو علم الاستقبال دون (كاد) التي هي لإفراط تقريب الشيء من الحال، فقال: " وأنت إذا قلت: (عسى يخرج الزيدان)، جعلت الكلام بمنزلة (ضحك خرج) في إيلاء الفعل الفعل. ذلك بعيد من القياس وغير موجود في الاستعمال، وجائز . أعني: حذف (أن) . في قولك: (عسى زيد أن يخرج)؛ لأن (يخرج) هنا في موقع المفعول، والمفعول لا يبلغ مبلغ الفاعل في اقتضاء الاسمية " [١].

ج . ما يُسمع ولا يقاس عليه في حال الاختيار:

فممّا يسمع ولا يقاس عليه حذف حرف الجرّ في الأمكنة المخصوصة؛ لأنّ أصلها أن يتعدّى إليها الفعل غير المتعدّي بحرف الجرّ، قال الجرجاني: " اعلم أنّ الأمكنة المخصوصة أصلها أن يتعدّى إليها الفعل غير المتعدّي بحرف الجرّ، فإن جاء شيء من ذلك بغير حرف الجرّ، فعلى أنّه حذف اتّساعاً، وذلك يُسمع ولا يقاس عليه في حال الاختيار " [٢].

د . ما ترك استعماله:

أشار الجرجاني إلى ما ترك استعماله في مواضع منها ما أورده في باب: ما جاء بمعنى إلا في الكلام؛ أي: (باب الاستثناء)، فقال: " اعلم أنّك إذا

---

(١) المقتصد، ص٣٦١-٣٦٢.

(٢) المقتصد ، ص٦٤٦.

قلت: (أتاني القوم لا يكون زيداً)، فالمعنى: لا يكون بعضهم زيداً، فـ(زيداً) منصوب بأنه خبر (كان)، واسم (كان) هو المضمر الذي ذكر وهو مما ترك استعماله، كخبر المبتدأ بعد (لولا). في قولك: (لولا زيدٌ لكان كذا وكذا)؛ لأنّ التقدير: لولا زيد موجود، إلا أنّ ذلك لا يستعمل على ما تقدّم بيانه في صدر الكتاب، وإذا كان التقدير: أتاني القوم لا يكون بعضهم زيداً، حصل معنى الاستثناء؛ لأنّك نفيت أن يكون بعضهم، فقد أخرجته من جملتهم، هذا هو صريح الاستثناء "[1].

ومن ثمّ فهذه جملة مستويات المسموع التي عرض لها الجرجاني في المقتصد، فظهر لديه الغالب والكثير والمطرد وما شابه ذلك إضافة إلى الشاذ بأنواعه، والقليل وما شابهه، كما ظهرت لديه مراتب أخرى للمسموع تمثلت بالبعيد من الاستعمال، والبعيد من القياس غير موجود في الاستعمال، والذي يُسمع ولا يقاس عليه، وكذلك ما ترك استعماله، بيدّ أنه ظهر لديه تداخل في بعض تلك المصطلحات حيث أنزل بعضها منزلة بعض، فلم تستقلّ لديه استقلالاً تامّاً.

(١) المصدر السابق ص٧١٤.

المبحث الثاني: الاستدلال الذّهني

لجأ النحاة إلى جملة من المحاكمات العقلية لاستنباط القواعد، والأحكام، وتعليل الظواهر، فاستندوا إلى الاستدلال الذهني القائم على استنتاج قضية مجهولة من قضية أو عدّة قضايا معلومة، و من ضروبه: القياس والعلّة والإجماع[١] . وسيتناول البحث هذه الضروب بشيء من التفصيل، وسيبدأ بـ:

أولاً- القيـاس

لغة: التقدير: فقاس الشيء يقيسه قياسًا... إذا قدّره على مثاله[٢].

واصطلاحاً: هو الجمع بين أوّلٍ وثانٍ يقتضيه، في صحّة الأول صحّة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول[٣].

ولعلّ المفهوم المستخلص لعملية القياس[٤] والمعتمد هو ما ذهب إليه

---

(١) ينظر: أبو البقاء العكبري وجهوده النحويّة والصّرفية (٦١٦هـ) ٦٠٦/٢.

(٢) لسان العرب مادة (قيس).

(٣) الرمّاني، ١٩٦٩، (الحدود في النحو) منشور ضمن كتاب رسائل في اللغة، تحقيق: د. مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد، ص٣٨.

(٤) قيل في القياس: "هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل. وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع. وقيل هو ربط الأصل بالفرع بجامع، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع وهذه الحدود كلها

الأنباري الذي رأى أنه حمل فرع على أصل بعلّة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع[١] ، وقد تكون العلّة عقلية كمناسبة العلّة الجامعة بين الأصل و الفرع واطراد الحكم في نوع ما، أو تخييلية كقياس الشبه بين المقيس والمقيس عليه.[٢]

ويقوم القياس على أركان أربعة: أصل: وهو المقيس عليه، وفرع: وهو

متقاربة" . (الأنباري، ١٩٦٣، (لمع الأدلة في أصول النحو) تحقيق: د. عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ص ٤٢) وقيل: "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه". (الأنباري، ١٩٥٧ (الإغراب في جدل الإعراب) تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ص(٤٥، وعنه في : (المخزومي، مهدي ١٩٦٤ (في النحو العربي نقد وتوجيهه) ط١، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ص ٢٠).

وقيل: " محاكاة العرب في طرائقهم التعبيرية وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ أصول المادة وفروعها وضبط الحروف وترتيب الكلمات و ما يتبع ذلك". (عبد المسيح، جورج متري، وتابري، هاني جورج ١٩٩٠ (الخليل معجم مصطلحات النحو العربي) تصدير للدكتور محمد مهدي علام، ط١، مكتبة لبنان، بيروت، ص٣٢٤) .

(١) لمع الأدلة ص ٤٢.

(٢) ينظر: حسان، تمام ١٩٨٢ (الأصول دراسة أبستمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص١٩٦، وينظر: مقال أسس التحليل النحوي ص١٤٨.

المقيس، وعلّة جامعة، وحكم.[١]

ويقسم القياس بحسب العلّة الجامعة[٢] إلى قياس العلّة[٣] وقياس الشّبه[٤] و قياس الطّرد[٥].

وسيتناول البحث جملة الأصول العامة للقياس، والقياس التفسيري، مصحوبًا بصور أخرى للقياس لا تخلو من الطرافة ، إضافة إلى العلّة

---

(١) لمع الأدلة ص٤٢، والاقتراح ص٣٩.

(٢) اكتفينا بإيراد هذه الأنواع الثلاثة للقياس، علمًا أن له أنواعًا أخرى وهي:

١- بحسب الاستعمال: قياس المطرد، والقياس الشاذ، والقياس المتروك (وستتم الإشارة إليها في أثناء تناول الجرجاني للقياس).

٢- بحسب اللفظ والمعنى: القياس المعنوي، والقياس اللفظي.

٣- بحسب الوضوح والخفاء: القياس الجلي، والقياس الخفي.

وقد ذكرها د. سعيد جاسم الزبيدي وفصّل القول فيها. ينظر: الزبيدي، سعيد جاسم ١٩٩٧ (القياس في النحو نشأته وتطوره)، ط١، دار الشروق، عمان ص ٣٥ -٤٥.

(٣) هو أن يحمل الفرع على الأصل بالعلّة التي علق عليها الحكم في الأصل، وينقسم إلى: قياس المساوي (حمل النظير على نظير)، وقياس الأولى (حمل أصل على فرع)، وقياس الأدون (حمل ضد على ضد). ينظر: لمع الأدلة ص٥٤ ، و الاقتراح، ص٣٩.

(٤) هو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلّة التي علق عليها الحكم في الأصل. ينظر: لمع الأدلة ص٥٦.

(٥) هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة " المناسبة " في العلّة. ينظر: لمع الأدلة ص ٥٨.

القياسية.

١-الأصول العامّة للقياس:

صدر الجرجاني وغيره من نحاة العربية في بناء قواعدهم عن جملة من الأصول العامة للقياس، واحتكموا إليها واعتدّوا بها إمّا عَدِموا الدليل، وجُلّ هذه الأصول مستخرج من كلام العرب:

أ- ما كثر دورانه قد يُفرد بأحكام يخالف فيها نظائره:

تُعدّ الكثرة من الأصول العامة للقياس، وهي أصل استأنس به النحاة، وعوّلوا عليه في توجيه ظواهر خالفت قياس نظائرها.قال سيبويه: " الشيء إذا كثر في كلامهم كان له نحو ليس لغيره مما هو مثله " [١] وقال: " فالعرب مما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره "[٢] وقال ابن جنّي: " وعلة مجيء هذه الأعلام مخالفة للأجناس هو ما هي عليه من كثرة استعمالها، وهم لما كثر استعماله أشد تغييراً " [٣].

ومما جعله الجرجاني من هذا الباب جوازُ ترخيم (صاحب) لكثرة استعماله في النداء. فقال: " اعلم أن الترخيم إنما يجوز بعد شرائط ... فلا تقول في راكب: ياراكِ لأنه ليس بعلمَ. وإنما جاء من ذلك: يا صاحِ في صاحب؛ لأنهم يستعملونه في النداء كثيرًا ولا تقول: يا صاحِ زيدٍ لأنه

---

(١) الكتاب ١٩٦/٢.

(٢) نفسه ١٩٦/٢.

(٣) الخصائص ٣/ ٣٤ .

مضاف ". [1]

ويمكن أن يُحتكم في ترخيم (صاحب) إلى أصل آخر وهو أنّ **الشيء إذا فارق أفراد جنسه أعطي حكماً** خاصاً. فلما استُعمل (صاحب) اسم الفاعل استعمال الأسماء خرج عن أن يعمل عمل الفعل كسائر أسماء الفاعلين نحو: قاتل وضارب، ولذلك أجازوا فيه الترخيم فقالوا: يا صاحِ كما أجازوه في الأعلام التي لا تناسب الفعل، وجمعوه جمعًا يدلّ على اعتبارهم إياه اسمًا فقالوا: (صاحب) و(صحبان). [2]

فاستعمال (صاحب) المشتق استعمال أسماء الأعيان خصّه بثلاثة أحكام فارق فيها خصائص جنسه من أسماء الفاعلين وهي: جواز ترخيمه ترخيم أسماء الأعلام التي ليست بمشتقات، وعدم إعماله عمل الفعل، فقد أزيل عنه معناه، وجمعه جمعًا يُجمع عليه أسماء الأعيان فكسروه على (صحبان) كما كسروا (البعير) و (الجدار) على(بُعران) و(جدران).

وغاية لجوء العرب إلى تغيير ما كثر دورانه على ألسنتهم عن أحوال نظائره هو طلب الخفّة، ونبذ الثّقل، فأكثر هذا التغيير فيما كثر استعماله راجع إلى ضرب من الحذف الذي يمليه الاستخفاف، أو ما يسمّى بقانون

---

(١) المقتصد، ص٧٩١.

(٢) ينظر: الأصول النحوية والصرفية في "الحجة"لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، ص٣٥٢-٣٥٣.

الاقتصاد اللّغوي. [1]

ب- الضمائر تردّ الأشياء إلى أصولها:

احتكم النحاة إلى هذا الأصل في بناء قواعدهم.[2] فأفرد له سيبويه بابًا سمّاه " هذا باب ما تردّه علامة الإضمار إلى أصله "[3]. وقال فيه أبو علي: " المضمر تُرَدّ معه الأشياء المحذوفة في اللفظ "[4].

ونبّه الجرجاني بدوره إلى هذا الأصل فقال: " إنّ المضمر يُرَدُّ فيه الشيء إلى أصله ألا ترى أنهم يقولون: (أعطيتكمْ)، فيحذفون الواو التي هي بإزاء الألف في أعطيتكما للاستخفاف فإذا جاؤوا إلى الضمير عادوا إلى الأصل، وردّوا الواو البتّة، فيقولون: (الدرهم أعطيتكمو)هـ، وكقوله عزّ

---

(١) الياس، منى، ١٩٨٥ (القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل لأبي علي الفارسي)، ط١، دار الفكر، دمشق، ص٤٩، وعنه في: الأصول النحوية والصرفية في الحجة ص ٣٥٢.

(٢) ذهب بعضهم إلى أنه لا يلزم ردّ الضمير الشيء إلى أصله في كل موضع، من ذلك أن التاء بدل من الواو في (تكأة) لأنه من (توكأ)، ثم أضافوها إلى مضمر فقالوا: هذه تكأتك. لم ترد التاء إلى أصلها وهو الواو. ينظر: الأصول النحوية والصرفية في الحجة ص ٣٦٨.

(٣) الكتاب ٣٧٦/٢ .

(٤) الفارسي، أبو علي، ٢٠٠٣م، (الإغفال)، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، ط١، المجمع الثقافي، أبو ظبي ٢١٢/١.

وجل: ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾[1]. ولا يقال: (أعطيتكمه) كما يقال: (أعطيتكم درهمًا) "[2].

واستدلّ على أنّ المضمر يُردّ فيه الشيء إلى أصله بأنهم يقولون: بالله ثم يبدلون من الباء الواو فيقولون: والله، ثم يبدلون من الواو التاء فيقولون: تالله، فإذا جاؤوا إلى المضمر رجعوا إلى الأصل الذي هو الباء البتة فقالوا: (بك لأفعلنّ)، و(به لأفعلنّ)، ولا يقولون: (وك)، ولا (تك)، وإذا ثبت أنّ المضمر يردّ فيه الشيء إلى أصله ثم وجد اللام مفتوحًا في المضمرات وجب القضاء بأن أصلها الفتح دون الكسر[3].

ج- الضرائر الشعرية تردّ الأشياء إلى أصولها:

تعدّ الضرورة من الأصول العامة للقياس فهي ترد الأشياء إلى أصولها و لاسيما أن جملة ما وقع من الضرائر في أشعارهم لا يخرج عن معاودة أصل مهجور أو وجهٍ ضعيف من القياس لضعف الشبه بين المقيس والمقيس عليه فـ " ليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا "[4].

على أنّ ضرورة الشعر موضع اختلف فيه النحاة، فكثير مما اعتدّه البصريون ضرورة رآه الكوفيون سائغًا في سعة الكلام. وامتدّ هذا الخلاف

---

(١) الآية ٢٨ من هود.

(٢) المقتصد، ص١٤٣.

(٣) المقتصد، ص٤٤٣-٤٤٤.

(٤) الكتاب ٢٢/١.

ليجد له مكانًا بين البصريين أنفسهم.

ويمكن أن يُلحظ هذا الخلاف بين الجرجاني وشيخه أبي علي في حكمهما على العطف على ضمير الرفع المتصل والمستتر من غير توكيد، إذْ جعله أبو علي مما يقع في النثر على أحد قوليه[1] وجعله الجرجاني جائزاً في الشعر وأنشد: [2]

قُلْتُ إذا أقْبَلت وَزُهْرٌ تهادَى كَنِعاجِ المَلا تَعَسّفنَ رَمْلا

---

(١) قصره في القول الآخر على الضرورة، ينظر: الحجة ١٨٠/٦.

– وأورد د. محمد القاسم قولي أبي علي ثم قال: "هذان قولان متدافعان لأبي علي أجاز في الأول العطف على الضمير المستترمن غير توكيد و لا فصل في سعة الكلام، وقصره في الثاني على ضرورة الشعر، وأشبه قوليه بالاعتماد ما لم يخرج به عن مذهب أصحابه البصريين، وهو قصره على الشعر ولاسيما أن هذا القول متأخر زمانًا عن قوله الأول". للتوسع ينظر: الأصول النحوية والصرفية في الحجة ص٣٧٨–٣٨٠.

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٦٢. زهر: جمع زهراء وهي البيضاء المشرقة، تهادى: تتبختر وتتمايل، النعاج: بقر الوحش، تَعَسّفنَ: تعسّف: خبط على غير هداية ، وتعسفن رملا: اجتزنه بصعوبة وبطء، الملا: الصحراء أو الفلاة الواسعة وقال المحقق: اسم موضع.

وذكر البعلي (٧٠٩هـ) في (الفاخر) أنه لا ضرورة في هذا البيت لتمكنه من النصب على أنه مفعول معه، ومع ذلك فلا ينهض أن يكون مقيساً لقلته في الكلام. (ينظر: البعلي، محمد بن أبي الفتح (٧٠٩هـ)، ٢٠٠٢ (الفاخر في شرح جمل عبد القاهر)، تحقيق د. ممدوح محمد خسارة. ط١، السلسلة التراثية، الكويت ٨٣٤/٢.

فـ(زهر) معطوف على الضمير المستكن في (أقبلت)، وإذا جاء في حال الاختيار وجب أن يقال: أقبلت هي وزهر[١].

د- الحمل على المعنى:

وهو إعطاء الشيء حكم ما أشبهه في معناه. والحمل على المعنى باب واسع في العربية، إلاّ أنه ليس بكثرة الحمل على اللفظ[٢]. وأفرد له ابن جني فصلاً كاملاً في خصائصه، وقال عنه: " اعلم أنّ هذا الشّرج غورٌ من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصوّر معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعًا " [٣]. ومن الحمل على المعنى بابٌ واسع لطيف يسمى (التضمين): وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدّى به لأنه في معنى فعل يتعدّى به[٤].

---

(١) المقتصد، ص ٩٥٩.

(٢) الحجة ١٨٧/٦. وللتفصيل في الحمل انظر: اختيار، أسامة، (الحمل على المعنى في تفاسير الأندلسيين)، مجلة مجموعة الشرقيات، كلية الآداب، جامعة إسطنبول، العدد ٢٨، ١، عام ٢٠١٦، ص١١٨.

(٣) الخصائص ٤١١/٢، وعنه: قاسم، محمد عبد الله (الأصول النحوية والصرفية في الحجة ص ٣٩٠.

(٤) الخصائص ٤٣٥/٢.

ومما حمله الجرجاني على **تأنيث المذكر** قوله عزّ وجل: ﴿**وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ**﴾[1]. فـ (منْ) اسم خُصّ بجنس كالرّجل، وليس بصفة فيقتضي الاشتراك[2] ويقع على المؤنث والمذكر، وأنّث في هذه الآية الكريمة حملاً على المعنى.

وقد يحمل (من) على اللفظ مرّة وعلى المعنى أُخرى، وذلك إذا وقع على الجمع كقوله تعالى: ﴿**بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ**﴾ [3] فَحُمِل قوله: (وجهه وله) على اللفظ، و (عليهم وهم) على المعنى؛ لأنه مجموع.

وأمّا تصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد فَمِنْه أنّ (كِلا) اسم مفرد اللفظ مثنى المعنى كما أنّ (كُلاّ) مفرد اللفظ مجموع المعنى، فيعود الضمير إليه على اللفظ وعلى المعنى: فعوده على اللفظ كقوله تعالى: ﴿**كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا**﴾[4] ولو كان على المعنى لقيل: آتتا، ومثله قوله[5]:

---

(١) الآية ٣١ من سورة الأحزاب.

(٢) المقتصد، ص٣١٩.

(٣) الآية ١١٢ من سورة البقرة.

(٤) الآية ٣٣ من سورة الكهف.

(٥) نسب إلى عمرو بن جابر الحنفي في حماسة البحتري، ونسب إلى عدي بن زيد في الكتاب، وليس في ديوانه المطبوع ببغداد، وتمامه:

كلانا على مَا ساءَ صاحبَه حريصُ

فَقال: حريص على الإفراد، ولم يقل حريصان، وهذا هو الأكثر في الاستعمال. (١)

وعوده على المعنى كقوله(٢):

كلاهما حِين جدَّ الجري بينهما قد أَقْلعا وكِلا أنفيهما رابِي

فقال: (أقلعا)، ولو حمل على اللفظ لقال: (أقلع) كما قال: (راب)، ولم يقل (رابيان) لما قصد الحمل على اللفظ.

وأجاز الجرجاني الوجهين. في (كلّ) إلا أنّ الحمل على المعنى كثير في (كلّ) قليل في (كلا) وعلة ذلك أنه مع كونه مثنى المعنى يضرب في الإفراد من وجه وهو أنه بمنزلة قولنا: كل واحدٍ منهما. (٣)

ومنه أيضًا قول الشماخ(٤):

أُكاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أنْ كلانا على ما ساءَ صاحبَه حريصُ

ينظر: في حماسة البحتري ٩٥/١، والكتاب ٧٣/٣- ٧٤، وكتاب الشعر ١٢٧/١، وأمالي ابن الشجري٢٩١/١.

(١) المقتصد، ص١٠٤.

(٢) الفرزدق، ديوانه ٣٤.(دار صادر).

(٣) المقتصد، ص١٠٥.

(٤) ديوانه ص٨٦، وللتوسع فيما جاء فيه، ينظر: الخزانة ٢٩٣/٤-٣٠٣، ٢٢٠/٨.(هارون ط٢ الخانجي)

أَمِنْ دِمْنَتَيْنِ عَرَّسَ الرَّكْبُ فيهما بِحَقْلِ الرُّخامَى قَدْ عَفَا طَلَلاهما**

أَقَامَتْ على رَبْعَيْهِما جارَتا صفًا **كُمَيْتا الأَعالي جَوْنتا مُصْطلاهما

فقد ذكر الجرجاني عن شيخه أبي الحسين أنّ هذا البيت حُمل على أن يكون (هما) في (مصطلاهما) غير عائد إلى الجاريتن[1]، ولكن إلى الأعالي

الدمنتان: مثنى دمنة، وهي ما بقي من آثار الدار. عرّس: من التعريس، وهو نزول المسافرين في آخر الليل قليلا للاستراحة ثم يرتحلون، والرّكب: اسم جمع للراكب، وهم أصحاب الإبل. حقل الرخامى: الحقل : المزرعة التي ليس عليها بناء ولا شجر، والرّخامى: شجر مثل الضال. وهو السّدر البرّي، عفا: درس وتغيّر، والطلل: ما شخص من علامات الدار وأشرف، الربع: الدار والمنزل، وجارتا صفا: هما الأُثفيِتان من أثافي القدر، و الصفا: أراد به الجبل، وهو ثالثة الأثافي، والأثفيتان توضعان قريباً من الجبل لتكون حجارة الجبل ثالثة لهما وممسكة للقدر معهما ولهذا تقول العرب :رماه بثالثة الأثافي؛ أي: بالصخرة أو الجبل، والكميت: ما لونه بين الحمرة والسواد وإنما لم تسود لبعدها عن مباشرة النار فهي على لون الجبل، والجونة: السوداء، والجون: الأسود، والمصطلى: موضع الصلاء؛ أي موضع إحراق النار، والشاهد فيه: إضافة الصفة المشبّهة وهي (جونتا) إلى معمول يشتمل على ضمير الموصوف . وذلك رديء.

(١) أنشد سيبويه هذا الشاهد على المذهب الشاذ قال: " واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب وذلك قولك هذا الحسن الوجه..." . (الكتاب ١/١٩٩).

فجونتا مصطلاهما بمنزلة قولك: هذه امرأة حسنةُ وجها، وامرأتان حسنتا وجهيهما. فالأصل: أقامت جارتا صفا جونُ مصطلاهما مثل: جون متوقدُهما على أن يكون

على المعنى. وذلك أن الجمع في هذا النحو معناه التثنية فقوله تعالى :(فقد صغت قلوبكما) [1]، أصله وحقيقته (قلباكما)، فكذلك قوله: كميتا الأعالي؛ معناه: كميتا الأعليين وإذا كان كذلك جرى مجرى أن تقول: كميتا الأعليين جَوْنتا مصطلى الأعليين؛ في أنك أضفت الصفة إلى شيء لم يضف إلى ضمير فاعلها. [2]

وضعّف ابن جني أن يكون (هما) في (مصطلاهما) عائدًا إلى الأعالي في المعنى –خلافا للمبرد– إذ كانا أعليين اثنين؛ لأنه موضع قد ترك فيه لفظ التثنية على المعنى، لأنه جعل كل جهة منهما أعلى، كقوله: شابت مفارقه،[3] أو لأنّ: الأعليين شيئان من شيئين، فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه؛ لأنه انتكاث وتراجع فالعرب " إذا

(جون) صفة (جارتا صفا) وفعلاً لـ(مصطلاهما): كما يكون (حسن) في قولك: هذه امرأ حَسَنٌ وجهها فعلاً للوجه ورافعًا له وصفة للمرأة ثم جعل الفعل الذي هو للمصطلى لجارتا فقال: جونتا وجرّ مصطلاهما مع كونه مضافًا إلى ضمير صاحبتيه الجاريتين كما جُرَّ وجهها في المسألة فقيل: هذه امرأةٌ حسنةُ وجههِا. وذكر الجرجاني أن الصحيح المستحسن أن يقال:جونتا المصطلى كما أن المختار الجيد: هذه امرأةٌ حسنةُ الوجهِ، بترك الإضافة إلى الضمير. إذا أريد إضافة الصفة إليه وجعل الفعل للأول. ينظر: (المقتصد، ص٥٥).

(١) الآية ٤ من سورة التحريم.

(٢) المقتصد، ص٥٥٠.

(٣) الخصائص ٤٣١/٢.

حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ "[١].

ومن مظاهر الحمل على المعنى أيضًا **حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول**: وهو على حدّ قول أبي علي: " مما لا يكاد يوجد في حال سعة واختيار "[٢] ورأى في موضع آخر أنه لا يصح تخريج بعض القراءات إلا عليه[٣]. إلا أنه عند ابن الشَجري " فن متسع في كلام العرب، يقدرون للثاني ما يصلح حمله عليه ولا يخرج به عن المراد بالأول"[٤]. ووصفه الجرجاني بأنه " أوسع من أن يضبط كله "[٥]. فالفعل يضمر على شريطة التفسير، من ذلك أن يكون الفعل الظاهر من غير جنس المضمر في العمل، نحو: زيدًا مررتُ به، فالفعل المضمر ناصب والمظهر متعدٍّ بالجار، غير أنّ ما يتعدّى بالجار يعود إلى الناصب، وفي قوله: [٦]

يَذْهَبْنَ في نَجْدٍ وَغَوْرًا غائرا

كأنه قال: يسلكن نجدًا أو غورًا، فكما جرى المتعدي بالجار مجرى الناصب هنا حملاً على المعنى من حيث إن المجرور مفعول، كذلك يكون

---

(١) نفسه ٤٣١/٢.

(٢) الحجة ٣١٢/١.

(٣) الحجة ٣٦٧/٤.

(٤) أمالي ابن الشجري ٨٣/٣.

(٥) المقتصد، ص٢٣٥.

(٦) ديوان رؤبة، القسم الثالث، زيادات رقم ٣/١١٤.

التقدير في نحو: زيدًا مررتُ به: جزت زيدًا مررت به، أو لقيت زيدًا مررت به. وعلّة ذلك في رأي الجرجاني أنهم آثروا هذا لأجل أنهم لا يضمرون الجار في الغالب. فلما كان: مررت به بمعنى قولك: جزته أو لقيته، أُضمر الناصب(١).

ومما ينضوي تحت هذا الباب شواهدُ قد تحتمل وجهين في التحليل النحوي، أحدهما: يجعل الشاهد نمطًا تركيبيًا نادرًا يحفظ ولا يقاس عليه، والآخر: يؤدي إلى نمط تركيبي يصبح قاعدة يقاس عليها.

ففي قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُواْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾(٢). خرّجت الآية الكريمة على وجهين: أحدهما: أن يكون الواو بمعنى (مع) مثل: جاء البرد والطيالسة. والآخر: أن يكون (شركاءَكم) منصوبًا بفعل مضمر كأنه: واجمعوا شركاءَكم، كقول عبد الله بن الزِّبَعرى(٣):

يا لَيْتَ زَوْجَكِ قد غدا مُتَقَلِّدًا سيفًا ورُمْحا**

وذاك أن قوله: متقلّداً سيفًا ورمحًا، قد عطف فيه الرمح على السيف في الظاهر. ولا يقال: تقلّدت الرمح، كما لا يقال: أجمعت الشركاء، فيُحمل

---

(١) المقتصد، ص٢٣٥.

(٢) الآية ٧١ من سورة يونس.

(٣) ينظر: المقتضب ٥١/٢، والخصائص ٤٣١/٢، وأمالي ابن الشجري ٨٣/٣، والإيضاح ص١٩٥، وهو من الشواهد السيارة في كتب العربية (ينظر الحاشية رقم (٢) من كتاب الشعر، ص٢/ ٥٣٢).

انتصاب الرمح على إضمار فعل آخر يصلح له، كأنه قال: وحاملاً رمحاً[1]. فهذا محمول على المعنى لا على اللفظ.

وحكى أبو علي عن أبي الحسن أنّ قومًا يقيسون هذا في كل شيء، وآخرين يقصرونه على المسموع. وإنما يعني بذلك أنهم يجوّزون القياس في النّصب على المفعول[2].

ومن مظاهر الحمل على المعنى أيضًا: **التضمين:**

والتضمين: لغة: الاحتواء والإيداع والاشتمال والإشراب. يقال في اللغة: إنّ كلّ شيء جعلته وعاء لشيء فقد ضمّنته إياه. وهو مصدر ضمّنه إياه: كفّلَهُ. [3]

واصطلاحًا: فقد حدّه ابن هشام بأنه إشراب لفظ معنى لفظ آخر فيعطى حكمه، وفائدتُه أن تؤدي كلمة مُؤدّى كلمتين[4].

وأدرك ابن جني أهمية التضمين ولطف معناه فوصفه بأنه " من أسدّ وأدمَثِ مذاهب العربية. وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام

---

(١) الخصائص ٢ / ٤٣١، وأمالي ابن الشجري ٣ / ٨٣، والمقتصد، ص٦٦٤ .

(٢) المقتصد، ص٦٦٤ .

(٣) ابن دريد، محمد بن الحسين، ١٣٤٥ هـ ، (جمهرة اللغة)، ط١، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن، مادة (ضمن) ٣ / ١٠١، وينظر: الخليل معجم المصطلحات النحوية، ص ١٤٨ .

(٤) المغني ص٨٩٧ .

فيأخذه إليه، ويصرفه بحسب ما يؤثره عليه، وجملته أنه متى كان فعل من الأفعال في معنى فعل آخر فكثيرًا ما يجري أحدهما مجرى صاحبه فيعدل في الاستعمال به إليه، ويحتذي في تصرّفه حذو صاحبه وإن كان طريق الاستعمال والعرف ضدّ مأخذه "[1].

ومن التضمين قولهم: استغفرت الله ذنبًا، فضُمّن استغفرت معنى (سألت) لا معنى (تبت) و (أنبت) فعُدِّي بنفسه لا بحرف الجر (من) وفي ذلك يقول الجرجاني: " وأما استغفرت الله فإنه يتعدى بالجار أيضًا في قولك: (استغفرتُ من ذنب)، كما تقول: (تبتُ من ذنب)، ويُحذف حرف الجر فيقال: (استغفرته ذنبًا)، أنشد:

أَسَتَغْفِرُ الله ذَنْبًا لستُ مُحْصِيَهُ **ربَّ العباد إليه الوجهُ والعملُ

وهذا هو قول صاحب الكتاب وجميع العلماء بعده في استغفرت "[2]. فتعدية (استغفرت) بـ (من) فرعٌ وكائنٌ من باب الحمل على المعنى والنظير كقوله تعالى: ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ**﴾[3]. والأصل يخالفون أمره. لكن لما كان فيه معنى (يعدلون) و (ينحرفون) عُدِّي بـ(عن). فكذلك (استغفرت) لما كان فيه معنى (تُبْتُ) و (أنبتُ) عُدِّي بـ (من).

ومن التضمين أيضًا جواز عطف الفعل على الاسم في مثل: (الطائرُ

---

(١) المحتسب ٥٢/١، وعنه: الأصول النحوية والصرفية في الحجة، ص ٣٩٨.

(٢) المقتصد، ص٦١٤.

(٣) الآية ٦٣ من سورة النور.

فيغضبُ زيدٌ الذبابُ). فقولهم: (الطائر): مبتدأ، و (يغضب): معطوف عليه، و (زيد): مرفوع بـ (يغضب)، و (الذباب): خبر المبتدأ، وجاز أن يعطف (يغضب) وهو فعل، على (الطائر) وهو اسم، ولا يجوز عطف الفعل على الاسم؛ لأجل أنّ (الطائر) في المعنى (فعل) إذا التقدير: الذي يطير فيغضب، ومثله قوله عزّ وجل: ﴿**إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً**﴾،[1] وذلك أنّ (أقرضوا) معطوف على المصّدّقات، وهو فعل لأجل أن ذلك يعود إلى الفعل في المعنى فكأنه: إن الذين تصدّقوا واللاتي تصدّقن وأقرضوا الله. [2]

ومما لم يجزه الجرجاني حملاً على المعنى: حمل (إلاّ) على معنى (غير) في قولك: جاءني إلاّ زيد. فقال: " ولا يجوز أن يقول : جاءني إلاّ زيد. على معنى: جاءَني غير زيد ولا: مررت بغير زيد "[3]. وذلك؛ لأن: (إلا) لا أصل له في الصفة، وإنما هو محمول على (غير) فلا يجري مجراه ولا يكون إلا تابعًا لشيء في اللفظ نحو: جاءَني القوم إلا زيدٌ " [4].

وبعد: فالحمل على المعنى باب واسع دقيق المسلك، وهو على ما وصفه

---

(١) الآية ٨ من سورة الحديد.

(٢) المقتصد، ص١١٥٣.

(٣) المقتصد، ص٧١١.

(٤) نفسه ص ٧١١ .

ابن جني من أنه بحرٌ لا ينتهي ماؤه، ولا يبلغ غوره، ولا ينقطع من كثرته[١].

هذه جملة من الأصول صدر عنها الجرجاني وغيره من النحاة في بناء قواعدهم، وكما احتكموا إليها فقد احتكموا إلى وجوه أخرى من القياس، لا تقوم على تجريد القواعد، وإنما " مدارها على الاجتهاد في ربط الظواهر النحوية التي تثبت بالاستقراء بعضها ببعض في قوانين عامة أو ما يشبه القوانين "[٢] وتدعى هذه القوانين بـ :

٢- القياس التفسيري:

يقوم القياس التفسيري على ربط الظواهر المبنيّة على فكرة الأصل و الفرع و ما يتصل بها. وعمادُه: الربط بين شيئين استحكمت علّة الحكم في أحدهما دون الآخر.فَحُمِل الثاني على الأول، وما استحكمت فيه العلّة واقتضى الحكم لذاته هو الأصل وما حُمِل عليه هو الفرع. [٣]

ولهذا النوع من القياس صور مختلفة، ولهم فيه مسالك شتى، و لابدّ قبل الخوض في الحديث عن هذه الصور من توضيح المعاني التي أرادها النحاة . ومنهم الجرجاني . من الأصل و الفرع.

---

(١) الخصائص ٢/٤٣٥.

(٢) القياس في النحو (منى الياس)، ص١٢٠.

(٣) أبو عمشة، نبيل محمد ١٩٨٩، (شرح الشافية للجاربردي)، قسم الدراسة، رسالة دكتوراه، دمشق، ص١٤٦.

معاني الأصل والفرع:

أطلق النحاة لفظ الأصل في النحو وأرادوا منه معاني عدّة؛ كبيان أصل الكثرة، والاستحقاق، والتجرّد من العلامة، والقاعدة، والباب، وغيرها من المعاني، والفرعُ بخلاف ذلك[1]

١- أصل الكثرة:

بعد استقراء النحاة الجزئي للغة اعترضتهم مشكلة اختلاف اللهجات و (كلّها حُجّة)[2]، فقاموا بانتخاب النحو العربي من هذه اللغات المختلفة وفق معيار يُرجّح أحد الباحثين أنّه الكثرة

بصورتيها: المطلقة[3] والنّسبية[1].

---

(١) الملخ، حسن خميس، ٢٠٠١، (نظرية الأصل والفرع في النحو العربي)، ط١، دار الشروق عمان،ص ٧٥.

(٢) الخصائص ١٢/٢.

(٣) يقصد بالكثرة المطلقة: الظواهر اللغوية المطردة اطرادًا مستمرًا لا يكاد يقطعه أي شذوذ ولم تخرج على القواعد العامّة المبنيّة على الأعم الأشمل، وهي مما كثر استعماله في العربية كرفع الفاعل، ونصب المفعول المفعول، فكانت مما اطّرد في القياس والاستعمال. (نظرية الأصل والفرع ص٧٦).

وهذا ما أجمع عليه النحويون، وعدّوه أقوى مراتب الكلام ونهجوا عليه، فقد روي أن عيسى بن عمر وأبا عمرو بن العلاء كانا يبنيان القواعد على الأكثر (وفيات الأعيان ٤٦٨/٣، ٤٨٧) وكان ابن السراج يقول: (فإنما القياس على الأكثر) .

وأَخْذُ النحويين بأصل الكثرة المطلقة أمرٌ واقع ، وهذا بادٍ لدى الجرجاني الذي ألمح في مقتصده إلى ظواهر مطردة اطرادًا مستمرًا لا يكاد يقطعه شذوذ؛ من ذلك: " أنّ البناء على الفتح مطّرد في كلّ مفردٍ منفيٍّ (نحو: لا رجلَ ظريفًا عندك) كما أنّ البناء على الضّم كذلك في كلّ مفردٍ منادى إذا خُصّ بالخطاب " (٢).

وأما أصل الكثرة النسبية، فمعتمد في كثير من أبواب العربية(٣)، على الرغم من أنها ليست كالكثرة المطلقة وعندما يطلق النحاة هذا الأصل فإنهم غالبًا ما يلحقون غير الأكثر بأصل آخر(٤). كما في إلحاق (غير) وهي أصل في الصفة، بـ (إلاّ) وذلك عندما خرجت في بعض استعمالاتها إلى الاستثناء(٥).

(الأصول في النحو لابن السراج ٣/٣٢٥) وإلى هذا ذهب المبرّد من قبله في المقتضب ١/٢٣٣.

(١) يقصد بالكثرة النسبية : أن يدلّ الأصل على كثرة في الاستعمال غير مطردة ولكنها الأكثر موازنة بالاستعمالات الأخرى للأصل نفسه (نظرية الأصل والفرع ص٧٧).

(٢) المقتصد، ص٨٠١ .

(٣) السيوطي، جلال الدين ١٩٨٥ (الأشباه والنظائر في النحو) ط١ تح : د. عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة ٢/٣٠٤ .

(٤) نظرية الأصل والفرع، ص٧٨ .

(٥) المقتصد، ص ٧١١.

٢- أصل الاستحقاق:

ويقصد به ما تستحقه الكلمة بنفسها كاستحقاق الاسم الإعراب لأنه اسم[١]. " فجمهور النحويين من لدن الخليل، على أن المستحق للإعراب إنما هو الأسماء، وأمّا الأفعال والحروف فإنّها مستحقة للبناء "[٢].

ويرى النحاة أنّ هذا الأصل لا يعلّل، وربما كان ذلك لأنه أشيع أنواع الأصول النحوية[٣].

ومن عبارات الجرجاني فيه أن "الشيء إذا لم يُعْدَل به عن أصله لم يقع فيه تعليل" [٤].

ولهذا الأصل أنواع ثلاثة وهي: أصل العمل، وأصل الإعراب، وأصل البناء.

فأما **أصل العمل**: فيرى النحاة أنّ الأصل في العمل الفعل، وكل ما سواه من العوامل محمول عليه ومشبّه به. أمّا إذا عمل الاسم أو الحرف فَلِعِلّة لحقته وهي مشابهة الفعل بوجه ما " فما وُجد من الأسماء والحروف

---

(١) الجرجاني، علي بن محمد، ١٩٨٨ ، (التعريفات)، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، ص٢٨.

(٢) القياس في النحو،(منى الياس)، ص٣٢.

(٣) نظرية الأصل والفرع ص٨٠.

(٤) المقتصد، ص١٣٣.

عاملاً ينبغي أن يسأل عن الموجب لعمله "[1].

وبنى النحاة ـ والجرجاني واحد منهم ـ على أصالة عمل الفعل وجوب انحطاط الاسم والحرف إذا عملا عن الفعل تحقيقاً لفرعيتهما فقال الجرجاني: "ليس للحرف حظٌ في العمل وإنما هو محمول على الفعل وفرعٌ عليه، والقياس أن يلزم طريقة واحدة ولا يجوز فيه الوجهان نحو: إنّ زيداً ذاهب، وإنّ ذاهبٌ زيداً؛ لئلا يجري مجرى الفعل نحو: ضرب زيدٌ عمراً، وضرب عمراً زيدٌ وكان تقديم المنصوب أولى ليكون أبعد من مشابهة الفعل إذ الأصل فيه أن يكون الفاعل بجنبه، فإذا أُخّر المرفوع عنها حصل مخالفة هذه الحروف للفعل وانحطاطها عن رتبته" [2].

وأمّا **أصل الإعراب**: فيرى البصريون أن أصل الإعراب الاسمُ، والفعل المضارع محمولٌ عليه، وذهب بعض الكوفيين إلى أنّ المضارع أصل في الإعراب أيضاً [3].

وذهب جمهور النحاة إلى أن أصل الإعراب هو الاسم، وقال الجرجاني

---

(1) ابن عصفور، علي بن مؤمن، ١٩٨٢ ،(شرح جمل الجرجاني)، تحقيق: صاحب أبو جناح، ط١، وزارة الأوقاف، بغداد ١/٥٥٠.

(2) المقتصد، ص٤٤٤.

(3) العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين، ١٩٨٦، (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين)، ط١ تحقيق: عبد الرحمن بن سلميان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ص١٥٣.

في تقرير هذا الأصل: " إنّ أصل الفعل والحرف البناء وأصل الأسماء الإعراب، ثم إن الاسم قد دخل على الحرف في البناء والفعل على الاسم في الإعراب، وكلّ ذلك لأجل المشابهة، فقالوا: (كم رجلاً جاءَك)؟ و(مَنْ لقيت)؟ فبنوها لتضمنها معنى الحرف الذي هو همزة الاستفهام في قولك: (أعشرون رجلاً جاءَك أم ثلاثون)، وكذا كل اسم بني فلمشابهة بينه وبين الحرف أو سبب قريب من ذلك"[1].

وقال أيضاً: "... وليجري الباب على سنن واحد ولا حرج في ذلك لما ذكرت لك من أنّ أصل الأسماء الإعراب، فإذا وقع موقع المبني لم يوجب القياس بناءَه حتماً واجباً وإنما يجوز ذلك؛ ألا ترى إلى ما قدمنا ذكره أن أيّا بمنزلة (مَنْ) و (كيفَ) في تضمين معنى الاستفهام ثم إنهم أعربوه ثباتاً على الأصل, فإن وصف المضاف بمفرد لم يجز إلا النصب، وذلك قولك: (يا غلامَ زيد الظريفَ), و(يا عبدَالله العاقلَ). وإنما كان كذلك لأجل أن هذا ليس بمضموم فيحمل صفته على اللفظ مرة وعلى الموضع مرة أخرى, وإنما اللفظ والموضع واحد؛ لن معرب منصوب على أصله، وإنما يقال: إعراب الموضع كذا، إذا صرف عما يستحقه من الإعراب"[2].

وأما **أصل البناء** فهو ثالث أصول الاستحقاق، فكما أعطى جمهور النحاة لكل من أصل العمل وأصل الإعراب ما يستحقه فكذلك فعلوا في

---

(1) المقتصد، ص١٠٨ .

(2) المقتصد، ص٧٨٠.

أصل البناء فأعطوا الأفعال حقّ البناء، قال الجرجاني: " الفعل أصله البناء وأعرب لِما عرفت من المشابهة. فلما كان كذلك بنوه في بعض الأحوال ليدل على أن الأصل البناء كما صححوا القَوَد والحركة تنبيهاً على أن أصل نحو: باب ودار : بَوَب ودَوَر وعلى هذا يجري كثير من كلامهم " [1].

ولما كانت الحروف تستحق البناء أيضا، فقد قيد النحاة هذا الأصل بعلة قياسية فقالوا: الأصل في الأفعال البناء على السكون، ووضحّ الجرجاني العلة في ذلك فقال:

" وأصل البناء السكون؛ لأنّه إذا كان نقيض الإعراب وجب أن يكون بنقيض الحركة التي باختلافها يحصل الإعراب، فإن وجد شيء مبني على الحركة فلأحد ثلاثة أشياء: التقاء الساكنين.. وأن يلزم الابتداء بالساكن ... وأن يجري للاسم تمكن ثم يعرض فيه البناء "[2].

وقال في موضع آخر: " اعلم أنّ الأصل في البناء السكون على ما تقدم، ولا تكون الحركة في الحروف إلا لعلتين من جهة العلل الثلاث " [3].

٣- أصل التّجرد من العلامة:

نال هذا الأصل اهتمام النحاة قديماً وحديثاً، فقضية العلامة من قضايا الأصل والفرع اللافتة في النحو العربي. ويكاد يتفق النحاة على أن الفروع

---

(١) المصدر السابق ص١٨٠.

(٢) المقتصد، ص١٢٥.

(٣)المقتصد، ص١٣٢.

هي المحتاجة إلى العلامات والأصول لا تحتاج إليها[١].

وقد بحث النحويون في ضوء هذا الأصل عدداً من قضايا الأصل والفرع، منها قضية التذكير والتأنيث التي يكاد يجمع النحاة فيها على أنّ المذكر أصل والمؤنث فرع عليه؛ لأن المذكر في أصله مجرد من العلامة[٢]، وقضية المفرد والمثنى والجمع، والتي أجمع فيها النحاة على أن المفرد أصل للمثنى والجمع[٣]؛ لأن المفرد لا يحتاج إلى علامة خطية للدلالة على العدد في الأصل، على حين يفتقر المثنى والجمع إلى إمارات دالة على العدد.

و جمع الجرجاني هاتين القضيتين بقوله: " اعلم أن الأصل أن يكون الاسم مفرداً وألا يجعل الاسمان اسماً واحداً فمرتبة الإفراد قبل مرتبة جعل الاسمين اسماً واحداً كما أنّ مرتبة التذكير قبل مرتبة التأنيث.. وإذا كان كذلك كان هذا فرعية كالتأنيث. فإذا انضم إليه التعريف امتنع الاسم من الانصراف كما يمتنع عند انضمام التعريف إلى التأنيث "[٤].

---

(١) ابن الخشاب، عبد الله بن أحمد ١٩٧٢، (المرتجل في شرح الجمل)، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق، ص٢٢٠.

(٢) الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، ١٩٨١، (التكملة)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، جامعة الموصل، العراق ص٨٦، والمرتجل في شرح الجمل ص٦٣، شرح المفصل ٥٩/١.

(٣) هو في: الإنصاف/٢٣٧. ونصه فيه: "وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل" .

(٤) المقتصد، ص١٠٣٥.

وقال أيضاً: " وهذه الأسماء التي لا تتصرف يكون في كل واحد منها سببان فرعان، تقول: (سعاد). فيكون فيه التعريف والتأنيث، وكل واحد منهما فرع لأن الشيء يكون منكوراً ثم يعرف وكذلك التأنيث مرتبته بعد مرتبة التذكير "[١].

٤- أصل الباب:

وهو من المعاني المهمة للأصل والفرع، فبعد أن درس النحويون أنماط التركيب النحوي في اللغة العربية، وجدوا أن هناك مجموعات من الأدوات تعمل كل واحدة منها عملاً خاصاً، فجعلوا كل مجموعة باباً مستقلاً ك (كان) وأخواتها و (إنّ) وأخواتها و (واو العطف) وأخواتها وغيرها، ثم نظروا في كل مجموعة على حدة فرأوا بين أفرادها تمايزاً واختلافاً، وإن تشابهت جميعاً في العمل، وجعلوا لكل مجموعة أصلاً واحداً وعبروا عن هذا الأصل بعبارات مثل (أصل الباب) [٢]، و (أمّ الباب) [٣]، وغيرها مما شابه من العبارات[٤].

ومما عده الجرجاني أنه (أمّ الباب)، حرف الشرط (إنْ) ولذا جاز فيه وقوع الاسم بعده، فقال: " وإنما لم يجز أن يقع الاسم بعد هؤلاء الأسماء

---

(١) المصدر السابق ص١١٥.

(٢) المقتصد ، ص١١١٩.

(٣) شرح المفصل ٣٢/٨، و المقتصد، ص١١٢٣.

(٤) نظرية الأصل والفرع ص٩٧-٩٨.

والظروف ـ يعني أسماء الشرط ـ إلا في حال الاضطرار ، وجاء وقوعه بعد (إنْ) نحو: إن زيدٌ يخرج، وإن زيدٌ تضربه في كل حال لأجل أنّ (إنْ) أمّ الباب، والأصل في الجزم، وهذه الأسماء محمولة عليها وفرع لها، والأصل يتصرّف ما لا يتصرّف الفرع، ألا ترى أن (ما) لما كان فرعاً على (ليس) لم يتصرّف تصرّفه، ولذلك لم يجز أن تقول: مَنْ زيداً يضربْه أضْرِبْه، ومتى زيداً تضربْه أضربْه... إلا ضرورة وجاز ذلك في (إنْ) من غير اضطرار " [1].

ولما كانت (إنّ) أمَّ الباب في الأحرف المشبهة بالفعل، و (كان) أمَّ الباب في الأفعال الناقصة قيست (إن) المخففة، في العمل على (يك) المخففة المحذوفة النون: قال الجرجاني: " ومنهم مَنْ ينصب بها ـ يعني (إنّ) ـ بعد التخفيف فيقول: إنْ زيداً لمنطلق، ويجريها مجرى الفعل إذا لحقه الحذف نحو (لم يك) في أنه يعمل منقوصاً ومخففاً كما يعمل إذا كان باقياً على تمامه "[2].

٥– أصل التقدير:

استند النحاة إلى هذا الأصل عندما استدعت الصّناعة النحوية ذلك لئلا تنخرم أصولهم والتقدير في اصطلاح النحاة: حذف الشيء مع إبقاء

---

(١) المقتصد، ص١١٢٣.

(٢) المصدر السابق ص٤٩٠.

دليله، وقيل: هو الحذف على نية الإبقاء [1].

وذهب الجرجاني إلى أنّ " الأسماء التي لا يكون فيها أحد الأسباب التي تمنع الإعراب لا يجوز أن يترك الإعراب فيها لفظاً اعتماداً على التقدير " [2]. وأورد في مقتصده الأسباب التي تمنع ظهور الإعراب في الكلم وهي[3]:

١- أن يكون آخر الكلمة حرفاً لا تتسلّط عليه الحركة، كالألف في (العصا) و (الرحى) لأنّ الألف لا تحتمل الحركة، ولو التُمس تحريكها لم تثبت وانقلبت همزة.

٢- أن يكون التحريك مستثقلاً فيترك مع الاستطاعة، وذلك نحو: القاضي والغازي في حالتي الرفع والجر.

٣- أن يكون الاسم مبنياً فلا يظهر الاختلافات في لفظه وذلك نحو (مَنْ) و (لَمْ) نحو: مَنْ جاءك؟ وبِمَنْ مررت؟ ومَنْ رأيتَ؟... والذي منع الإعراب اللفظي أنهم بنوه وأجروه مجرى الحروف.

وتناول الجرجاني الأسماء المركبة المبنية على فتح الجزأين، فحللها معتمداً على أصل التقدير، فرأى أن هذه الأسماء لا تخرج عن أصلها في استحقاق الإعراب، فعنده أنّ أصل (أحدَعشرَ): أحدٌ وعشرةٌ، إلا أنهم حذفوا الواو

---

(١) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، ١٩٩١، (الكليات)، ، قابله ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري ، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص٣٨٤.

(٢) المقتصد، ص٤٨١-٤٨٢.

(٣) المصدر السابق ص١٠٦-١٠٧.

وجعلوا الاسمين اسماً واحداً فقالوا: أحدَ عشرَ، وبنوا الأول على الفتح لأن الصدر من كل اسمين جُعلا اسماً واحداً، مقصور على الفتح، نحو: (حضرموت) من حيث إن الثاني زيادة ضمت إلى الأول فهو كتاء التأنيث في قولك: ضارب وضاربة فكما يفتح ما قبل تاء التأنيث كذلك يفتح الصدر من الاسمين المجْعُولِ أحدُهما مع صاحبه شيئاً واحداً. أما الاسم الثاني الذي هو (عشر) فبني على الفتح لتضمّنه معنى حرف العطف الذي هو الواو، وحركة الواو الفتح. وحذف التاء فلم يقل (أحد عشرة) إذ كان لا يحتاج إليه من حيث إن التاء في عشرة تدل على التذكير و (أحد) إذا لم يكن فيه علامة التأنيث علم منه التذكير، وكذلك ثلاثة عشر إلى تسعة عشر تدل فيه التاء على التذكير، ولا يطلب من اسم واحد أكثر من علامة واحدة، واختاروا مزجَ أحد الاسمين بالآخر ليكون دالاً على أن الأخذ وقع دفعة واحدة، فإذا قيل: أخذت خمسةَ عشرَ، كان الظاهر أنه أخذها مرة، ولو قال : أخذت خمسةً عشرةً لم يكن الظاهر مقتضيا لذلك، بل الغالب على الأفئدة أن تكون مأخوذة على دفعتين [1].

وقد وصف أحد الباحثين تحليل الجرجاني هذا بأنه بعيد من التقدير[2].

---

(1) المصدر السابق، ص٧٣٥-٧٣٦.

(2) نظرية الأصل والفرع ص١١٦. قال: " ويذهب النحاة في التقدير بعيداً في تحليلهم للاسم المركب المبني على فتح الجزأين كالأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر باستثناء العدد الثاني عشر فهو ملحق بالمثنى وكذلك بعض صور الحال

وفي التقدير لا يقدر إلا أصل ولا سيما إذا كان الأصل أصل الباب، فيقدر جمهور النحاة (أنْ) مضمرة بعد لام التعليل في نحو: جلست لأستريح. والأصل: لأن أستريح؛ لأن اللام ليست من فروع أحرف النصب[1].

إذن: فقد لجأ النحاة إلى التقدير لإعمال أصولهم التي ارتضوها في الاستعمالات اللغوية الصحيحة والمباينة لأصولهم فاضطروا إلى التقدير ومن ثَمّ فسّروا دواعيه لئلا تنخرم تلك الأصول، واعتمدوا في ذلك كله على سعة روايتهم وبراعة ملاحظتهم وتجربتهم الطويلة، وحسهم اللغوي غير المدخول.

فهذه جملة من معاني الأصل والفرع، تناولها البحث بشيء من التوضيح قبل الحديث عن صور القياس التفسيري القائم على ربط الظواهر المبنية على فكرة الأصل والفرع وما يتصل بها، والآن لابدّ من معرفة صور القياس التفسيري وكيف تجلت في مقتصد الجرجاني.

والظروف ". ثم علق على ما جاء به الجرجاني وقال: " وأحسب أن ما قيل في أصل الأسماء المركبة فيه نظر، فلم يثبت أي شاهد في شعر أو نثر يصلح دليلاً على ما يقولون مع إمكانية قوله، فليس من باب التعذر أن نقول: خمسةٌ وعشرةٌ وأحسب أن ما قيل في تفسير الأسماء المركبة المبنية على فتح الجزأين لا يعدو أن يكون وسيلة من وسائل تعليل خروج الأسماء المركبة عما تستحقه في الأصل من الإعراب. وهو الأصل الذي لا ننكره لأن صناعة الإعراب تقتضي أن نقدره معرباً... أما ما وراء ذلك من البحث في تسويغ هذا البناء وتعليله فلا طائلة تحته، ولا منفعة عملية له ".

(1) نظرية الأصل والفرع ص١١٩.

صور القياس التفسيري عند الجرجاني:

يعدّ هذا الضرب من القياس من أكثر أنواع القياس فُشُوّاً في المقتصد، ويمكن أن تصنف صوره اعتماداً على ما جاء في المقتصد إلى صور عامة، وصور قائمة على الحمل وصور عبر عنها بمصطلحات بعينها تضمنت لفظ القياس.

١- صور عامة للقياس التفسيري:

ألمح الجرجاني في مقتصده إلى جملة من هذه الصور التي احتكم إليها النحاة في أقيستهم، **كإجراء الشيء مجرى ما يدخله معناه وإن خالفه في موضوعه وأصله**، ووقع وضعه على ما ينافي دخول الحكم المقصود فيه[١]، ومن ذلك: أنهم قالوا: اجتور فصححوا الواو وهم يُعِلّون افتعل نحو اجتار واشتار؛ لأنه في معنى تجاوروا، وتجاور: يجب فيه تصيح الواو لكونه على وزن تفاعل[٢].

ومن الصور العامة التي احتكموا إليها أيضاً أنهم: (**يجرون الشيء مجرى الشيء إذا شابهه من وجهين**) [٣]. فيجري عليه بعض من أحكام ما شبه به. فـ (سعاد) لما شابه الفعل من وجهين: التعريف والتأنيث مُنع التنوين الذي لا يكون في الفعل و (زيدٌ) لما أشبه من وجه واحد وهو التعريف، لم

---

(١) المقتصد، ص٣٩١.

(٢)المقتصد ص٣٩١.

(٣) المقتصد، ص٩٦١.

يعدل به عن أصله، ولم يكن لتلك المشابهة تأثير وعلى ذلك يجري كلامهم[1].

ولا يجب إجراء الشيء المشبه بالشيء على سَنَنِهِ في كل حال[2]. وهذا ما جاء به الجرجاني ليعضد به ما ذهب إليه شيخه أبو عليّ من جواز وصف المنادى المضموم نحو: يا زيدُ العاقلُ، مع أنه جرى مجرى أسماء الخطاب نحو: أنت وإياك[3]... فقال: "ويعضد ذلك أن الشيء إذا شبّه بالشيء لم يجب إجراؤه على سننه في كل حال، ألا ترى أن (ما) لما شبه بـ (ليس) لم يُجعل له جميع [ما] [4] لـ (ليس) من التصرف فلم يقل: ما منطلقاً زيدٌ كما قيل: ليس منطلقاً زيدٌ وكذا باب ما لم ينصرف لما شبه بالفعل لم يجر مجراه في جميع أحواله فيمنع الجر في كل حال، وإنما منع الجرّ مع التنوين نحو: مررتُ بأحمد على ما ستراه في بابه" [5].

وكذلك احتكموا إلى أنّ: **الفروع تنحطّ رتباً عن الأصول فلا تتصرف تصرفها**، ومن ذلك أنّ: الألف واللام، فرع على (الذي) فلا يتصرف تصرفه، فلا يقال: الهو زيد أخوك، ولا يدخل اللام على صيغة الفعل نحو:

---

(1) نفسه ص٩٦١

(2)المقتصد، ص٧٧٢.

(3) نفسه ص ٧٧٢ .

(4) سقطت (ما) من نص المقتصد.

(5) المقتصد، ص٧٧٢-٧٧٣.

(اليقوم زيد) كما يقال: الذي يقوم زيد، وذاك أنَّ الألف واللام لما لم يستقم دخوله على الفعل للتعريف الذي هو فيه، إذْ كان الفعل لا يلائمه التخصيص، لم يدخل لفظه في حال كونه بمعنى (الذي) ليتبع حال الفرع حال الأصل، فجعل اسم الفاعل نائباً مناب الفعل لتحصل المحافظة على ما يقتضيه المعنى الأصلي في الألف واللام من الاختصاص بالاسم من جهة اللفظ[١].

ومن حط الفروع عن الأصول أيضاً ما ذكره الجرجاني من أن " الإعراب في الفعل فرع على الإعراب في الاسم فنقص عنه بأن اقتصر على حركتين وجعل الوجه الثالث منه السكون ليكون أضعف من إعراب الاسم جرياً على القياس في حط الفروع عن الأصول " [٢].

٢- صور قائمة على الحمل:

حذا الجرجاني حذو من سبقة من النحاة في الاعتماد على بعض صور القياس القائمة على الحمل، كحمل الفرع على الأصل، وحمل فرع على أصل مقدر، وحمل فرع على فرع، وحمل أصل على أصل، وحمل النقيض على النقيض.

أ- حمل الفرع على الأصل:

عُني العرب بهذا الأصل ولعله من أكثر صور القياس شيوعاً في النحو،

---

(١) المقتصد ص١١٤٦.

(٢) المصدر السابق ص١٦٨.

ومما قاله فيه ابن جني: " اعلم أنّ العرب تؤثر من التجانس والتشابه، وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن، وأنه منها على أقوى بال..."[1].

وأمثلته في المقتصد كثيرة منها: حمل الحرف على الفعل في العمل، إذ " ليس للحرف حظّ في العمل وإنما هو محمول على الفعل وفرع عليه " [2].

ومنها أيضاً جري المؤنث وهو (فرع) على (المذكر) وهو أصل، قال الجرجاني: " ومثل (عرفات) فيما ذكرنا (أذرعات)، والأكثر فيه التنوين على ما ذكرنا من إجرائهم إياه مجرى (مسلمون) والذي دعاهم إلى ذلك ما ذكرنا من قصدهم جري المؤنث مجرى المذكر، فكما أتبعوا الجرَّ النصبَ مع الاستغناء، كذلك جعلوا التنوين في (مسلمات) بمنزلة النون في (مسلمون) على ما ذكرنا وإن لم يكن بمنزلته على الحقيقة "[3].

ورأى ابن جني أن حمل المؤنث على المذكر أولى من حمل حروف المضارعة بعضها على بعض فقال: (فإذا جاز أن يحمل حروف المضارعة بعضها على بعض ـ ومراتبها متساوية وليس بعضها أصلاً لبعض ـ كان حمل المؤنث على المذكر، لأن المذكر أسبق رتبة من المؤنث، أولى وأجدر) [4].

---

(1) الخصائص ١/١١١.

(2) المقتصد، ص٤٤٤.

(3) المقتصد، ص٢٠٧.

(4) الخصائص ١/١١٢.

ومن أمثلته أيضاً حمل (ما) على (ليس) [1]، وحمل أسماء الشرط الجازمة على (إنْ) لأنها أم الباب، فعدوها أصلاً وبقية الأسماء فروعاً عليها[2].

ب- حمل فرع على أصل مقدّر (الأصل المرفوض):

منع النحاة استعمال الأصل في هذه الصورة من القياس، وأنابوا عنه فرعه إذ أصّلوا أن الأصل المرفوض يمنع إظهاره[3].

واستدل الجرجاني بقولهم: (عسى الغويرُ أبؤساً) [4]

على أنّ (أن) مع صلتها في": عسى زيد أن يخرج، منصوبة الموضع، وذاك أنّهم رجعوا في هذا المثل إلى الأصل، وأجروا (عسى) مجرى (قارب) حتى قيل: قارب الغوير أبؤساً[5].

فاستعملوا الأصل المرفوض وهو (الاسم) موضع (الفعل) والذي هو

---

(1) المقتصد، ص١١٢٣.

(2) نفسه ص١١٢٣.

(3) ابن جمعة الموصلي، عبد العزيز القواس، ١٩٨٥، (شرح ألفية ابن معطي)، تحقيق: علي موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، ٨٣٣/٢، ونظرية الأصل والفرع، ص١٦٧.

(4) مَثَل سائر في كتب الأمثال واللغة، قالته (الزّبّى) أو (الزّباء)، لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وبات الغوير على طريقه، ومعناه: لعلّ الشرَّ يأتيكم من قبل الغوير. (الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (٥١٨هـ) ، ١٩٧٢ (مجمع الأمثال)، ط٣، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ١٧/٢)

(5) المقتصد، ص٣٥٧.

فرع، والقياس أن يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع، والغالب اقترانه بأن ولذا خرّجه بعضهم على الشذوذ[1]. وقال فيه سيبويه إنه بمنزلة قولك: (كان الغوير أبؤساً)[2]. وكان الغرض فيه أنهم جعلوا لـ (عسى) مرفوعاً ومنصوباً كما يكون ذلك لـ (كان).

ج- حمل فرع على فرع (فرع الفرع):

في هذا الضرب من القياس يصبح الفرع أصلاً لفرع جديد، وخير مثال عليه عند الجرجاني أن (كان) فرع في العمل على الفعل و (ليس) فرع على (كان) في العمل، و (ما) العاملة عمل (ليس) فرع على (ليس) في العمل، قال: " اعلم أنّ (ما) فرع على (ليس) فلا يتصرف تصرفه، لا يجوز أن تقول: ما منطلقاً زيد فتعمل (ما) مع تقدم الخبر على الاسم كما تقول: ليس منطلقاً زيد، إذ الفرع لا يقوى قوة الأصل، وليس الشيء إذا شبه بالشيء أجري مجراه في كل شيء، ألا ترى أن باب ما لا ينصرف إنما أجري مجرى الفعل في بعض الأحوال، وهو أن منع الجر من التنوين وليس

---

(1) ينظر: المبرد في: المقتضب ٣/٧٠، و ثعلب في: ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (٢٩١هـ)، ٢٠٠٦، (مجالس ثعلب)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٦، دار المعارف، القاهرة، ١/٣٠٧، وابن هشام في: المغني، ص٢٣.

(2) يقول سيبويه: (اعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل. يشبههما بكاد يفعل، فيفصل حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: عسى الغوير أبؤساً، فهذا مثل من أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى (كان)، الكتاب، ١/٤٧٧-٤٧٨.

يمنع جميع ما لا يكون في الفعل. فكذلك (ما) لا يعطى جميع ما لـ (ليس) من التصرف وعلى هذا تجري الفروع مع الأصول في الغالب وهو **القياس المنقاد**" [1].

ومن هذا القياس أيضاً عدم صرف (عناق) اسم رجل، وصرف (قدم)، وذكر الجرجاني أن ذلك على ثلاثِ مراتبَ والثالثة منها للحركة في قدم "لأنها تمنع الصرف إذا كانت اسم امرأة ولا يكون لها تأثير في المذكر لأجل أنها محمولة على الحرف الرابع في (عناق) فهي فرع الفرع فينقص عن التاء بدرجتين فاعرفه فإنه من أسرار الصناعة "[2].

ومنه أيضاً ما ذكره من أن (الباء) هو الأصل في القسم، فيدخل على المظهر والمضمر فيقال: (بالله لأفعلن)، و(به لأفعلن)، و(بك لأفعلن)،

---

(1) المقتصد، ص٤٣٣.

(2) المصدر السابق ص٩٩٣. والمراتب الثلاث هي: المرتبة الأولى للتاء لأنه يمنع الصرف سميت به رجلاً، أو امرأة لأنه علم التأنيث، والمرتبة الثانية: لما زاد على ثلاثة أحرف لأن الحرف الرابع لا يمنع الصرف في التذكير إلا بعد أن يكون الاسم قد جرى له التأنيث قبل تسمية المذكر به، وذلك عناق اسم رجل، فليس كل حرف رابع يمنع الصرف فكتاب اسم رجل يصرف لأنه ليس بعلم التأنيث وإنما هو محمول على التاء فلا يجري مجراه إلا بعد أن تقع في موضع التأنيث. والمرتبة الثالثة ما ذكرت في المتن.

ومثاله من الشعر: [1].

رأى بَرْقاً فأَوْضَعَ فَوْقَ بَكْرٍ فَلا بِكَ ما أسالَ ولا أَغَاما

لأنّ (لا) زائدة والمعنى: فبك [2]، و (الواو) فرع على (الباء) فلا يدخل إلا على المظهر.

لا يقال: (وَكَ لأفعلن)، ولا: (وه لأفعلَنّ)، فينقص عن الباء بدرجة، والتاء فرع على الواو فتختصّ باسم الله تعالى، ولا يكون له تصرف، فإنه فرع الفرع فهو بعد الباء بدرجتين[3]. وهذا يدل على أن الأصول ليست في مرتبة واحدة، ولم يمنع كثرة استعمال الواو من عدّها فرعاً على الباء، وبالتالي " فالأصل الأقوى والأول ما أخذ استحقاق أصالته بنفسه ووضعه، أمّا ما كان فرعاً لأصل وأصلاً لفرع آخر، فهو دونه في القوة والرتبة " [4].

د- حمل أصل على أصل (التقارض):

قاس النحاة الأصل على الأصل كما قاسوا الفرع على الفرع وسموا هذه الصورة من القياس (التقارض). وهو أن يستعير كل واحد من الأصلين من

---

(1) قائله عمرو بن يربوع بن حنظلة، ينظر: سعيد بن أوس (٢١٥هـ)، ١٨٩٤، (النوادر في اللغة)، تصحيح سعيد الخوري الشرتوني اللبناني، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، ص١٤٦.

(2) المقتصد، ص٨٣٩.

(3) المصدر السابق ص٨٣٨-٨٣٩.

(4) نظرية الأصل والفرع ص١٦٨.

الآخر حكماً، هو أخص به فأصل (غير) أن تكون وصفاً، والاستثناء فيها عارض معار من (إلا) [1].

فقد دخلت (إلا) على (غير) في الصفة التي هي أصله كما دخل (غير) عليها في الاستثناء، والصفة عارضة في (إلا) والاستثناء عارض في (غير) وفي ذلك يقول الجرجاني: "وقد دخل (إلا) على (غير) في الصفة التي هي أصله كما دخل (غير) عليه في الاستثناء. تقول: جاءَني القوم إلا زيدٌ فترفع ما بعد (إلا) كما ترفع (غيراً) إذا قلت: جاءَني القومُ غيرُ زيد: وتعرب الاسم الواقع بعد (إلا) بإعراب (غير) في حال الوصفية، فتقول: مررت بالقوم إلا زيدٍ كما تقول: مررتُ بالقوم غيرِ زيد، كما أعربت (غيراً) بإعراب الاسم الواقع بعد (إلا) حيث جعلته استثناء فقلت: جاءَني القوم غيرَ زيد، كما تقول: جاءَني القوم إلا زيداً؛ فالصفة عارضة في (إلا) والاستثناء عارض في (غير) "[2].

ولعل ما يميز هذا الأصل من غيره أنه لا يمكن طرد حكم الأصل على المقيس، لأن كلاً منهما أصل، ولهذا يتبادلان حكم كل منهما تنبيهاً على أصالتهما معاً[3].

هـ- حمل النقيض على النقيض:

---

(1) الأشباه والنظائر في النحو ٤٢٢/١، وينظر: نظرية الأصل والفرع ص١٦٩.

(2) المقتصد، ص٧١١.

(3) نظرية الأصل والفرع ص١٦٩.

وهو ما اقترح السيوطي تسميته قياس الأدون[1]، وهو قياس مبني على حمل الضد على الضدّ. والنقيض: هو المنافي لما نافاه بأنهما لا يجتمعان في الصحة[2]، قال الجرجاني: " إنهم يجرون الشيء مجرى نقيضه "[3]، فـ (لا) استحقت في الأصل عمل (إن) في قولك: إنّ زيداً منطلق، لأنها نقيضة (إنّ) من حيث كانت نفياً وكان (إنّ) إثباتاً وتوكيداً "[4].

وأضاف الجرجاني: "ألا تراهم جرّوا بـ (كم) تشبيهاً لها بـ (ربّ) من جهة التضاد، وهو أن (كم) للتكثير و (ربّ) للتقليل، فوجب أن يقال: لا رجلاً ذاهب، كما تقول: إن رجلاً ذاهب إلا أنهم بنوا (لا) مع ما دخل عليه من الاسم المفرد على الفتح ، ولم يبنوها على حركة أخرى لأنها استحقت ما ذكرنا من مشابهتها النصب في الأصل، فلما قصد البناء بني على الحركة المستحقة دون أخرى أجنبية"[5].

٣- صور عبر عنها بمصطلحات بعينها:

وثمة صور أخرى للقياس عبر عنها الجرجاني في مقتصده بمصطلحات

---

(١) الاقتراح ص٤٢.

(٢) الرماني، علي بن عيسى ١٩٨٤، (الحدود) في كتاب: رسالتان في اللغة. تحقيق إبراهيم السّامرّائي، ط١، دار الفكر، عمان ص٧٢.

(٣) المقتصد، ص٧٩٩.

(٤) المصدر السابق ص٧٩٩.

(٥) المصدر السابق ص٧٩٩-٨٠٠.

بعينها. فذكر ما كان من قياس كلام العرب ونبه إلى الأكثر في الاستعمال وإلى ما كان بعيداً من القياس وغير موجود في الاستعمال وإلى ما كان فاسداً قياساً واستعمالاً، وذكر ما كان قليلاً وليس بشيء يجد القياس فيه سعة، ولم يغفل عن الإشارة إلى القياس المتروك، إضافة إلى ما يقبله القياس وما يسمع ولا يقاس عليه في حال الاختيار.

فمن إشارته إلى **قياس كلام العرب**: قوله " وهذا قياس كلام العرب؛ فإنهم ينقلون المعنى الواحد من اسم إلى اسم ولفظ إلى لفظ لاختلاف الحال به وزيادة خفة فيه كقولهم أولاً: الضرب للفعل المعلوم، ثم اللطم لهذا الفعل بعينه إذا كان على الخدّ... وهذا الحكم في جمع كلام العرب"[1].

وأمّا ما كان من الأكثر من الاستعمال والأحسن في القياس فما جاء من جواز النصب إذا حذف النون من اسم الفاعل في الاثنين والجميع إذا ألحقته الألف واللام فقال: " اعلم أن منهم مَنْ يقول: الضّاربا زيداً، والضاربو زيداً فلا يحذف النون لأجل الإضافة ولكنه يحذف لطول الكلام، ولا يجعلون لحذفه تأثيراً في الحكم ويبقون النصب على أصله والبيت الذي أنشده من أبيات الكتاب؛ فعورة العشيرة نُصب بـ (الحافظو) لأن التقدير: الحافظون عورة. فالنون حذف في الوجه الأول اختصاراً، واعتدّ به من وجه وهو أنّه جعل المنصوب مجروراً ليكون بمزلة ما أضيف في الظاهر، وهذا هو الأكثر من الاستعمال والأحسن في القياس لأجل أن النون إذا حذف

---

(1) المقتصد، ص١٠١.

وجب أن يكون له أثر في اللفظ وإذا قُصد النصب وجب أن يبقى النون لفظاً غير أن بعضهم يحذف ولا يعتدّ بالحذف حرصاً على إبقاء لفظ النصب وقد قرِئ (والمقيمي الصلاة) بالنصب وليس بالأعرف"[1].

وكما ألمح إلى **ما كان بعيداً من القياس وغير موجود في الاستعمال** في قوله " وأنت إذا قلت: عسى يخرج الزيدان جعلت الكلام بمنزلة: ضحك خرج في إيلاء الفعلِ الفعلَ وذلك بعيد من القياس وغير موجود في الاستعمال"[2].

فكذلك ألْمح إلى **ما كان فاسداً قياساً واستعمالاً**، فقال: " والثاني أن تقول: (إن هنداً وعمراً خارجةٌ قاعدٌ). فلا تعطف، وهذا فاسد من حيث إن قولك: و (عمراً) يكون فصلاً بين اسم (إن) وخبره بالأجنبي، وتكون (خارجة) فصلا بين عمرو وخبره الذي هو قاعد وذلك فاسد قياساً واستعمالاً "[3].

وأشار كذلك إلى **ما كان قليلاً وليس بشيء يجد القياس فيه سعة**، فقال في حذف (على) في نحو: كررت على مسمع: " اعلم أنّ الشيخ أبا عليّ اختار أن يكون نصب (مسمع)[4] وهو اسم رجل بالمصدر الذي هو

---

(1) المصدر السابق ص٥٢٩-٥٣٠.

(2) المصدر السابق ص٣٦١.

(3) المقتصد، ص٤٥٠.

(4) من قول الشاعر:

(الضرب) دون أن يكون الأصل كررت على مسمع ثم حذف الجارّ وعدّى الفعل فقال: كررتُ مسمعاً؛ لأجل أن حذفَ (على) قليل وليس بشيء يجد القياس فيه سعة. وأما عزت عليه وعزّته فإن ذلك مستعمل" [1].

وقال في استعمال (الكاف) اسماً وحرفاً: " ولا يجوز أن يقال: إن التقدير: جاءني الذي هو كزيد في قولك ـ جاءَني الذي كزيد ـ لأجل أنّ ذلك **قليل غير متسع** فلا يقول أحد: جاءني الذي قائم وخرج الذي قاعد إلا في حال غير السعة ثم لا يحسن ذلك في كل شيء"[2].

ونبّه الجرجاني في مقتصده إلى ما كان من **القياس المتروك** كقوله: " وعنى الشيخ أبو علي بقوله: فعلى القياس المتروك في " (ثلاثة مائة)، أنه كان يجب أن يبين بالجمع من حيث كان موضوع هذا الباب أعني الثلاثة إلى العشرة على أن يضاف إلى الجميع..." [3].

فهذه جملة أقيسة الجرجاني، والمتأمّل لهذه الأقيسة يجد فيها أنه أشار إلى ما يقبله القياس من مثل قوله: "فالصحيح ما ذكره أبو عثمان **والذي يقبله**

لقد علمت أُولى المغيرةِ أنني كَرَرْتُ فَلَمْ أنْكل عن الضَّرْب مِسْمَعا

المغيرة: الخيل التي تغير. ينظر: الخزانة ١٣١/٨ (تحقيق: محمد نبيل طريفي، وأميل يعقوب).

(١) المقتصد، ص ٥٦٧-٥٦٨.

(٢) المصدر السابق ص٨٥١.

(٣) المصدر السابق ص٧٤٢.

القياس حمل العام على الخاص" [1].

وذكر **ما لا يقبله القياس** في موضع آخر؛ من ذلك جوابه عن السؤال: " ما المانع من استعمال الجملة من المبتدأ والخبر في الشرط كما استعملت في الجزاء مع استوائهما في أنّ كل واحد منهما يقتضي معنى غير واجب الوجود، وإمكان التأول في الموضعين "[2].

فأجاب أنّ: (الشرط هو أول الكلام وابتداء هذا المعنى الذي هو ارتباط أحد الأمرين بالآخر فلو وضع على المجاز والتأوّل لم يستند إلى حقيقة توضح أمره وأما الجزاء فيتلو لشرط فإذا وضع على خلاف الظاهر وقصد فيه ضرب من التأول كان ذكر الشرط قبله على حقيقة يكشف عن الغرض ويبين الأمر ليس على الظاهر" [3]، ثم قال: "... وما سألنا السائل بمنزلة أنه يضمر الشيء ابتداء من غير أن يكون هناك ذكر أو دليل سابق يدل على النية المستترة ويكشف عنها وذلك ما لا يقبله القياس فاعرفه"[4].

وذكر أيضاً ما **يسمع ولا يقاس عليه في حال الاختيار**، من ذلك أن الأمكنة المخصوصة أصلها أن يتعدى إليها الفعل غير المتعدي بحرف الجر،

---

(1) المصدر السابق ص٤٦١.

(2) المقتصد، ص١١٠٦.

(3) نفسه ص١١٠٦

(4) المقتصد، ص١١٠٦ .

فإن جاء شيء من ذلك بغير حرف الجر فعلى أنه حذف اتساعاً وذلك يُسمع ولا يقاس عليه في حال الاختيار [1].

ومما يلاحظ على أقيسة الجرجاني أيضاً أنه **لم يقس على الضرورة**، فعندما قاس (زرق) وما أشبهه على (عَوِر) بيّن علة ذلك أنهم إذا ذكروا (فَعِل) فالمقصود (أفعل) فيجري على حكم الأصل، فلا يقال: (ما أزرقه)، كما لا يقال: (ما أحمره)، ثم أضاف أنه قد يأتي ذلك في ضرورة الشعر[2].

وتمسك بأصل الكثرة وعدّه من المرجّحات. من ذلك أن العامل يعاد لفظاً نحو قوله تعالى: ﴿**قَالَ الْمَلأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُواْ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ**﴾[3] ونحو ذا كثير في كلامهم[4].

ورفض الأصل المقيس عليه لعدم السماع به، فلا يقال: (أعطِيتكمه) كما يقال أعطِيتكم درهما، وإنما المستعمل الشائع ردّ الواو وهو لغة التنزيل[5].

وخالف أقيسة الكوفيين الذين أجازوا في (إن) المخففة: (إنْ ضربت لزيداً)، و(إنْ خرج لزيدٌ)، بمعنى: (إن زيداً ضربته)، و(إنّ زيداً خرج)،

---

(1) المصدر السابق ص٦٤٦.

(2) المصدر السابق ص٣٨١.

(3) الآية ٧٥ من سورة الأعراف.

(4) المقتصد، ص٩٢٩.

(5) المقتصد، ص١٤٣.

ووصف ما ذهبوا إليه أنه: (ليس بثبت)[1].

ولم يجوّزه البصريون؛ لأن زيداً إذا كان مفعول (ضربت) وفاعل (خرج) فليس له تعلق بالابتداء وحكمه بوجه[2]. وأنْكَرَ هُوَ وأصحابه في موضع آخر تجويزَ أبي عثمان النصب في نحو: (يا أيُّها الرجلَ) قياساً على : (يا زيدُ الظريفَ)، وبين العلة في ذلك[3].

أقيسة طريفة:

وإضافة إلى كل ما تقدم من صور القياس تلك، فإنه يُلمح لدى الجرجاني بعض الأقيسة الطريفة، فالمقتصد كتاب تعليمي وشرح لكتاب تعليمي أيضاً، وغايته تقريب المسلك وتيسير نحو العربية وتبسيطه للدارسين عامة، وربما تكون طبيعة المادة نفسها قادته إلى مثل هذا النوع من الأقيسة، والتي منها أنه: **قاس الظواهر اللغوية على ظواهر الحياة المادية والاجتماعية**، "وهذا شيء يخرج عن الدرس اللغوي ويحيل اللغة إلى منطق ذهني، فربما جعلوا في ذلك العرف الاجتماعي هو المقيس عليه... وظهر ذلك عند سيبويه يسيراً واشتدّ في نحو الفارسي وابن جني والأنباري"[4].

---

(1) المصدر السابق، ص٤٩١.

(2) المقتصد، ص٤٩١ .

(3) المقتصد، ص٧٧٨.

(4) الحلواني، محمد خير، ١٩٧٩ (أصول النحو العربي) جامعة تشرين، اللاذقية، ص١٠٥.

فمن أمثلته عند الجرجاني أنه **قاس عدم جواز وقوع المعمول حيث لا يقع العامل على أنه لا يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد**، فالمعمول تبع للعامل، فلا يكون له تصرف لا يكون لعامله، وأجمل أحواله أن يقع في موقعه، فأما أن يفوته في التصرف والوقوع حيث لا يقع هو فلا. والغلام لا تُجعل مرتبته فوق مرتبة السيد، وإلا كان خروجاً من الحكمة[1].

ومنها أيضاً ما ذكره من أنّ (العجمة) فرع؛ لأجل أن **لغة العرب مقدمة عندهم على ما يأخذونه من غيرهم بلا شبهة كما أن ما ينعقد ملكك عليه وتدخره لنفسك يكون مقدماً عندك** على المستعار المخصوص بغيرك، وليس الدخيل في القوم كالنسيب منهم[2].

وقد **يقيس على ناحية إنسانية**، فـ (مَنْ) اسم خُصّ بجنس: كالرجل وليس بصفة فيقتضي الاشتراك، فكما أنّ (الإنسان) يقع على الآدميين كذلك (مَنْ) يختص بما يعلم[3].

وعلّة تشبيه (من) بالإنسان ـ عند الجرجاني ـ لأنه يقع على المؤنث والمذكر.

ومن طريف القياس عنده أيضاً قياسه على المحسوسات، فقد قاس علاقة الفعل بالمصدر على العلاقة بين (الفضة) وما صنع منها؛ فحكم بأن

---

(1) المقتصد، ص٣٠٤.

(2) المقتصد، ص٩٦٥.

(3) المصدر السابق ص٣١٩.

الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه كما أن الأواني المصنوعة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها، إذ حالها مع الفضة كحال الفعل مع المصدر، فالسّوار فضة وليس الفضة بسوار؛ لأن فيه زيادة ليست في الفضة كما أن الفعل مصدر وليس المصدر بفعل؛ لأن الفعل يدل على الزمان والمصدر لا يدل عليه، فلما كان الأمر كذلك عُلم أن الفعل مأخوذ من المصدر كما كانت الصور المختلفة مأخوذة من الفضة[1].

ولا يكتفي الجرجاني بهذا القدر من المقارنة بينهما بل يأتي بدليل آخر وهو أن المصدر يكون على مثال واحد نحو (الضرب) ، والفعل يكون على أمثلة مختلفة، كما أن الفضة نوع واحد، وما يُؤخذ منها أنواع وصور متفاوتة[2].

---

(1) المقتصد، ص١١١.

(2) نفسه ص١١١.

٤– العلة القياسية:

العلة وثيقة الصلة بالقياس، ولا سيما أن القياس، حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع، ولذا سيشير البحث إلى العلة القياسية بشقيها الحسي والعقلي وسواء أكانت هذه العلل صرفية أم كانت نحوية، فإنها في الواقع لا تتجاوز القواعد المطردة إلى ما وراءها مما اعتل به النحويون وجعلوه أسباباً مفضية إلى تلك الأحكام(١).

والمتأمل علل النحاة الأوائل يجدها في الأعم الأغلب عللاً لغوية " مدارها على أسباب لسانية يبينها الحِسُّ قبل أن ينفذ إلى إدراكها الذهن، وليست ـ كما يزعم بعضهم ـ مبنية على اعتبارات عقلية بائنة عن طبيعة اللغة أو مفروضة عليها من خارجها وإنما أكثرها يجري مجرى القوانين اللغوية المستسرة والتي تتفرع عنها كثير من الأحكام التي تتخذ شكل قوانين جزئية "(٢).

ويمكن القول إنّ العلل الصرفية تعود في الغالب إلى أسباب لسانية مدارها اجتناب الثقل وطلب الخفة ، أخذاً بما جرى عليه العرب في نطقهم، ويبدو هذا واضحاً جلياً لدى الجرجاني فـ (أَنَّ) مبنية على الفتح إتباعاً لآخرها أوّلها، وكذلك (لَعلّ) لأن الأصل (عَلَّ)، و " لم يُخْتر الإتباع في (إنّ) لأنه يفضي إلى الثقل، وهو اجتماع الكسرتين، واختير في (أنّ)

---

(١) القياس في النحو، (منى الياس)، ص٤٨.

(٢) المصدر السابق ص٤٧.

لأنه يؤدي إلى الخفة... والإتباع ضرب من المشاكلة فلا يجب استمراره"[١].

وهذا التعليل القائم على طلب الخفة ونبذ الثقل أيده اللغويون المحدثون وعبروا عنه بقانون الاقتصاد اللغوي أو الجنوح للجهد الأخف [٢].

ولم تقتصر هذه العلل على الأحكام الصرفية فحسب بل تجاوزتها إلى كثير من الأحكام النحوية، ومن ذلك قضية العطف على ضمير الرفع المتصل وضمير الرفع المستتر، إذ لا يكون ذلك إلا بأن يؤكد كلا الضميرين بضمير منفصل، والحس يؤيد ما ذهب إليه النحاة في ذلك [٣].

وذهب ابن جني إلى أن هذه العلل أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين فقال: " إنهم إنما يحيلون على الحس ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس " [٤].ولا يعني بذلك أنها " تبلغ قدر علل المتكلمين ولا عليها براهين المهندسين "[٥].

والجرجاني واحد من أولئك الذين استندوا إلى بدائه الحس. ولا سيما أنه متكلم على طريقة الأشعري. فقد أشار إلى " ما لا يقبله الحس " [٦]، وإلى

---

(١) المقتصد، ص١٣٨.

(٢) القياس في النحو، (منى الياس)، ص٤٩.

(٣) نفسه ص٤٩.

(٤) الخصائص ٤٨/١.

(٥) المصدر السابق ٨٧/١-٨٨.

(٦) المقتصد، ص٨٠.

ما كان " ناقضاً لقضية الحس " [١]، وأشار كذلك إلى ما " يترك ذكره لدليل الحال عليه وشهادة الحس به" [٢].

ولا يعني ما تقدم أن النحاة، ومن ضمنهم الجرجاني لم يعتلّوا بعلل عقلية، بل ربما احتكموا إلى هذا النوع من العلة عندما يتعلق الحكم بمعقولية الكلام، ومن ذلك تعليل سيبويه امتناع الاقتصار على أحد مفعولي الأفعال القلبية التي تفيد يقيناً أو ظناً فقال: " وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينياً كان أو شكاً " [٣]. ومن أمثلته لدى الجرجاني قوله: " فكما أن زيداً في قولك: أزيد قائم، مرفوع بالابتداء لتعريه من العوامل اللفظية، كذلك (قائم) في قولك: أقائم أخواك، يرتفع بالابتداء لمساواته زيداً في التعري من العوامل الظاهرة" [٤].

وهذا الضرب من العلل " لما كان يتساند إلى بدهيات العقل عندما يكون الأمر متعلقاً بمعقولية الكلام، يجري مجرى الضرب السابق من العلل التي تتساند إلى بدائه الحس وتستند على أسباب لسانية بَحْت" [٥].

---

(١) المصدر السابق ص١١١٥.

(٢) المصدر السابق ص٨١٥.

(٣) الكتاب ١٨/١.

(٤) المقتصد، ص٢٤٧.

(٥) القياس في النحو، (منى الياس)، ص٦٠.

ومهما يكن من أمر، فقد تكامل الكلام في العلل على يدي ابن جني الذي عمل على هدي توجيه شيخه أبي علي الفارسي في هذا الباب، وقد تجاوز ما ذهب إليه النحاة قبله إلى ما يسمى فلسفة العلل[1].

(1) المصدر السابق ص٦٤.

ثانيا- العلّــة

العلة لغة: "عبارة عن معنى يحلّ بالمحلّ فيتغيّر به حال المحل ، ومنه سمي المرض علة"(١).

وهي في مطلق معناها : " ما يتوقف عليه الشيء وما يحتاج إليه . وكل من العلة والسبب قد يُفسّر بما يحتاج إليه الشيء فلا يتغايران، وقد يراد بالعلة المؤثر، وبالسبب ما يفضي إلى الشيء في الجملة، أو ما يكون باعثاً عليه فيفترقان" (٢).

---

(١) الكليات ١/٦٢٠ .

(٢) الكليات: ١/٦٢٠-٦٢١ . وقد فرّق أبو البقاء بين السبب والشرط؛ فبيّن أن **السبب**: ما يكون وجود الشيء موقوفاً عليه، كالوقت للصلاة. و**الشرط**: مايتوقف وجود الشيء عليه، كالوضوء للصلاة. وكذلك فرّق بين الشرط والعلة، **فالعلة** لابد أن تكون مطردة ومنعكسة، وثبوتية، ولا تكون إلا واحدة، بخلاف **الشرط** الذي قد يكون وجودياً كالحياة مع العلم للعلة، ولا مانع من تعدده. وذكر أبو البقاء أن النحويين لايفرقون بين السبب والشرط، وكذا بين السبب والعلة، وأن أهل الشرع يفرقون بينهما من وجهين : أحدهما أن السبب ما يحصل الشيء عنده لا به، والعلة ما يحصل به ، والثاني أن المعلول يتأثر عن علته بلا واسطة بينهما.. فما يفضي إلى شيء إن كان إفضاؤه داعياً سمي علة، وإلا سمي سبباً محضاً. وقد يراد بالسبب العلة كما يقال النكاح سبب الحل، والطلاق سبب لوجوب العدة شرعاً كما ذهب إليه بعض الفقهاء. (ينظر: الكليات ١/٥٠٤ ، ٥٣٠) .

أمّا العلّة النحوية فيرادُ بها: تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه[1].

وليست هذه العلل سواء في نظر النحويين، بل هي عندهم على ثلاثة أضرب[2]: **العلة الأولى (التعليمية)**؛ وهي التي يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب، لأن كلامهم لم يُسمع كلّه وإنّما سُمع بعضه وقيس على نظيره، ومنها: رفع الفاعل بأنه فاعل ونصب المفعول بأنه مفعول، **والعلة الثانية (القياسية)**؛ وهي شرح وتفسير وتعميم للعلّة[3]؛ كأن يُسأل: ولماذا رُفع الفاعل ونصب المفعول، والجواب: للفرق بينهما. وأمّا **الثالثة (الجدلية)**؛ فمبناها على إمعان النظر والتأمّل؛ كأن يُسأل: إذا كان الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً للفرق بينهما، فلماذا لا يحصل العكس، والجواب: الفتح خفيف، والضمّ ثقيل، فنصبوا الكثير ورفعوا القليل.

وهذه العلة موجودة على ألسنة النحاة منذ وجد النّحو، وهي عند سيبويه مستمدة من روح اللغة ـ معتمدة على كثرة الشواهد من حيث الدّليل والبرهان أو على الفطرة والحسّ من حيث طبيعتها. وللنحاة الأوائل في انتزاعها وتوضيحها أسلوب أقرب إلى الحزم والتقرير منه إلى الجدل والتأويل.

---

(١) أصول النحو العربي، ص١٠٨.

(٢) الاقتراح ص٥٦، وينظر: أصول النحو العربي ص١٠٩-١١٠.

(٣) الخصائص ١/١٧٣.

وأوفى الاهتمام بالتعليل على غايته على يد أبي علي الفارسي، وتكامل الكلام فيه على يد ابن جني . كما سبق . فكانت آراؤه بذوراً فكرية هادئة... أصبحت فيما بعد عماد ثورة أزكاها ابن مضاء القرطبي في النصف الثاني من القرن الخامس[١]؛ إذ دعا إلى اطّراح العلل الثواني والثوالث، وإلغاء نظرية العامل، وعدم إجازة شيء لم يُؤْثر عن العرب أنّهم تكلّموا به [٢].

وإذا كان ابن مضاء قد ثار على العلة والتعليل فإن معاصره الجرجاني اهتم بالتعليل فكثر في شرحه، ولاسيما أنه شارح إيضاح أبي عليّ الذي قال عنه تلميذه ابن جني: " أحسب أنّ أبا عليّ قَدْ خَطَر له وانتزع من علل هذا العلم ثلّث ما وقع لجميع أصحابنا " [٣]. فلا تكاد تخلو صفحة في المقتصد من علة على الأقل.

ولا يكتفي بتعليل الحكم النحوي بل يحرص على استقصاء وجوه العلة الواحدة إمّا تعددّت. من ذلك تعليله عدم جواز العطف على الضمير المجرور؛ لأنّه بمنزلة التنوين من وجهين[٤]، وأنّ أصل البناء السكون، فإن

---

(١) العلة النحوية ص١٣٠.

(٢) الردّ على النحاة ص٨٥-٨٧، ١٥١-١٥٢.

(٣) الخصائص ٢٠٨/١.

(٤) المقتصد، ص ٩٥٩.

وجد شيء مبني على الحركة فلأحد ثلاثة أشياء[١]. وغيرها من الأمثلة[٢].

وقد يصرّح الجرجاني بلفظ العلة مشيراً إلى أنها تكون بحسب الظاهرة المعلل لها. فمن ذلك أنّ " الحروف لا يعلل لبنائها كما يُعللّ لبناء الأسماء لأجل أنها غير مستحقة للإعراب بوجه. كما كانت الأسماء مستحقة له " [٣]. ومنه أيضاً: " فأمّا العلة في ما زال فغير العلة في مادام " [٤].

وأمّا المنطق وعلم الكلام فأثرهما بادٍ في صياغة الجرجاني أحكام العلة والقواعد النحوية، فنجده يقول مثلاً: " ألا ترى أن السواد والبياض بهما تقع البداية حيث يراد ذكر ضدّين، وفعلاهما متساويان في هذا المعنى، تقول: اسودّ وابيضّ فتجدهما غير متعدّيين. ولو حاولت أن تصوّر في أحدهما تعدّيا لم يُتَصَوّر، والعلة في ذلك أن الشيء لا يكون ضداً لغيره، حتى يكون مقابلاً له، وإنما يقابل الشيء ويقع بإزائه ما يكون من جنسه، فإذا اختلف الفعلان في التعدّي كانا جنسين اثنين " [٥].

وذكر ابن جنّي أنّ أكثر العلل مبناها "على الإيجاب بها، كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ، والخبر، والفاعل، وجرّ

---

(١) المصدر السابق ص١٢٦.

(٢) المصدر السابق ص٦٨، ٨٦، ١٠٥، ١١٨، ١٧٤، ١٨٦، ٣٥١.

(٣) المقتصد، ص١٣٣.

(٤) المقتصد، ص٤٠٧.

(٥) المصدر السابق ص٦٠٢.

المضاف إليه، وغير ذلك..." [1]. وهذا ما يسمى " بالعلة الموجبة " ، وهي غير مقتصر بها على تجويزها، وعلى هذا مفاد كلام العرب[2].

وذكر أن هناك ضرباً آخر من العلة يسمى "بالعلة المجوزة "، قال فيه إنه "هو في الحقيقة سبب يجوّز ولا يوجب" [3].

وألمح الجرجاني في مقتصده إلى نوعي العلة الآنفي الذكر، فمن الأول قوله: "الأسماء إذا حصل بينها وبين الحرف مشابهة لم يجب بناؤها وإنما يجوز ذلك لأنه يَصِحُّ ألا يعتدّ بالمشابهة ويترك الأصل" [4].

ومن الثانية قوله: " وأمّا الجزاء فكقولك: مَنْ تضربْ أضربْ، فالذي أوجب بناء (مَنْ) فيه نيابته عن الحرف الذي هو (إنْ) [5]، وقوله: " فالموصول كقولك: جاءَني مَنْ عرفته فالذي أوجب بناء هذا أنه لم يستقِلّ بنفسه واحتاج إلى ما ينضمّ إليه من الصلة، كقولك: عرفته وما أشبه ذلك من الجمل " [6].

فثمة فرق إذاً بين العلة والسبب، فما كان موجباً يسمى (علة) وما كان

---

(١) الخصائص ١/١٦٤.

(٢) المصدر السابق ١/١٦٤.

(٣) الخصائص١/١٦٤.

(٤) المقتصد، ص١٣١

(٥) المصدر السابق ص١٢٩.

(٦) المقتصد، ص١٢٧-١٢٨.

مجوزاً يسمى (سبباً) [1]، فالعلة ما ثبت الحكم بها، والسبب ما يتوصل به إلى الحكم من غير أن يثبت به [2].

وخير مثال في المقتصد يوضّح معنى العلة والسبب والفرق بينهما، ما ذكره الجرجاني من علة بناء (أوّل) و (علُ)، فيذكر أنّ فيه ثلاثة أسئلة، يمثل السؤال الأول العلة الأولى التعليمية، وهو: لمَ بُني؟ والسؤال الثاني العلة الثانية القياسية. وهو: لِمَ بني على الحركة؟ أمّا العلة الثالثة الجدلية فيمثلها السؤال الثالث: لم بني على الضمة؟

ويبدأ الجرجاني بالإجابة عن أوّل هذه الأسئلة بقوله: " فأمّا العلة في بنائه فهي أنّ (أول) يضاف ...) فَيُصرّح بلفظ العلة. أمّا في إجابته عن السؤالين الثاني والثالث فيذكر لفظ السبب مبتعداً عن لفظ العلة، وكأنه يقول: إن العلة تطلق على العلة الأولى، أمّا السبب فيطلق على العلل الثواني والثوالث، ونصّه فيه: (... أمّا نحو (أَوّلُ) و(عَلُ)، ففيه ثلاثة أسئلة:

أحدها: أن يقال: لِمَ بُني؟ والثاني: أن يقال: لِمَ بني على الحركة؟ والثالث: أن يقال: لم بُني على الضّمّة؟.

فأمّا العلّة في بنائه فهي أنّ أوّل يضاف، تقول: جئتك أوّل القوم، وأوّل رجلٍ... فيبنى حتى يُتخَلّص من هذا الخلاف... وإنما لم يمكن تنوينه لأجل أنّ المضاف إليه إذا ثبت في التقدير كان بمنزلة ثباته في اللفظ...

---

(١) الاقتراح ص٥٠.

(٢) الكليات للكفوي ٦٢١/٢.

وأما سبب بنائه على الحركة فما ذكرنا من أنهم يجعلون الحركة دليلاً على التمكّن، وفرقاً بين ما يكون البناء فيه عارضاً وبين ما يكون عريق البناء...

وأمّا سبب بنائها على الضمّ . فأنّ الضّمّة أقوى هذه الحركات والموضع موضع الدلالة على التمكّن فيُختار أقوى هذه الألفاظ، وصار الضّمة علماً لهذا الحذف ... "[1].

ولا يخفى على المتأمّل عنايةُ الجرجاني بأصناف العلة جميعاً التعليمية منها والقياسية وكذلك الجدلية. فهو وإن كان قد اعتنى بالعلل الأُوَل وفشت فُشُوّاً ظاهراً في مقتصده[2] إلا أنه لم يهمل أيضاً العلل الثواني والثوالث بما فيها من تداخل حاصل لعدم وجود حدود فاصلة بينها.

وإذا كان قد وجّه عنايته للعلة الأولى (التعليمية) أكثر من غيرها فلأنها بها تعرف الأحكام والقواعد المطّردة المستنبطة من استقراء كلام العرب. فقد زخرت بها صفحات الشرح، وكان منها: " فإن قلت في قولك: جاءَني زيد إنّ النية فيه مخالفة للفظ، كان محالاً لأجل أنّ حقّ الفاعل الرّفع. وهذا مرفوع وجارٍ على ما يستحقّه .." [3]. ومنها: " وكذا لو قلت: عجبت من إنّك منطلقٌ بالكسر بمنزلة قولك عجبت من أنت منطلقٌ، وهذا محال؛ لأن

---

(١) المقتصد، ص١٤٥-١٤٦.

(٢) ينظر: المقتصد، ص٦٩، ٧٠، ٨٢، ٨٦، ٨٧، ١٧٣، ١٦٩، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢٤٢، ٢٤٨، ٣٣٣، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٧٧، ٥٣٩، ٦٢٨... إلخ.

(٣) المقتصد، ص٣٣٣.

الفاعل لا يكون جملة، وكذا حرف الجر لا يدخل على الجملة "[1].

وكذلك: " وليس الإخبار بمطّرد في جميع الأسماء؛ لأجل أنّ (كيف) و (أينَ) و (متى) و (إذْ) وما أشبه ذلك أسماء بلا خلاف" [2]. وغيرها من الأمثلة.

والجرجاني كغيره من النحاة، استند إلى مرتكزات معينة لتعليل ظواهر اللغة كما سيأتي:

مُرْتكزات العلّة لدى الجرجاني

يُقْصد بمرتكزات العلةِ تلك الأسباب التي علل بها النحاة ظواهر اللغة[3]، وكثرت لدى الجرجاني فتجاوزت حدّاً جعلنا نقتصر على إيراد بعضها، وهو أكثرها دوراناً في المقتصد، ومن ثمّ الاكتفاء بالإيماء إلى ما بقي.

١-إيثار الخفّة وكراهة الثقل:

وهي أكثرها دوراناً في كتب النحاة وقد ربطوا بين هذه العلة وما يسميّه علم اللغة الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي ـ كما سبق ـ والذي مؤدّاه أن يحاول المتكلّم إيصال ما في ذهنه من أفكار أو ما في نفسه من

---

(١) المصدر السابق ص٤٧٧.

(٢) المصدر السابق ص٧٠.

(٣) أصول النحو العربي ص١١٤.

إحساسات مع أقل جهد عضلي مبذول[١].

وأما قول د. عبده الراجحي: إن معظم ما تُوصل إليه من تفسير للقوانين كان مرده إلى كثرة الاستعمال[٢]. فلا يختلف في مؤداه مع القول السابق من حيث إنه راجع في نهاية المطاف إلى الخفة، إذ كثر في كلامهم ما يستخفون وقلّ ما يستثقلون.

والتعليل بطلب الخفّة ونبذ الثقل منتشرٌ في جسد المقتصد[٣]. من ذلك: بناء (أين) على الفتح، وأصل التقاء الساكنين الكسر، و " إنما اختير الفتحة استخفافاً وفراراً من الجمع بين الياء والكسرة " [٤].

وإذا لم يؤدّ البناء على الكسر إلى هذا الثقل فإنه يبقى على أصل التقاء الساكنين، كما في بناء(هؤلاء)، إذ ليس فيه ما يُستنكر من اجتماع الياء والكسرة كما كان في (أين)، فقبل الحرف الأخير (ألف) والألف نهاية في الخفة والبعد من الثقل فلا يكون للكسرة تأثير وكلفة على اللسان معه[٥].

---

(١) نفسه ص١١٤.

(٢) الراجحي، عبده، ١٩٧٩، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج)، دار النهضة العربية، بيروت ص٥٨.

(٣) المقتصد، ١٠١، ١٠٣، ١٠٧، ١٣٤، ١٣٩، ١٥٧، ١٦٠، ١٦٢، ١٦٨، ١٨١، ٢٠٤، ٢١٠.

(٤) المصدر السابق ص١٣٤.

(٥) المصدر السابق ص١٣٩.

ومن طلب الخفة أيضاً تخصيص الجزم بالفعل لأنه " إسقاط وتخفيف والفعل أثقل من الاسم "[١].

ومنه أيضاً: أنهم جعلوا اختلاف الحروف قائماً مقام اختلاف الحركات في قولهم: أخوه وفوه وهنوه وذو مال. وذلك لاستثقالهم الحركة على حرف اللين "ولو لم يتركوا الحركة للزمهم أن يقولوا: هذا أبوُه، ورأيت أبوَه، ومررتُ بأبوِه، وذلك مستثقل جداً "[٢].

ويلاحظ في المقتصد ورود لفظ الكراهية والكراهة والاستنكار وما إليه في تعليل بعض الظواهر النحوية جرياً على سنن النحاة السّابقين في كتبهم، وإنما يتمّ استخدام هذه الألفاظ ونحوها لتفسير ظاهرة طلب الخفة ونبذ الثقل التي هي أصل الأصول في باب التعليل.

ومن أمثلة ذلك: أن مرتبة اللام أن تقع قبل (أنّ)، و (أنّ) تأخيرها إلى ما بعدها لأجل استنكارهم أن يلتقي حرفان متجانسان[٣]. و " المِثْلُ إذا اجتمعَ مع المِثْل ثَقُل "[٤].

ومنه أيضاً أنهم قالوا: مسلماتٍ مع أن الأصل فيه أن يقال: مُسلمتاتٍ فلا يحذف شيء من الواحد، إلاّ أنهم كرهوا اجتماع علامتي تأنيث في اسمٍ

---

(١) المصدر السابق ص١٦٨.

(٢) المقتصد ص ١٠٣.

(٣) المقتصد، ص٤٥٧.

(٤) المصدر السابق ص١٥٧.

واحد فحذفوه كما قالوا في النسب إلى بصرة بصري ولم يقولوا: بصرتي[1].

وخير مثالٍ في المقتصد يوضح مفهوم الخفّة والثقل من حيث إنهما علة مرتبطة بالقلة والكثرة، تعليله رفع الفاعل ونصب المفعول ووضحه بتمثيل جميل ذكره شيخه أبو الحسين عن الخليل فقال:

" اعلم أنّ الفاعل رفعٌ، والمفعول نصبٌ، والمضاف إليه جرٌّ، وإنّما خُصّ الفاعل بالرّفع دون النّصب، لأجل أنّ الرّفع أثقل من النصب، والفاعل أقلّ من المفعول. ألا ترى أنّ فعلاً واحداً يكون له عدّة مفعولات، ولا يكون له إلاّ فاعل واحد، وذلك قولك: أعلمتُ زيداً عمراً خيرَ الناس. وتأتي في كل فعل بالمصدر والحال والظرف نحو: (قمتُ قياماً يومَ الجمعة عندَ عمروٍ لابساً كذا). وعلى هذا يجري الباب . وإذا كان المفعول يكثر هذه الكثرة والفاعل يقل كان الأولى أن يخص الفاعل بالأثقل الذي هو الرّفع، والمفعول بالأخف الذي هو النصب لتكون قلّة الفاعل موازية لثقل الرفع، وخفّة النصّب موازية لكثرة المفعول، مثل هذا مثل رجُلٍ تَنصُبُ بين يديه حجرين: أحدهما خمسة أرطال، والآخر عشرة أرطال، فتقول له: اِحمل الخفيف عشر مرات والثقيل خمس مرات فتجعل كثرة الممارسة بإزاء خِفّة الوزن، وقلّة الممارسة بإزاء خِفّة الوزن، وقلّة الممارسة بإزاء ثقله فتكون ثابتاً على الحكمة فإن أمرته بحمل الثقيل عشر مرات ناقضت لجمعك عليه ثقل الوزن وكثرة العمل في حال واحدة، وخفّتهما في حال. وتترك الاقتصاد

---

(١) المصدر السابق ص٢٠٤.

والاعتبار في التعادل في الموضعين وهذا تمثيل ذكره شيخنا أبو الحسين رحمه الله حكاية عن الخليل... "[1].

هذه صور من تطبيقات أصل إيثار الخفة وكراهة الثقل، وهو أصل واسع في باب العلل، وهو تفسير مستخرج من واقع اللغة أملته بداهة الحسّ، وليس تفسيراً مبنياً على تصوّر ذهني بائن عن طبيعتها[2].

٢- الفرْق:

وهي مما اعتلّ به النحويون لتفسير الظواهر النحوية والصّرفية. وصورها كثيرة في المقتصد[3]، منها: أنّ كسر النون في التثنية وفتحها في الجمع عائد إلى الفرق بين القبيلين، وذكر الجرجاني لهذه الصورة نفسها وفي الموضع نفسه علة أخرى؛ وهي أن نون التثنية يقع بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها فلما كان كذلك لم يستثقل فيه الكسر الذي هو أصل التقاء الساكنين[4]. وهذا مما أجازه ابن جني في خصائصه على حدّ قول السيوطي في اقتراحه[5]، علماً أن الكفوي يقول: " لا يجوز اجتماع (علتين) على معلوم

---

(١) المقتصد، ص٣٢٦.

(٢) الأصول النحوية والصّرفية في الحجة، ص٥١٦.

(٣) ينظر المقتصد ص ٧٦، ٨٥، ١٢٢، ١٢٧، ١٣٠، ١٤٦، ١٩٢، ٢١٢، ٢٦٧.

(٤) المصدر السابق ص١٩٢.

(٥) الاقتراح ص٨٤.

واحد سواء عرفت بالمؤثر أم المعرِّف أم الباعث، وكلام العقلاء في جميع العلوم من المتكلمين والأصوليين والنحاة والفقهاء مطابق على هذا "[1].

ومنها أيضاً أنّ اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له أُبرز ضميره، وإن لم يحصل لبس " ليفرق بين الفرع والأصل، فيقال: هندٌ زيدٌ ضاربَتُه هي البتة. وإن كان ذلك لا يجب في الفعل؛ إذ لا يجب أن تقول: هند زيدٌ تضربه هي بل يجوز أن تقول: تضربه، وتسكت" [2].

٣- الأولى والأجدر:

وهي علّة مستمدة من علماء الفقه، وقد أفاد منها القدماء أمثال الخليل وسيبويه[3]. **وحدّها:** أن تكون في الفروع أو فيما يشبهها وتؤدّي إلى حكم إعرابي أو صرفي. حينئذٍ يكون من الأولى أن يصدق هذا الحكم في الأصل لأن الفرع دونه ولأن الظاهرة أقوى منه[4].

ومن تعليلات الجرجاني استناداً إلى هذه العلة: عدم إدخال الجرّ على الفعل. وقد خُصّ بالجزم، وذلك لأن الإعراب لا يكون على أربعة أنحاء في الاسم الذي هو أصل، فألا يكون ذلك في الفعل الذي إعرابه مجتلب

---

(١) الكليات ٢/٦٢٢.

(٢) المقتصد، ص٢٦٧.

(٣) أصول النحو العربي ص١٢٢.

(٤) لمع الأدلة ص١٣١.

للمضارعة أولى وأجدر[1].

ومنها أيضاً: أنّ " النصب تبع الجزم في الأفعال كما تبع الجرّ في الأسماء. في قولك: رأيت مسلمينَ ومررتُ بمسلمينَ... وخُصّ الجزم بإتباعه إياه . يعني النّصب . ولم يتبع الرّفع فيقال: لن يفعلان ويفعلان لأجل أنّ الجزم مختص بالأفعال والمختص أولى بأن يكون متبوعاً " [2].

٤- المشابهة والمشاكلة:

أجراها الجرجاني هذه العلة على بعض الظواهر[3]، و " العرب مما يستهويها هذا الضّرب من العلل حتى لو أدّاها إلى تقديم غير الأصل على الأصل، أو نطق ما يخالف القياس، أو تنكّبٍ عن المعنى المراد للذي تحدثه هذه المشاكلة من الحسّ في رصف الكلام " [4].

ومن تطبيقات هذه العلة ما ذكره من أنه إذا أضيف (كلا) إلى المفرد لم يكن له إعراب ... والعلة في ذلك أنهم شبّهوا (كلا) بـ (على) فقلبوا ألفه ياءً في حال الجرّ، نحو مررتُ بهما كليهما، كما تقول: عليهما. ولما وقع

---

(١) المقتصد، ص ١٧١.

(٢) المصدر السابق، ص ١٧٨-١٧٩.

(٣) المصدر السابق ص ١٠٣، ١٠٨، ١١٤، ١٢٢، ١٤٧، ٢٥٧، ٣٥٢، ٣٩٨، ٤١٦، ٤٥٤.

(٤) الأصول النحوية والصرفية في الحجة ٥٠١.

هذا التشبيه لم يُجعل القلب مستمراً في الأحوال كلها[١].

ومنها أيضاً: ضمّ (حيثُ) تشبيهاً لها بـ (قبلُ) و (بعدُ) [٢]، وكذلك: وقوع لام الابتداء بعد (أنّ) وأصلها أن تدخل على (أنّ) نحو: لَأَنّ زيداً منطلق، إلاّ أنها لما شاكلت (أنّ) في التأكيد كرهوا أن يجمعوا بينهما لاجتماع حرفين لمعنى فأوقعوها بعد (أن) على ثلاثة أضرب... [٣].

٥- الرّتبة:

وقد أجراها الجرجاني في غير قليل من أبواب العربية[٤]. فالعامل فوق المعمول في الرتبة فيختص بمواضع لا يقع فيها المعمول[٥]. والاستفهام له صدر الكلام فلذلك تقدّم الخبر على المبتدأ[٦]. وغيرها.

٦- اللّبس:

عوّل الجرجاني على هذه العلة بين الفينة والأخرى [٧]. فرأى أنّ العلة في امتناع بناء فعل التعجب من الفعل المبني للمفعول به أنه يؤدي إلى اللبس

---

(١) المقتصد، ص ١٠٣.

(٢) المصدر السابق ص١٤٧.

(٣) المصدر السابق ص٤٥٤.

(٤) ينظر: المقتصد، ص١١٥، ٢٢٤، ٢٥٧، ٢٦١، ٣٠٥، ٣٢٤، ٣٣٤.

(٥) المقتصد، ص٣٠٥.

(٦)المصدر السابق ، ص٢٢٤.

(٧) المصدر السابق ص٢٠٠، ٣٠٨، ٣٥٧، ٣٨٣.

فقال: " ولم أرَ علّة في امتناعه أكثر من أنّه يؤدّي إلى اللبس)[1]. وذكر أنّ علّة ترك الفعل في النداء، وجَعْل (يا) كالعوض (كالخلف) منه لئلا يلتبس النداء بالخبر[2].

٧- الاعتماد على المعنى:

كثيراً ما تعلّل الجرجاني بهذه العلة، من حيث الاتفاق في المعنى[3]، أو بطلانه[4]، أو تغييره[5]، أو عدم تأديته[6] فيؤدي إلى فساد الكلام، كما علل بفساد المعنى في مثل قوله: " ولا يجوز هذا البدل في الموجب نحو أن تقول: جاءَني القوم إلا زيدٌ لفساد المعنى، إذا المبدل منه يجب أن يكون في حكم السّاقط وإذا سقط القوم بقي جاءَني إلا زيدٌ، وهذا محال؛ لأن القصد أن تجعل زيداً خارجاً من جملة القوم عارياً من المجيء "[7].

٨- التضمين:

وردت هذه العلة في مواضع عدّة من (المقتصد)[8]: ف (ليت) و (لعلّ)

---

(١) المصدر السابق ص٣٨٣.

(٢) المقتصد، ص٧٥٣.

(٣) المصدر السابق ص٧٧.

(٤) المصدر السابق ص٢٨٢.

(٥) المقتصد، ص١٠١.

(٦) المصدر السابق ص٤٩٩.

(٧) المصدر السابق ص٧٠٢.

(٨) المقتصد، ص١٢٧، ١٣١، ٣٠٨، ٣٢٤، ٤٥٢.

يزيلان معنى الابتداء لأنهما يتضمنان معنى الفعل[١]. وابتُدئ بالنكرة في قولهم، في المثل : (شرٌّ أهرَّ ذا ناب)، لأنه يتضمّن معنى النفي كقولك: ما أهرَّ ذا ناب إلا شرٌّ[٢]. وبني (كم) في قولك: كم رجلاً لتضمّنه معنى الحرف الذي هو همزة الاستفهام[٣].

فهذه جملة من العلل التي غذّت جَسَد المقتصد، عوّل عليها الجرجاني في كثير من تعليلاته ويضاف إليها علل أخرى كان لها حظّ ونصيب من الذّكر كعلّة طول الكلام[٤]، والاستغناء[٥]، والمعادلة والموازنة[٦]، والاتساع[٧]، والكثرة والقلة[٨]، والتقاء السّاكنين[٩]، والجمود والتصرّف[١٠]، والتناسب[١١]، ومراعاة اللفظ والمحافظة عليه[١]،

---

(١) المقتصد، ص٣٢٤.

(٢) المصدر السابق ص٣٠٨.

(٣) المصدر السابق ص١٢٧.

(٤) المقتصد، ص١٨٣، ٢١٨، ٢٠٥، ٢٧٦، ٣٦١.

(٥) المصدر السابق ص ٢٠٩، ٢١٠، ٢٨٤.

(٦) المصدر السابق ص ١٩٢، ٣٢٦، ٢٤٧.

(٧) المصدر السابق ص٨٤، ١٠٠، ٤٤٧.

(٨) المقتصد، ص ٢٧١، ٦٣٦.

(٩) المصدر السابق ص٩، ١٢٦، ١٤١، ١٦١، ١٨١، ٢٠١.

(١٠) المصدر السابق ص٢١١، ٤٠٢، ٤٤٧.

(١١) المصدر السابق ص١٧٢، ١٨٦.

والاحتراز[٢]، والاختلاف[٣]، وعدم الفائدة[٤]، والإتباع[٥]، والاشتمال[٦]، وفرط الإيضاح[٧]، والعِوَض[٨]، والشيوع[٩]،

والعدول[١٠]، والقوّة والضعف[١١]، والقرب والبعد[١٢]، والتعريف والتنكير[١٣]، وغيرها.

وقد سلك الجرجاني في هذه العلل مسالك شتى، كان أسلوب السّبر والتقسيم أشهرها. وهو من طرائق الاستدلال التي لهج الجرجاني باستعمالها، سائراً في ذلك على نهج شيخه أبي عليّ، وابن جني، وأبي البركات

---

(١) المصدر السابق ص٤٤٥، ٤٤٦، ٤٩٩.

(٢) المقتصد، ص١٣٢.

(٣) المصدر السابق ص٩٩.

(٤) المصدر السابق ص٣٠٢، ٥٩٧، ٥٩٨.

(٥) المصدر السابق ص١٧٩.

(٦) المقتصد، ص٥٨٧.

(٧) المقتصد، ص١٤٩.

(٨) المصدر السابق ص٤٨٤.

(٩) المصدر السابق ص٥٨٢.

(١٠) المقتصد، ص٦٣٦، ٦٦٣.

(١١) المصدر السابق ص٤٤٧.

(١٢) المصدر السابق ص١٦٢، ٣٣٨، ٣٥١، ٤٩٧.

(١٣) المصدر السابق ص٤١٤، ٥٧١.

الأنباري. ولاسيما أنهم جميعاً ممن كثر هذا الأسلوب في تراثهم. وقوام هذا المسلك أن تُعْرَض الأمور التي يتعلّق بها الحكم اللغوي، ثم يبيّن وجه بطلانها جميعاً، أو يُجْعل واحدٌ منها هو الصحيح[1].

والجرجاني الشافعي الأشعري مولع بهذا المسلك[2]، فتجده مثلاً في شرحه كلام أبي علي: (الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء) [3]: يذكر حقيقة قوله (يأتلف) بأنْ تقع الألفة بين الجزْءَين، ثمّ يبيّن. لماذا قال: (يأتلف من ثلاثة أشياء) ولم يقل: الكلام ثلاثة أشياء. على ما جرت عادة كثير من المتقدمين والعلة في ذلك عنده أنه لا يخلو من غرضين. فيذكر الأول وهو أنْ: يراد أنّ الكلام ما يجتمع فيه هذه الثلاثة، ويذكر الثاني: وهو أنْ: يراد أنّ كل جزء من هذه الأجزاء يكون كلاماً... وبعد أن يعرض هذه الأمور التي يتعلق بها الحكم اللغوي يبيّن بطلانها، فيقول: "كل واحد من هذين الغرضين فاسد لأجل أنّ قولك: زيد منطلق، وخرجَ عمرٌ، كلام مفيد، وليس بمشتمل على الأجزاء الثلاثة. وقولك: زيدٌ، وخرجَ، من غير اسمٍ غيرُ مُفيد، وكذا كلّ جزء انفرد عارياً من الإفادة. فلما أدّى قولهم: الكلام ثلاثة أشياء إلى هذا الفساد ترك أبو علي استعماله إلى ما يصحّ وهو قوله:

---

(١) لمع الأدلة ص١٢٧-١٢٨.

(٢) المقتصد، ص٦٨، ٨٦، ١٠٥، ١١٨، ١٢٥، ١٢٦، ١٧٤، ١٨٦، ٣٥١.

(٣) الإيضاح ص ٦.

الكلام يأتلف من ثلاثة أشياء "[1].

ومن أمثلة ولعه بالتقسيم أيضاً قوله: " اعلم أنّ المنفي على الأقسام التي ذكرها: فالأوّل المفتقر إلى ذكره في هذا الفصل هو المفرد وهو يجري على وجهين:

أحدهما: أن يكون متجرداً من الوصف نحو ما قُدّم من قولك: لا رجل في الدار إذا جعلت في الدار خبراً.

والوجه الثاني: أن يكون موصوفاً وذلك على ثلاثة أضرب:

أحدها: أن تقول: لا رجل ظريفاً عندكَ، فتنصب الصفة وتنوّنها، وإن كان الموصوف مبنياً.

والضرب الثاني: أن تمزج الصّفة بالموصوف وتجعلهما مثل خمسةَ عشرَ، ثم تدخل عليهما (لا) فتبنيهما معه.

والوجه الثالث: أن ترفع الصفة فتقول: لا رجلَ ظريفٌ في الدارِ لأجل أنّ (لا) مع ما دخل عليه في موضوع رفع بالابتداء..)[2].

ومما سبق نلمس تأثر الجرجاني بالمنطق وعلم الكلام ولذا تجده قد آنَسَ أسلوب الجدل والنقاش والفرض والتخييل، وعني بالتعليل فجاء تعليله مصطبغاً بالصّبغة المنطقية، فسار بذلك على نهج من سبق من النحاة الذين نهجوا هذا النهج.

---

(١) المقتصد، ص٦٨-٦٩.

(٢) المقتصد، ص٨٠١-٨٠٢.

المبحث الثالث: الإجمـاع

أخذ النحاة الأوائل بالإجماع مثلما أخذوا بالسّماع والقياس، وعدّوه أصلاً تبنى عليه القواعد، وكان في طليعتهم سيبويه الذي أشار إليه بعبارات[١] تدل على أنه يعني به إجماع النحويين قبله وإجماع العرب على ظاهرة لغوية بينها.

وإذا كان المبرّد من بعده عدّ الإجماع حجة على من خالفهم[٢]، فإن ابن جنّي اشترط لذلك ألا يخالف النص أو المقيس عليه، وإلا فلا[٣].

والمراد بالإجماع عند النحويين: (إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة) [٤].

والأصل عند النحاة اتفاقهم في الأحكام المستفيضة، وهي الأحكام الأساسية المنصوص عليها. فالإجماع منعقد مثلاً على رفع الفاعل ونصب المفاعيل، وجرّ المضاف إليه، ورفع المبتدأ والخبر ونصب الحال والتمييز، وما شابه ذلك. وإذا كان مثل هذه الأحكام لا تحتاج إلى نصّ للإجماع عليها؛ لأنها قواعد مقررة، فإنّ الإجماع في العلة لا يكاد يوقف عليه، فباب

---

(١) منها: (فلذلك قال النحويون) (الكتاب ١١/٢)، (وإلا خالف جميع العرب والنحويين) (الكتاب١٩/٢). (ولا نعلم أحداً يوثق بعلمه قال خلاف ذلك) (الكتاب ٨٥/٢)،

(٢) المقتضب ١٧٥/٢.

(٣) الخصائص ١٨٩/١.

(٤) الاقتراح ص ٣٥.

الاجتهاد في العلة مفتوح، ولا يقتصر الخلاف فيه على البصريين والكوفيين بل يتعدى ذلك إلى أن يكون بين البصريين أنفسهم، وكذلك بين الكوفيين أنفسهم أيضاً. ومثل هذا يمكن أن يقال في أمر الخلاف في الأحكام الفرعية، إذ يصعب أن تصل فيه إلى الإجماع.

وأما الإجماع لدى الجرجاني فنلمح له آثاراً لا تكاد تكون كثيرة مقارنة بباقي الأصول الأخرى، وعباراته الدالة عليه في مقتصده: من مثل: (وهذا كلام جميع العرب) [١] و (أجمع العلماء) [٢]. و (استعمال نحو هذا خطأ بإجماع) [٣]، (فإن قلت فقد أجمعتم) [٤]، (ألا ترى أن جميع أصحابنا قالوا) [٥] وتجده أحياناً يقرن قول النحاة بقول صاحب الكتاب كقوله: " وذلك هو المستمر في كلام صاحب الكتاب وجميع النحويين "[٦]، و " هذا هو قول صاحب الكتاب وجميع العلماء بعده " [٧]. وإنما يقصد بهم: النحاة، كما هو واضح.

---

(١) المقتصد، ص٢٠٨.

(٢) المصدر السابق ص١٥٢.

(٣) المصدر السابق ص٧٢.

(٤) المصدر السابق ص١٥٢.

(٥) المقتصد، ص ١٩٥.

(٦) المقتصد، ص٢٧٨.

(٧) المصدر السابق ٦١٤.

وقد يشير إلى الإجماع أيضاً بمثل قوله: (ولم يقل أحد)[١]، و (لا يقوله أحد) [٢] و (بلا خلاف) [٣]، و (لا خلاف في اختصاص بالفعل) [٤] و (لا خلاف في فساده) [٥] وغيرها من العبارات المشابهة.

فكلام العرب حجّة بلا منازع، وبه احتج على أن صاحب الحال لا يكون نكرة إلا في لغة قليلة، فقال تعليقاً على قولهم: (هذه عرفات مباركاً فيها): " ولو كانت (عرفات) نكرة لما انتصب (مباركاً) على الحال، لأن النكرة لا يكون لها حال إلا في لغة قليلة، وهذا كلام جميع العرب "[٦].

وإجماع النحاة حجة أيضاً، وإن كان مقيداً، ومن أمثلته لدى الجرجاني تقسيمهم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وإجماعهم على أنها قسمة لا مزيد عليها فقال: " اعلم أنهم قسموا الكلمة إلى ثلاثة أقسام كما لا يخفى وهي الاسم والفعل والحرف، وأجمع العلماء على أن هذه القسمة لا مزيد عليها وأنّ جميع اللغات موافقة للغة العرب في هذه القسمة "[٧].

---

(١) المصدر السابق ١٧٩

(٢) المقتصد، ص٤٧٦.

(٣) المصدر السابق ص٧٠.

(٤) المصدر السابق ص٤٧٦.

(٥) المصدر السابق ص٤٢٣.

(٦) المقتصد، ص٢٠٨.

(٧) المصدر السابق ص١٥٢.

ومما جاء في المقتصد من إجماع صاحب الكتاب وجميع النحويين قولهم: إن الظرف في قولك: (القتال إذا خرج زيد)، خبر عن القتال، لأن الفعل الذي هو وقع ويقعُ قد ترك إظهاره، وناب عنه الظرف، فقام مقامه، فهذا هو " المستمر في كلام صاحب الكتاب وجميع النحويين"

وإذا كان قد اعتمد قول سيبويه وجميع النحاة في المثال السابق وعدّه حجة ووضح اعتماداً عليه كلام أبي علي، فقد خالفهم جميعاً في موضع آخر وعجب من قولهم قاطبة وذلك في تعدية (استغفرت) بالجار. في قولك: (استغفرت من ذنب) كما تقول: (تبت من ذنب) فيحذف حرف الجر فيقال: استغفرت ذنباً. فقال: " وهذا قول صاحب الكتاب وجميع العلماء بعده في استغفرت ". والأمر فيه لعمري عجيب، فإنّا إذا تأمّلنا ما عليه الكلام وجدنا استغفرت على غير ما أصّلوه "[1].

وأشار إلى إجماع النحاة واتفاقهم على الأحكام المستفيضة، المنصوص عليها بقوله: " وليس الإخبار بمطرد في جميع الأسماء، لأجل أن (كيف)، و (أين)، و (متى)، و (إذْ)، وما أشبه ذلك أسماء بلا خلاف والإخبار عنها ممتنع " [2].

---

(١) المقتصد، ص٦١٤.

(٢) المصدر السابق ص٧٠.

الفصل الثاني شخصية عبد القاهر الجرجاني النحوية

المبحث الأول: مذهبه النّحوي والمصطلحات النحوية لديه

كان الجرجاني نحوياً على مذهب نحاة البصرة، متمسكاً بأصولهم في السّماع والقياس والتعليل، معتمداً على آراء أئمتهم، و سيبويه خاصة، إلا أنه لم يكن شديد التعصب لبصريته، فهو وإنْ أكثر من النقول عن سيبويه فقد خالفه وخالف بعض متقدمي أئمة البصريين، في بعض المسائل، كما سيأتي.

ودلائل بصريته واضحة في شرحه (الإيضاح) لأبي عليّ، فتجده يصرّح بأنّ الفعل فرع على المصدر، ومأخوذ منه، ولا يخفى الخلاف بين المدرستين في أصل الاشتقاق[1]، وهذا الذي ذهب إليه الجرجاني إنما هو قول البصريين، وقد أشار إلى ذلك في مواضع مختلفة من المقتصد، منها: " وإذا كان كذلك وجب الحكم بأنَّ الفعل فرع للمصدر ومأخوذ منه، كما أنّ الأواني المصوغة من الفضَّة فرع عليها ومأخوذة منها"[2]. ومنها أيضاً: " واعلم أنّ أوّل الكلام في التأليف هو الاسم، والفعل بعده؛ لأنَّ كل فعل

(١) ينظر: الإنصاف ١/٢٣٥ ، المسألة ٢٨.

(٢) المقتصد، ص١١١.

مشتق من مصدر .." [1]، وكذلك قوله: " الفعل مشتق من المصدر "[2]، وأيضا: " كذلك يجب أن يقضى بأن المصدر الدال على معنى واحد أصلٌ للفعل الدال على معنيين "[3].

ومن تلك الدلائل أيضاً استخدامُه مصطلح " الكوفيين " والذين أطلق عليهم في بعض الأحيان تسمية " البغداديين "، للدلالة على المذهب الكوفي، واكتفاؤه بكلمات من مثل (أصحابنا)، و (بعض أصحابنا)، و (النحويين) للدلالة على البصريين، مما يدلّ صراحة على انتمائه إلى المذهب البصري، ومن ذلك: " فأمَّا أن تكون – أي اللام – حرفاً أتى للفصل فلا، ولهذا لم يجوّز أصحابنا: (إنْ ضربتَ لزيداً)، و(إنْ خرجَ لَزَيدٌ)، بمعنى: (إنْ زيداً ضربته)، و(إنْ زيدٌ خرجَ)؛ لأنّ زيداً إذا كان مفعول (ضربت) وفاعل(خرج)، فليس له تعلّق بالابتداء وحكمه بوجه. وقد أجازه الكوفيون وليس بثبْت، رووا: (إنْ تزينك لنفسك) "[4].

ومن ذلك أيضاً: " الأعلام تُنكر ثم تُعَرَّف بالنداء، والبناء على الضّم مذهب أبي العباس، وكثير من أصحابنا، وليس لصاحب الكتاب نصّ في

---

(١) نفسه، ص١١١ .

(٢) المقتصد، ص١٠٩.

(٣) المصدر السابق ص١١٢.

(٤) المقتصد، ص٤٩١.

ذلك "[1] ومنه أيضاً " هذا المذهب أعني تنزيل (ما) منزلة (الذي)، وجعل (أحسن) صلة له، شيء ذهب إليه أبو الحسن، وقد أنكره أصحابنا "[2]. والأخفش أكبر أئمة نحاة البصرة بعد سيبويه، ومعروف بمخالفاته لأستاذه صاحب الكتاب في كثير من المسائل، ففتح بذلك للكوفيين أبواب الخلاف على سيبويه وأستاذه الخليل بما بسط من وجوه [3]. وما يقطع بأنه يقصد البصريين بقوله: (أصحابنا) ما ذكره من قوله: " ألا ترى أنّ جميع أصحابنا قالوا: إنّ الهمزة في (ابن) و (اسم) عوض من اللام المحذوفة "[4].

وبذلك يتضح أنه عنى البصريين بقوله: (أصحابنا) وما شابه، دون الكوفيين الذين أشار إليهم أيضاً بعبارات أو ألفاظ دالة عليهم؛ إذ ألمح إليهم أحياناً بلفظ (بعضهم)، كقوله: " وقد ذهب بعضهم إلى أنّ قولك: (أنّ زيداً منطلقٌ)في قولك: (كأنّ زيداً منطلق) في موضع جرّ بالكاف، وذلك من الغلط الواضح لما ذكرنا من أنّ حقيقة قولنا: إنه مجرور، الإخبارُ بأنه في موضع مصدر مفرد، وذلك لا يتأتى هنا إذ لو قلت:(كانطلاق زيدٍ) لم يكن كلاماً "[5].

---

(١) المصدر السابق ص٧٦٠.

(٢) المقتصد، ص٣٧٥

(٣) ينظر: المدارس النحوية، ص٩٥-٩٦.

(٤) المقتصد، ص١٩٥، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة الأولى، ص٨.

(٥) المصدر السابق ص٤٤٦.

ومن دلائل بصريته أيضاً كثرة تعويله على كتاب سيبويه ووفرة نقوله عنه، حتى كان صاحبه أكثر أئمة البصرة دوراناً في شرحه. و استخدامه مصطلحات البصريين، واعتماده عليها في الأعمّ الأغلب، وإن كان قد عوّل على بعض مصطلحات الكوفيين. أضف إلى ذلك تبنّيه آراء البصريين في أكثر مسائل الخلاف بين الفريقين.

وعليه، فالجرجاني بصري المذهب يجري على أصول نحاته، ويتبع منهجهم، وإن خالفهم في بعض المسائل أحياناً. وربما يتضح هذا المذهب أكثر في أثناء التعرّف إلى المصطلحات النحوية عنده فيما يأتي:

قبل البدء بالحديث عن المصطلح النحوي عند الجرجاني، سيعرض البحث مفهوم المصطلح، ولمحة تاريخية موجزة عن الخلاف البصري الكوفي في تحديد المصطلح.

١ـ مفهوم المصطلح النحوي

الاصطلاح: لفظ محدد يستخدم للدلالة على ظاهرة معينة، وقد تتعدّد الاصطلاحات للدلالة على ظاهرة واحدة[١].

فالمصطلح بدلالتيه: **اللغوية** الدالة على تصالح القوم بينهم[٢],

(١) القوزي، عوض أحمد، ١٩٨١، (المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري)، ط١، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض ص٢٣.

(٢) الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، ١٩٦٤، (تهذيب اللغة)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ٤/٢٤٣.

والعلمية الاصطلاحية الدالة على اتفاق جماعة على أمر مخصوص، لا يوضع ارتجالاً، ولابدّ من معنى الاتفاق والتواطؤ بين العلماء للتعبير عن معنى من المعاني العلمية فهو " إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر لبيان المراد "[١].

أما المصطلح النحوي: فهو اتّفاق النحاة على استعمال ألفاظ فنية معينة في التعبير عن الأفكار والمعاني النحوية[٢].

فالاصطلاح يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية أو الأصلية، ولا يصحّ أن يتغيّر برأي فرد ولا جماعة. وإنما " يتغيّر بإجماع أو ما يشبه الإجماع يتمّ بين المشتغلين به، المنتفعين بمزاياه "[٣].

٢ ـ لمحة تاريخية موجزة عن نشأة المصطلح النحوي

إنّ أوّليات النّحو وطفولته المبكرة كانت على يد أبي الأسود الدؤلي، الذي وضع نقطاً للدلالة على الرفع والنّصب والجرّ، فلجأ إلى وصف علامات الإعراب وصفاً حسياً دون تسمية العمل الذي قام به، ثم اهتدى

---

(١) الخياط، محمد هيثم، ١٩٩٧، (في سبيل العربية)، دار الوفاء، المنصورة ص١١٦.

(٢) المصطلح النحوي، قوزي، ص٢٣.

(٣) عباس، حسن، ١٩٧١، (اللغة والنحو بين القديم والحديث)، ط٢، دار المعارف، مصر، ص٢٩٤.

الخليل من بعده إلى وضع الحركات بدل النقط[١]. وجاء تلاميذه من بعده فأرسوا ما كان أصّله، ثم جاء عبد الله بن أبي إسحق، وعيسى بن عُمر الثقفي، وأبو عمرو ابن العلاء، فكان عصرهم تهيئة لظهور المصطلحات النحوية، ومهّدوا السبيل لتابعيهم كالخليل وسيبويه لصياغة ما كان يدور بينهم من مناقشات في المصطلحات، إلى أن جاء عصر أبي علي وابن جني ومعاصريهما الذي اصطبغت فيه المصطلحات بصبغة منطقية فلسفية[٢]. فكان دور المتأخرين تعليل هذه الظواهر وتفسيرها[٣].

٣ ـ المصطلح النحوي بين البصريين والكوفيين

نشأت المصطلحات البصرية والكوفية بمرور الزمن، وصار لكلّ فريق مصطلحاته التي تميز مذهب هذا النحوي من ذاك، ولاسيما أنّ الخلاف بين الفريقين في مجال المصطلح النحوي كان كبيراً، حتى شاع بين الدارسين المتأخرين أن هذا مصطلح بصري وذاك كوفي. ويعدّ الكسائي أوّل كوفي يخرج على أساليب البصريين وسلك الفراءُ من بعده ذاك الطريقَ، فجاء بمصطلحات كثيرة مغايرة لمصطلحات البصريين[٤].

وتجدر الإشارة إلى أنّ الخصومة بين البصريين والكوفيين على المصطلح

---

(١) المصطلح النحوي للقوزي، ص٣٢-٣٣.

(٢) المصطلح النحوي للقوزي، ص٤٣-٩٥.

(٣) المصدر السابق ص٩٦.

(٤) المصدر السابق ص١٥٦-١٦٩.

كانت تدور على محور واحد هو ميل الكوفيين، والفراء خاصة، إلى تبديل مصطلحات البصريين وتغييرها. ويمكن حصر نتائج الخلاف في جوانب ثلاثة[1]:

١ ـ ظهور مصطلح كوفي له دلالته الخاصة وتفسيره في مقابل المصطلح البصري.

٢ ـ رفْض الكوفيين بعضَ المصطلحات البصرية وإقامة مصطلحات جديدة مكانها.

٣ ـ رفْض البصريين بعض ما جاء به الكوفيون من مصطلحات.

وتجاوز بعض نحاة الكوفة رفض بعض المصطلحات البصرية إلى الابتكار والاختراع، فابتدعوا مصطلحات غريبة، أنكرها البصريون بدورهم كالخلاف والصرف ... [2].

٤ ـ المصطلح النّحوي عند الجرجاني

غصّ متن المقتصد بمصطلحات أجراها الجرجاني فيما كان بصدده من حجاج، وهي في جملتها بصرية استقى معظمها من كتاب سيبويه. ولاسيما أنّ المقتصد، كما هو معروف، شرحٌ لإيضاح أبي عليّ الذي زخر بدوره بمصطلحات الكتاب. غير أنه لم يخلُ من مصطلحات كوفية تناثرت هنا

---

(١) المصدر السابق ص١٦٢.

(٢) المصدر السابق ص١٨٥-١٨٧.

وهناك.

وذُكر سابقاً أنه استخدم مصطلح (أصحابنا) وعنى به البصريين، وقد استخدمه ابن جني من قبله للدلالة نفسها، كما في قوله: " وقد تلا أبا الحسن في تعقّب ما أورده سيبويه في كتابه جلّةُ أصحابنا كأبي عُمر، وأبي عثمان، وأبي العباس، وغيرهم "[1].

ومما يتّصل بهذا المصطلح بسببٍ قولُ الجرجاني: (البغداديون). وإنما يعني بهم نحاة الكوفة والدّليل: أنّ الكوفيين يقولون بعامل معنوي يسموّنه (الخلاف) أو (الصرّف). وظهر هذا فيما نقله الجرجاني من قول البغداديين بقوله: " وأمّا قول البغداديين إنه منصوب على الصرّف، فالذي يصحّ منه أن يراد صرف الثاني عن إعراب الأول، فكأنهم لما قصدوا أن يكون الثاني غير داخل في حكم الأول فنصبوه، صار العدول به عن معنى الأول كأنه نصبه إذا كان سبباً لإضمار (أن)، فأما أن يراد أنّ النّصب بنفس مخالفته للأوّل حتى كأنه عامله ذلك المعنى فلا... فالصحيح ما ذكره أصحابنا من أنّه منصوب بإضمار (أن)"[2].

وجمع الجرجاني بين هذين المصطلحين أيضاً في قوله: " وقد جوّز البغداديون ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف إذا تحرّك أوسطه؛ نحو: عُمَر،

---

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان، ١٩٨٥، (سرّ صناعة الإعراب)، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق ٥٩/١.

(٢) المقتصد، ص١٠٧٤-١٠٧٥.

يقولون: يا عُمَ، ولم ينكره أصحابنا لأنه قياس..." [1]. ولم يَحُز الجرجاني قصب السّبق في تسمية الكوفيين بالبغداديين، بل وُجدت هذه التسمية في مؤلفات أبي عليّ (٣٧٧هـ)[2]، وابن قتيبة (٢٧٦هـ)[3] من قبله.

وعلى هذا فمصطلحات الجرجاني بصرية في معظمها بيد أنه قد يستخدم بعضاً من مصطلحات الكوفيين.

٥ ـ مصطلحات كوفية جرى بها قلم الجرجاني

لا يخلو المقتصد من ذكر مصطلحات جرى بها قلم الجرجاني مما نُسِبَ إلى الكوفيين، و"ليس من السّهل تقرير أنّ هذا المصطلح أو ذاك هو ممّا ابتكره الكوفيون، أو القول: إنهم أوّل من استعملوه، إذ لم يفهرس المصطلح في كتاب سيبويه فهرسة شاملة دقيقة، آتية على كلِّ ما فيه حتى على لفظ سيبويه ولم يُفَضّ الاشتباك والتداخل بين مصطلحاته، إذْ قد يستخدم للمعنى النحوي الواحد غير ما مصطلح، وقد يطلق المصطلح الواحد على غير معنى نحوي "[4].

---

(١) المصدر السابق ص٧٩١.

(٢) ينظر: الحجة ٤٤١/٣، ٤١٣/٤.

(٣) ينظر: ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، ١٩٨٢، (أدب الكتاب)، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ص٣٦٥.

(٤) الأصول النحوية والصرفية في الحجة، ص٥٣٣.

ورأى أحد الباحثين أنه " من التّسَرّع في نسبة المصطلح إلى الكوفيين ما زعمه شوقي ضيف أن الفراء أوّلُ من اصطلح على (النعت) باسمه، وليس ما زعمه بصحيح؛ إذ (إن) مصطلح النعتِ يُراد به الصّفةُ هاجعٌ في كتاب سيبويه ..." (١).

ومما استخدمه الجرجاني من مصطلحات تنسب إلى الكوفيين:

١- **الصلة:**

وهو مصطلح كوفي، يطلق على الحرف الزائد عند البصريين؛ ويلحظ هذا في قول الفراء معلقاً على (ما) من قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ لِنتَ لهم﴾ (٢)، فقال: "العرب تجعل (ما) صلة في المعرفة والنكرة واجباً؛ قال الله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾(٣)، والمعنى:

بنقضهم، و ﴿ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ (٤)، والمعنى عن قليل(٥).

---

(١) الأصول النحوية والصرفية في الحجة ص٥٣٣ .

(٢) الآية ٥٩ من سورة آل عمران.

(٣) الآية ١٥٥ من سورة النساء.

(٤) الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.

(٥) الفراء، أبو زكريا، د.ت، (معاني القرآن)، تحقيق: أحمد نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي، دار السرور، بيروت ٢٠٧/٣.

وتابعه الجرجاني في هذه التسمية فقال: " . . . ما لا يعمل بوجه وذلك مثل (ما) إذا كانت صلة كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ﴾" [1].

وقد يستخدم الكوفيون مصطلح (الحشو) في موضع (الصلة)، ويستخدم البصريون (اللغو) في موضع(الزائد). ويمكن أن يلمح ذلك عند الجرجاني في قوله: " والضّرب الرابع من (أَنْ) أن يكون لغواً في نحو قولهم: لما أنْ جاء زيدٌ كلّمتُه ..." [2]. مما دعا أحد الباحثين -اعتماداً على استخدام كلِّ فريق من نحاة البلدين مصطلح صاحبه- إلى القول بفساد ما ذهب إليه د.عوض القوزي (من) أنّ الكوفيين رفضوا مصطلح البصريين لينمازوا منهم إذْ لم يريدوا بتغيير المصطلح إلا مجرّد الخلاف[3].

٢- **الذِّكْر**:

سار الجرجاني على نهج أبي علي في استخدام مصطلح (الذّكر) في موضع (الضمير، أو المضمر، أو علامة الإضمار)، واستخدم مصطلح (الضمير الراجع) في موضع (الضمير العائد). وقد جمع الجرجاني بين مصطلحي (الضمير) و(الذكر) في نصّ واحد، فقال: "وجه الدّلالة أنه أعاد **الضمير** إليه في قوله: كفاه، كما تقول: ما تصنع أصنعه، فلولا أنّه

---

(١) المقتصد، ص٩١.

(٢) المصدر السابق ص٤٨٩.

(٣) الأصول النحوية والصرفية في الحجة ص٥٣٧.

اسم لما عاد إليه ضمير؛ لأنّ الحروف لاحظّ لها في إعادة **الذّكر** "[1]. وقد جمع بين مصطلحي (الراجع) و(العائد) في قوله: " فيحذف **الراجع** إلى الموصوف كما يحذف الراجع إلى الموصول... وتضمّن الصّفة **العائد** إلى الموصوف فلا عذر في تكلّف هذا الوجه "[2]

٦ ـ مصطلحات جديدة

تابع الجرجاني أصحابه البصريين في كثير من مصطلحاتهم، وإضافة إلى ذلك فقد **تفرّد بابتداع مصطلحات لم يسبقه إليها أحد،** فيما وقفت عليه من مصادر، وهي:

١- الإضافة اللامية: [3] وهي الإضافة التي بمعنى (اللام) نحو: (غلام زيد)، فسمّاها الجرجاني الإضافة اللامية، واللافت للنظر أنه ذكر معها الإضافة التي بمعنى (من) لكن لم يقل الإضافة المبَيِّنَة، بل قال: الإضافة الكائنة بمعنى (من) كقولك: خاتم فضة[4].

٢- موقوف مبني: [5] وكأنه يقصد الأمر، فيقول: " اعلم أن قولك:(

---

(١) المقتصد، ص١١٦٠.

(٢) المصدر السابق ص٥٤٣-٥٤٤.

(٣) المقتصد، ص١٧١.

(٤) نفسه ص١٧١.

(٥) المقتصد، ص١٠٧٦.

زرني): موقوف مبني و(أزورك) من المضارع المعرب "[1].

٣- الواو الضميري: [2] في قوله: " وقد عرفت أن الواو الضميري إذا انفتح ما قبله لم يسقط لالتقاء الساكنين " [3].

٧ ـ منهج الجرجاني في استخدام المصطلحات

لم يسر الجرجاني على نسق واحد في تعامله مع المصطلحات واستخدامها في المقتصد، فقد يستخدم مصطلحاً واحداً للدلالة على أكثر من معنى نحوي، كاستخدامه مصطلح (الصلة)، فقد عبّر به عن الحرف الزائد مرة، كما سبق، من قوله: " ... ولا يعمل بوجه وذلك مثل (ما) إذا كانت صلة كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللهِ﴾ " [4]، وذكر له معنى آخر في قوله: " ومعنى الصلة: أنّ الاسم لا يكون تاماً في أصله فيُضَمّ إليه ما يتمّه ويجيز نقصه كما تقول: هذا صلة هذا ووصله؛ أي: يكمّله ويزيل نقصه "[5]. مما يدل على عدم الاستقرار في المصطلحات النحوية عنده في بعض الأحيان.

وقد يَتَسَمّح الجرجاني في استعمال بعض المصطلحات النحوية فيطلق

---

(١) نفسه ص١٠٧٦ .

(٢) المقتصد، ص١١٤٠.

(٣) نفسه ص١١٤٠ .

(٤) المقتصد، ص٩١.

(٥) المصدر السابق ص٣١٥.

مثلاً على (الجار والمجرور) مصطلح (الظرف)، كقوله: " واعلم أنّ من الناس مَنْ لم يَعُدّ الظرف في الجمل، ذاك لأجل أنه يُقَدّر فيه اسم فاعل:(زيدٌ في الدّار): قَدّر (مستقر) في الدّار دون (استقرّ)، والمذهب الصحيح أنه من الجمل"[١]، وهو اصطلاح قديم تابع فيه الجرجاني شيخَه أبا عليّ[٢]،

ومما يلاحظ على إجراء المصطلح عنده أيضاً أنه قد يذكر تسمية للمصطلح ثم يذكر تسمية أخرى له، كالمصادر مثلا، فيقول: " وتسمى **المصادر** و**الأحداث** و**الحَدَثان** وذلك أنها تحدث مرة بعد مرة، ولا تكون ثابتة ك(زيد) و(عمرو)، ويسميها **المعاني** أيضاً؛ لأجل أنها ألفاظ لا تدلّ على أشخاص ك(زيد) و(عمرو) و(الرجل) و(الفرس)... ويسميها **الفعل** أيضاً وهذا على مقتضى العادة، وهو أنّ الضرب فعْلٌ يُفعلُ في الحقيقة، إلا أن النحويين لا يسمّونه فعلاً ليُفصل بينه وبين الألفاظ المشتقة من هذه المصادر لاختلاف الأزمنة: كضرب ويضرب"[٣].

ويلاحظ على منهجه كذلك أنه قد يشفع بعض المصطلحات بتفسير معانيها، فيحدّها كما في قوله في العِوَض: " ومعنى **العِوَض** أن يكون مختصّاً بشيء لا يكون لما لم يُحذف منه "[٤].

---

(١) المقتصد، ص٢٧٥.

(٢) الحجة ٢٩/١، ٣٠، ١٩٠ ....إلخ، والإيضاح ص٤٣.

(٣) المقتصد، ص٥٨٠-٥٨١.

(٤) المصدر السابق ص١٩٥.

وقد يستعين بالأمثلة في توضيح بعض المصطلحات. من ذلك قوله في المصدر المبهم والمصدر الموقت: " **المبهم**، نحو: قعدتُ قعوداً ... يفيد الشياع ولا تريد نوعاً دون نوع، و**الموقت** كقولك: ضربت ضربة: تريد المرّة الواحدة، فليس هذا كالأول في الإبهام؛ ألا ترى أنه يدلّ على شيء منه محدود محصور بالعدد وليس كذلك ضربت ضرباً؛ لأنه شائع مبهم ولا يقتضى المرة الواحدة دون المرتين كما لا يقتضي الضعيف دون القوي "[1].

وإضافة إلى تفسير بعض المصطلحات وتوضيحها فقد يلجأ الجرجاني إلى تعليل تسميتها، كما في التنوين الغالي: " ويسمّى هذا التنوين الغالي؛ لأنه قد جاوز حدّ الوزن والغلو مجاوزة الحدّ "[2]، وإن دلّ ذلك على شيء فإنما يدلّ على ثقافة وعلم واسعين.

وقد تتداخل لديه المصطلحات كما في (الأفعال ذوات الزيادة) أو (ذوات الزوائد)، فذكرها في أكثر من موضع، فقصد بها مرة الفعل الخماسي كما في قوله: " وكذا جميع الأفعال فلا فصل بين الرباعي والثلاثي **وذوات الزيادة**، فدحرج و**انطلق** مشتقان من الدحرجة والانطلاق "[3]. وقصد بها مرة أخرى الفعل السداسي كقوله: " **وذوات الزوائد كاستخرج**،

---

(١) المقتصد، ص٥٨١-٥٨٢.

(٢) المصدر السابق ص٧٦.

(٣) المصدر السابق ص١١١.

والرباعي كـ(دحرج)"[1]. وقصد به في ثالثةٍ الخماسي والسداسي كقوله: " وهكذا حكم **ذوات الزوائد** نحو **انطلقت** انطلاقاً و**استخرجت** استخراجاً، والرباعي نحو: دحرجت دحرجة فاعرفه "[2].

مما يدلّ على أنّ مصطلح (ذوات الزوائد) لم تتحدد دلالته بدقة لديه على الرغم من تبلور كثير من المصطلحات عنده، فخرجت على صورتها النهائية التي توافق ما استقرت عليه الدراسات الحديثة، ولاسيما أنّه صحح بعض مصطلحات أصحابه البصريين، فقال في (**المرتجل**)؛ " وقد يطلق عليه بعض أصحابنا (الارتجال) والتحقيق ما عرفتك، ومعنى المرتجل في الأعلام ألا يكون له أصل في النكرات لأنّ (غطفان) ليس اسم شيء نقل إلى العلمية كما كان (عامر) اسماً لفاعل ثم نقل، فـ (عُمر) يشبه المرتجل من حيث إنه غير منقول من النكرة؛ إذ ليس يوجد في غير العلمية، فأما على الإطلاق فلا "[3].

وقد يتعدد لديه مدلول بعض المصطلحات، كما في نحو مصطلح (ضمير الأمر والشأن)، الذي يقابل ضمير المجهول لدى الكوفيين، و (ضمير القصة)، فقال في ضمير الأمر والشأن: " اعلم أنّ **ضمير الأمر والشأن** بمنزلة سائر الضمائر، فلا يضمر في الحروف فلا يجوز أن تقول: ما

---

(١) المصدر السابق ص٨٣.

(٢) المقتصد، ص٥٨.

(٣) المصدر السابق ص١٠١٧.

طعامَك زيداً آكلٌ. على أنّك تجعل في (ما) **ضمير القصة**، وجعلت قولك: زيداً آكل جملة منصوبة بأنها خبر (ما)، كما قلت: ليس طعامَك زيدٌ آكلٌ، على أن تضمر في (ليس) الأمّر والشّأن، وتجعل الجملة في موضع نصب بأنها خبر (ليس)، حتى كأنك قلت: ليس الأمر على هذا"[1].

وقال في موضع آخر: " اعلم أنّ **ضمير القصة** يقع في صدر الكلام، ويقع بعده المبتدأ والخبر وغيرهما من الجمل للتفسير نحو: (هو زيد منطلق)، فيكون هو **ضمير القصة** و**الأمر** كأنك قلت: (الحديث منطلق)، ثمّ أضمر ذلك؛ لأنّ هذه الجملة تفسّره، وهذا مثل قولهم: أكرمني وأكرمته في أنه أضمر قبل الذكر على شريطة التفسير" [2].

ومن جملة ما تقدّم يتضح منهج الجرجاني في استخدامه المصطلح النحوي، فقد عنى بأصحابه نحاة البصرة، وبالبغداديين نحاة الكوفة، وجرى قلمه ببعض المصطلحات الكوفية، وسار على نهج أبي علي في استخدامه بعض المصطلحات في موضع بعضها الآخر، ولم يخلُ مقتصده من استخدام مصطلح واحد للدلالة على أكثر من معنى نحوي، وإضافة إلى ذلك فقد زخر المقتصد بمصطلحات تبلورت لديه، وظهرت على صورتها المماثلة لما عليه مصطلحات الدارسين الآن، من مثل: المبتدأ والخبر والمبني

---

(١) المقتصد، ص٤٣٧.

(٢) المصدر السابق ص٤١٩.

والمعرب وغيرها، بيدَ أن هذا لا يزيل عنه تداخل بعض المصطلحات، وتسَمّحه في بعضها الآخر، على الرغم من حرصه على تفسير بعضها، وحدّها سواءٌ أكان ذلك بشرح معناها أم بتوضيحها بالأمثلة.

وأياً كان الأمر فمصطلحات الجرجاني في الأعم الأغلب أوضح من مصطلحات أبي عليّ، وربما يعود ذلك إلى أن المصطلح بدأ يستقرّ، ويطمئن أكثر مما كان عليه في زمن أبي علي.

وفيما يلي جدول للمصطلحات التي جاءت في المقتصد:

رقم الصفحة	المصطلح
٣١٩	الآدمي
١١١٧	الاختيار
٧٢٠	الاستثناء المنقطع
٧٣٤	اسم عدد
٣١٤	اسم موصول
١٠٩	اسم جنس
١٠٩	الاسم المتمكن
١١٣	اسم ما لا ينصرف
١١٣	اسم غير المنصرف
١١٣	الاسم المنصرف
١٠٩	الاسم المشتق

المصطلح	رقم الصفحة
الاسم المنقول	١٠٩
اسم الفاعل	٥٠٥
اسم المفعول	٥٠٥
اسم الفعل	٥٣٢
اسم كان	٤١١
أصحابنا	٩٧١
أقصى الجمع	١٠٢٧
الإقواء	١٠٣٠
الإضافة اللامية	١٧١
امتناع التصرف	٣٥٥
بدل الغلط	٩٣٥
البدل	٧٠٢
بدل الكل من الكل	٩٣٠
بدل البعض من الكل	٩٣٢
بدل اشتمال	٩٣٥
البغداديين	١٠٥٣
البناء	٧٠٢
التنوين	٦٣٦

المصطلح	رقم الصفحة
التأكيد	٧٧٤
تمام الاسم	٧٢٣
التمييز	٦٧٥
التنوين الغالي	٧٦
التصغير	٦٣٦
جمع السلامة	١٩٣
جملة اسمية	٩٣
جملة فعلية	٩٣
الجزاء	٢٨٧
الجار والمجرور	٣٣٥
خبر	٣٩٨
الحال	٦٧٥
حرف الإطلاق	٧٥
الذّكر	١١١
الراجع	٥٤٣
الرّفعة	١٠٤٤
الشرط	٢٨٧
الصفة	٧٧٤

المصطلح	رقم الصفحة
الصّلة (صلة الموصول)	٣١٥
الصلة (الحرف الزائد)	٩١
صفة مشبّهة باسم الفاعل	٥٣٢
ضمائر – ضمير	٧٦٣
ضمير الأمر والشأن	٤٣٧
ضمير القصة	٤١٩
الضمير المستكن	٣٥٠
الظرف	٢٧٥
ظرف المفاجأة	١١٠١
عطف البيان	٧٧٥
العلاج	٩٠٤
غير العلاج	٩٠٤
العدل	١٠٠٧
العدول	٤٨٧
العِوَض	١٩٥
العائد	٥٤٤
الفعل الماضي	٨٢
الفعل الحاضر	٨٢

المصطلح	رقم الصفحة
الفعل المنتظر	٨٢
الأفعال ذوات الزيادة – ذوات الزائد	٨٣+١١١
الفعل المتعدي	٥٨١
الفعل غير المتعدي	٥٨١
الفعل المبني للمفعول به	٣٨٢
الفعل الناقص (كان الناقصة)	٤٠١
الفعل التام (كان التامة)	٤٠١
الفاعل	٣٢٥
كان المفتقرة إلى الخبر (كان الناقصة)	١٠٨٩
كناية	١١٥٠
لام الاستغاثة	٧٨٨
لغو	٤٨٩
المدعو	٧٨٨
المدعو إليه	٧٨٨
موقوف مبني	١٠٧٦
موصوف	٤٣٣

المصطلح	رقم الصفحة
مستغاث	١٠٧٦
مستغاث إليه	١٠٧٦
مشابه للمضاف	٨٠٨
مضارع للمضاف	٨٠٠
مبتدأ	٢٧٠
المبني	٧٣٥
المستثنى	٦٩٩
المنادى	٧٧٥
ما ينصرف	٩٦٣
ما لا ينصرف	٩٦٣
مضاف إليه	٦٩٦
مضاف	٣٧٠
مفعول	٦٧١
مشبه بالمفعول	٦٧١
المعرفة	٥٥١
المصدر	٤٠٧
المخصوص بالمدح	٣٦٩
المجازاة المحضة	٣٢٢

المصطلح	رقم الصفحة
ما يعلم	٣١٨
ما لا يعلم	٣٢٠
الموات	٣١٨
المبتدأ ← مسند	٢١٦
الخبر ← مسند إليه	٢١٦
منكور	١١٥
نكرة	٥٥١
مبني	١٠٠
معرب	١٠٠
مفعول مطلق	٥٨٠
المصادر (أحداث – معاني – فعل)	٥٨٠
همزة السّلب	٩٨
مصدر مبهم	٥٨١
مصدر موقت	٥٨١
المرتجل	١٠١٧
أم المنقطعة	٩٥٢
أم المتصلة	٩٥٢

المصطلح	رقم الصفحة
النون الشديدة	١٠٤٥
النون الثقيلة	١١٢٩
النون الخفيفة	١٠٤٥
النكرة	٣٧٠
النصبة	١٧٩
الرفعة	١٧٩
الواو الضميري	١١٤٠
الوقف	٧٥٢
واجب الوجود	١١١٩

المبحث الثاني: منهجه النحوي

سيعرض البحث في أثناء الحديث عن منهج الجرجاني النحوي بعضَ آراء النحاة الواردة في (المقتصد)، مبيناً موقف الجرجاني منها، كما سيعرض موقفه من المسائل الخلافية، ومخالفته لجمهور النحاة، وللبصريين، وللكوفيين، إضافة إلى آرائه وترجيحاته، وذلك وفقاً لما يلي:

أولاً- عرض الآراء النحوية وموقف الجرجاني منها

تناول الجرجاني جملة من آراء البصريين، والكوفيين، فظهر موقفه حيالها مابين تأييد، ومعارضة، وسيبدأ البحث بـ:

١- آراء البصريين

حفل البحث بآراء عدد من نحاة البصرة أمثال: يونس، والخليل، وسيبويه، والأخفش، وأبي زيد، والأصمعي، والمازني، والمبرّد، والزّجاج، وأبي بكر بن السراج، إضافة إلى أبي الحسين شيخِ الجرجاني، وستُعرض آراؤهم استناداً إلى تواريخ وفياتهم.

أ- يونس (١٨٢هـ)

نقل الجرجاني عن يونس بعض آرائه وأثبتها في مقتصده، فتناولها بالتأييد تارة وبالمعارضة أخرى، من ذلك أنه حكم على ما سمعه من العرب من قولهم: (أعطيتكمه) بالشذوذ فقال: " وأمّا ما حكاه يونس من أنّ بعضهم

قال: أعطيتكمه، فمن الشذوذ بحيث لا يلتفت إليه، وإنما المستعمل الشائع ردّ الواو وهو لغة التنزيل"[١].

وذكر في موضع آخر، أن مذهب يونس جواز توكيد الفعل المضارع المعتل الفاء الذي فاعله (ألف المثنى) أو (نون النسوة)، فقال: " وأما النون الخفيفة في المعتل الفاء والعين[٢] ، فمنزلتها في الصحيح تقول: (عِدَنْ يا رجل)، و(عِدُنْ يا رجال)، و(عِدِنْ يا امرأة)، ولا تقول: (عِدانْ)، ولا (عِدْنانْ)، إلا على قول يونس[٣] "[٤]. أما إذا كان الفعل معتل اللام، فيتغير منهاجه عن منهاج الصحيح، وعلة ذلك عند الجرجاني أنه قد يلتقي ساكنان في المفرد، نحو أن تقول في (ارْضَ) و(اخْشَ) : (ارضَيْنْ واخْشَيْنْ يا امرأة)، فيلتقي ساكنان من غير إدغام فتحرك الياء بالكسر؛ لأن ما قبلها منفتح كما حصل ذلك في الثقيلة، فلا يجوز الإسكان البتة. و**اعترض الجرجاني على يونس** و رأى أنه من حقّه ألاّ يجوّز هذا؛ لأجل أنه إذا كان

---

(١) المقتصد، ص١٤٣.

(٢) يقال في المعتل العين كما يقال في الثقيلة ؛ أي تقول: قُلَنْ يا زيد. ينظر: المصدر السابق ص١١٤١ .

(٣) ورد قول يونس في الكتاب ونصه فيه:" وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: (اضربانْ زيداً)، و(اِضْرِبْنانْ زيداً) فهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها. لايقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم" . ينظر: الكتاب ٥٢٧/٣ .

(٤) المقتصد، ص١١٤١.

يحذف (الواو) و(الياء) في (اضربُنّ)، و(اضربِنَّ) مع كون المدّ فيهما، كان ألا يجوز هذا مع تعرّي الحرف من المدّ بانفتاح ما قبلها أولى، وليس كذا في (اضربانْ)؛ لأجل أن الألف فيها زيادة مَدٍّ، ولا يمكن تحريكها؛ لأن الألف إذا مستها الحركة صارت همزة . وعليه فلا يجد الجرجاني **ليونس** عذراً في الجمع بين ساكنين في هذا، ورأى أنه لا ينبغي أن يُقال: إنّ مقتضى مذهبه ذلك. وأضاف أنه لايقال في الاثنين وجماعة النساء: (ارضيانْ) و(ارضَيْنْ) إلا على مذهب يونس، أما على مذهب غيره فلا[1] . وتجدر الإشارة إلى أن إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين، وفعل جماعة النسوة، إنما هو قول الكوفيين، وإليه ذهب يونس من البصريين، ورُدّت حججهم في جواز ذلك، وأجيب عنها[2]

ب ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠هـ):

(١) المصدر السابق ص١١٤١-١١٤٣.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة الرابعة والتسعون ص٦٥٠. وقد يكون للإدغام وفكه دلالات يقتضيها السياق في الكلام. للتفصيل انظر:

اختيار، أسامة، (أثر الإدغام اللغوي وفكه في دلالة الصوت في القرآن الكريم)، مجلة كلية الإلهيات، جامعة فرات، العدد٢٢، ٢، عام ٢٠١٧، ص٤.

أورد الجرجاني في مقتصده عدداً غير قليل من أقوال الخليل وآرائه، غير أنها لا توازي عدد ما أورده عن سيبويه والأخفش، ولا يقلّل هذا من أهمية آراء الخليل التي عوّل عليها الجرجاني بين الفينة والأخرى، ولاسيما أن كثيراً من آراء سيبويه منسوبة إلى الخليل، ومما نقله عنه قوله: " إنّهم جعلوا وصف المنادى إذا كان مضافاً بمنزلته إذا كان منادى "[1]، ثم بين أن المقصود من كلام الخليل هو: " أنك إذا قلت:(يا زيدُ أخا عمروٍ) فكأنك قلت: (يا أخا عمروٍ)"[2]، فلايجوز رفع الصفة هنا حملاً على اللفظ، كما جاز ذلك في المفرد، في نحو:(يا زيدُ العاقلُ).

وأورد الجرجاني سؤال صاحب الكتاب للخليل عن قولهم: (يا زيدُ الظريفُ)، بماذا رفعوه؟[3]. فذكر في الجواب ما أثبته الجرجاني نفسه من قوله إنّ: " المنادى المضموم وإن وقع موقع كَلِم الخطاب – [يعني بها أسماء الخطاب نحو أنت وإياك] – فلم يجر مُجراها في كلّ حال"[4] ، ولا يجب

---

(١) المقتصد، ص٧٧١. ونصه في الكتاب:" المنادى إذا وُصِف بالمضاف فهو بمنزلته إذا كان في موضعه" .(الكتاب ١٨٤/٢) .

(٢) المقتصد، ص٧٧١.

(٣) المقتصد، ص٧٧٣. ونصه في الكتاب:" فقلت – الكلام لسيبويه – : أرأيت الرفعَ على أي شيء هو إذا قال: يا زيدُ الطويلُ؟ قال –الكلام لسيبويه– : هو صفة لمرفوع".(الكتاب ١٨٣/٢) .

(٤) المقتصد، ص٧٧٢.

أن يعدل به من أصله عدولاً مستمراً طالما أنه ليس من أعلام الخطاب في الأصل، ولاسيما أن " الشيء إذا شُبِّه بالشيء لم يجب إجراؤه على سننه في كل حال "[1].

وجاء في موضع آخر بما يقوّي قول الخليل في " أنّ الألف والنون في (رمان) زائدة ويحمل ذلك على الأكثر[2]؛ لأن (فُعلان) أكثر من(فُعال) "[3]، قال: " ويقوّي قوله إنّ الألف والنون قد تجيء فيما لا يحتمل أن تكون النون أصلاً فيه من الأمثلة، نحو: (فعلان)... وإن كان الغالب على الألف والنون الزيادة كان الحمل عليها هو القياس، فـ (رمّان) اسم رجل بمنزلة (سعدان)؛ لأنه يمتنع بالتسمية من (التاء)، فلا يجوز أن تقول:(رُمّانة)، كما تقول ذلك قبل النقل، فلا ينصرف كما لا ينصرف (سعدان) و(مروان) "[4].

ووصف مذهبه في أن (الياء) حُذفَ حذفاً في قراءة – ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ﴾[5]، وجُعلت الكسرة دليلاً عليه، بأنه مذهب مستقيم[1].

---

(١) نفسه ص٧٧٢.

(٢) سأل سيبويه الخليلَ عن (رمان) فقال:" لا أصرفه، وأحمله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يُعرف". (الكتاب ٢١٨/٣) .

(٣) المقتصد، ص١٠٠١.

(٤) نفسه ص١٠٠١.

(٥) الآية ٢٤ من سورة الرحمن.

ج ـ سيبويه (١٨٠ هـ)

عني الجرجاني به وبكتابه عناية فائقة، فأكثر النقل عنه ولاسيما في مجال الاحتجاج بالشعر، فأشار إلى عدد غير قليل من الأشعار على أنها من آيات الكتاب[٢]، وتمثل منهجه في الأخذ عنه في أمور منها: أنه يذكره باسم (صاحب الكتاب) دون التصريح باسمه، وربما كان ذلك لشدّة ولعه بكتابه، وأهميتِه لديه، وكثرةِ نقوله عنه، فَقَرَنه بِمُؤَلَّفه تعظيماً له، ما خلا موضعين أشار فيهما إلى المسألة النحوية على أنها من مسائل الكتاب، فقال: " والضرب الرابع أن يكون مبنياً للمفعول القائم مقام الفاعل، نحو أن تقول: (عجبْتُ مِنْ ضَرْبِ زيدٍ)، تريد: من أن ضُرِبَ زيدٌ، كمسألة الكتاب: عجبت من دفع الناسِ بعضهم ببعض..." [٣]. وبقوله في جواز تقديم الخبر: " وهذا مبني على مسألة في الكتاب..." [٤].ودرج الجرجاني على الإشارة إلى مذهب سيبويه بقوله: " وهذا مذهب صاحب الكتاب

---

(١) المقتصد، ص١٠٣٠.

(٢) ينظر: المقتصد، ص٣١٢، ٣١٣، ٣٤٣، ٤١٣، ٤٢٠، ٤٣٣، ٤٧٧، ٤٥٣، ٤٦٥، ٤٦٨، ٤٨٣، ٤٩٣، ٥١٧، ٥٢٠، ٥٣٠، ٥٤٩، ٥٦١، ...إلخ.

(٣) المقتصد، ص٥٦٠.

(٤) المصدر السابق ص٣٠٣.

"[1] ، وربما قرنه بأصحابه البصريين، كقوله: " وهذا هو مذهب صاحب الكتاب وجميع أصحابنا المحققين " [2].

وأطلق بعض الصفات على مذهب سيبويه، فوصفه تارة بالمستقيم، كقوله: "فقد بان واستقرّ أن المذهب المستقيم ما ذهب إليه صاحب الكتاب "[3]، ووصفه أخرى بأنه الصحيح، كقوله: " وأما السكوت على الفاعل وترك ذكر المفعول، فلا شبهة في جوازه، وذلك قولك: (أعطيت) و(كسوت)، كما قلت: (ضربت)، وكذلك تقول: (ظننتُ) و(حسبتُ)، فيجوز عند صاحب الكتاب وهو الصحيح"[4]. ولم يمنعه ذلك أبداً من أن يخالفه في بعض المسائل التي لم تستقم له، كما سيأتي.

وكثيراً ما تبنَّى آراء سيبويه، وإن لم يشر إلى ذلك صراحة ، وقد حكم الجرجاني بالقلة على ما وصفه سيبويه بالرداءة، وذلك في إضافة حسنة إلى وجهها، في نحو: (مررتُ بامرأةٍ حسنةِ وجهِها)، فقال: "والسّابع قولهم: (مررتُ بامرأةٍ حسنةِ وجهِها)، بإضافة حسنة إلى وجهها، كما تقول: (

---

(١) المصدر السابق ص٥٩٣، ٢٧٧.

(٢) المصدر السابق ص٢٥٦.

(٣) المقتصد، ص٦١١.

(٤) المصدر السابق ص٦٠٨.

حسنةِ الوجهِ)، وهو قليل، وقد حكم عليه صاحب الكتاب بالرداءة "[1].

وربما اعتذر عنه ووصف عبارته، اعتماداً على قول البصريين، بأنها تسامح في العبارة فقال: " واعلم أنّ قوله: " وكان في موضع الجرّ مفتوحاً " عبارة صاحب الكتاب، وقد قال أصحابنا: إنّ هذا تسامحٌ منه في العبارة؛ لأنّ الفتح من أسماء البناء، وما لا ينصرف ليس بمبني فحقّه عندهم أن يقال: وكان في موضع الجرّ منصوباً"[2]، ومضى الجرجاني في الحديث عن أن مصطلح (الفتح) للبناء، و (النصب) للإعراب.

ونقل عن صاحب الكتاب أنه لا يُثْبت من العامل المعنوي إلا اثنين: أحدهما في الأفعال وهو وقوع المضارع موقع الاسم، والآخر في الأسماء،

---

(١) المقتصد، ص٥٤٨. وينظر: الكتاب ١/١٩٩-٢٠٠، ونصه فيه: " وقد جاء في الشعر حسنةُ وجهِها، شبّهوه بحسنةِ الوجهِ، وذلك رديء؛ لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام... واعلم أنه ليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب (أي باب الصفة المشبهة وحمل اسم الفاعل عليها) وذلك قولك: هذا الحسنُ الوجهِ ".

(٢) المقتصد، ص١١٥. وينظر: الكتاب ١/٢١. ونص عبارة سيبويه: " واعلم أنّ ما ضارع الفعلَ المضارعَ من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أُجريَ لفظُه مُجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون، وذلك نحو أبيض وأسودَ وأحمرَ وأصفر فهذا بناء أذهبُ وأعلمُ فيكون في موضع الجرّ مفتوحاً، استثقلوه حين قارب في الكلام ووافق في البناء".

وهو تعرّي المبتدأ من العوامل الظاهرة..."[١]. وأضاف أن صاحب الكتاب " يجعل العامل في الصّفة هو العامل في الموصوف "[٢].

وربما استند الجرجاني إلى بعض تشبيهات صاحب الكتاب بغية الإيضاح والتقريب[٣]، من ذلك قوله: " وشبّه صاحب الكتاب (الألف) في (يضربان) إذا قلت: (الزيدان يضربان) بـ (التاء) في (قلت)، وذلك أن (التاء) تدلّ على العين والتكلّم، كما أنّ (الألف) يَدُلُّ على العين والتثنية "[٤].

ومما يقطع بمعرفة الجرجاني بمسائل الكتاب والتعمّق والتبحر فيما جاء به إيرادُه، في مواضع مختلفة من كتابه، عبارات تدلّ على ذلك من مثل: " وليس لصاحب الكتاب نصّ في ذلك"[٥]، و " لم يذكره صاحب الكتاب "[٦] فتجده يقول في بناء الأعلام على الضّمّ في النداء: "... فالبناء على الضّم مذهب أبي العباس، وكثير من أصحابنا، وليس لصاحب الكتاب

---

(١) المقتصد، ص٢١٦.

(٢) المصدر السابق ص٢١٧.

(٣) ينظر: المصدر السابق ص١٧٥، ١٧٦، ٣١٦، ٧١٢.

(٤) المقتصد، ص١٧٥.

(٥) المقتصد، ص٤٠٩.

(٦) المصدر السابق ص٧٦١.

نصّ في ذلك "[1].

وقد تكون المسألة من الأهمية بحيث لا يكتفي بالإشارة إلى أنه ليس له نص صريح فيها، وإنما يحاول معرفة رأيه، وذلك بالاعتماد على ما استدل به بعض أصحابه – على حد قوله – ومن ذلك جواز تقديم خبر (ليس) على (ليس) [2] فيقول: " وليس لصاحب الكتاب في ذلك نص وقد استدل بعض أصحابنا على أنّ مذهبه جواز تقديم خبر (ليس) عليها بمسألة في موضع من كتابه، وقد ذكرت ذلك في (المغني) وبينت وجه تعرّيها من الدلالة، وفي كلامه دليل على ما ذكرنا؛ لأنه قال: إن (ليس) لا تتصرف تصرّف أخواتها فاعرفه "[3].

فالجرجاني عالم بكتاب سيبويه، مطلع عليه، وعلى الرغم من ذلك فقَدْ سَهَا في موضع ذكر فيه أن صاحب الكتاب لم يذكره، فقال: " ويحكى أن بعضهم قال: (يا إياك)، وليس بالأعرف، ولم يذكره صاحب الكتاب، وكأنهم آثروا المظهر، وأقاموا المضمر"[4] والصحيح أن سيبويه نقل هذا القول عن العرب وعلل له، فقال: " ومما يَدُلّك على أنه ينتصب على

---

(١) المصدر السابق ص٧٦٠.

(٢) جوّزه أبو علي، واختار الجرجاني عدم جوازه متابعاً شيخه أبي الحسين، ينظر: المقتصد، ص٤٠٨-٤٠٩.

(٣) المقتصد، ص٤٠٩.

(٤) المصدر السابق ص٧٦١.

الفعل وأنّ (يا) صارت بدلاً من اللفظ بالفعل، قول العرب: (يا إياك)، إنما قلتَ: يا إياكَ أعني، ولكنهم حذفوا الفعل وصار (يا) و (أيا) و (أي) بدلاً من اللفظ بالفعل "[1].

ومهما يكن من شيء فإن الجرجاني عني بالكتاب وصاحبه عناية كبيرة، وعوّل عليه في كثير من المسائل، فهو عنده ثقة، و بذلك صرّح فيما نقله عن شيخه أبي الحسين: " وأما الاستعمال فناهيك دليلاً على ثباته رواية صاحب الكتاب . . . وإذا جاءَت روايته سقط حديث غيره وأنشد:

إذا قالت حَذَام فَصَدّقوها ** فإن القولَ ما قالت حَذَامِ "[2].

د ـ أبو الحسن الأخفش (٢١٥هـ)

يعدّ أبو الحسن من مصادر الجرجاني المهمة، وقد تباينت مواقفه حياله ما بين تأييد ومعارضة وحياد، ومما نقله عنه واستحسنه: عدم جواز زيادة (اللام) حين يتقدم معمول الفعل عليه، في نحو قوله تعالى: ﴿ إنْ كنتُم لِلْرُؤْيا تَعْبُرُون ﴾[3]، فقال: " وقد حكى أبو الحسن عنهم(لِزيدٍ ضربت)، وجاء ذلك في التنزيل كما ترى وهو حسنٌ في القياس "[4].

ووضح في موضع آخر معنى ما جاء به أبو علي من قول أبي الحسن: "

---

(١) الكتاب ٢٩١/١.

(٢) المقتصد، ص٧٧٣.

(٣) الآية ٤٣ من سورة يوسف.

(٤) المقتصد، ص٨٢٨.

قوم من النحويين يقيسون هذا في كلّ شيء – "أي: حمل انتصاب المفعول معه على إضمار فعل آخر يصلح له، وقوم يقصرونه على ما سُمع منه "[1]، فقال الجرجاني: " وأما ما حكاه عن أبي الحسن من أنّ قوماً يقيسون هذا في كل شيء وآخرين يقصرونه على المسموع فإنما يعني أنهم يجوّزون القياس في النصب على المفعول معه "[2].

وأما ما يخص العوامل، فقد ذكر الجرجاني أن أبا الحسن أثبت عاملاً ثالثاً معنوياً، وذاك أنه " إذا قال: (مررت بزيدٍ الظريفِ)، و(رأيت زيداً الظريفَ)، و(جاءني زيدٌ الظريفُ)، فإنه يجرُّ (الظريف) وما أشبهه بكونه صفة لمجرور، ويرفعه بكونه صفة لمرفوع، وينصبه بكونه صفة لمنصوب، وكونه صفة لمجرور، أو لمرفوع ،أو لمنصوب، معنى يُعْرَف بالقلب، وليس للسان فيه نصيب كما أنّ وقوع المضارع موقع الاسم في قولك: (مررت برجلٍ يضرب)، وتعرّي المبتدأ من العوامل اللفظية كذلك"[3]، ثم أتبع الجرجاني قول أبي الحسن هذا بقول صاحب الكتاب، فقال: " وصاحب الكتاب يجعل العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، فإذا قلت: (مررتُ بزيدٍ الظريفِ) كان جرُّ (الظريف) عنده بالباء، وكذا الباب،

---

(١) الإيضاح، ص١٩٥.

(٢) المقتصد، ص٦٦٤ .

(٣) المصدر السابق ص٢١٦-٢١٧.

و(الباء) عامل لفظي فاعرفه. فهو جملة القول في هذا الفصل"[1].
فمعارضة الجرجاني لأبي الحسن ثابتة وإن لم يصرّح بذلك.

والأخفش ثاقب الذهن، حادّ الذكاء، مخالفُ أستاذِه سيبويه في كثير من المسائل التي وافقه في بعضها من جاء بعده من البصريين، وأنكروا عليه بعضها. ويُلْمَح في المقتصد بعضٌ مما جوّزه الأخفش[2]، وأنكره بعض البصريين، من ذلك تجويزه العطف بحرف واحد على عاملين، بيد أن الجرجاني أشار إلى أنَّ أبا الحسن رجع عن هذا المذهب لضعفه، فقال: " وقد حكي أنّ أبا الحسن كان يجوّز هذا ثم رجع عنه، وما ذاك إلا لضعف هذا المذهب، ولا خلاف بين جميع أصحابنا أنه لا يجوز البتة " [3].

ومن المواقف التي أيّد بها الجرجاني أبا الحسن، مسألةُ صرف (أحمر)، وخلافه مع سيبويه، واعتراض أبي عثمان عليه[4]، وهو وإن فعل ذلك — أعني الجرجاني — فإنه وصف ما حكاه أبو الحسن من قولهم: (تربّي) بأنه: " شاذٌّ لا يُؤخذُ به "[5].

هـ ـ أبو زيد (٢١٥هـ)

---

(١) المصدر السابق ص٢١٧.

(٢) المقتصد، ص٢٤٤، ٣٧٥، ٥١٢، ٤٢٩.

(٣) المصدر السابق ص٤٣٩.

(٤) المصدر السابق ص٩٨٠.

(٥) المصدر السابق ص٨٣٨.

نقل الجرجاني عن أبي زيد رأيه في مسألة قلب المصدر(بَلْهَ) إلى(بَهْل)، فقال: " وإن لم يكن له فعل – يقصد (بله) –كما كان للتّرك، فإنه محمول عليه، وهو بمنزلة قولك:(ويحاً له)، في أنّه مصدر لم يستعمل فِعلُه، ولكونه مصدراً جاء فيه القلب، نحو: (بَهْل زيدٍ) ، وحكى أبو زيد ذلك؛ لأنّ القلب تغيير وتصرّف، وأسماء الفعل مبنية بمنزلة الحروف فلا يليق بها ذلك " [1].

و ـ الأصمعي (٢١٦هـ)

إنه من الطبيعي أن يُذكر اسم الأصمعي في شرح الجرجاني، وهو العالم باللّغة والنحو والغريب والأخبار. ومع ذلك فقد يكتفي الجرجاني برواية صاحب الكتاب، ويسقط بها حديث غيره وإن كان الأصمعي نفسه.

فقد اعتمد أبو علي على ما ذُكر عن الأصمعي في جواز وصف المنادى المفرد، فذكر أنه لم يجده في أشعار العرب، ورأى الجرجاني خلاف ذلك اعتماداً على رواية صاحب الكتاب فقال: " أما الاستعمال فناهيك دليلاً على ثباته رواية صاحب الكتاب "[2].

ز ـ أبو عثمان المازني (٢٤٨هـ)

عرض الجرجاني في المقتصد بعضاً من آراء أبي عثمان وجوازاته، فوافق

---

(١) المقتصد، ص٥٧٣.

(٢) المقتصد، ص٧٧٣.

قسماً منها وأنكر آخر. فوصف قولاً له بأنه الصحيحُ، فقال: " ... وذكر أبو عثمان أنه سأل أبا الحسن عنها – [يقصد عن قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾[1]]– فلم يأتِ بمقنع وذلك أنه قال: إن المعنى فإن كان من ترك اثنتين وهذا حمل للخاص على العام ، وهو بمنزلة أن يقول للموجود من البيان لم يوجد، فالصحيح ما ذكره أبو عثمان والذي يقبله القياس حملُ العام على الخاص "[2]، فلما جاء لفظ التثنية عُلم منه أن الصغر والكبر لا اعتبار بهما، وأن الاعتبار بالعدد فقط. و ذكر في موضع آخر تجويزَ أبي عثمان النّصب، نحو: (أيُّها الرجلَ)، قياساً على: (يا زيدُ الظريفُ) ، وإنكارَ البصريين عليه ذلك[3].

ح ـ أبو العبّاس المبَرِّد (٢٨٥هـ)

نقل الجرجاني بعضاً من آراء المبرِّدِ إمامِ نحاة البصرة لعصره، وأولاها عنايته واهتمامه، وعرض بعضاً منها على ما جاء في الكتاب، ومما نقله عنه أنّ: (حاشا) فعل، وسبب فعليتها مشابهتها لـ (خلا) [4]. ومما عرضه من آرائه على ما جاءَ في الكتاب، قوله: " الأعلام تنكّر ثم تعرّف بالنداء

---

(١) الآية ١٧٦ من سورة النساء.

(٢) المقتصد، ص٤٦١.

(٣) المصدر السابق ص٧٧٨.

(٤) المقتصد، ص٧١٦، ونصه في المقتضب: " وما كان فعلاً فـ (حاشا) و (خلا) وإن وافقا لفظ الحروف". (المقتضب ٣٩١/٤) .

والبناء على الضم، مذهب أبي العباس وكثير من أصحابنا، وليس لصاحب الكتاب نصّ في ذلك "[1].

وقد يحدد الجرجاني المصدر الذي أخذ عنه كلام المبرد، كما في قوله: " وقد ذكر أبو العباس هذه المسألة في (المقتضب) على وفق ما شرحته لك "[2]، ثم ساق الجرجاني نص المبرد كاملاً كما جاء في (المقتضب) [3]، وأضاف أن أبا بكر بن السراج ذكر هذه المسألة في كتابه (الأصول)، ونقل كلام أبي العباس، أو أكثره على وجهه، ولم يعترض على شيء منه، ولم يذكر فيه خلافاً[4].

ط ـ أبو إسحق الزّجّاج (٣١١هـ)

عُرف الزجاج بعلوّ الشّأن، وشدّة لزومه لمذهب البصريين، وعلى الرغم من ذلك لم يحتفل الجرجاني كثيراً بالأخذ عنه، واللافت للنظر أن أبا علي صاحب الإيضاح ممن أخذ عنه. ولم تتعدَّ نقول الجرجاني الصريحة عنه الموضعين؛ خالفه واعتذر له في أحدهما، وهو إعرابه (آية) من قوله تعالى:

---

(١) المقتصد، ص٧٦٠.

(٢) المقتصد، ص ٥٢٤.

(٣) المقتضب ١٥١/٤.

(٤) الأصول لابن السراج ٨١/١ بحث مسائل بين باب اسم الفاعل.

﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاء بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾[1]، فذهب إلى أنها اسم (كان)، وعدّ الجرجاني ذلك سهواً من الزجاج بلا شبهة، وهو مُقِرٌّ بعلو شأنه ومَعْرفته النحوية، فاعتذر له بقوله: " وليس أبو إسحق ممّن يعتقد ذلك مذهباً... ولكنّه زَلَّ في هذا الموضع خاصة. فكأنّه ظنّ أن الكلام عارٍ من المعرفة"[2]. واكتفى في الآخر بالإشارة إلى أنه قول أبي إسحق حكاية عن شيخه أبي الحسين[3].

ي ـ أبو بكر السّراج (٣١٦هـ)

نقل الجرجاني قولاً صريحاً لأبي بكر السرّاج، فقال: " هذا ومن قدّر إضمار الحدوث، ولم يكن له بُدٌّ من التّعلّق بهذا المعنى، فيقول: إنه لما كان حاله ما تقدّم من أنه يستسر ويزول، ثم يوجد ويظهر، صار إذا أطلق ذكره، فقيل: (الهلالُ)، عُلم أنّ المراد حدوثه. فجاز إضماره؛ ولذلك قال أبو بكر محمد ابن السِّرِّي: " إنك لو قلت: (الشمسُ اليومَ)، و(القمرُ الليلةَ). لم يجز لأنه غير متوقع" [4].

---

(١) الآية ١٩٧ من سورة الشعراء.

(٢) المقتصد، ص٤٢٣.

(٣) المصدر السابق ص٧٣٦.

(٤) المقتصد، ص٢٩١. ونصه في الأصول ٦٣/١ (الفتلي ط٤): " والظرف من الأماكن تكون إخباراً عن المعاني التي هي ليست بجثث – يعني المصادر – نحو قولك: البيع في النهار، والضرب عندك، فإن قال قائل فأنت تقول: الليلة الهلال،

وربما وفق الجرجاني بين الآراء التي عرضها في المقتصد، ولاسيما في بعض المسائل الخلافية، وبَيْن ما جاء عند ابن السرّاج كما في مسألة: (هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ غداً)، وجواز نصب (عمرو)، وذلك كلما تباعد الثاني عن الأول قوي النصب فاختيِر، لأن الناصب ينصب ما تباعد عنه. فيقول الجرجاني: " وقد ذكر أبو بكر هذه المسألة في الأصول، ونقل كلام أبي العباس أو أكثره على وجهه، ولم يعترض على شيء منه، ولم يذكر فيه خلافاً "(١).

والهلال جثة، فمن أين جاز هذا، فالجواب في ذلك: أنك إنما أردت الليلة حدوث= =الهلال لأنك إنما تقول ذلك عند توقع طلوعه، ألا ترى أنك لا تقول: الشمس اليوم، والقمر الليلة، لأنه غير متوقع، وكذلك إن قلت: اليوم زيد، وأنت تريد هذا المعنى جاز ".

(١) المقتصد، ص٥٢٤-٥٢٥، وينظر الأصول ١٢٧/١. إذ يقول أبو بكر: " ... إلا أن الثاني كلّما تباعد من الأول قوي فيه النصب واختير. تقول:(هذا معطي زيدٍ الدراهم وعمراً الدنانير)، ولو قلت: (هذا معطي زيد اليوم الدراهم وغداً عمراً الدنانير)، لم يصلح فيه إلا النصب – أي في عمرو – لأنك لم تعطف الاسم على ما قبله، وإنما أوقعت الواو على " غد " ففصل الظرف بين الواو وعمرو. فلم يقوَ الجرّ فإذا أعملته عمل الفعل جاز، لأن الناصب ينصب ما تباعد منه. والجار ليس كذلك" ويقول في الأصول ١٢٨/١: " جاز لك أن تنصب (عمراً) على المعنى لبعده من الجار فكأنك قلت: وأعطي عمرا... فإذا قلت عبد الله جاريتك أبوها ضارب، فبين النحويين فيه خلاف فبعض يكره النصب لتباعد ما بين الكلام، وبعض يجيزه. وأبو

ك ـ أبو الحسين عبد الوارث (شيخ الجرجاني) (٤٢١هـ)

أشار البحث سابقاً إلى أن أبا الحسين الشيخُ المباشر للجرجاني، وعنه أخذ علوم العربية، واعتمادُ الجرجاني على شيخه واضح في تفسير عدد غير قليل من المسائل النحوية واللغوية، فكثيراً ما أخذ برأيه، واتكأ عليه في تعليل بعض ما جاء به النحويون.

وعلى هذا فقد تنوعت طريقته في الأخذ عنه، فمرّة يسوق تلخيص ما حكاه عن أبي علي كما في قوله: " فالنون عوض من لفظ، والألف دليل على معنى، وهذا تلخيص ما حكاه الشيخ أبو الحسين عن الشيخ أبي علي؛ لأنه قال: إنّهم لما عوضوا الانقلاب لم يعتدوا به إذْ كان معنى لا لفظاً"(١). ومرّة يسوق كلامه كما هو كقوله: " وكان الشيخ أبو الحسين

العباس يجيز ذلك ويقول: إن (ضاربا) يجري مجرى الفعل في جميع أحواله في العلم في التقديم والتأخير " وأضاف أيضاً في الصفحة نفسها: " وإنما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه، نحو قولك: كانت زيداً الحمى تأخذ ".

ويقول أبو العباس المبرد في المقتضب ١٥١/٤: " وذلك لأن من شأنهم أن يحملوا المعطوف على ما عطف عليه نحو: هذا ضارب زيد وعمرو غداً، وينصبون عمراً إلا أن الثاني كلما تباعد من الأول قوي النصب واختير نحو قولك: هذا معطي زيد الدراهم وعمراً الدنانير والجرّ جيد بالغ ولو قلت هذا معطي زيد اليوم الدراهم وغداً عمراً الدنانير لم يجز إلا النصب لأنك لن تعطف الاسم على ما قبله وإنما أوقعت الظرف على الظرف فلم يقو الجرُّ ".

(١) المقتصد، ص١٨٩.

يحكي عن الشيخ أبي علي أنه كان يقول في المبتدأ: إنّ عامل الرّفع هو كونه أولاً لثانٍ، ذلك الثاني حديثٌ عنه، فهو بمنزلة أن تقول: " إنّ العامل فيه تعرّيه من العوامل الظاهرة؛ لأنه لا يتعرّى من العوامل حتى يكون أولاً لثانٍ هو حديث عنه فاعرفه "[١].

وإضافة إلى حكاية أبي الحسين عن أبي علي فقد حكى عن كلٍّ من الخليل[٢]، وأبي عثمان المازني[٣]، وأبي العباس المبرد[٤]، وأبي إسحق[٥]، وقطرب[٦]، وثعلب[٧]، وأبي زيد[٨]، من ذلك: ما ذكره من تمثيل الرجل الذي ينصب بين يديه حجرين، حكاية عن الخليل، وذلك ليوضح فكرة أن المفعول خُصّ بالنصب لكثرته، والفاعل خُصّ بالرفع لقلته، فقال: " وإذا كان المفعول يكثر هذه الكثرة، والفاعل يقلّ، كان الأولى أن يُخصّ الفاعل بالأثقل الذي هو الرفع، وخفة النصب موازية لكثرة المفعول، ومثل هذا مثل رجل تنصب بين يديه حجرين: أحدهما: خمسة أرطال، والآخر:

---

(١)المصدر السابق ص٢١٥.

(٢) المصدر السابق ٣٢٦.

(٣) المقتصد، ص٤٠٤، ٧٥٨.

(٤) المقتصد، ص١٤٢.

(٥) المصدر السابق ص٧١٦.

(٦) المصدر السابق ص١٣٥.

(٧) المصدر السابق ص١٢٢.

(٨) المقتصد، ص٧١، ٤٢٥.

عشرة أرطال، فتقول له: احمل الخفيف عشر مرات، والثقيل خمس مرات، فتجعل كثرة الممارسة بإزاء خفة الوزن، وقلة الممارسة بإزاء ثقله فتكون ثابتاً على الحكمة، فإن أمرته بحمل الثقيل عشر مرات ناقضت؛ لجمعك عليه ثقل الوزن، وكثرة العمل في حال واحدة، وخفّتهما في حال، وتترك الاقتصاد والاعتبار لتعادل في الموضعين، وهذا تمثيل ذكره شيخنا أبو الحسين رحمه الله، حكاية عن الخليل، ومن قال: إن الفاعل كان يجب أن ينصب والمفعول أن يرفع، دخل قوله في هذا النوع من ترك الحكمة كما وصفنا "[1].

ومنه أنه وصف الكسر في (حيث) بأنه ليس بالأعرف، فقال: "وحكي في (حيث) الضمّ والفتح والأشيع الضم، وقد حكى الشيخ أبو الحسين الكسر عن قطرب(٢٠٦هـ)، وليس بالأعرف، وحكى البغداديون (حَوثَ) و(حوثُ) "[2].

وقد يسوق الجرجاني قول شيخه أبي الحسين لتوضيح كلام سيبويه، ذاكراً الدليل على صحة ما ذهب إليه، كما في قوله: " قال صاحب الكتاب: إن (الألف) حرف إعراب غير متحرك ولا منوّن، قال الشيخ أبو الحسين: قوله غير متحرك: إنما يريد أنه ليس في تقدير الحركة كألف (عصا)؛ إذْ كل واحد يعلم ضرورة أنَّ (الألف) ساكن، فليس يقصد

---

(١) المقتصد، ص٣٢٦.

(٢) المقتصد، ص١٣٥.

تعريف الضرورات، وقوله: غَيْر منوّن؛ يعني به: أن (النون) ليس بتنوين تحرّك لالتقاء السّاكنين هو و(الألف). والدّليل على ذلك أنَّ (النون) لو كان تنويناً، لوجب أن تقول: (جاءَني مُسلما)، كما تقول: (عصا)، ولا يقال: (مُسلما) كما لايقال: (عصانِ) "[1].

وكان الجرجاني حريصاً على إيراد أقوال شيخه أبي الحسين، والإشارة إلى أنها له إما تعددت، من ذلك قوله: " فإنه قول الشيخ وقد تكلّم عليه غيره فخلّط "[2] و قوله: " فاعرفه فإنه قول شيخنا رحمه الله " [3]، وغيرهما مما شابه من عبارات[4]. وأورد له بيتاً من إنشاده، فقال: " ومعلوم أن الشرط من دون الجزاء، والجزاء من دون الشرط، لا يفيد، وأنشدنا الشيخ بيتاً لنفسه في نحو ذا:

وتربيةُ المعروف شرطُ تمامه ** وهل تَمَّ شرط دون ذكر جزاء "[5]

فالجرجاني شديد الحفاوة بشيخه أبي الحسين، ودلائل احترامه له بادية في الشرح ومع ذلك لم يُسَلّم تماماً بكل ما جاء به، كما سيأتي في الحديث عن مخالفاته.

---

(١) المصدر السابق ص١٨٨.

(٢) المصدر السابق ص٢٠٠.

(٣) المصدر السابق ص٧٣٩.

(٤) ينظر: المقتصد، ص٤١٢، ٥٥٠، ٧٢٩، ٧٤٩، ٧٥٠.

(٥) المصدر السابق ص٢٧٨.

٢- آراء الكوفيين

أ - الكسائي (١٨٩هـ)

لم تتعدَّ نقولُ الجرجاني الصريحةُ عن الكسائي النقلَ الواحدَ، وخالفه فيه، فالكسائي أجاز أن يقال: (مررتُ اليومَ برجلٍ ضاربٍ أبوهُ عَمْراً أمسِ)، واحتج له بقول تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾[١]. لأنّ (باسطٌ) في الظاهر ماض[٢]، بيد أنّ الجرجاني رأى أنه محتملٌ جدّاً؛ لأجل أنّ المعنى على الحال؛ لأنه لو أوقع المضارع موقعه، نحو: (وكلبهم يَبْسُط ذراعيه), لكان مستقيماً. وإذا وقع اسم الفاعل في موضع يقتضي المضارع، فليس هو بماضٍ، وإن كان المعنى على المضي؛ لأجل أنّ الحال الماضية تُحكى على صورة الحاضرة، فهو كقوله تعالى: ﴿هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾[٣]، فقاس اسم الفاعل على اسم الإشارة في أنه جاء هنا اسم إشارة، ولم يكن هناك شيء يُشار إليه؛ لأن القصد حكاية الحال المنقضية، وكذلك جاء اسم الفاعل بمعنى الحال في الآية الكريمة حتى كأنه قيل: (كلبُهم باسطٌ ذراعيه الآن). واستدل على أنه للحال بقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ

---

(١) الآية ١٨ من سورة الكهف.

(٢) المقتصد، ص٥١٢-٥١٣.

(٣) الآية ١٥ من سورة القصص.

اذْكُرُواْ﴾ إلى قوله: ﴿وَيُذَبِّحُونَ أَبْنَاءكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نساءَكم﴾[1] لو كان هذا يُعَدّ ماضياً لوجب ألا يجيء قوله تعالى هذا إلا على لفظ الماضي، وذلك لا يُشَك في اختلاله [2].

ب ـ الفرّاء (٢٠٧هـ)

نقل الجرجاني أكثر ما نقل عن نحاة البصرة، فزخر شرحه بآرائهم، وجاء بنقول نزرة عن الكوفيين لم تخلُ من الانتقاد، من ذلك ما أسقطه من قول الفراء: إن النون في (رجلان) جاء للفصل بين الاسم المثنى والمفرد المنصوب في رأيت (مسلماً)، فقال: "... وقريب من هذا قول **الفراء**: إن (النون) في (رجلان) جاء للفصل بين الاسم المثنى والمفرد المنصوب في (رأيت مسلماً)، وقد دلّلنا على سقوطه، وذكرنا أسئلة يعترض بها على مذهب صاحب الكتاب، والجواب على ذلك مستقصى في المغني "[3].

وتجده في موضع آخر يذكر زعماً لصاحب الكتاب، وهو أن الأصل أمر المخاطب باللام نحو: (لِتَضرِبْ يا زيدُ)، ثم يتبعه بتوضيح منه، وهو أنه لا يُقصد من قول سيبويه الإشارةُ إلى ما يُحكى عن **الفراء** في هذا الأمر فيقول: " وأقول: لا ينبغي أن يُتَوَهّم أنّ صاحب الكتاب أشار إلى ما

---

(١) الآية ٦ من سورة إبراهيم.

(٢) المقتصد، ص٥١٢-٥١٣.

(٣)المصدر السابق ص١٨٨.

يحكى عن الفراء من أن الأصل (لتضرب) ثم حُذِف (اللام) و(التاء)، وأُدْخِل همزةُ الوصل على الكلمة؛ ليتوصّل إلى اللفظ بالسّاكن؛ لأجل أنه قد نصّ على أن مثال الأمر مبني بمنزلة (هل) و (قد)، ولو كانت (اللام) مضمرة، لم يكن مبنياً "[1] وهذه مخالفة صريحة من الجرجاني للفراء، ولاسيما أنه يُدَلّل بعد ذلك على فساد هذا المذهب.

ج ـ ثعلب (أحمد بن يحيى) (٢٩١هـ):

لم يسلم ما نقله عنه من النقد، شأنه شأن باقي الكوفيين الذين نقل عنهم الجرجاني، ووصف اعتراضه على صاحب الكتاب في مسألة الفرق بين موجب الإعراب وعامله، بأنه من غير بصيرة، وأورد قول شيخه أبي الحسين فيه بأنه خبط خبطاً في ذلك. وهو وإنْ كان كبيراً فالحقّ أكبر منه[2]. صحيح أن الجرجاني أقر بإمامته عندما وصفه بأنه كبير، إلاَّ أنه أكد أن الحقّ أكبر.

وليس غريباً أن يصف الجرجاني هذا الاعتراض بهذا الوصف، أعني — من غير بصرة — فقدرة ثعلب على التعليل تنحط درجات عن قدرة الكسائي والفراء، وعقله في هذه الناحية لم يكن مثل عقليهما، فالقدماء كانوا يلاحظون ضعف تعليلاته مع تمثله الواسع للنحو الكوفي، ومع روايته

---

(١) المقتصد، ص١٠٩٤.

(٢) المصدر السابق ص١٢٢-١٢٣.

الضخمة للغة وشوارد صيغها وألفاظها، غير أن ضعف الحجة عنده ينبغي ألا يستر قيمته الحقيقية في تاريخ النحو الكوفي، فقد شهد له القدماء بمعرفته بآراء الكسائي والفراء معرفة ليس عليها أحد لا من معاصريه ولا من خلفهم(١).

فهذه هي آراء النحاة التي وردت في المقتصد، وهذا هو موقف الجرجاني منها، أما موقفه من المسائل الخلافية، فهو ما سيبينه البحث فيما يلي:

ثانياً- موقفه من المسائل الخلافية

تناول الجرجاني العديد من المسائل التي كانت موضع خلاف بين النحاة، وتباينت مواقفه حيالها ما بين تأييدٍ ومخالفةٍ، وربما سرد بعضها دونما تدخل منه، ويمكن أن يُعْزَى ذلك إلى ما تمليه عليه طبيعةُ المسألة وأهميتُها ، وقد تمنعه كراهيةُ الإطالة من الدّخول في التفاصيل، في بعض المواضع، في الوقت الذي يُفَصّل فيه، ويطيل في مواضع أخر. وتفصيل ذلك فيما يلي:

١. عَرْض المسألة الخلافية وإبراز موقفه من السابقين:

ظهر موقفه من بعض المسائل الخلافية في أثناء عرضه لها، وبدا تبنّيه لآراء أصحاب المذهب البصري واضحاً، فأيّدهم في أكثر المسائل، وفي المقابل لوحظت مخالفته للكوفيين كالكسائي والفراء وثعلب:

---

(١) المدارس النحوية، ص٢٢٩-٢٣٠.

أ . تأييد السابقين:

سُجّلت له بعض موافقاته لمن سبق من النحاة ولاسيّما شيخه أبو علي، فوصف مذهبه في أنّ الظرف من الجمل بأنه المذهب الصحيح، ودلّل على صحته، وفساد قول مخالفه[١]، وقال باستقامة مذهبه في موضع آخر، وسقوط قول مَنْ يخالفه[٢]، ووصف بالاستقامة أيضاً مذهب كلٍّ من الخليل وصاحب الكتاب كما سبق[٣]، ورأى في قول أبي الحسن بجواز القياس على أعلمت في نحو: (أحسبتُ زيداً عمراً منطلقاً)، أنه قياس[٤].

ومن تعليقاته اللافتة النظر قوله: " فإن قول صاحب الكتاب متين، وقول أبي الحسن واضح، وما اعترض به أبو عثمان رائق، ولأبي الحسن أن يفرق بين الموضعين بأن يقول... فإنه قويّ لأبي الحسن في التخلّص مما ألزمه أبو عثمان "[٥] .

ب . مخالفة السابقين:

كان للجرجاني موقف مغاير في مسائل أخرى، خالف فيها بعض من

---

(١) المقتصد، ص٢٧٥.

(٢) المصدر السابق ص٢٧٧.

(٣) المصدر السابق ص١٠٣٠.

(٤) المصدر السابق ص٦٢٩.

(٥) المصدر السابق ص٩٨٠-٩٨٢.

سبقه من النحاة. فعلى سبيل المثال وصف قول البغداديين بنصب المفعول معه على الصرف بأنه (غير سديد) [١]، وأن الصحيح ما ذكره البصريون من أنه منصوب بإضمار (أن)، وزاد عليه قوله: " فقد صحّ أن المذهب السّديد ما ذكرناه من أن النصب بإضمار (أن) وظهور سقوط ما يخالفه، فاعرفه فإنه مقتضى قول الشيخ رحمه الله "[٢]، ووصف اعتراض ثعلب على سيبويه فيما يتعلق بموجب الإعراب وعامله بأنه: (من غير بصيرة) [٣].

وأمّا قول المبرّد من أنه لا يجوز أن يكون (حصرت صدورهم)، في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[٤] دعاءً، فوصفه بأنه (ليس بسديد) [٥] أيضاً؛ لأجل أنّ بعده قوله تعالى: ﴿أَن يُقَاتِلُوكُمْ أَوْ يُقَاتِلُواْ قَوْمَهُمْ﴾[٦] وهذا أحسن أحواله أن يكون بمنزلة قولك: (ضيّق الله صدروهم من قتالكم أو قتال قومهم)، وجعل الله مكروها لديهم أحد القتالين[٧].

٢. سرد المسألة الخلافية دون تدخل:

---

(١) المقتصد، ص١٠٧٥.

(٢) المقتصد، ص١٠٨٢.

(٣) المصدر السابق ص١٢٢.

(٤) الآية ٩٠ سورة النساء.

(٥) المقتصد، ص٩١٥.

(٦) الآية ٩٠ من سورة النساء.

(٧) المقتصد، ص٩١٥-٩١٦.

عرض الجرجاني بعض المسائل الخلافية عرضاً مجرداً وبإيجاز دون تدخل منه، كما في مسألة بناء المنادى المفرد العلم على الضّمّ، وخلافهم فيه أهو مبني أو معرب ؟ فذكر الخلاف بين أبي العباس وأبي بكر، وأن مذهب أبي العباس البناء على الضم وعليه كثير من البصريين، وأنّ لأبي بكر أسئلة في ذلك، إلا أنّه لم يذكرها؛ لأنّ الموضع لا يسع ذكرها، فقال: "... الأعلام تنكّر ثم تعرّف بالنداء والبناءُ على الضّمّ مذهب أبي العباس وكثير من أصحابنا، وليس لصاحب الكتاب نصّ في ذلك، وقد خالف أبو بكر أبا العباس، وله أسئلة في ذلك وليس يسع الموضع لذكرها..." (١).

٣ . عرض المسألة وإبراز رأيه الخاص

عرض الجرجاني مسائل خلافية أخرى، أبرز فيها رأيه الشخصي، وبين وجهة نظره. ففي الخلاف الحاصل في القول في تقديم التمييز على عامله، نقل عن سيبويه أنه لا يجيز تقديم المنصوب في هذا الباب على الفعل، نحو:

---

(١) المقتصد، ص٧٦٠. وقد علل المبرّد رأيه في المقتضب ٢٠٤/٤، فقال: " فإن كان المنادى واحداً مفرداً معرفة بني على الضم، ولم يلحقه تنوين وإنما فعل ذلك به لخروجه عن الباب ومضارعته ما لا يكون معرباً" . وقد ناقشه أبو بكر في كتابه الأصول ٣٣٠/١، فقال: " فأما (يا زيد)، فـ(زيد) وما أشبهه من المعارف معارف قبل النداء، وهو في النداء معرفة كما كان، ولو كان تعريفه بالنداء لَقدّر تنكيره قبل تعريفه".

وينظر: أيضاً الإنصاف: مسألة (٤٥) المنادى المفرد العلم ومعرب أو مبني.

(شحماً تفقأت)، ونقل عن أبي العباس تجويزه ذلك؛ لأن العامل فعل محض، وكأنه قاس ذلك على الحال، كقوله: (راكباً جاء زيد)، ثم وافق سيبويه وخالف أبا العباس وقال: إنّ الأمر ليس على ذلك؛ لأجل أن المنصوب في هذا الباب هو الفاعل على الحقيقة، فلا يجوز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل[1].

---

(١) المقتصد، ص٦٩٤-٦٩٥.

علل سيبويه عدم جواز تقديم المفعول في مثل قوله:(امتلأت ماءً)، و(تفقأت شحماً) بقوله: " وقد جاء من الفعل ما قد أُنفِذ إلى مفعول ولم يقوَ قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: (امتلأت ماء وتفقأت شحماً)، ولا تقول امتلأته ولا تفقأته ، ولا يعمل في غيره من المعارف ، **ولا يُقَدَّم المفعولُ فيه فتقول**:(ماءً امتلأت)، كما لا يُقدَّم المفعول فيه في الصفة المشبهة، ولا في هذه الأسماء؛ لأنها ليست كالفاعل. وذلك لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول، وإنما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدى إلى مفعول، نحو: كسرته فانكسر، ودفعته فاندفع. فهذا النحو إنما يكون في نفسه ولا يقع على شيء، فصار امتلأت من هذا الضرب، كأنك قلت: ملأني فامتلأت. ومثله: دحرجته فتدحرج. وإنما أصله امتلأت من الماء، وتفقأت من الشحم، فحُذف هذا استخفافاً، وكان الفعل أجدرَ أن يتعدى إن كان هذا ينفُذ، وهو _ في أنهم ضعَّفوه_ مثلُه". ينظر: الكتاب ١/٢٠٤-٢٠٥ .

في حين أجازه أبو العباس في المقتضب فقال : " واعلم أن التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه لتصرف الفعل فقلت: تفقأت شحماً، وتصببتُ عرقاً، فإن شئت قدمت فقلت: شحماً تفقأت وعرقاً تصببتُ. وهذا لا يجيزه سيبويه لأنه يراه كقولك: عشرون درهماً، وهذا أفهمهم عبداً. وليس هذا بمنزلة ذلك، لأن عشرين

ويمكن الإشارة هنا إلى ما ذكر الأنباري من أن الكوفيين اختلفوا في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً، نحو: (تفقأ الكبش شحماً)، فذهب بعضهم إلى جوازه، ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني، وأبو العباس المبرد من البصريين، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز[١].

وعلق الجرجاني في موضع آخر على جواب أبي الحسين لأبي عثمان الذي اعترض على أبي الحسن، وسأله: كيف قال: (مررتُ بنسوة أربعٍ)، فصرف مع وجود الصفة على وزن الفعل، فقال: " لم يأتِ بمقنع "[٢] علماً أنه وصف قوله بأنه واضح واعتراضَ أبي عثمان بأنه رائق، ثم وجد لأبي الحسن مخرجاً في التخلّص مما ألزمه أبو عثمان [٣]. وقال في قول صاحب الكتاب وجميع العلماء بعده في (استغفرت) إن(الأمر فيه عجيب) وإنّ القول في (استغفرت) على غير ما أصّلوه[٤].

وإذا كانت هذه مواقف الجرجاني وتعليقاته على بعض ما ورد في

درهماً إنما عمل في الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل، ألا ترى أنه يقول: هذا زيد قائماً، ولا يجيز: قائماً هذا زيد؛ لأن العامل غير فعل. وتقول: راكباً جاء زيد، لأن العامل فعل، فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً، وهذا رأي أبي عثمان المازني ".(ينظر: المقتضب ٣٦/٣ .)

(١) الإنصاف، مسألة ١٢٠.

(٢) المقتصد، ص٩٨٠.

(٣) المصدر السابق ص٩٨٠-٩٨٢.

(٤) المصدر السابق ص٦١٥.

المقتصد من مسائل خلافية وآراء، فسيأتي توضيح ذلك أكثر في أثناء الحديث عن مخالفاته للبصريين والكوفيين والجمهور.

ثالثاً- مخالفاتـه

ذُكر سابقاً أنّ مسائل الخلاف تناثرت في المقتصد، فظهرت مسألة هنا وأخرى هناك، فالمقتصد كتاب تعليمي، لذا لن تأخذ فيه المسائل الخلافية حيزاً كبيراً ، ومع ذلك فقد تتبع ما ذكر منها بشيء من الاهتمام والتعليق، بيد أنه ذكر بعض المسائل من دون أن يعزوها إلى فئة بعينها سواء أكانت بصرية أم كوفية، ومن دون نسبتها إلى نحوي بعينه فأطلقها مشيراً إليها بعبارات عامة من مثل: و "منهم من ينصب فيقول: (عبدَ الله ضربتُه) على إضمار فعل يفسره هذا الثاني"(١)، ومنه أيضاً: "من ذلك كاف التشبيه في قول مَنْ جعله اسماً " (٢)، ومنه قوله أيضاً: "وبعد فإن مَنْ جعل النون في (رجلان) إذا أريد إضافته عوضاً من التنوين وحده، كأنه قد عرّى الكلمة من عوض للحركة... " (٣)، وغيرها مما شابه من عبارات، وأغلب الظّنّ أنها آراء كوفية عَدَل عن التصريح بمصدرها ونسبتها. وما يهمنا هو المسائل الخلافية التي صرّح بنسبتها صراحة إلى أصحابها والتي سيكون مدار الكلام

---

(١) المصدر السابق ص٢٢٩.

(٢) المصدر السابق ص١٢٦.

(٣) المقتصد، ص١٩١.

عليها، سواء أخالف فيها الجمهور أم البصريين أم الكوفيين. فما هي تلك المخالفات؟

أ- مخالفاته للجمهور:

تبيّن أن مذهب الجرجاني النحوي هو المذهب البصري، وذُكر أنه لم يكن شديد التعصب لبصريته ، ومع ذلك فقد سجّلت له مخالفة خالف فيها سيبويه وجميع العلماء من بعده في (استغفرت)[1]، وقد أشار البحث إلى ذلك إشارة سريعة في أكثر من موضع فيما سبق، وسيفصّل القول فيه الآن لتوضيح الخلاف فيه، ولاسيما أنّ مذهبهم أنّ أصل (استغفرت) أن يتعدّى إلى المفعول الثاني بحرف الجر ثم يتسع، فيحذف حرف الجر فيتعدّى الفعل إلى المفعول الثاني؛ فـ(استغفرت الله ذنباً) أصله: (استغفرت الله من ذنب)، كما تقول:(تبت من ذنب)، فيحذف الجار، فيقال: (استغفرته ذنباً). فتعجب الجرجاني مما ذهبوا إليه، وذهب إلى أنّ مَنْ يتأمّل ما عليه الكلام يجد (استغفرت) على غير ما أصّلوه؛ وذاك أنّ (استغفرت) بمعنى: **سألت الله** أن يغفر. و(السين) و(التاء) إذا كانا بمعنى الطلب والسؤال كان مُجراهما مُجرى همزة النقل في إفادة الفعل مفعولاً، فيتعدّى الفعل إلى مفعولين بعد أن كان متعدياً إلى واحد، و (غفر) فعل يتعدّى إلى مفعول واحد كـ(الذنب) بغير حرف جرّ، تقول:(غفر الله ذنبه)، و (اللهمّ اغفر ذنبي)، فلو كان: (استغفرت الله ذنباً)، مثل: (اخترت الرجال زيداً)، في كونه

(١) ينظر : المقتصد، ص٦١٤-٦١٥

موضوعاً على التعدّي بحرف الجر بالأصل، لوجب أن يكون ذلك مستعملاً في (غفرت) أيضاً على حال، فيقال: (غفر الله من ذنبه)، و (اللهمّ اغفر من ذنبٍ)، وذلك – كما يرى الجرجاني – مالا خلاف في امتناعه.

ودليله على ذلك أن صاحب الكتاب، وأبا الحسن اختلفا في قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[1]، فقال صاحب الكتاب: إنّ المفعول محذوف نحو:(يغفر بعضاً من ذنوبكم)، وجعل أبو الحسن (من) مزيدة، ولم يحمله واحد منهما على أن يكون معدّياً بـ (من) إذْ كان بمنزلة ستر في التعدّي.

وإذا كان الأمر على هذه الجملة كان تعدّيه (استغفرت) بـ (من) فرعاً وكائناً من باب الحمل على المعنى والنظير، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾[2] الأصل يخالفون أمره، لكن لما كان فيه معنى يعدلون وينحرفون عُدِّي بـ (عن)، فكذلك (استغفرت) لما كان فيه معنى تبت وأنبت عُدّي بـ (من).

ولم يكتفِ الجرجاني بهذا، بل جاء باعتراض وتخييل ليبطل ما ذهبوا إليه، فقال: " فإذا قيل: (استغفرت الله ذنباً)، كان بمنزلة أن يقال: (خالفت أمر زيد)، في جريه على أصله وموضوعه: فكيف يجوز أن يجري مجرى (اخترت)

---

(١) الآية ٣١ من سورة الأحقاف.

(٢) الآية ٦٣ من سورة النور.

الذي لا يصحّ له معنى حتى تقدّر تعدّيه بـ (من)؟ "[1].

ويضيف الجرجاني إلى ما سبق قوله: " هذا كما تراه في غاية الوضوح فلا أدري كيف استمرّوا على عدّه في هذا الباب، وما عذرهم فيه؟ اللهم إلا أن يقال: إنّه وإنْ كان مستحقاً في أصله أن يتعدّى بغير (من)، فإنهم لما تأوّلوا فيه معنى (تبتُ) وأجروه مجراه صار التعدّي بـ (من) أصلاً فيه. فلما حذف في بعض المواضع، كان حكمه حكم (اخترت) في كونه معدولاً به عن التعدّي بـ (من) إلى تناول الاسم بنفسه. هذا ما يمكن أن يقال فيه والله أعلم بالصواب"[2].

فمن الواضح أن الجرجاني بحث لهم عن مسوّغ لما ذهبوا إليه فأوّل كلامهم، ليسلم من الخروج عن إطار الجماعة ، وإن كان قد خالفهم فيما ذهبوا إليه.

ب . مخالفاته للبصريين:

يمكن القول بغلبة المذهب البصري على آراء الجرجاني النحوية، وموافقته لهم في عدد غير قليل من المسائل، وعلى الرغم من ذلك، فقد خالفهم في بعض المسائل وانتقد بعض آرائهم متسلحاً بالتعليل حيناً وبالتدليل حيناً آخر. فخالف سيبويه، وأبا علي الفارسي، والمبرد، والأخفش، وأبا بكر بن السرّاج، وأبا إسحق الزجاج ،في بعض ما ذهبوا إليه كما سيأتي:

---

(١) المقتصد، ص٦١٥.

(٢) المصدر السابق ص٦١٦.

١. مخالفته لسيبويه:

إنّ لسيبويه من الحفاوة عند الجرجاني ما جعله يعوّل عليه في كثير من المسائل، وكان كتابه معيناً له في كثير من المسائل، فعرضها عليه، وحرص على إظهار موقفه حيال كثير منها. ولم تُسجَّل له في (المقتصد) مخالفةٌ صريحة لما ذهب إليه سيبويه من آراء ، ماخلا تلك المخالفة في (استغفرت)، على ما بيّنه البحث آنفاً.

٢. مخالفته لأبي علي الفارسي:

صحيح أن أبا علي الشيخُ غيرُ المباشر للجرجاني، بيد أنه تابعه في كثير من أقواله، فتبناها، ووافقه فيها، وأشار إلى بعض تفرداته، من مثل قوله: " وقد استمرّ النحويون على جعل (إما) من حروف العطف، ولم يعرف تحقيقه غير الشيخ أبي علي، ولهذا قال في أوّل الباب: إنّ حروف العطف تسعة، وهم يقولون: إنها عشرة لِعَدّهم (إمّا) في جملتها، وذلك سهو ظاهر"[١]. وقوله: " وهذا التلخيص مما لم يسبق إليه الشيخ أبو علي "[٢].

وما سبق لا يمنع من مخالفته له في بعض المسائل، كما هو الحال في الاختلاف في جواز تقديم خبر (ليس) على (ليس)، ومن صريح كلامه فيه: " وأمّا (ليس) ففيه اختلاف، وتراه في كلام الشيخ أبي علي بُعَيْد،

---

(١) المقتصد، ص٩٤٥.

(٢) المصدر السابق ص٣٢٧.

وأتبعه التفسير على ما يجب وبحول الله وحسن توفيقه "[1]. ونَصُّ أبي علي فيه: " وهكذا خبر (ليس) في قول المتقدمين، وهو عندي قياس فتقول: (منطلقاً ليس زيد)، وقد ذهب قوم إلى أنّ تقديم خبر (ليس) على (ليس) لا يجوز، ولم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها، نحو: (ليس منطلقاً زيدٌ) "[2].

وبعد أن أورد الجرجاني كلام أبي علي في هذه المسألة، أتى بما يدلّ على أن ما جاء به أبو علي غير لازم مَنْ يمتنع من جواز تقديم خبر (ليس) على (ليس) نحو(منطلقاً ليس زيد)، أنّ (ليس) قد منع التصرّف، فلا يجري مُجرى (ضرب) كما جرى (كان) مجراه، ولهذا وجب ألا يجري مجرى (ما) في قلّة التصرّف؛ لأجل أنها فعل و (ما) حرف، والفعل أقدم من الحرف وأقوى منه، وتلحقها الضمائر نحو (ليس) و (لستما) و (لستم)...الخ. ولا يكون شيء من ذلك في (ما).

ثم يتوصل الجرجاني إلى تفسير مقنع يرد ما ذهب إليه أبو علي، فيقول: " إذا كان (ليس) أضعف تصرّفاً من (كان)، وأقوى أمراً من (ما) وجب أن يكون لها مرتبة بينهما، فلا يجوز فيها تقديم المنصوب عليها نفسها، نحو: (منطلقاً ليس زيد)، كما يجوز (منطلقاً كان زيد)، لِتَنْحَطَّ درجةً عن (كان)، ويجوز تقديم المنصوب على المرفوع، نحو: (ليس منطلقاً زيد). وإن لم يجز

---

(١) المقتصد، ص٤٠٧.

(٢) الإيضاح، ص١٠١، والمقتصد، ص٤٠٧.

تقديم ذلك في نحو: (ما منطلقاً زيد)، ليرتفع درجة عن (ما)؛ لأنها أقوى. فقد أخذ (ليس) شبهاً من كان وشبهاً من (ما)، وصار لها منزلة بين المنزلتين فاعرفه، فإنه مذهب قد بلغ النهاية في السداد، وهو اختيار شيخنا رحمه الله، وهذا الذي ذكرته هو معنى كلامه وعين ترتيبه "[1].

والجرجاني، كعادته، يعرض المسألة على ما جاء في الكتاب، فيتوصل إلى أنه ليس لصاحب الكتاب نصّ في ذلك، بيد أنه يذكرّ أنّ بعض النحويين استدلّ على أنّ مذهبه جواز تقديم خبر (ليس) عليها بمسألة، في موضع من كتابه، ثم يشير إلى أنه ذكر ذلك في كتابه " المغني " وأنه بيّن فيه وجه تعرّيها من الدلالة، ويستخلص من كلام سيبويه دليلاً على ما ذكر؛ لأنه قال: إن (ليس) تتصرّف تصرّف أخواتها[2].

وربما خالف الجرجاني أبا علي، واستند إلى ما جاء في الشعر والقرآن الكريم، كما في مسألة: (هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ وغداً عمراً). فذهب أبو علي إلى أنه: لو قلت هذا، لكان قبيحاً نصبتَ (عمراً) أم جررته؛ لفصلك بين حرف العطف وما عُطف به بالظرف[3]، وقد جاء ذلك في الشعر[1]:

---

(١) المقتصد، ص٤٠٨-٤٠٩.

(٢) المصدر السابق ص٤٠٩، وينظرك الكتاب ٤٦/١ (هارون) ونصّه فيه: " فأمّا (ليس) فإنه لا يكون فيها ذلك، لأنها وضعت موضعاً واحداً، ومن ثمّ لم تصرّف تَصَرُّف الفعلِ الآخَرِ ".

(٣) الإيضاح، ص١٤٤.

يوماً تراها كَشِبْهِ أَرْدِيَةِ العُصْبِ وَيوماً أدِيْمَها نَغِلا

وذهب الجرجاني إلى أنه يجوز أن تقول: (هذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ وعمروٍ، وعمراً) بالنصب والجرّ، فالجرّ على اللفظ، والنصب على الموضع؛ لأن التقدير: (ضاربٌ زيداً) لما تقدّم من أنّ الإضافة غير محضة[٢].

ونقل عن المبرد أن المختار النصب، وأنه كلما تباعد الثاني من الأول قوي النصب فاختير، والجرُّ جيدٌ بالغ، وأنه لو قلت: (هذا معطي زيد اليوم الدراهم وغداً عمراً الدنانير)، لم يصلح إلا بالنصب؛ لأنك لم تعطف الاسم على ما قبله، وإنما أوقعت العطف على الظرف، فلم يقوَ الجر[٣] ، وبذلك يكون المبرد قد قاس اسم الفاعل على الفعل وسوّى بينهما.

وبلغت هذه المسألة من الأهمية لدى الجرجاني أنه لم يكتفِ بعرض ما جاء به المبرد، بل ذكر أنها في أصول ابن السراج أيضاً، وأن هذا الأخير نقل كلام أبي العباس أو أكثره على وجهه، ولم يعترض على شيء منه ولم يذكر فيه خلافاً [٤].

وبعد ذلك، واعتماداً على التحقيق، يتوصل الجرجاني إلى أنّه إذا أضيف

---

(١) ديوان الأعشى ص١٧٠ (دار بيروت)، العصب: نوع من البرود، ونغلا: فسد، ونغل وجه الأرض : تهشّم من الجدوبة، وحديثه هنا عن الأرض.

(٢) المقتصد، ص٥٢٠.

(٣) ينظر المقتضب ١٥١/٤، وينظر المقتصد، ص٥٢٤.

(٤) ينظر: الأصول ١٨١/١، والمقتصد، ص٥٢٤-٢٥٢.

اسم الفاعل إلى المفعول وَجُرَّ به كان الظرف في حكم الأجنبي؛ وذاك أنّ أصل الجر للحروف ولا يُجرّ اسم إلا على معنى حرف، وعلى هذا قال بالإضافة بمعنى (اللام)، والإضافة بمعنى (من). وبناء عليه يكون الفصل بما انتصب به بينه وبين من جُرّ به بمنزلة قولك: (مررتُ باليوم زيدٍ)، فتفصل بما انتصب بالفعل بين الحرف و مَنْ جُرَّ به[1].

ثم استدلّ الجرجاني على جواز تقديم الظرف على المفعول فيما بعد الواو بقول الأعشى السابق: (ويوماً أديمها نغلا). بقوله تعالى: ﴿**رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ**﴾ [2]. فـ (حسنة) الثانية مفعولة معطوفة بالواو على الأولى، وقوله: (في الآخرة) قد وقع بينها وبين الواو، فهو إذن: ظرف قد فصل به بين الواو و المفعول مثل (يوماً) في قوله: ويوماً أديمها نغلا. وذلك أن الواو كما تنوب عن الفعل الذي هو (آتنا) في نصب (حسنة) الثانية، كذلك تنوب عنه في عمله في موضع الجار مع المجرور الذي هو في الآخرة[3].

ويختم الجرجاني حديثه في هذه المسألة الخلافية بقوله: " فلا أدري كيف اتفق أن وضع الشيخ أبو علي هذه المسألة على ما وصفها عليه والله أعلم

---

(١) المقتصد، ص٥٢٥.

(٢) الآية ٢٠١ من سورة البقرة .

(٣) المقتصد، ص٥٢٦.

بالصواب"[1].

٣. مخالفاته لأبي العباس المبّرد:

ذُكر سابقاً أن المبرد مصدر من مصادر الجرجاني التي عوّل عليها في أكثر من موضع، وقد خالفه في بعض المسائل التي منها زعمُه أن القياس في (دعدٍ) ألا يصرف، وحكى عنه أبو الحسين أن الصرّف في نحو: (هند) و(دعدٍ) لضرورة الشعر. فخالفه الجرجاني ورأى أن زعمه هذا ليس بسديد؛ لأن الخفة في لفظه معادلة لثقل أَحَد السّببين، فتنزله منزلة ما ليس فيه إلا سبب واحد للمنع من الصرّف، وأضاف الجرجاني: " وكفى إلزاماً بما ذكره الشيخ أبو علي من أنهم صرفوا (نوحاً) و(لوطاً) مع وجود سببين: العجمة والتعريف، وذلك كثير في التنزيل "[2]. وذكر المبرد في المقتضب أن (نوحاً)، و(لوطاً) اسمان أعجميان، وهما مصروفان في كتاب الله عز وجل[3]، وذهب سيبويه أنّ (هوداً)، و(نوحا)ً، و(لوطًا)، تنصرف على كل حال لخفتها[4].

ومن مخالفاته للمبرد أيضاً تجويزه تقديم المنصوب في باب التمييز على الفعل، نحو: (شحماً تفقَّأت)، وذلك لأن العامل فعل محض، ولم يجزه

---

(١) نفسه ص٥٢٦.

(٢) المقتصد، ص٩٩٤-٩٩٥.

(٣) ينظر: المقتضب ٣٥٣/٣ .

(٤) ينظر: الكتاب ٢٣٥/٣ .

سيبويه، وقاسه أبو العباس على الحال كقولهم: (راكباً جاء زيد). ورأى الجرجاني أن الأمر ليس على ذلك؛ لأجل أن المنصوب في هذا الباب هو الفاعل على الحقيقة، ففي نحو: (تفقّأ زيدٌ شحماً)، فإن الفعل للشحم وفي نحو: (حَسُن زيدٌ غُلاماً)، فَلا حَظَّ لـ(زيد) في الفعل من جهة المعنى، وليس كذلك الحال في نحو: (جاءَني زيدٌ راكباً)؛ لأن الفعل لـ(زيد) على الحقيقة، و (راكباً) تابع له. و لما كان المنصوب في نحو: (تفقأ زيد شحماً) فاعلاً محضاً، له الفعل في الحقيقة، وكان الذي أسند إليه الفعل فعلاً لفظاً لا معنى، لم يُقّدّم على الفعل كما لا يُقَدّم إذا جعل فاعلاً لفظاً، فقيل (تفقّأ شحم زيد)[1].

ولما لم يكن (راكباً) الفاعل على الحقيقة في قولك: (جاءَني زيدٌ راكباً)، وكان الفعل لـ(زيدٍ)، قد استوفى فاعله لفظاً ومعنى، فكان ما بعده من المنصوب في حكم المفعول المحض، نحو: (ضرب زيدٌ عمراً)، والمنصوب في نحو: (تفقأ زيدٌ شحماً)، و(حَسُن وجهاً) بمنزلة الفاعل إذ الفعل قد أخذ فاعله لفظاً لا معنى، فلم يجز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل، نحو أن تقول: (وجوهكم حَسُنَ)، تريد: (حَسُنَ وجوهكم) فتقدّمه[2].

٤. مخالفاته لأبي الحسن الأخفش:

---

(١) المقتصد، ص٦٩٥.

(٢) نفسه ص٦٩٥.

شأن أبي الحسن شأن النحاة الذين وافقهم الجرجاني في أمور وخالفهم في أخرى، ومن مخالفاته له ما جاء به في باب التعجب، فذهب الجرجاني إلى أن (ما) في قولك: (ما أحسن زيداً)، اسماً مجرداً من الصلة والصفة[١].

ولا يجوز أن تجعل (ما) موصولاً و (أحسن) صلة له. وأضاف الجرجاني أنّ تنزيل (ما) منزلة (الذي) وجَعْل (أحسن) صلة له، شيء ذهب إليه أبو الحسن، وأنكره البصريون[٢].

٥. مخالفاته لأبي بكر بن السراج:

إن المتتبع للمقتصد يلحظ فيه مخالفة الجرجاني لابن السراج في بعض أرائه، من ذلك ما ذهب إليه من أنّ نحو: (مَثْنَى وثُلاث) معدول في المعنى[٣].

وذكر الجرجاني أن قول الشيخ أبي علي: ولا يكون العدل في المعنى[٤]، هو ردٌّ على قول أبي بكر السابق، وكان الشيخ أبو الحسين يقول: هذا لا يتحصّل. والذي دعا أبا بكر إلى هذا القول هو أنّ: (ثلاثة) و(أربعة) في

---

(١)المقتصد، ص٣٧٣.

(٢) نفسه ص٣٧٥.

(٣) عرض أبو بكر في الأصول ٨٨/٢، رأيه هذا، فذكر أن العدل يأتي لإزالة معنى إلى معنى فـ (أحاد) فيه عدل في لفظه ومعناه. فاللفظ من واحد إلى أحاد، والمعنى من معنى واحد إلى معنى واحد واحد، وكذا مثنى وثُلاث ورُباع.

(٤) الإيضاح، ص٣٠١.

جملة الأسماء، وإذا عُدِل إلى (ثُلاث) و(رُباع) لزم الوصفية، إذ لا يُقال (جاءَني ثلاث ورُباع)، وإنما يقال: (جاءَني رجالٌ ثُلاث ورُباع) كما قال: (ذئابٌ مثنى ومَوْحد)، فوصف الجرجاني قول أبي بكر هذا بأنه: ليس بمستقيم؛ لأجل أن هذه الأسماء يوصف بها كثيراً؛ إذ يقال: (مررتُ برجالٍ ثلاثة وبنسوة أربع). وإذا عُدِل عن (ثُلاث) و(رباع) كان صفة، فليس العدل بمغيّر معنى وإنما يغيّر اللفظ .

وقد بين الجرجاني سبب امتناعهم من أن يقولوا: (جاءَني ثلاثُ)، أنه لأجلَ أنّ (ثلاث) معدول عن ذلك، (ثلاثة ثلاثة) بمعنى (ثلاثة بعد ثلاثة)، فكما لا يجوز(جاءَني ثلاثة بعد ثلاثة) وإنما تقول: (جاءَني القوم ثلاثة ثلاثة)، فتجعله تابعاً لشيء، فكذلك يجب ألا يجوز (جاءَني ثُلاث)، وإنما يجب أن تقول: (جاءَني القوم ثُلاث ورُباع). ولو كان (ثُلاث) معدولاً عن(ثلاثة) من غير تكرير لكان لما يذكره من تغيير المعنى وجه؛ إذ كان يقال: إنهم يمتنعون من أن يقولوا: (جاءَني ثُلاث) كما يقولون: (جاءَني ثلاثة)[1].

فمخالفته لأبي بكر بادية فيما تقدم، وعلى الرغم من ذلك فقد سوّغ له ما ذهب إليه بقوله: "وأظنه نظر إلى هذا وقد ذكرنا أن المقصود هو التكرير "[2].

---

(١) المقتصد، ص١٠١٠.

(٢) المقتصد، ص١٠١٠.

٦. مخالفاته لأبي إسحق الزجاج:

لم يكن الزجاج أوفر حظاً من سابقيه في هذا الشأن، فذهب الخليل وصاحب الكتاب إلى أن الياء في قوله تعالى: ﴿وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ﴾(١) قد حذف حذفاً، وجُعلت الكسرة دليلاً عليه، فوصف الجرجاني هذا المذهب بأنه مستقيم، ثم ذكر أنه قد خالفهما أبو إسحق ومَنْ تابعه، مما يدّل على موافقته لهما، ومخالفته لأبي إسحق ولم يفُصّل الجرجاني القول في الخلاف في هذه المسألة وأشار إلى ذلك بقوله: " وتركنا ذكر الكلام عليهم هنا كراهية الإطالة "(٢).

وأشار في موضع آخر إلى أنّ أبا إسحق زَلّ عندما قال في (آية) من قوله تعالى:﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاء بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾(٣) إنها: اسم (كان) وعدّ ذلك سهواً منه بلا شبهة. وقد سبق الإشارة إلى ذلك فيما تقدّم من البحث.

وإذا كان ذلك مجمل مخالفاته للبصريين فقد خالف الكوفيين في أكثر من موضع كما سيأتي:

ج . مخالفاته للكوفيين:

---

(١) الآية ٢٤ من سورة الرحمن.

(٢) المقتصد، ص١٠٣٠.

(٣) الآية، ١٩٧ من سورة الشعراء.

ذُكر سابقاً أن الجرجاني بصري المذهب النحوي، لذا فمن الطبيعي أن يخالف الكوفيين في بعض المسائل، ولاسيما الفارقة منها بين المذهبين، وما يلاحظ على ما جاء منها في المقتصد أنها لم تحظ باهتمام كبير من الجرجاني، فقليلاً ما صرّح بنسبتها إليهم، وعدل عن نسبة بعضها، وأهمل ذكر بعضها الآخر، وربما يعود ذلك إلى أن الكتاب تعليمي، وبالتالي لم تكن الغاية منه التركيز على مسائل الخلاف والدخول في تفاصيلها.

ومما خالف فيه الجرجاني الكوفيين أو ما سماهم أحياناً بـ (البغداديين): مخالفاته **لثعلب** الذي اعترض على صاحب الكتاب من غير بصيرة، وذلك في مسألة الفرق بين موجب الإعراب وعامله، فوقوع المضارع موقع الاسم، إنما عمل فيه الرفع بعد استحقاقه الإعراب بالمشابهة، أما الماضي فلم تحصل له تلك المضارعة حتى يعمل فيه الرفع وقوعه موقع الاسم. ونقل الجرجاني عن شيخه أبي الحسين أنه قال: " خبط أحمد بن يحيى خبطاً في ذلك "[1]، وقد أشير إلى ذلك سابقاً.

واختلف معهم أيضاً في مسألة العامل في المبتدأ، والتي هي من مسائل الخلاف الأساسية بين المذهبين، فذهب هو والبصريون إلى أن ما يعمل الرفع في الاسم المبتدأ تعرّيه من العوامل الظاهرة وما يجري مجراها، في حين زعم البغداديون (الكوفيون) أن المبتدأ أو الخبر يترافعان؛ أي يعمل كل واحد منهما الرفع في الآخر؛ ولذا قال الجرجاني: إنه لا يجب أن يُظنّ أن

---

(١) المقتصد، ص١٢٢-١٢٣.

الخبر يعمل الرفع في المبتدأ على حدّ زعْم الكوفيين، و أورد قول الشيخ أبي الحسين فيما حكاه عن الشيخ أبي علي من أنه كان يقول في المبتدأ: إن عامل الرفع فيه هو كونه أولاً لثانٍ، وذلك الثاني حديث عنه؛ فهو بمنزلة أن تقول: إن العامل فيه تعرّيه من العوامل الظاهرة؛ لأنه لا يتعرّى من العوامل حتى يكون أولاً لثانٍ هو حديث عنه(١).

ومما اختلف فيه مع الكوفيين أيضاً العاملُ في نصب الفعل الواقع بعد الواو التي يراد بها نفي الاجتماع بين الشيئين في نحو: (لاتأكلِ السمكَ **وتشربَ** اللبنَ)، فذهب فيه الجرجاني مذهب أصحابه البصريين، وخالف فيه البغداديين الذين ذهبوا إلى أنه منصوب على الصّرف، فذكر الجرجاني ما يصحّ من قولهم، فقال: " فالذي يصحّ منه أن يراد صرف الثاني عن إعراب الأول، فكأنهم لما قصدوا أن يكون الثاني غير داخل في حكم الأول فنصبوه صار العدول به عن معنى الأول، كأنه نصبه إذا كان سبباً لإضمار (أن)، فأما أن يراد أنّ النصب بنفس مخالفته للأول حتى كأنه عامله ذلك المعنى فلا " (٢).

وذهب الجرجاني مذهب البصريين في أن العامل فيه إضمار (أن)، فقال: " والصحيح ما ذكره أصحابنا من أنه منصوب بإضمار (أن) "(٣) ،

---

(١) المصدر السابق ص٢١٥.

(٢) المقتصد، ص١٠٧٤.

(٣) المصدر السابق ص١٠٧٥.

و جاء بما يقطع بأن النصب بإضمار (أنْ) وهو ما أنشده شيخُه أبو الحسين عن أبي الفضل الرياشي من قول الشاعر[1]:

دَاوَيْتُ غبْنَ أبي الدَّهيقِ بِمَطْلِهِ

حَتّى المَصِيْفِ وَيَغْلُوَ القِعْدانُ

فـ (المصيف) مجرور بـ (حتى)، وقوله (يغلوَ): معطوف عليه، ومعلوم أن النصب في ذا لا يحتمل إلا إضمار (أنْ)، لأنه بمنزلة قولك: (حتى المصيف وغلاء القِعدان).

واستدل بمجيء الاسم مجروراً بعد (حتى) على أن نصب الفعل (يغلو) بإضمار (أن)؛ لأنه لا يكون (حتى) في موضع واحد جاراً وناصباً، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه، فإذا لم يكن قبل (يغلو) فعل منصوب، وكان قبله اسم مجرور علمت أنّ ما بعد الواو يجب أن يكون مجروراً، وإذا تقرّر الجرّ لما بعد الواو ثبت أنّ (يغلو) منصوب

---

(١) غير منسوب في الإنصاف ٥٩٩/٢. أبو الدهيق: كنية رجل ، ومطله: مصدر مطله يمطله: إذا سوَّف في قضاء حاجته ولم يف له، والمصيف: زمان الصيف، ويغلو: مضارع (غلا البعير في سيره غلوا) إذا ارتفع في سيره فجاوز حسن السير، والقعدان بكسر القاف وسكون العين المهملة : جمع قعود وهو من الإبل الذي يقتعده الراعي في كل حاجة يتخذه للركوب ولحمل الزاد والمتاع ، فيقال للذكر (قعود) وللأنثى (قلوص) إلى أن يثنيا، ثم يقال للذكر (جمل) وللأنثى (ناقة).

بإضمار (أن)؛ لأنّ (أن) مع ما بعده بمنزلة اسم[1]. وأضاف الجرجاني أنه في إفساد مذهب مَنْ يجعل (حتى) هي الناصبة غير هذا إلا أنه كافٍ هنا[2].

وجاء بما يشاكله في الفساد وهو قول مَنْ قال: إن النصب في قولك: (لا تنقطع عنّا فنجفوك)، بنفس (الفاء)، وكذا (الواو) و (أو) دون إضمار (أن). وذاك أن الأمر لو كان على ما ذكره لوجب أن يدخل حرف العطف عليها، فيقال: (لا تنقطع عنّا و فنجفوك)؛ لأجل أنّ (الواو) و(الفاء) إذا تولّيتا أمر النصب لم يكونا حرفي عطف، وجريا مجرى (أن) فكما تقول: (يعجبني أن تقوم وأن تقعد) فتكرر (أن) بعد حرف العطف، كذلك يجب أن يقال على هذا المذهب: (لا تنقطع و فنجفوك)[3]. ثم توصّل الجرجاني إلى أنّ المذهب السّديد ما ذكره هو عن شيخه أبي الحسين من أنّ النصب بإضمار (أن)[4].

إضافة إلى ما تقدم من مخالفاته الصريحة للكوفيين، فقد خالف **الفراء** أيضاً ودلّل على فساد مذهبه، وذلك في مسألة أصل أمر المخاطب؛ إذ

---

(١) المقتصد، ص١٠٨١.

(٢) نفسه ص١٠٨١.

(٣) المقتصد، ص١٠٨١.

(٤) المصدر السابق، ص١٠٨٢.

أشار إلى أن قراءة من قرأ – ﴿فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾-[1] موضع لبس؛ وذلك أن صاحب الكتاب زعم أن الأصل أمر المخاطب باللام، نحو (لتضرب يا زيد). وعلّة ذلك عند شيخه أبي الحسين أن الأصل أن يكون الأمر بحرف كما كان النهي كذلك، فتقول: (لِتَقُمْ) و(لِيقُمْ زيد)، كما قلت: (لا تقم)، و(لا يَقُم زيدِ). فكأن حال الخطاب كحال الغيبة.

ثم صرّح الجرجاني بعد ذلك بأنه لا ينبغي أن يُتوهم أنّ صاحب الكتاب أشار إلى ما يحكى عن الفراء من أن الأصل (لِتضرب) ثم حذف (اللام) و(التاء)، وأدخل (همزة الوصل) على الكلمة ليتوصل إلى اللفظ بالسّاكن؛ لأجل أنه قد نصّ على أنّ مثال الأمر مبني بمنزلة (هل) و (قد) ولو كانت (اللام) مضمرة لم يكن مبنياً.

فخالف الفراء في ذلك ورأى أن مذهبه فاسد، والدليل على ذلك أنك تقول: (أكرم زيداً وأعط زيداً)، ولو كان التقدير في قولك: (اضرب): (لِتَضربْ)، ثم حذف (اللام) و(التاء) لوجب أن يقال: (يا زيدُ اِكرِمْ)، إذ كان يكون الأصل(لِتُكْرِم)، ثم تحذف (اللام)، فيبقى (تكرم) مثل (تضرب)، فتحذف (التاء)، وتُدخل عليه حرف الوصل كما كان ذلك في (اضربْ).

وتوصّل أخيراً إلى أن أمثلة الأمر للمخاطب صيغ مرتجلة للأمر خاصة مبنية على الوقف، وأن قول هؤلاء ساقط وفي إفساده غير هذا مما ترك

---

(١) الآية ٥٨ من سورة يونس.

ذكره[1].

هذا مجمل ما يمكن قوله في مخالفاته للجمهور والبصريين وللكوفيين، فهو وإن كان بصري المذهب النحوي، فإن ذلك لا يحول دون مخالفته لبعض ما جاء به البصريون، وجمهور النحاة، وإذا كان هذا شأنه مع أصحابه فأنْ يخالف الكوفيين أولى وأجدر.

رابعاً- آراؤه النحوية وترجيحاته

بانت بعض معالم شخصية الجرجاني النحوية في الحديث عن مذهبه النحوي، وربما ارتسمت بعض هذه المعالم أيضاً في أثناء تَعَرّفِ آرائه النحوية وترجيحاته، ولاسيما أن أحكامه النقدية ظهرت في (المقتصد) بشكل ملحوظ، مما يدلّ على نموّ ظاهرة النقد النحوي عنده، وقد عُني بالاجتهاد في المسائل النحوية، فكثيراً ما كان يبين رأيه في المسألة، ويقلّب وجوهها إمّا تعددت، ويورد مصادرها، إن لزم الأمر، ويناقشها، ثم يختار ما صحّ من مذاهب النحاة، ويحقق القول في كثيرٍ منها، ويتفرد في بعضها، وهذا ما سيتناوله البحث بشيء من التفصيل فيما يلي:

أولاً: أحكامه النقدية:

درج الجرجاني على مناقشته أغلب الآراء التي أوردها في (المقتصد)، وقَرَن أكثرها بأدلة تدل على صحة ما ذهب إليه، وحقق القول في عدد

---

(١) المقتصد، ص١٠٩٤.

غير قليل من المشكلات، وتوصل إلى آراء وَسَمَها بالصّحة والصّواب. فكان من أحكامه ما يتعلق بالبعد، وبالتضعيف، وبالتخطئة، وبالقبح والحسن، وبالجودة.

أ ـ أحكام البعد:

قد يطلق النحوي بعض الأحكام النقدية على المسألة النحوية، كأن يصف رأياً بالبعد أو يجيز آخر على بعد وما إلى ذلك، وهذا ما فعله الجرجاني في شرحه إيضاحَ أبي علي، فأجاز على بعد جمع المصدر في نحو: (علّمت زيداً علوماً)، إذا أُريد ضروباً من العلم، قياساً على قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾[1] واستأنس بمجيء الجمع في لفظ العلم[2].

ب ـ أحكام التضعيف:

ربما أورد النحوي أيضاً بعض الآراء فأعمل فيها حسّه النقدي، فضعّفها، وهذا حال الجرجاني الذي ضعّف بعض الأقوال، ومنها تضعيفه قول من قال: إن التقدير في: (عسى الغوير أبؤساً)[3] : (عسى الغوير أن يكون أبؤساً)؛ إذْ وضَعَ (أن يكون) موضِعَ (كونه)، ثم علل سبب عدم أخذ أصحابه البصريين بهذا الوجه[4].

---

(١) الآية ١٠ من سورة الأحزاب.

(٢) المقتصد، ص٥٨٣-٥٨٤.

(٣) مثل سبق تخريجه.

(٤) المقتصد، ص٣٥٩.

وضعّف أيضاً الوجه الذي ذهب إليه بعضهم ليصرف قول الشاعر[1]:

كأنَّ سَبِيْئَةً مِنْ بيتِ رأسٍ ** يكونُ مزاجها عسلٌ وماءُ

عن الاضطرار، وهو قولهم: إن (عسلاً) و(العسل) بمعنى واحد؛ إذ ليس يدل واحد منهما على عسلٍ بعينه، وإنما يراد به الجنس، فلا فصل بين أن تقول: (العسل) وبين أن تقول: (عسل)، وبيّن وجه ضعفه أنّ الداخل عليه (الألف واللام)، وإن كان بمنزلة العاري منهما في أنه لا يدل على العين، فإنّ (الألف واللام) للتعريف جنساً كان أو عهداً، وبرأيه أن الصحيح أنه للضرورة[2].

وربما أطلق الجرجاني لفظ (غير قوي) يريد به تضعيف الوجه المذكور، كما في حكمه على قول مَنْ يقول: إنّ (لام الأمر) في: (ليفعل) كُسر للفرق بينه وبين (لام الابتداء)؛ إذْ كان قد يلتبس في حال الوقف، في نحو: (إن زيداً ليفعلْ)، و(زَيدٌ ليفعلْ)، إذ أريد (ليفعلُ)، و(ليفْعَلْ). ولو لم يكسر لالتبس، فوصف الجرجاني هذا القول بأنه **غير قوي**، والأوجه أن يقال: إنه كسر إذا كان المفتقر إليه الحركة فقط[3].

ج . أحكام التخطئة:

وإذا كان النحوي قد وصف بعض الآراء بالبعد وضعف بعضها، فإنه

---

(١) حسان بن ثابت، ديوانه، ص٨.

(٢) المقتصد، ص٤٠٤.

(٣) المصدر السابق ص١٤٤.

خطّأ بعضها الآخر أيضاً، وقد وردت هذه الأحكام في (المقتصد) وعبر عنها الجرجاني بعبارات عدّة أشهرها: قوله: (وهذا فاسد) أو ما شابه.

فقد حكم بفساد جواز رفع (عمرو) بـ (ذاهب) في نحو: (ليسَ زيدٌ بخارج ولا ذاهبٍ عمروٌ)، وعلة عدم جوازه أن (عمرو) أجنبي عن (زيد)، ولو جاز رفعه بـ (ذاهب) فسيكون خبراً عن(زيد) حتى كأنه قال: (ليسَ زيدٌ عمروٌ). فرأى الجرجاني أن هذا **فاسدٌ**؛ لأن (عمرو) ليس من سبب (زيد) فلا يكون فعله خبراً عنه؛ لأن الخبر يجب أن يكون فيه ما يعلّقه بالمخبر عنه[1].

وكذلك حكم بفساد جرّ (عبد الله) على البدل في نحو: (ما أتاني من أحدٍ إلا عبدِ الله)، فالموضع رفع، إذ الأصل: (ما أتاني أحدٌ)، ولا يجوز الجرّ كما جاز في نحو: (ما مررتُ بأحدٍ إلاّ عبدِ الله)؛ لأن (من) لا تعمل في المعارف، وإذا جُرّ (عبد الله) فسيكون قد أعمل في المعرفة؛ إذ البدل في حكم المبدل منه. فإذا قيل: (ما أتاني من أحد إلا عبدِ الله)، كان بمنزلة قولك: (ما أتاني إلا من عبدِ الله)، وهذا فاسد[2].

وخَطّأ الجرجاني الكوفيين في بعض المسائل، فحكم بفساد ما ذهبوا إليه فيها، من ذلك قوله: " وبعد فإن قلت: (إنّ زيداً منطلقٌ)، كان (زيداً) منصوباً بـ (إن)، وكان في الأصل مبتدأ، و (منطلق) مرفوعاً بـ (إن)، وكان

---

(١) المقتصد، ص٣٤٨.

(٢) المقتصد، ص ٧٠٥.

مرفوعاً بأنه خبر المبتدأ، وقال الكوفيون إنه باقٍ على رفعه، وذلك فاسدٌ؛ لأجل أنّه لو جاز أن يكون الخبر باقياً على سننه لكان الاسم المبتدأ أولى بذلك. فلما نصب المبتدأ بـ (إن) وجب أن يكون رفع الخبر أيضاً، وليس في كلام العرب شيء يعمل النصب في الأسماء ولا يعمل الرفع، ومن المحال ترك القياس ومخالفة الأصول بغير فائدة"(١).

وما هو فاسد ولا يجوز في النثر فإنه قد يجوز في ضرورة الشعر، وهذا ما أشار إليه الجرجاني بقوله: " وذلك فاسد لا يجوز إلا في ضرورة الشعر"(٢).

ويندرج تحت أحكام التخطئة عبارات أخرى من مثل: (هذا غلط) أو (التأويل غلط) وما شابه. من ذلك ما حكم به الجرجاني على سؤال من يسأل: كيف لم يرفع (ضرب) لوقوعه موقع الاسم في قولك: (مررت برجلٍ ضربَ أمسِ)، كما رفع (يكتب) في قولك: (مررتُ برجلٍ يكتب)، فقال: " فالجواب أن هذا غلط؛ لأجل أن وقوع المضارع موقع الاسم إنما عمل فيه الرفع بعد استحقاقه الإعراب بالمشابهة التي ذكرنا "(٣).

ومن ذلك أيضاً أنه رفض وقوع الفعل بعد (لولا) التي تفيد امتناع الشيء لوجود غيره، إذ لا يقع بعدها إلا الاسم، فإن حُمل في شيء على

---

(١) المصدر السابق، ص٤٤٤-٤٤٥.

(٢) المصدر السابق ص٤٢٣.

(٣) المقتصد، ص١٢٢.

الفعل فالتأويل غلط، كنحو ما أنشده بعضهم من قوله[1]:

قالتْ أُمامَةُ لمّا جِئْتُ زائرَهـــــا ** لا دَرَّ دَرُّكِ إنّي قد رَمَيْتُهم

هَلا رَمَيْتَ بِبَعضِ الأَسْهُمِ السُّودِ **لولا حُدِدْتُ ولا عُذرى لِمَحْدودِ

إذ حُمل على أنّ الفعل وقع بعده . ورأى الجرجاني أنه (ليس كذلك)؛ لأنّ قوله: (لا حددت)، بمنزلة: (لم أُحد)، فكأنه قال: (قد رميتهم لو لم أحد)، وقاسه على قوله تعالى: ﴿**فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى**﴾ [2]. فـ (لا) في قوله: (لولا حددت)، مع الفعل وليس بمركب مع (لو) كما يكون في قولك: (لولا زيدٌ لكان كذا)[3].

وأورد الجرجاني كذلك ما حكم عليه بأنه خطأ بإجماع، كما في (الألف واللام) في الأفعال، إذ لا تكون في غير الأسماء[4].

وجمع الجرجاني **الضعف، والخطأ، واللحن، والغلط**، في قوله تعليقاً على قراءة أبي السمال لقوله تعالى: ﴿إنكم لذائقو العذابَ الأليم﴾: " اعلم أنّ النون إنما حذف من (الضاربا زيداً)، و(الضاربو زيداً)، مع نصب (زيد) على ضعف، حملاً له على (الذي)، وتشبيهاً به من جهة أنه موصول واسم

---

(١) نسب للجموح الظفري في الخزانة ٤٤١/١.(ط١، دار الكتب العلمية)، حددت: مُنعت.

(٢) الآية ٣١ من سورة القيامة.

(٣) المقتصد، ص٢٢٠.

(٤) المصدر السابق ص٢١٩-٢٢٠.

طويل، فإذا لم يكن في الاسم (ألفٌ ولامٌ)، لم يكن طويلاً، ولا موصولاً، بمعنى (الذي)، فإن نصبت وجب إثبات النون وإنما تحذف للإضافة، ولو قلت: (هذان ضاربا زيداً وضاربو زيداً) فنصبت كان خطأ، وإنما كان أبو السمّال مقضياً عليه باللحن؛ لأجل أنه نصب (العذاب الأليم) مع حذف النون وليس في (ذائقو) ألف ولام فيكون كالحافظو عورة العشيرة. وقد حكى أبو الحسن أنه سمع أعرابياً يقرأ: ﴿غيرُ معجزي اللهَ﴾ وذلك عندهم لحنٌ وجارٍ مجرى الغلط المردود البتة " [1].

د . أحكام القبح والحسن:

إضافة إلى ما ذكر فيما يتعلق بالبعد، وبالتضعيف، وبالتخطئة، فإن المتتبع لمقتصد الجرجاني يجد فيه أحكاماً أخرى تنضوي تحت ما يسمى بأحكام القبح والحسن، وقد تنوعت عباراته فيها ما بين ما هو جائز على قبح[2] وما هو أقبح [3]، وما ليس بالمستحسن[4]. هذا ما يخص القبح، أما ما يخص الحسن، فقد حسّن بعض الآراء[5]، وجوّز بعضها جوازاً

---

(١) المقتصد، ص٥٣١.

(٢) المصدر السابق ص٨٨.

(٣) المقتصد، ص١٨٤.

(٤) المصدر السابق ص٢٥٢.

(٥) المقتصد، ص ٢٣٩، ٢٥٦، ٦٢٤.

حسناً[1]. ووصف بعضها بأنه حسنٌ قوي[2]، وذكر ما هو حسن جميل[3]، وأشار كذلك إلى الأحسن[4]، والأحسن الأفصح[5].

ولا غرو في ذلك فهذا ديدنه إذ يقلّب الفكرة من جميع جوانبها، ويناقش الآراء إلى أن يتوصل إلى ما يراه مناسباً صحيحاً، من ذلك أن (الهمزة) مما يدخل على الاسم والفعل، إلا أنها بالفعل أولى من بالاسم " فإذا أمكن حملها على الفعل لم يجز أن تحمل على الاسم إلا على **قبح**"[6].

كذلك **لم يستحسن** الرفع في نحو: (زيدٌ اضربه)، و(عمروٌ لا تكرمْهُ)، على الابتداء، دون إضمار؛ وذلك لأن **الأمر والنهي** يجب أن يكون الابتداء بهما بالفعل دون الاسم ليحصل التجانس بين اللفظ والمعنى[7]. وجوّز في موضع آخر الفصلَ بين (كم) و مميّزها كقولك: (كم في الدار

---

(١) المصدر السابق، ص٣٣٢، ٧٢٧، ٧٤٩.

(٢) المصدر السابق ص٣٩١.

(٣) المصدر السابق ص٦١٠، ٢٨٧.

(٤) المصدر السابق ص١٥٩، ٢٤٣، ٤٩٧.

(٥) المقتصد، ص٥٣٦.

(٦) المصدر السابق، ص٨٧.

(٧) المقتصد، ص٢٥٢.

رجلاً)، جوازاً **حسناً**[١].

وكذلك رأى أن (خير) إذا كان بمعنى اسم التفضيل(أخير) كقولك: (مررت برجلٍ خيرٍ من زيد) وجب ألا تعمله فتقول: (مررت برجلٍ خيرٍ منه أبوه)؛ لأنه لما امتنع من التأنيث والتثنية والجمع لم يشبه اسم الفاعل، فالأحسن الأفصح أن تقول: (مررت برجلٍ أبوه خيرٌ منه)، ولا ترفع به الظاهر لتعرّيه من مشابهة اسم الفاعل [٢]. ثم يتبع الجرجاني قوله هذا بأن منهم مَنْ يقول: (مررت برجلٍ خيرٍ منه أبوه) فيرفع به الظاهر؛ أي: يرفع الأب بـ (خير) من باب الحمل على المعنى، نحو: (مررت برجلٍ مفضّلٍ أبوه أو فاضلٍ أبوه)، غيرَ أن الجرجاني وصفه بأنه ليس بالأكثر[٣].

هـ. أحكام الجودة:

حكم الجرجاني على بعض الأقوال والآراء بالجودة، فاستعان بعبارات من مثل: (والجيد المستعمل من العبارة أن يقال) [٤] و (التشبيه الجيد أن يقول) [٥]، و (المأخوذ به الجيد هو) [٦]، و (أجود ما يمكن أن يقال فيه..)

---

(١) المقتصد، ص٧٤٩.

(٢) المصدر السابق، ٥٣٦.

(٣)المقتصد، ص٥٣٦.

(٤) المصدر السابق، ص١١١.

(٥) المقتصد ، ص٢١١.

(٦) المصدر السابق ص٣١٧.

[1]، و (الأجود..)[2].

فالجرجاني ناقدٌ فَذّ متتبعٌ الآراءَ والمذاهب، مصححّ ما جاء فيها من أحكام، مختارٌ الأجود، إضافة إلى كونه نحوياً. ومن أحكام الجودة لديه، أن **الأجود** ألا تستعمل ألقاب البناء في الإعراب، فيقال لحركة (زيد) في قولك: (رأيت زيداً): (الفتح) بدلاً من (النصب). علماً أن ذلك يُفعل اتساعاً واعتماداً على وضوح المعنى[3].

ورأى في موضع آخر أنّ **الجيد** في نحو: (إنّ الذاهبَ جاريتُه صاحبُها) أن تقول: (إنّ الذاهبةَ جاريتُه)؛ لأن المؤنث الحقيقي يُلزم ما يسند إليه علامة التأنيث كقولك: (ضربت هندٌ). فقولك: (الذاهبةَ جاريتُه): اسم (إن)، واسم (إن) بمنزلة المبتدأ، فإذا قلت: إنّ الذاهبةَ جاريتُه صاحبُها، كنت قد جعلت الخبر شيئاً لا يختص بفائدة؛ لأن الذاهبةَ جاريتُه يُفيد أنه صاحبُها[4].

و . أحكام الاستحالة:

يُلمَح في (المقتصد) أحكامٌ كثر فيها لفظ المحال والاستحالة، من ذلك

---

(١) المصدر السابق ص٥٧٤.

(٢) المقتصد، ص١٠٠.

(٣) نفسه ص١٠٠.

(٤) المقتصد، ص٤٥٩.

قول الجرجاني: " ومن **المحال** أن يغير اللفظ لغير المعنى "[1]. ومنه حكمه أنه من المحال أن يظن جواز إسقاط النون في (يفعلن) في حالة الجزم؛ لأنه ضمير لجمع المؤنث بإزاء (الواو) في (تضربون) لجمع المذكر، فكما تقول: (لم يضربوا)، فلا يكون للجزم سبيل على (الواو) لأنه من أبين المحال أن يحذف الفاعل للجزم، كذلك لا يحذف (نون) (يفعلن) لأجله[2].

ثانياً: اختياراته:

درج الجرجاني في كثير من الأحيان على عرض أقوال النحاة – كما سبق – ومناقشتها، والموازنة فيما بينها، والاستدلال على صحتها أو ضعفها، واختيار الصحيح منها، ومرّ سابقاً بعضٌ من مخالفاته لمن سبقه من النحاة أياً كان شأنهم، وإن لم تكن تلك المخالفات صريحة في كل الأحيان، فقد يكتفي بإيراد المذاهب أو الآراء أو الأقوال، ثم يختار الصحيح منها، من ذلك أنه اختار النصب في الاستثناء المنقطع (وهو ما لم يكن من جنس المستثنى منه)، في قولك: (ما جاءني أحدٌ إلاحماراً)؛ لأن في الرفع إبدال الثاني مما لا يجانسه، والبدل ينبغي أن يكون من جنس المبدل منه، أما في النصب فيكون فيه الاستثناء مخرجاً من جنس ما قبله، وقد يخرج الشيء مما لا يجانسه إذا شاركه في الفعل[3].

---

(١) المصدر السابق ص١٠٨.

(٢) المقتصد، ص١٨٠.

(٣) المصدر السابق ص٧٢٠.

ومن اختياراته أيضاً أن تقول: (مررتُ برجلٍ سواءٍ هو والعدم) بدلاً من قولك: (سواء والعدم)؛ لأن (سواء) مصدر فيقوم مقام اسم الفاعل. وإذا جُرّ (سواء) كان فيه ضمير (للرجل)، وكان (العدم) معطوفاً على ذلك الضمير، **فيختار** النصب؛ لأن الضمير المرفوع المستكن والمتصل إذا عُطف عليه أكَّد بالمنفصل[1].

وقد يسوق الجرجاني الرأي أو المذهب دون التصريح بنسبته إلى صاحبه، فيورده ثم يشير إلى القول المختار، كما في نحو: (عبدَ الله ضربته)، فلا يختار النصب، ويصفه بأنه متناول بعيد فيقول: " ومنهم مَنْ ينصب فيقول: (عبدَ الله ضربتُه)، على إضمار فعل يفسره هذا الثاني كأنه قال: ضربت عبدَ الله ضربته، ثم تُرِكَ الأول لدليل هذا عليه وكونه مُفَسِّراً له. وليس النصب بالاختيار؛ لأنك إذا قصدت أن تجعل الاسم منصوباً مفعولاً فمن حقّك أن تقول: (عبدَ الله ضربت)، فلا يُعَدّى الفعل إلى ضميره ليفتقر إلى إضمار آخر، ولا يتناول هذا المتناول البعيد"[2].

وربما يعرض الجرجاني الوجوه المحتملة في المسألة ثم يختار الوجه الذي يراه صحيحاً، كما في توجيههم المثل: **تسمع بالمعيدي خير من أن تراه** [3]. فـ (تسمع) محمول على وجهين: **أحدهما**: أن يكون حذف (أن) كأنه قال:

---

(١) المقتصد، ص٢٥١.

(٢)المقتصد، ص٢٢٩.

(٣) سبق تخريجه.

أن تسمعَ بالمعيدي خيرٌ من أن تراه، و (أن) وما بعدها في تأويل المصدر فـ (أن تسمع) بمنزلة: سماعك. ويوضح هذا التقدير إتيانهم بـ (أن) في القرين أي: (أن تراه) [1]. **والوجه الثاني**: أن يكون نزّل الفعل (تسمع) منزلة المصدر (سماعك). وبعد أن أورد الجرجاني هذين الوجهين اختار الأول منهما.

ثالثاً : تحقيقاته:

أشار البحث إلى أحكام الجرجاني النقدية واختياراته، وسيتناول الآن الحديث عن تحقيقاته، فهي مما تظهر فيه شخصيته النحوية أيضاً، فقد تضمّن المقتصد العديد من تحقيقاته وتصحيحاته. وأشار إلى ما هو أذهب في التحقيق وأَقَرّه وفضّله على غيره وإن كان الآخر أقرب للفهم وأسهل، من ذلك تحقيقه في مسألة: (هند زيدٌ ضاربتُه هي)، فقد جرى فيها اسم الفاعل على غير مَنْ هو له، فالضرب لـ (هند) وهو خبر عن (زيد) فجرى مجرى قولك: (زيدٌ ضاربه أنا) في إبراز ضمير المتكلم، لما كان اسم الفاعل الذي هو ضاربه، وكان جارياً على (زيد) خبراً وبينهما فصل. فأبرز الضمير في : (هند زيدٌ ضاربته هي) مع أمن اللبس. **والحجة** في ذلك: أنه لما حصل اللبس في مواضع أُجري الباب على سنن واحد، فلم يترك الضمير مستتراً، وإن كان يُعلم أن الفعل ليس لـ (زيد)؛ لأن ذلك أشبه بقولك: (زيدٌ ضاربه أنت)، تريد أن الفعل لك بمنزلة اضربه، أو أنه للمخاطب بمنزلة

---

(١) المقتصد، ص٧٩.

(تضربه)[1].

والحجة الثانية: هي أن اسم الفاعل فرع على الفعل في احتمال الضمير؛ لأن الأسماء لا أصل لها في احتمال الضمائر بدلالة أن ما كان فيها اسماً عارياً من شبه الفعل ومعناه نحو: (زيد) و(عمرو) و(ثوب) قد لا يتضمن ضميراً بوجه، وإنما يتضمن نحو: (ضارب) و(ذاهب) و(حسن) و(شديد) لموافقته الفعل في المعنى، إضافة إلى أنّ الفعل تلحقه (التاء المتحركة) و(نون النسوة)، ويبنى معها على السكون، ولا يكون هذا في الاسم وبالتالي فإن: (ضارب) و (ذاهب) فرع على (يذهب) و(يضرب) في تضمّن الضمير، فلا يجري مجراه في التصرف، فإذا جرى اسم الفاعل على غير مَنْ هُوَ لَهُ أُبرز الضمير، وإن لم يحصل لبسٌ ليفرق بين الفرع والأصل[2].

إذاً: إن إبراز الضمير في المواضع العارية من اللَّبس يدل على أن السبب امتناعهم أن يجري الفرع مجرى الأصل. ورأى الجرجاني أن هذا التعليل أذهب في التحقيق من التعليل الأول الذي هو اشتباهه في: (زيدٌ ضاربُه أنت)، وإن كان هذا الأخير أقرب إلى الفهم وأسهل[3].

ومن منهجه في التحقيق أنه قد يعرض الآراء مصحوبة بحججها، ثم

---

(١) المقتصد، ص٢٦٥-٢٦٦.

(٢) المقتصد، ص٢٦٦-٢٦٧.

(٣) المصدر السابق ص٢٦٧.

يختار الأمتن منها فيقدّمه على الرأي الذي لم يلقَ القبول الكافي، كما في حديثه عن بناء الفعل الماضي على الفتح. فالأصل البناء على السكون إلا أنّهم بنوه على الحركة للدلالة على التمكن. وهنا يجيب الجرجاني عن سؤال السائل: كيف اختير الفتحة من بين جمع الحركات، فيقول: إن الذي دعاهم إلى بنائه على الحركة هو قصدهم الفرق بينه وبين مثال الأمر، والفتحة كافية؛ لأن الفصل بينها وبين السكون واضح، وكانت أولى الحركات بالاختيار لخفّتها، والفعل وإن حصل له تمكّن فليس بحاصل له قوّة الأسماء، وإذا كان كذلك وجب أن يُخصّ بأضعف الحركات وأقربها إلى السكون ليكون تمكّن اللفظ على قدر تمكّن المعنى[١].

وبعد أن انتهى الجرجاني من عرض هذا الرأي جاء بالآخر، وهو أن (الجرّ) لما لم يكن في إعراب الفعل لم يكن (الكسر) في بنائه ليكون حال الإعراب مشاكلة لحال البناء. ولما مُنع الفعلُ (الكسرَ) لهذا المعنى مُنع (الضم)؛ لأنه أخو (الكسر)، كما أن (الواو) و(الياء) أختان. ولما مُنع (الضّمّ) و(الكسر) لم يبقَ إلا (الفتح) فبني عليه[٢]. وتوصّل أخيراً إلى أنّ القول الأول (وهو قصدهم الفرق بينه وبين مثال الأمر) أمتن وأذهب في التحقيق[٣].

---

(١) المقتصد، ص١٣٦-١٣٧.

(٢) المصدر السابق، ص١٣٧.

(٣) المقتصد، ص١٣٧.

ولابد من الحديث عن **تصحيحاته** أيضاً التي كثرت في (المقتصد) كثرة واضحة، فأشار فيه إلى الصحيح[١] وإلى المذهب الصحيح[٢] وإلى اللفظ الأصح[٣]، إضافة إلى الصحيح المستحسن[٤] وما شابه ذلك.

ومن هذه التصحيحات أنه ذكر أن الصحيح أن يقال: كل لفظ عُرِّي من الدلالة على الزمان لا من طريق الوضع، وكان له إعراب لفظاً أو تقديراً فهو اسم[٥]، وكأنه لا يريد الاكتفاء بالقول: إن جميع ضروب (الألف واللام) لا تكون في غير الأسماء[٦].

ومنها أيضاً اختياره مذهب أبي علي ووصفه بالمذهب الصحيح وذلك في الخلاف في الظرف أهو من الجمل أم لا ، فقال: " واعلم أنّ من الناس مَنْ لم يعدّ الظرف من الجمل وذاك لأجل أنه يُقَدّر فيه اسم فاعل. فإذا قال: (زيدٌ في الدار)، قدّر (مستقرٌّ في الدار) دون (استقرّ) و(يستقرُّ)، واسم الفاعل لا يكون جملة وإنما يكون جملةً الفعلُ مع الفاعل المضمر فيه

---

(١) المقتصد، ص٦٠٨، ٣٠٦، ١٣٨، ٧٦.

(٢) المصدر السابق ص٢٧٥.

(٣) المصدر السابق ص٣٠٥.

(٤) المصدر السابق ص٥٥٠.

(٥) المقتصد، ص٧٦. والدلالة هنا دلالة تضمُّن، للتفصيل في أنواع الدلالة انظر: اختيار، أسامة (مشكلات النظريات الدلالية)، مجلة العلوم الدينية، المجلد١٥، العدد ٣، أنقرة، ٢٠١٥، ص٢٠٨.

(٦) نفسه ص٧٦.

أو المظهر، والمذهب الصحيح أنه من الجمل كما ذكره الشيخ أبو علي، ويدلّ على صحته أنّا رأيناهم لا يصلون الأسماء نحو (الذي) و(التي) وما أشبه ذلك، إلا بالجمل، كقولك: (الذي أخوه منطلقٌ زيدٌ)، و(الذي خرج غلامُه عمروٌ)، ولا يجوز (الذي أخوه ضاربٌ زيدٌ) فيؤتى بجزء آخر تصير به الصلة جملة. ألا ترى أنك لا تكاد تجد نحو قراءة مَنْ قرأ: (تماماً على الذي أحسنُ) [1]؛ لأن التقدير هو أحسنُ، فحذف المبتدأ الذي هو (هو) ولا يقال: (الذي ضارب زيدٌ) وإنما يجيء ذلك إذا طال الكلام، نحو: (ما أنا بالذي قائل لك شيئا)، يريد: (الذي هو قائل)"[2].

ويذكر في موضع آخر أن اللفظ الأصح في قولهم: **إن المعمول يقع بحيث يقع العامل**، هو أن يقال: **إن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل** أو يقال: **يجوز وقوع المعمول في موقع العامل**، ليُسلم من الوهم الحاصل من القول الأول؛ إذ يُظن أنه إخبارٌ منه بأن كلّ موضع يقع فيه العامل وقع فيه المعمول، وهذا لفظ موهم أنه صحيح ولذا ذكر الجرجاني اللفظ الأصح، ليُسلم من هذا الوهم، فالعامل فوق المعمول في الرتبة فيختص بمواضع لا يقع فيها المعمول، لما يكون للسّيد من الرتبة ما لا يكون للعبد، ولا يكون للمعمول موضع يختص به دون العامل كما في

---

(١) سبق تخريجها.

(٢) المقتصد، ص٢٧٥-٢٧٦.

ذلك من تفضُّل التابع على المتبوع[1].

ومن تصحيحاته أيضاً أنه أشار إلى أنّ الصحيح المستحسن في (جونتا مصطلاهما)[2] أن يقال: (جونتا المصطلى)، كما كان المختار الجيد: هذه امرأةٌ حسنةُ الوجهِ, بترك الإضافة إلى الضمير إذا أريد إضافة الصّفة إليه وجعل الفعل للأول[3].

ويطالعنا في المقتصد **مثال جامع شامل، فيه معظم آرائه النقدية من تخطئة، وجودة، وتحقيق،** وهو تفصيله في وجوه الفساد المحتملة في نحو: (إنّ المصطلح وأخوه). فذكر أن **أوّلها** أن تقول: (إنّ المصطلح وأخوه مختصمٌ)، وفساده من حيث إن كل واحد من الاختصام والاصطلاح يقتضي فاعلين، وقد أعطيت الاصطلاح فاعليه أحدهما: ضمير(الألف واللام) الكائن بمعنى (الذي)؛ لأن قولك: (إن المصطلح) بمنزلة: (إن الذي اصطلح هو). والثاني: (أخوه) المعطوف عليه. **والجيّد** في العطف أن تقول: (إنّ المصطلح هو وأخوه)، فتبرز الضمير المرفوع كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾[4]، وبعد ذلك يبين الجرجاني فساد الجانب الثاني الذي هو (مختصمٌ) لأنه لم يُعْطَ إلا فاعلاً واحداً وهو ضمير المصطلح، وذلك غير

---

(١) المقتصد، ص٣٠٥.

(٢) جزء من بيت شعري سبق تخريجه.

(٣) المقتصد، ص٥٥٠.

(٤) الآية ٢٧ من سورة الأعراف.

جائز.

ثم ذكر **الوجه الثاني** من الفساد وهو أن تقول: (إنّ المصطلح وأخاه مختصمان)، ووجه بطلانه هو نصب (الأخ) بالعطف على (المصطلح)، وإذا نُصِبَ لم يكن فاعلَ الاصطلاح، إذ لو كان فاعله لوجب أن يكون معطوفاً على الضمير المرفوع في (المصطلح)، والمعطوف على الضمير المرفوع لا يكون منصوباً. وقد **صحّ** الطرف الثاني وهو (مختصمان) لأخذ الاختصام فاعليه: أحدهما ضمير المصطلح الجاري مجرى: (إنّ الرجلَ الذي اصطلح)، والثاني: ضمير الأخ المنصوب في قولك: (إن المصطلح وأخاه)، و**فَسد** الطرف الأول؛ لأن الاصطلاح لم يأخذ فاعليه[1].

وبعد أن بيّن الجرجاني وجهي الفساد السابقين ذكر **الوجه الثالث** من الفساد وهو أن تقول: (إنّ المصطلحَ هو وأخوه مختصمان)، فترفع (أخوه)؛ لأنك عطفته على الضمير في (المصطلح)، وجعلته شريكه في الفعل حتى كأنك قلت: (إن الذي اصطلح هو وأخوه)، و(إن الذي صالحه أخوه)، ثم جعلت (مختصمان) خبراً عن المصطلحين حتى كأنك قلت: (إن الذي اصطلح هو وأخوه أمسِ مختصمان اليومَ)، وهذا عن طريق الظاهر صحيح؛ لأجل أنك قد أعطيت كل واحد من الاصطلاح والاختصام فاعلين.

ويرى الجرجاني أن القول: (إنّ المصطلحَ هو وأخوه مختصمان)، **فاسدٌ**؛ لأنك رفعت (مختصمان) بـ (إن) مع أنه خبر عن كل واحد من (الأخ) و

(١) المقتصد، ص٤٦١-٤٦٢.

(المصطلح) وليس لـ (إن) عمل إلا في أحدهما وهو (المصطلح)، فقولك: (إن المصطلح هو وأخوه مختصمان) ينتج عنه أن تجعل (مختصمان) مخبراً عمّا لم تعمل فيه (إن)؛ لأنها عملت في مخبر عنه واحد وهو (المصطلح) و (مختصمان) خبر عن شيئين: أحدهما (المصطلح)، والآخر (الأخ) الذي لاحظ لـ (إن) فيه، وهذا **باطل**، وفيه أدنى غموض على رأي الجرجاني[1].

ويتوصل الجرجاني أخيراً إلى أن **الوجه الصحيح في المسألة** أن تأتي باسم آخر فتقول: (**إنّ المصطلح هو وأخوه وزيداً مختصمان**)، فتجعل (أخوه) شريك الضمير في (المصطلح)، وتجعل (زيداً) معطوفاً على اسم (إن) وهو (المصطلح)، حتى كأنك قلت: (إنّ الرجل الذي صالحه أخوه وزيداً مختصمان)[2].

تفرّداته

تناول البحث الحديث عن أحكام الجرجاني النقدية واختياراته وتحقيقاته، وسيتحدث الآن عن تفرداته النحوية؛ وذلك استكمالاً لمعرفة آرائه النحوية وترجيحاته، بناء على ما جاء منها في (المقتصد)، واعتماداً على منهجه في عرض المسألة النحوية، وتقليب وجوهها، والتوصل إلى الصحيح منها، ورفض ما هو فاسد.

---

(١)المقتصد ص٤٦٣-٤٦٤.

(٢)المصدر السابق ، ص٤٦٤.

ومن تفرداته المهمة التي صرّح بأن بحثه طال فيها، إلى أن توصل إلى الصواب بعد مراجعة الفكر مرةّ بعد أخرى، وأنه لم يجد أحداً تكلم فيه بشيء يشفي الغلّة، ما جاء به من إضافة أفعل إلى ما هو بعض له، نحو قولهم: (زيدٌ أفضلُ القوم). فقد عدّه أصحابه النحويون في باب الإضافة التي ليست بمحضة، وتابعهم أبو علي في ذلك، أما الجرجاني فرأى أن فيه **وجهين**: أحدهما: أن تقول: (زيدٌ أفضلُ من القوم)، ثم تحذف (من)، وتضيف (أفضل إليه)، فهذا من باب الإضافة التي ليست بمحضة؛ لأن المعنى على ثبات (من) وهي فيه لابتداء الغاية.

وثانيهما: أن يكون التقدير في قولك: (أفضلُ القوم): أنك تقول: (زيدٌ الأفضلُ)، بمعنى أنه الذي عُرف بالفضل ثم تضيف، فتقول: (أفضلُ القومِ) بمنزلة قولك: (زيدٌ فاضلُ القومِ)، ولا يجب في هذا الوجه أن يكون (زيد) مفضلاً على القوم وأن يكونوا قد شاركوه الفضل بل يجوز أن يكون قد فضّل على غيرهم، وعُرف بذلك فقيل هو الأفضل كما تقول: هو الفاضل، وإذا كان كذلك لم يحتج إلى المشاركة، ويجب ذلك في الوجه الأول؛ لأنه إذا كان بمعنى: (أفضل من القوم) وجب أن يكون لهم حظٌّ في هذه الخصلة؛ إذ التفضيل لا يحصل إلا بعد أن يحصل التشارك[1].

وأضاف الجرجاني بعد ذلك أن قولك: (زيدٌ أفضلُ القومِ)، إذا جعلت (زيداً) واحداً منهم البتة، فإنه يشبه قولك: (زيدٌ أفضلُ القومِ) من وجه،

---

(١)المقتصد، ص٨٨٤-٨٨٥.

ويفارقه من آخر، فيذكر وجه المفارقة أولاً، وهو أنك إذا قلت: (زيدٌ أفضلُ من القوم)، لم يكن (زيد) من جملتهم بدلالة أنك تقول: (الإنسان أفضل من الحمير). وإذا قلت: (أفضلُ القوم)، وجب أن يكون داخلاً فيهم، حتى لو قلت: (جاءَني القوم). عُرف أن (زيداً) قد جاء، ولا يجوز: (الإنسانُ أفضلُ الحميرِ)؛ لأنه لا يكون منها، ولا يكون لفظ (الحمير) مشتملاً على الإنسان[1].

ثم يذكر الجرجاني وجه المشابهة وهو أنك: إذا قلت: (زيدٌ أفضلُ القوم). فالخبرية التي هي أصل التنكير موجودة، كما تجدها مع (من). فقولك: (زيدٌ أفضلُ القوم)، بمنزلة قولك: (زيدٌ أخبرك بأنه يزيد على قومه في الفضل).

وبناء على ذلك يتوصل الجرجاني إلى القول إنه: " لا يجب أن يُحمل عدّ أصحابنا لهذا في باب الإضافة التي ليست بمحضة على الإطلاق، ألا ترى أن غير ذا من الأنواع التي مضت لا تغيّر الإضافة فيه شيئاً، فقولك: هذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ غداً، بمنزلة قولك: ضاربٌ زيداً في المعنى "[2].

ومن ثمّ يأتي الجرجاني بخلاصة القول في هذه المسألة فيقول: " والقول فيه: إن التغيير في (أفضلِ القوم) من وجهين: أحدهما: أنه حذف منه وجُرَّ به كما حُذف التنوين من (ضارب) وأضيف إلى (زيد). والثاني: أن

---

(١)المصدر السابق، ص٨٨٥-٨٨٦.

(٢) المصدر السابق ص٨٨٧.

المحذوف كلمة على حرفين، وهي (من) وليست حرفاً يصاحب الاسم، ولا يُتَصَوّر فيه الانفصال كالتنوين، فلما كان التغيير في (أفعل مِنْ)، إذا أضيف، أغلظ منه في نحو (ضارب)، جُعل له تأثير في المعنى من وجه، وهو أنك لما قلت: (مررتُ برجلٍ أفضل القوم)، دل على أنه من جملة القوم، فإذا قلت: (أفضلِ من القوم)، لم يدلّ عليه ولم يُجعل للتغيير في (ضارب) أثر في المعنى هذا، ولم يُعْدَل به عن حكم أفعل من كل وجه ألا ترى أنه يستوي فيه المؤنث والمذكر والواحد والجمع. تقول: (هندٌ أفضلُ النساء)، و(الزيدان أفضلُ القوم)، و(الزيدون أفضلُ القوم). كما يكون ذلك في (أفضلِ من القوم) لما تراه بعد، **فتأمل هذا فقد طال بحثي عنه ولم أجد أحداً تكلم فيه بشيء يشفي الغلّة، وهذا ما لاح بعد مراجعة الفكر مرّة بعد أخرى والله أعلم** "[1].

ومن تفرداته أيضاً أنه: بعد أن ذكر أن الضمير في (غلاماه) من قوله: (الذي زيدٌ هو منطلق غلاماه)، لا يخلو من ثلاثة أوجه. ذكر **الأول** منها وهو أنه يعود إلى (زيد)، وذكر**الثاني**، وهو أنه يعود إلى (الذي)، ثم أبطل الوجهين: الأول؛ لأنه خبر عن الموصول وليس بخبر عن (زيد) فيجب أن يكون فيه ضميره. والثاني؛ لأجل أنك إذا قلت: (الذي زيدٌ هو منطلقٌ غلاماه) وأعدت الضمير إلى (الذي) رفعت (غلاماه) بـ (منطلق) فكان بمنزلة الفعل في قولك: (الذي زيد هو ينطلق غلاماه). فأبطله مع أنه

---

(١)المقتصد، ص٨٨٧-٨٨٨.

صحيح في المعنى، ثم ذكر **الوجه الثالث** وهو أن تجعل الضمير في منطلق غلاماه عائداً إلى موصوف محذوف، كأنك قلت: (زيدٌ رجلٌ منطلقٌ غلاماه)، ثم أخبرت عن الرجل فقلت: (الذي زيدٌ هو رجلٌ منطلقٌ غلاماه). وهذا صحيح؛ لأن (رجلاً) مخبر عنه في المعنى من حيث إنه اسم محض وهو (زيد)، وليس بفعل في المعنى كما كان (منطلق) [1].

وبعد أن انتهى الجرجاني من توجيه هذا المثال أشار إلى أن " كل اسم أخبرت عنه بالموصول، فإنه يجب أن يكون هو الموصول، ولا يكون متضمناً ضميراً لنفس الموصول؛ لأنه إذا تضمّن الضمير صار خبراً محضاً فلا يتصوّر فيه معنى الإخبار عنه "[2]. وإلى أن " الإخبار في قولك: (الذي زيدٌ هو منطلق)، عن موصوف (منطلق) في الحقيقة لا عنه "[3]. وأضاف: " ولكن النحويين يطلقون هذا جرياً على الظاهر، كما تقول في نحو: (جاءَني حسنٌ ولقيتُ ظريفاً) إنّ هذا فاعل أو مفعول. وإن كان كل واحد من ذلك صفة لمحذوف، نحو: (جاءَني رجلٌ حَسَنٌ)، و(رجلٌ) فاعلٌ في الحقيقة فاعرفه، **فإنه كان يجول في صدري مُذ نظرت في ذا الموضع ولم يتضح إلا الآن والله الموفق للصواب** "[4].

---

(١)المصدر السابق، ص١١٥٧-١١٥٨.

(٢) المصدر السابق ص١١٥٩.

(٣) المقتصد، ص١١٥٩.

(٤) المصدر السابق ص١١٥٩-١١٦٠.

ومن تفرّداته التي أقرّ له بها من جاء بعده، توجيهه قول يزيد بن الحكم الثقفي[1]:

فليتَ كفافاً كان خيرُك كُلُّهُ ** وشَرُّكَ عنّي ما ارتوى الماء مُرْتوي

فهذا البيت مُشكِل، كثرت فيه أقوال النحاة وتوجيهاتهم حتى قال ابن الشجري: " قال بعض أهل الأدب: هذا البيت مشكل، وقد زاده تفسير أبي علي له إشكالاً "[2].

وقال فيه أبو البقاء: إنه يحتاج إلى فضل إعراب حتى يتضح ما فيه، وبعد أن عرض توجيهاته، توصل إلى أن كل تلك الوجوه بعيدة عن الصحة، والصحيح في هذا البيت ما قاله عبد القاهر[3].

فالجرجاني وجّه البيت، وتوصل إلى الصحيح، وعزا التخليط إلى النقل ونصه بتمامه: "اعلم أنّ هذا البيت قد وقع في تفسيره تخليط من جهة النقل، فليس يُتَصَوّر منه شيء، والصحيح ما أذكره لك. اعلم أنّ كفافاً لا يخلو من أحد أمرين: **إمّا أن يكون منصوباً بـ (ليت)، أو يكون خبراً مقدماً على (كان)**. فإن جعلته خبراً لـ (كان) رفعت قوله: (خيرُك) و (شرّك)؛ فكأنك قلت: (فليت كان خيرُك كلُّه وشرُّك كفافاً عني)، بمنزلة

---

(١) ينظر: المسائل العسكريات ص١٠٧.

(٢) أمالي ابن الشجري١/٢٨٠. وينظر: منهج العكبري في شرح الإيضاح (الدراسة) ص٢٩٦، الحاشية رقم(١).

(٣) ينظر: منهج العكبري في شرح الإيضاح، (الدراسة)، ص٢٩٦-٢٩٧.

قولك: (مكفوفين عنّي)؛ لأن كفافاً مصدر فيقع على الواحد والاثنين والجميع. كقولك: رجلان عَدْلٌ، وقومٌ عَدْلٌ، ويكون في (ليت) إضمار الحديث والشأن؛ لأنك إذا نصبت (كفافاً) بـ (كان) نويت به التأخير فيلي الفعل (ليت) نحو: (ليت كان خيرُك كلُّه وشرُّك كفافاً). وإذا وليه الفعل لم يكن بُدٌّ من إضمار الأمر نحو: (ليته كان)، وإنْ نصبت (كفافاً) بـ (ليت) لم يكن من هذا الباب، وكان اسم (ليت) وقوله: (كان خيرك كلُّه وشرُّك) في موضع خبره. ويجب نصب (خيرك) و (شرّك) لأنك تجعل في (كان) ضميراً لـ (كفافاً). وإذا جعلت في (كان) ضميره لم يرتفع به (خيرك)، ووجب نصبه بأنه خبر (كان) فكأنه: (فليت شيئاً مكفوفاً كان هو خيرك كلَّه وشرُّك). ويجري مجرى قولك: (فليت خيرَك كلَّه وشرَّك كانا مكفوفين عني) في المعنى. والوجه الأول أوضح، وفي الثاني تعسّف.

وأما قوله: (ما ارتوى الماء مرتوي): ففي موضع نصب على كلّ حال؛ لأنه ظرف كقولك: (لا أفعل ذلك ما حنَّت النيَّب). فالمعنى: (فليت الأمر كذلك وقت ارتواء الماء مرتوٍ)، بمنزلة ما فسّرنا في قولك: (أفعل ذلك مادام زيد عندي)، و(أجلس مادام زيدٌ جالساً)، وارتوى: بمعنى: استقى. وهذا بيان ما ذكر شيخنا أبو الحسين رحمه الله فأما ما في الكتاب من التفسير فلا اعتماد عليه لأنه مخلّط "[1].

ومما يتصل بسبب مما نحن فيه، توجيهه قولهم: (أخطب ما يكون الأمير

---

(١) المقتصد، ص٤٦٦-٤٦٧.

قائماً)، فعنده أن (ما) مصدرٌ عارٍ من تقدير الزمان، فكأنه قال: (أخطب كون الأمير، وأخطب وجوده)، فيجعل كونه ووجوده مما يخطب، فيكون (إذا كان قائماً): ظرفَ زمان جاء خبراً عن المصدر؛ لأن (ما يكون) إذا كان مصدراً كان (أخطب) بعضاً منه، كما أنك إذا قلت: (أشدُّ ضرب زيد يقع يوم الجمعة)، كان (أشد) بعضاً من الضرب[1].

ويمكن أن تلمح تفرداته أيضاً في مواضع أُخَر من (المقتصد)، ففي حديثه عن ألقاب البناء والإعراب الثمانية والتي يسميها صاحب الكتاب المجاري، طرح سؤالاً وهو: أهذه الأسماء المستعملة في الإعراب (الرفع والنصب والجر والضم والفتح والكسر والوقف والجزم) أسماء لأنفس هذه الحركات أم لا؟.

وفي ذلك يقول: " والقول فيها أن الأصل في تسمية الحركات (الضمة) و(الفتحة) و(الكسرة)، والمراد بهذه التسمية إفادة نفوسها فقط، فإذا قلت: ضُمّ الكلمة فالمعنى: أظهر لفظ الحركة المخصوصة فيها، كما أنك إذا قلت حَرِّك، فالمعنى: الفظ بواحدة من هذه الحركات، فلا تصل بين هذه الأسماء وبين الحركة في أنها تفيد اللفظ فقط، إلا أنّ الحركة عامة، وهذه الأسماء تُخصصُ فتدل (الضمة) على هذه، و(الفتحة) على تلك، و(الكسرة) على الثالثة، ثم إنهم لما وجدوا هذه الحركات قد أتت دالة على معانٍ، وصار اختلافها عُلَماً لاختلاف المعاني كالفاعلية والمفعولية والإضافة،

---

(١) المصدر السابق ص٢٤٤-٢٤٥.

جعلوا لها في هذا الحدِّ أسماءً مفردة لأنها قد تغيرت عن أحوالها وصارت تُذكر لا لِتُفاد أنفسها ويقع اللفظ بها، بل ليدلّ ذكرها على أحوالٍ ومعانٍ، فغيّروا الاسم لتغيّر المعنى"[1].

ويُعَدّ تعليله الذي نقله عن شيخه أبي الحسين بشأن استشهاد أبي علي ببيت أبي تمام[2]:

مَنْ كانَ مرعى عَزْمِهِ وهمومِه ** روضُ الأماني لم يزلْ مهزولا

من التعليلات المهمة، فقد ذهب إلى أن هذا البيت الذي أنشده طريف الشأن؛ لأجل أنه من قصيدة لأبي تمام، والشيخ أبو علي ليس ممن يحتج ببيت محدث في الإعراب، فأخذ الجرجاني برأي شيخه أبي الحسين الذي حمله على أن يكون جرى في المجلس هذا الخبر، فقال هو أو بعض الحاضرين: ومثل ذا بيت فلان تقريباً، فألحق ذلك بحاشية الكتاب ثم وقع في العمود، فأما يكون دوّنه فبعيد "[3].

وصرّح الجرجاني في موضع آخر أنه قيل له مرّة: لِمَ لم يُجرِ النحويون قولهم: (ضُرِب زيدٌ رأسُه)، مجرى (ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والرّجل). في أن يكون بدلَ كلّ من كل (بدل الجميع من الجميع)، ولاسيما أنّ الرأس هو الرّأس وبعدَمه يبطل الكلّ بطلاناً لا غاية فوقه، فأجاب الجرجاني عن هذا السؤال

---

(١) المقتصد، ص١٠١.

(٢) ديوانه بشرح الخطيب التبريزي ٦٧/٣ .

(٣) المقتصد، ص٤١٢-٤١٣.

قائلاً: " إنّ الأمر ليس على ما ظننتُ، وذلك أنّ (الرأس) إنما كان عدمه يُبطل الجميع من حيث كان عدم الروح يتعلق به، وكلامنا والحياة باقية فيه، وذلك أنّ (اليد والرّجل) لو لم تكونا بمنزلة الجميع، لوجب أن يكون للباقي غناء مع وجود الحياة، كما يكون ذلك مع عدم بعض الأعضاء كالأذن مثلاً. ولا فصل بين قطع الرأس وبين القتل بغير قطع في أنّ المبطل للجميع هو ذهاب الروح. وإذا كان كذلك لم يجب أن يكون (ضُرِب زيدٌ رأسُه) بمنزلة (ضُرب زيدٌ يدُه ورجْلُه) في كونه جارياً مجرى بدل الجميع من الجميع، ولو رقّيْت وهمك إلى صحّة وجود الغناء مع عدم الرأس لو كان الرّوح يبقى لم تجده مستحيلاً "[1].

فهذه جملة من الآراء التي تفرد بها الجرجاني، وأعمل فيها فكره وذهنه، فتوصل إليها بعد أن طال فيها بحثه، فهل حظيت هذه الآراء ،هي و غيرها مما جاء به، باهتمام من جاء بعده من النحاة ؟ هذا ماسيبينه البحث فيما يلي:

(١) المصدر السابق ص٩٣٣-٩٣٤.

المبحث الثالث: أثره في الدرس النحوي والنحاة الخالفين

تناول البحث في هذا الفصل الحديث عن مذهب الجرجاني النحوي، وبيّن أنه بصري المذهب ، وعرض مخالفاته للنحاة ، فظهر بعضٌ من معالم شخصيته النحوية، وبقي أن نتعرف مكانته وأثره في النحاة الخالفين والذي عليه مدار الحديث هنا .

إن تتبع المصادر النحوية يكشف عن أثر الجرجاني ومكانته في الدرس النحوي. صحيح أنه وصف بأنه إمام النحاة في عصره، وإليه انتهت رئاسته في زمنه، لكن ذيوع صيته بلاغياً أثّر على انتشاره نحوياً، فلم تكن النقول عنه تتناسب و مكانتَه في النحو مقارنة مع غيره من النحاة الأوائل، وقد عول عدد من النحاة على آراء الجرجاني ومصنفاته النحوية وكان منهم:

ابن مالك[1]، وابن جمعة الموصلي[2]، وأبو حيان(٧٤٥هـ)[1] ، وابن

---

[1] ينظر: ابن مالك، ١٤٠٢ هـ ، (شرح الكافية الشافية)، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، ط١ ، دار المأمون للتراث ص ١١٣٩ .

[2] ينظر: ابن جمعة الموصلي، عبد العزيز، ١٤٠٥ هـ ، (شرح ألفية ابن معطي)، تحقيق: د. علي الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي ٤٤٠/١ .

هشام(٧٦١هـ)[٢]، والسيوطي(٩١١هـ)[٣]، والبغدادي(١٠٩٣هـ)[٤].

وسيقتصر البحث على مواقف ثلاثة علماء من الجرجاني، وهم: أبو حيان، وابن هشام، والسيوطي، وذلك لما لآرائه من الحفارة في مؤلفاتهم سواء أكان بالتأييد أم بالمعارضة .

---

[١] ينظر : أبو حيان الأندلسي، ١٤٠٤ هـ ، (ارتشاف الضّرَب)، تحقيق: مصطفى النحاس، ط١، ٢٨٣/٣ ، و تفسير البحر المحيط ١٣٧/٢، ٢٩١/٧ ، ٣٦٩، ٧٢/٨، ٣١٦.

[٢] ينظر: ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، ١٩٧٩ ، (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥ ، دار الجيل ، بيروت، ٣٤٨/٣ . ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، ١٩٨٥ ، (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) ، تحقيق : د . مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط٦ ، دار الفكر، دمشق، ٦٤٢/١، ٨٥٧ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ . و ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، ١٣٨٣ هـ، (شرح قطر الندى وبل الصدى)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١ ، ٣٠٨/١ .

[٣] ينظر: الأشباه والنظائر ٣٥١/٣ ، ١٤٠/٧ . وينظر : همع الهوامع ٥٤/١ ، ٥٥، ٧٦، ٤٧٣ ، ٥٧٤ ، ٢/ ٥٣، ٥٤ ، ٢٣٨، ٢٤٠ .

[٤] ينظر : البغدادي، عبد القادر بن عمر، ١٩٧٩ (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب)، تحقيق : عبد السلام هارون، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٧٩/١، ٢٧٣-٢٧٤ ، ٤/ ١٩٦، ١٢٤، ٢١١ ، ٣١٦/٦ .

أولاً- موقف أبي حيان(٧٤٥هـ) من الجرجاني

نقل أبو حيان في كتابه « تفسير البحر المحيط » عن الجرجاني في أكثر من موضع . ومما يلاحظ على تلك النقول أنه اعترض عليه في أكثرها، فكان له مآخذه عليه في بعض المواضع .

١- استفادته منه :

استعان أبو حيان ببعض آراء الجرجاني، فكان من ذلك رأيه في (قلت) من قوله تعالى : ﴿ وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَناً ﴾[١] ، فرأى الجرجاني أن جملة (قلت) على حذف حرف العطف أي: (وقلت) فأشار أبو حيان إلى أن هذا قول الجرجاني، وأضاف أنه قول ابن عطية أيضاً لكن على تقدير الفاء[٢].

ونقل في موضع آخر رأيه في (الخاطئة) من قوله تعالى : ﴿ **وجاء فرعون ومَن قَبْلَه والمؤتفكات بالخاطئة فعصَوا رسول ربهم فأخذهم أخذة رابية** ﴾[٣]. فهي عنده أنها بمعنى الخطأ، فيكون مصدراً جاء على فاعله كالعاقبة[٤].

---

[١] الآية ٩٢ من سورة التوبة.

[٢] ينظر: البحر المحيط ٨٨/٥.

[٣] الآيتان ٩-١٠ من سورة الحاقة.

[٤] ينظر: البحر المحيط ٣١٦/٨.

٢- مآخذه عليه:

انتقد أبو حيان الجرجاني في مواضع أهمها ما ذهب إليه في إعراب (حصرت صدورهم) من قوله تعالى : ﴿إلا الذين يصلون إلى قومٍ بينكم وبينهم ميثاق أو جاؤوكم حصرت صدورهم أن يقاتلوكم أو يقاتلوا قومهم ﴾ [١]، فعنده أن التقدير : (إن جاؤوكم حصرت)، فحذف (إنْ) ، ودفع أبو حيان هذا التقدير بقوله (وما ادعاه من الإضمار لا يوافق عليه) [٢].

وذكر أبو حيان أن (هو) و (يبور) من قوله تعالى : ﴿ والذين يمكرون السيئات لهم عذاب شديد ومكر أولئك هو يبور﴾ [٣] مبتدأ و خبر، وأن الحوفي وأبا البقاء أجازا أن يكون (هو) فاصلة، و(يبور) خبر (مكر أولئك)، وخالفهما أبو حيان في ذلك؛ إذ الفاصلة لا يكون ما بعدها فعلاً، ثم قال: "ولم يذهب إلى ذلك أحد فيما علمنا إلا عبد القاهر الجرجاني في شرح الإيضاح له، فإنه أجاز في (كان زيد هو يقوم) أن يكون (هو) فصلاً وردّ ذلك عليه "[٤] وهذا دليل على مخالفته الجرجاني أيضاً .

واعترض أبو حيان على التقدير الذي ذهب إليه الجرجاني في قوله

---

[١] الآية ٩٠ من سورة النساء.

[٢] البحر المحيط ٣/٣٣٠.

[٣] الآية ١٠ من سورة فاطر.

[٤] البحر المحيط ٧/٢٩١.

تعالى: ﴿ قال أفرأيتم ما كنتم تعبدون أنتم وآباؤكم الأقدمون فإنهم عدوّ لي إلا رب العالمين الذي خلقني فهو يهدين ﴾ [1] ، فالتقدير عنده : (أفرأيتم ما كنتم تعبدون، أنتم وآباؤكم الأقدمون إلا رب العالمين، فإنهم عدو لي) ، و(إلا) : بمعنى: (دون وسوى)، فجعله الجرجاني مستثنى مما بعد (كنتم تعبدون)، وردّ عليه أبو حيان بأنه: لا حاجة إلى هذا التقدير لصحة أن يكون مستثنى من قوله: (فإنَهم عدو لي) [2].

وضعّف قول الجرجاني أن (إلا) بمعنى (الواو) في قوله تعالى : ﴿ وما تكون في شأن وما تتلوا منه من قرآن ولا تعملون من عمل إلا كنا عليكم شهوداً إذ تفيضون فيه و ما يعزُب عن ربك من مثقال ذرّة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك إلا في كتاب مبين﴾ [3].

ووصف أبو حيان عبدَ القاهر الجرجاني بأنه صاحب النظم فقال : " وقال الجرجاني صاحب النظم: إلا بمعنى الواو؛ أي: (وهو في كتاب مبين)، والعرب تضع (إلا) موضع واو النسق، كقوله: (إلا من ظلم)، (إلا الذين ظلموا)" [4]. و علق أبو حيان على قول الجرجاني بأنه " قول

---

[1] الآيات ٧٥-٧٨ من سورة الشعراء.

[2] ينظر: البحر المحيط ٢٢/٧.

[3] الآية ٦١ من سورة يونس.

[4] البحر المحيط ١٧٢/٥ .

ضعيف لم يثبت عن لسان العرب وضع (إلا) موضع (الواو) "[1].

إضافة إلى ما سبق فقد أخذ أبو حيان على الجرجاني ما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿ ولات حين مناص﴾ [2]، فهي عند الجرجاني بمعنى: (فنادوا حين لا مناص)؛ أي: (ساعة لا منجا ولا فوت)، فلما قدم (لا) وأخّر (حين) اقتضى ذلك، كما تقتضي الحال إذا جعل مبتدأ وخبراً مثل: (جاء زيد راكباً) ثم يقول: (جاء زيد وهو راكب) فـ(حين) ظرف لقوله: (فنادوا)، فخالفه أبو حيان و اعترض عليه، وذهب إلى أن قولهم إن أصل هذه الجملة: (فنادوا حين لا مناص)، وأن (حين) ظرف لقوله (فنادوا) دعوى أعجمية مخالفة لنظم القرآن، والمعنى على نظمه في غاية الوضوح والجملة في موضع الحال، فنادوا وهم لات حين (مناص)؛ أي لهم .

والغريب أن أبا حيان وصف الجرجاني قبل قليل بأنه صاحب النظم ومعروف عنه أنه ألف دلائل الإعجاز. فكيف ذهب في قوله هذا المذهب؟!

ثانياً- موقف ابن هشام(٧٦١هـ) من الجرجاني

نقل ابن هشام عن الجرجاني في ثلاثة من كتبه وهي مغني اللبيب،

---

[1] نفسه ١٧٢/٥ .

[2] الآية ٣ من سورة ص.

وأوضح المسالك، وشرح قطر الندى، فاستفاد منه في مواضع وأخذ عليه في أخر، إلا أن استفادته منه أكثر من مآخذه عليه، على عكس ما كان عند أبي حيان .

١- استفادته منه:

نقل عن الجرجاني مخالفته لمن قال إنه يشترط فيما بعد الفصل أن يكون خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل، فقال: " وخالف في ذلك الجرجاني فألحق المضارع لتشابههما وجعل منه قوله تعالى: ﴿ إنه هو يبدئ ويعيد ﴾[١] ، وهو عند غيره توكيد أو مبتدأ "[٢] ، ثم أشار ابن هشام إلى أن أبا البقاء تبع الجرجاني فأجاز الفصل في قوله تعالى :﴿ ومكر أولئك هو يبور﴾ [٣] وكذلك ابن الخباز والسهيلي، ثم ذكر ابن هشام أنه قد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى: ﴿ ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق ويهدي ﴾ [٤] فعطف (يهدي) على (الحق) الواقع خبراً بعد الفصل[٥] .

---

[١] الآية ١٣ من سورة البروج.

[٢] مغني اللبيب ٦٤٢/١ .

[٣] الآية ١٠ من سورة فاطر.

[٤] الآية ٦ من سورة سبأ.

[٥] مغني اللبيب ٦٤٢/١ .

واستفاد من الجرجاني في بيان سبب امتناع (سكران) من الصرف[1]، فقد اشتهرت بين المعربين أمور رأى ابن هشام خلافها، ومنها قولهم: " امتنع نحو (سكران) من الصرف للصفة والزيادة، نحو (عثمان) للعلمية والزيادة. وإنما هذا قول الكوفيين فأما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لألفي التأنيث"[2]. ثم عقّب ابن هشام بقوله : " ولهذا قال الجرجاني : وينبغي أن تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة، وإنما اشترطت العلمية أو الصفة؛ لأن الشبه لا يتقوم إلا بأحدهما، ويلزم الكوفيين أن يمنعوا صرف نحو (عفريت) علماً، فإن أجابوا بأن المعتبر هو زيادتان بأعيانهما، سألناهم عن علة الاختصاص، فلا يجدون مصرفاً عن التعليل بمشابهة ألفي التأنيث، فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون " [3] .

وتابعه ابن هشام في إعراب (السموات) في قوله تعالى : ﴿ خلق الله السموات والأرض بالحق إن في ذلك لآية للمؤمنين ﴾ [4] . فالجرجاني على أنها: مفعول مطلق، في حين اشتهرت بين المعربين أنها: مفعول به، فذهب ابن هشام إلى أن الصواب أنها مفعول مطلق " لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، نحو قولك: (ضربت ضرباً) والمفعول به

---

[1] المصدر السابق ٨٥٧/١ .

[2] مغني اللبيب ٨٥٧/١ .

[3] نفسه ٨٥٧/١ .

[4] الآية ٤٤ من سورة العنكبوت.

مالا يقع عليه ذلك إلا مقيّداً بقولك به كـ(ضربت زيداً)" [١] .

وجاء ابن هشام بإيضاح آخر، وهو أن " **المفعول به** ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلاً، و**المفعول المطلق** ما كان الفعل العامل فيه فعل إيجاده، والذي غرّ أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يمثلون المفعول المطلق بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات، فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثاً، ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لايختص بذلك؛ لأن الله تعالى موجد للأفعال والذوات جميعاً لا موجد لهما في الحقيقة سواه سبحانه وتعالى" [٢]. وختم ابن هشام بقوله : " ومن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في أماليه " [٣]. وهذا دليل على متابعته له فيما ذهب إليه.

ووصف قوله في موضع آخر بأنه: الحق، وذلك في حديثه عن (إما) فهي عند ابن هشام أنها غير عاطفة، فقال: " وقد تضمن سكوتي عن (إما) أنها غير عاطفة وهو الحق، وبه قال الفارسي، وقال الجرجاني: عدّها في حروف العطف سهو ظاهر " [٤].

---

[١] مغني اللبيب ٨٦٧/١ .

[٢] مغني اللبيب ٨٦٧/١ .

[٣] نفسه ٨٦٧/١ .

[٤] شرح قطر الندى ٣٠٨/١ .

فابن هشام أفاد من آراء الجرجاني وتابعه في غير قليل منها، بيد أن بعض آرائه لم تسلم من النقد والرّد .

٢– مآخذه عليه :

اعترض ابن هشام على الجرجاني في مسائل قليلة منها قوله في التغليب[١] إنه يغلب المؤنث على المذكر في مسألتين: **إحداهما** (ضبعان) في تثنيته: (ضبع) للمؤنث، و(ضبعان) للمذكر؛ إذ لم يقولوا (ضبعانان)، و**الثانية** التأريخ؛ فإنهم أرّخوا بالليالي دون الأيام. فردّ عليه ابن هشام بقوله: " ذكر ذلك الجرجاني وجماعته وهو سهو، فإن حقيقة التغليب أن يجتمع شيئان فيجري حكم أحدهما على الآخر ولا يجتمع الليل والنهار ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما وإنما أرّخت العرب بالليالي لسبقها إذا كانت أشهرهم قمرية، والقمر إنما يطلع ليلاً وإنما المسألة الصحيحة قولك: (كتبته لثلاث بين يوم وليلة)، وضابطها أن يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث وكلاهما مما لا يعقل وفصلاً من العدد بكلمة، قال:

فطافت ثلاثاً بين يوم وليلة " [٢].

فاشترط الجرجاني في عطف البيان أن يكون أوضح من متبوعه، فدفع ابن هشام هذا القول بقوله: " قول الجرجاني يشترط كونه أوضح من متبوعه مخالف لقول سيبويه في (يا هذا ذا الحجة): إن (ذا الحجة)

---

[١] مغني اللبيب ٨٦٦/١ .

[٢] المصدر السابق ٨٦٦/١ – ٨٦٧ .

عطف بيان مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة " [1] .

ثالثاً- موقف السيوطي(٩١١هـ) من الجرجاني

إن موقف السيوطي من الجرجاني مشابه تقريباً لموقف أبي حيان منه، فقد أخذ عليه أكثر مما استفاد منه، وربما يعود ذلك إلى كثرة موافقة السيوطي أبا حيان في آرائه، فإذا اجتمع رأي للجرجاني وآخر لأبي حيان، نراه غالباً ما يوافق الثاني ويذهب مذهبه.

١- استفادته منه :

ساق السيوطي عدداً من آراء الجرجاني وأفاد من بعضها، واستعان بها، فنقل عنه ما حكاه من مجيء المضارع واسم الفاعل من (عسى) [2]، وذكر أنه زاد (استعطى) في الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل علماً أنه أورد أن المجمع على تعديته إلى ثلاثة: (أعلم)أو (أرى) [3].

٢- مآخذه عليه :

أخذ السيوطي على الجرجاني في بعض المسائل، منها أنه عندما أشار إلى اختلاف النحاة (في الكلم)، ذكر أنه ذهب جماعة منهم الجرجاني إلى أنه جمع للكلمة، في حين أنها عند السيوطي [4] اسم جنس للكلمة

---

[1] أوضح المسالك ٣٤٨/٣ .

[2] همع الهوامع ٤٧٣/١ .

[3] المصدر السابق ٥٧٤/١ .

[4] المصدر السابق ٥٥/١ .

كـ(تمر) و (تمرة)، لا جمع كثرة و لا جمع قلة، خلافاً لزاعمي ذلك، بدليل تذكيره في قوله تعالى: ﴿ إليه يصعد الكلم الطيب ﴾ [1] ، وأنه لم يتغير فيه نظم واحده[2]، وهذا الذي ذهب إليه السيوطي أخذه عن ابن الصائغ في شرح الألفية وابن فلاح في مغنيه[3].

ونقل في موضع آخر ما زعمه الجرجاني في مسألة: إذا نودي علم وصف بـ (ابن) متصل مضاف إلى علم، فقال: وزعم الجرجاني فتحه بناء، ومثله: فلان بن فلان وضل بن ضل[4] .

ثم ذكر السيوطي الأصح أن الوصف بـ (ابنة) كـ (ابن) وفي بنت – لا في النداء – وجهان إذا كان المنادى علماً موصوفاً بـ (ابن) متصل مضاف إلى علم، نحو: (يا زيد بن عمرو) جاز في المنادى مع الضم الفتح اتباعاً لحركة (ابن) إذ بينهما ساكن وهو حاجز غير حصين .

ولو كان المنادى غير علم، نحو: (يا غلام ابن زيد) أو علماً بعده (ابن) لكن غير صفة بدل أو بيان أو منادى أو مفعول بمقدار أو صفة، لكنه غير متصل، نحو: يا زيد الفاضل ابن عمرو، أو متصل لكنه غير مضاف إلى علم، نحو: (يا زيد ابن أخينا)، أو وصف بغير (ابن)، نحو:

---

[1] الآية ١٠ من سورة فاطر.

[2] همع الهوامع ٥٤/١ .

[3] نفسه ٥٤/١ .

[4] همع الهوامع ٥٣/٢ .

(يا زيد الكريم)، تعين الضم في الصفات كلها، ولم يجز الفتح، وأجاز الكوفيون الفتح في الأخير، وهو ما إذا وصف بغير (ابن) [1] .

وذهب الجرجاني إلى أن ناصب المفعول معه الواو لاختصاصها لما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه، وعقّب السيوطي بأن قوله هذا رُدّ بأنه لو كان كذلك لاتصل الضمير معها كما يتصل بـ(إن وأخواتها)، وبأنه لا نظير لها إذ لا يعمل الحرف نصباً إلا وهو مشبه بالفعل[2].

والأصح عند السيوطي أن العامل في المفعول معه ما تقدمه من فعل أو شبهه، نحو: (جاء البرد والطيالسةَ) .. ، و(الناقة متروكة وفصيلَها) . . . و(لست زائلاً وزيداً حتى نعل)[3] .

ومما تقدم نجد أن آراء الجرجاني تُدوولت عند النحاة في مختلف القرون فأخذ بها عدد منهم. وقد اقتصر البحث على ثلاثة منهم، وهم: أبو حيان، وابن هشام، والسيوطي، فاستفادوا من تلك الآراء في مصنفاتهم وردّوا عليه بعضها، وعرضوا لبعض ما تفرد به من آراء كما رأينا عند ابن حيان .

فالملاحظ أن النقول عنه لم تكن كثيرة جداً، وعلى الرغم من ذلك فإننا نُقِرّ بشخصيته النحوية الفذّة، ويكفي أنه قُرِن بنحاة كبار كسيبويه

---

[1] المصدر السابق ٢/٥٤ .

[2] المصدر السابق ٢/٢٤٠ .

[3] المصدر السابق ٢/٢٣٨ .

والمبرد وأبي علي ومن جاء بعدهم، فأثره بادٍ في الدرس النحوي والنحاة الخالفين، وإن خولف في بعض ما ذهب إليه .

فالجرجاني الذي عاش في القرن الخامس الهجري قد استوعب آثار نحاة القرن الرابع بما حباه الله تعالى من قدرة على الفهم والاستيعاب لذاك التراث الجمّ، وأخص بالذكر كتاب سيبويه الذي كان على دراية به، فالجرجاني تمتع بشخصية بارزة في علم النحو، شخصية تهتم بالتعليل وبسط الحجج والأدلة، ومناقشة المسائل والآراء النحوية بأسلوب رصين وعبارة واضحة وإن كان لايخلو هذا الأسلوب من بعض التكرار والاستطراد.

الفصل الثالث: التقليد والتجديد في الدراسة النحوية عند عبد القاهر الجرجاني

توطئة

مرّ النحو العربي قبل عبد القاهر الجرجاني بمراحلَ كثيرةٍ، وقد ركز النحاة في دراستهم هذا العلم على الأساليب الرصينة والعبارات البليغة إلى جانب عنايتهم بالإعراب والبناء، وأولوا جانب المعنى قدراً من الأهمية، لكنه لم يكن كافياً، ولاسيما حديثهم عن الجوانب الجمالية في التركيب، فظلوا منشغلين بالعلل والأقيسة وأحوال البناء والإعراب، والقواعد النحوية والخلاف فيها، إلى أن جاء عبد القاهر الجرجاني ففتح باباً جديداً لدراسة النحو، فأنكر على النحاة اهتمامهم بأحوال الإعراب و البناء دون جوانب النحو الأخرى، واتّهمهم بالتّكلف والتّعسّف .

وقد تنبه عدد من المحدثين على الطفرة التي أحدثها عبد القاهر الجرجاني في منهج البحث النحوي العربي. فقال د. إبراهيم مصطفى : " ولقد آن لمذهب عبد القاهر الجرجاني أن يحيا، وأن يكون هو سبيل البحث النحوي ، فإنّ من العقول ما أفاق لحظةً من التفكير و التحرر، و إن الحس اللغوي أخذ ينتعش، ويتذوق الأساليب، ويزنها بقدراتها على رسم المعاني والتأثير

بها من بعد ما عاف الصناعات اللفظية، وسئم زخارفها "[1] .

وقال د.أحمد مطلوب : " يختلف منهجه عن منهج النحاة في بحثه الأساليب النحوية، كما يختلف في منهجه وتفسيره لهذه الأساليب اختلافاً كبيراً، فقد أعطى هذه الموضوعات حياة فقدتها على يد الذين قللوا من قيمة النحو وزهدوا فيه، أو نظروا إليه نظرة تنحسر في الإعراب والبناء "[2] . فللجرجاني نظرة خاصة للنحو، تجاوز فيها أواخر الكلم، وعلامات الإعراب، وبيّن أن الكلام نظم، وأن السبيل إلى الإبانة والإفهام، يكمن في العناية بالنظم، واتباع قوانينه، وعلى الرغم من هذه النظرة، فقد عالج الجرجاني بعض القضايا النحوية التقليدية، ولاسيما ما يتعلق بقضية العامل، والإعراب، وهذا ما سيبيّنه البحث فيما يلي:

المبحث الأول: قضيـة العامـل

تعدّ فكرة العامل من أهمّ الأصول التي قام عليها النحو العربي، فهي ذات أهمية أساسية في موضوعاته؛ فبها أمكن فَهْمُه، وتفسيرُ حركات الإعراب، وبيانُ علائقة التركيبية على نحو شمولي ينتظم جميع أبوابه ومسائله، مما أَدْخَلَه في دائرة الاهتمام قديماً وحديثاً.

---

(١) مصطفى، إبراهيم، ١٩٥٩ ، (إحياء النحو)، القاهر ة – ص١٦-٢٠ .

(٢) مطلوب، أحمد، ١٩٧٣، (عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده)، ط١، وكالة المطبوعات، بيروت ص٥٨ .

وتعود فكرة العامل إلى بداية نشأة النحو العربي مع عبد الله بن أبي اسحق الحضرمي وخبره مع الفرزدق [١]. وقد أدرك النحاة الأوائل كعيسى بن عمر (١٤٩هـ)[٢]، وأبي عمرو بن العلاء (١٥٤هـ)[٣] أهميته في تركيب الكلام وتحليل العلاقات الرابطة بين مفرداته، وفي تغير حركات الإعراب، بَيْد أَنّها لم تبلغ حدّ التّصريح بمصطلح العامل الذي اكتمل على يد الخليل، ومن بعده سيبويه الذي حدّد الخطوط الرئيسية لهذه النظرية.

وظلّ الاهتمام بالعامل مستمراً بعد سيبويه إلى أن جاء ابن مضاء القرطبي (٥٩٢هـ)[٤] فألّف كتابه (الرّدّ على النّحاة)، ودعا فيه إلى إلغاء

---

(١) فحوى هذا الخبر أنّ ابن أبي اسحق سمع الفرزدق يقول:

وَعَضُّ زمانٍ يا بنَ مروانَ لم يَدَعْ مِنَ المالِ إلا مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ

فقال للفرزدق: بمَ رفعت (أو مجلفُ)، فقال: علينا أن نقول وعليكم أن تتأوّلوا. ينظر ديوانه ٢٦/٢ (طبعة الصاوي).

(٢) أبو عمر الثقفي، مولى خالد بن الوليد، إمام النحو في العربية والقراءة، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء وعبد الله بن أبي إسحق، صنف في النحو: الإكمال والجامع. ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٣٧.

(٣) زبان بن العلاء بن عمار المازني، من الأعلام في القرآن وأحد القراء السبعة، أخذ عن أبي إسحق، وعنه أخذ يونس وغيره من مشايخ البصريين في الطبقة الرابعة. ينظر: الفهرست ص٤٢.

(٤) أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء اللخمي القرطبي، أخذ عن ابن الرّماك كتاب سيبويه، وكان حجة في الفقه الظاهري والحديث النبوي، من تصانيفه: الرد

نظرية العامل، والقياس المنطقي، والعلل الثواني والثوالث، إلا أن هذه الثورة قد خَبَتْ جذوتها فيما بعد، فهو وإن حاول التمرّدَ على نظرية العامل وسعى إلى تهديم البناء النحوي القديم، فإنه لم يستطع أن يضع أسساً صالحة لبناء جديد [١].

أمّا في العصر الحديث فقد أعجب بعض المعاصرين بثورة ابن مضاء، ووجدوا فيها بغيتهم، وذهبوا إلى هدم نظرية العامل، ولا نوافقهم فيما ذهبوا إليه، بل نرتئي ما ذهب إليه د. جطل، من أن للنحو بناءين: الأول خارجي، وهو الإعراب الذي تفسره نظرية العامل، والثاني داخلي، يبحث في معاني النحو، وتفسره نظرية الجرجاني في النظم، وإذا ما تكامل هذان البناءان وأُعطي كلٌّ منهما حقّه، رُمِّم النحو، وابتعد عمّا يُرمى به من الجمود والتعقيد والآليّة، وقَرُبَ من النقد والأدب[٢].

إنّ نظرية العامل النحوي إنما نجمت عن ظاهرة الإعراب التي هي وسيلة تعبيرية في لغة العرب؛ لأنها تقوم على ملاحظة العلاقات اللفظية والمعنوية بين كلمات التركيب. وقد ربط النحويون العلامة الإعرابية بأثر العامل؛

على النحاة. ينظر: ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد(٧٩٩هـ)، د.ت، (الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب)، دار الكتب العلمية، بيروت ص٤٧-٤٨.

(١) أصول النحو العربي ص٢١٤.

(٢) ينظر: كتاب المرتجل لابن الخشاب / تحقيق ودراسة،ص٦٤.

ذلك أن حدّ الإعراب " أن يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل في أوّلها "[1]، فيظهر أثره على آخر الكلمة في التركيب بتغيير الحركات الإعرابية مما قادهم إلى الإعراب التقديري والإعراب المحلي.

ومهما يكن من أمرٍ، فقد ظلّ الاهتمام بالعامل سائداً بين النحاة، وتلمّسوه في أبواب النّحو ومسائله، ومنهم الجرجاني الذي أفاد من مؤلفات من سبقه من النحاة، فألف في هذا المضمار كتاباً، وَقَفَه على العوامل، وَسَمَه بـ (العوامل المائة في النحو)، وكسره على ثلاثة أبواب:

١- باب في العامل

٢- باب في المعمول

٣- باب في العمل أي الإعراب

وقال في مستهله: إنه لا بد لكل طالب معرفة الإعراب من معرفة مئة شيء، ستون تسمى عاملاً، وثلاثون تسمى معمولاً، وعشرة منها تسمى عملا وإعراباً[2]. والجديد في كتابه هذا أنه قسم العوامل اللفظية إلى: سماعية وقياسية، وجمع العوامل وأحصاها، وضم المتشابه منها بعضه إلى

---

(١) الجرجاني، عبد القاهر، ١٩٩٠، (كتاب الجمل في النّحو)، شرح ودراسة وتحقيق: يُسري عبد الغني عبد الله، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص٤١.

(٢) العوامل المائة ورقة ١ . نقلاً عن : زهران، البدراوي، ١٩٨٧، (عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني" المفتن في العربية و نحوها")، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ص١٤٣ .

بعضه الآخر. ولأهمية كتاب العوامل فقد شرحه الجرجاني نفسه بكتاب آخر سماه (الجمل في النحو) المعروف بـ(الجرجانية)، وقفه على العوامل أيضاً، ونظر فيه إلى العوامل من حيث هي عوامل في الأفعال، والأسماء، والحروف، و لم يخرج فيه عن المنهج الذي كان سائداً؛ لأنه حذق عصره، وأدرك أنه من الصعوبة اجتثاثُ ما علق في النفوس من تأثير النظريات النحوية التي كانت سائدة آنذاك، بيد أنه حاول لاحقاً أن يؤسس نظرية جديدة، تعيد للغة الحياة والتجدد اللذين كادت تفقدهما على أيدي الذين ظنوا أن النحو كله هو نظرية العامل، فقصروه على معرفة الإعراب، والعامل والمعمول والمعرب والمبني، ناسين أن النحو يبتعد بذلك كثيراً عن معنى الكلام.

ويمكن أن نعزو اهتمام الجرجاني بقضية العوامل النحوية إلى موقفه التقليدي من النحو؛ لذا يُلْحَظ اهتمامه به في (المقتصد)، فلا يكاد يخلو فيه باب أو مسألة من هذا الأصل، فقد أَكْثَر فيه من إيراد الأحكام العامة للعامل، وعَمَد إلى تكريرها في بعض الأحيان، وكأنه يريدها أن تثبت في ذهن المتعلم، وهذا ما سيتناوله البحث فيما يلي:

أولاً-أحكام العامل في المقتصد

ظهر في المقتصد جملة من الأصول والمقاييس، احتكم إليها الجرجاني في نظرية العامل، ومقتصدُه شرحٌ لإيضاح أبي عليّ التعليميّ؛ لذا نراه يلجأ إلى

تكرير بعضٍ من تلك الأصول لتثبت في ذهن المتعلم ولاسيما أن غايته إيضاح المسلك والتقريب على المتعلم.

وأكثر هذه الأحكام دوراناً في شرحه: (الاسم الواحد لا يعمل فيه عاملان في حالٍ واحدة)، وأكَّد فيه القولَ في مواضع ومسائل مختلفة، وكانت صيغه فيه متقاربة مثل: (الاسم الواحد لا يعمل فيه عاملان في حال واحدة) [١]، وذلك في حديثه عن منع جواز إعمال كلّ من الفعلين (أكرمني وأكرمت) في (عبد الله) من قولهم: (أكرمني وأكرمتُ عبد الله)، وأنه لا يمكن أن يكون منصوباً ومرفوعاً إلا في وقتين.

ومثله أيضاً: (ولا يعمل في اسم واحد عاملان) [٢]، و (لأن اسماً واحداً لا يعمل فيه عاملان مختلفان) [٣]، و(الظروف لا يتصَوّر فيها أن تلي العوامل؛ لأن المعنى المقدّر فيها عاملٌ وناصب لها، ومحال أن يلي معمول عاملين في حال واحدة) [٤]، و (لا يجتمع عاملان على لفظ واحد في حال واحدة) [٥]، و (لأن اسماً واحداً لا يكون معمولاً لفعلين في حال واحدة)

---

(١) المقتصد، ص٣٣٦.

(٢) المقتصد، ص٤٤٩.

(٣) المصدر السابق ص٦٤٨.

(٤) المصدر السابق ص٨٧٥.

(٥) المقتصد، ص١١٠٠.

.[1]

واحتكم كذلك إلى أنّه: (لا يرتفع بفعل واحد اسمان ظاهران ولا ظاهر ومضمر) [2] عندما تحدّث عن الصفة المشبّهة في نحو: (مررت برجلٍ حسنٍ وجهّه)، فإذا ارتفع بِـ(حَسَنٍ) ضميرٌ، نحو: (مررتُ برجلٍ حَسَنٍ)، لم يكن أن يرتفع به (الوجهُ) لئلا يرفع فاعلين، وإذا أُريد أن يبين الموضع الموسوم بالحسن أُضيفَت الصفة إليه، فقيل: (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ) .

وقال في موضع آخر أيضاً: (ولو رفعتهما جميعاً بـ(جاءَني) . يقصد: (ما جاءَني إلا زيدٌ إلا عمرٌ) . لم يجز؛ لأن فعلاً واحداً لا يرفع اسمين منفصلين)[3].

ومن أحكامه أيضاً: (المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل) [4]. استدلّ به على جواز تقديم الخبر على المبتدأ في قول الشّماخ: [5]

كِلَا يَوْمَيْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ** ظَنونٌ آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُونِ

فـ (كِلا يومي) معمول للخبر (ظنون)، وجاز أن يتقدّم على المبتدأ؛

---

(١) المصدر السابق ص١١١٦.

(٢) المصدر السابق ص٥٣٩.

(٣) المصدر السابق ص٧٠٦.

(٤) المصدر السابق ص٣٠٣.

(٥) ديوانه ٣١٩، وطوالة: موضع برقان فيه بئر، أروى: من أسماء النساء، وظنون: مظنون غير مقطوع به، مُطّرح: مصدر ميمي بمعنى الاطراح. .

لأنه تبع للعامل فوقع موقعه فكما أنّ (كلا يومي) معمول (ظنون) ومتعلق به تعلّق يوم الجمعة بخارج في قولك: (أنا خارجٌ يومَ الجمعة)، أو (أخرج يوم الجمعة). كذلك يكون (كلا يومي طوالة) معمول ظنون، والمعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، فلم تقل:(زيداً ضربت)، إلا بعد أن جاز أن تبتدئ بضربت فتقول: (ضربت زيداً) [1].

وظهر هذا الأصل أيضاً في قوله: " فكما لا يجوز أن تُقَدّم (تأتي) على (حين) في قولك: (القتال حين تأتي زيداً)، فتقول مثلاً: (القتال تأتي حينَ)، كذلك لا يجوز أن تقدّم على (حين) (زيداً) الذي هو معمول (تأتي)؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل "[2]. وفي قوله: " واستدلّ الشيخ أبو علي بقوله تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُواْ يَظْلِمُونَ﴾[3]، وذلك أنّا قدّمنا في باب الابتداء أنّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل "[4].

ويعلل الجرجاني عدم جواز وقوع المعمول حيث لا يقع العامل لأجل أنّ "المعمول تبع للعامل فلا يكون له تصرّف لا يكون لعامله، وأجل أحواله أن يقع في موقعه، فأمّا أن يفوقه في التصرّف والوقوع حيث لا يقع

---

(١) المقتصد، ص٣٠٣.

(٢) نفسه ص٣٠٣.

(٣) آية ١٧٧ من سورة الأعراف.

(٤) المقتصد، ص٤٠٦.

فلا"[1].

وللجرجاني في هذا الحكم توضيح يزيل فيه الشّبهة، فيقول: " ولا يجب أن يُظنّ أن وقوع المعمول حيث يقع العامل واجبٌ كما يظنّ بعضهُم، حتى دعاه وهمه إلى أن قال: إنّ هذا الذي أصّله النحويون ينتقض بأشياء نحو أن تقول: (ضربَ زيدٌ)، و(ضربَ الزيدان)، فلا يجوز أن يقع المعمول حيث يقع العامل؛ لأجل أنّ (الزيدان) معمول (ضربَ)، وهو مع ذلك لا يقع في موقعه، إذ لا يقال: (الزيدان ضرب)، فتقدّم الفاعل على الفعل، وهذا سهوٌ ظاهر؛ لأنّا قلنا: إنّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، ومعنى هذه العبارة أنّ المعمول يجوز وقوعه حيث يقع العامل وإذا كان كذلك لم يلزمنا ما ذكروه، وإنما يلزم من يقول: إنّ المعمول يجب وقوعه حيث يقع العامل.

وبعدُ فالّذي ولّدَ هذه الشّبهة أنّ بعض أصحابنا قد يقول: إنّ المعمول يقع بحيث يقع العامل فيظن أنه إخبار منه بأنّ كلّ موضع يقع فيه موضع العامل وقع فيه المعمول، وهذا لفظ موهم أنّه صحيح، ألا تراك تقول: الاسم يدخله حرف الجر فيكون مستقيماً وإن كان جميع الأسماء لا يدخلها حرف الجرّ؛ لأنّك تقصد أن تخبر بأنّ من هذا النوع ما يدخله الجار، وكذا يقصد بقوله: المعمول يقع حيث يقع العامل؛ لأن ذلك كائن في هذا النوع لا أنّ كل معمول يجب أن يقع موقع عامله، واللفظ الأصح

---

(١) المصدر السابق ص٣٠٤.

أن يقال: إنّ المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل، أو يقال: يجوز وقوع المعمول موقع العامل ليسلم من هذا الوهم. فالعامل فوق المعمول في الرتبة فيختصّ بمواضع لا يقع فيها المعمول لما يكون للسيد من المرتبة ما لا يكون للعبد، ولا يكون للمعمول موضع يختصّ به دون العامل كما في ذلك من تفضّل التابع على المتبوع. فاعرفه **فإنه مما تقدّم أنّك إذا لم تفرّق بين الجواز والوجوب دفعت إلى ضروب من التخليط** "[١].

فالمعمول تابع للعامل، وهذا ما أكّد عليه في قوله: " وإذا كان مرتبة الجزاء أن يقع بعد الشرط كان مرتبة معموله كذلك؛ لأن المعمول تابع للعامل " [٢].

ومن أصوله في هذا الباب أيضاً أنه: (لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بالأجنبي)[٣]. فلا تقول: (ضربتُ وذهب عمراً زيدٌ)، تريد: (ضربتُ عمراً وذهبَ زيدٌ) فَتُوقع (عمراً) الذي هو مفعول (ضربت)، بينَ (ذهب) ومعموله الذي هو (زيد) المرفوع بأنه فاعله؛ لأنّ (عمراً) ليس من (ذهب زيد) في شيء، فمن المحال إيقاعه بينهما[٤].

وتطالعنا في المقتصد أحكام أُخر من مثل: (الأسماء لا أصل لها في

---

(١) المقتصد، ص٣٠٤-٣٠٥.

(٢) المصدر السابق ص١١٢٠.

(٣) المصدر السابق ص٤٢٦.

(٤) المقتصد، ص٤٢٦.

العمل) [1]، و (الفعل لا يعمل في الفعل وإنما يعمل في الاسم) [2]، و (الحرف لا يعمل في الحرف) [3]، و (لا يجوز أن تعطف بحرف واحد على عاملين) [4]، و (حرف العطف يقوم مقام العامل) [5]، و (حروف الجرّ لا يبطل عملها) [6]، و (أسماء الشّرط لا يعمل فيها ما قبلها) [7]، و (معمول المصدر لا يتقدّم عليه) [8]، و (المبدل يعمل فيه ما يعمل في المبدل منه) [9]، و (مَنْ لا تعمل في المعارف)[10]، و (اسم الفاعل فرع على الفعل... فلا يعمل عمل الفعل إلا بعد أن يعتمد على شيء) [11]. و (الحروف إذا دخلت على الاسم والفعل لم يكن لها عمل نحو (هل) و (بل) وهمزة

---

(١) المصدر السابق ص٥٠٦.

(٢) المصدر السابق ص١٧٢.

(٣) المقتصد، ص٩٦.

(٤) المصدر السابق ص٤٣٩.

(٥) المصدر السابق ص٤٣٢.

(٦) المصدر السابق ص٦٤٨.

(٧) المقتصد، ص١١٠٩.

(٨) المقتصد، ص٤٠٧.

(٩) المصدر السابق ص٢٤٤.

(١٠) المصدر السابق ص٧٠٥.

(١١) المصدر السابق ص٥٠٨.

الاستفهام وما أشبه ذلك) [1]، و (لا يبلغ من قوّة حرف واحد أن يقوم مقام عاملين) [2]، و (الحرف لا أصل له في العمل) [3]، و (حرف العطف قائم مقام العامل ونائب عنه) [4].

هذه جملة من الأصول والمقاييس التي احتكم إليها الجرجاني، ولم يخرج فيها عن نسق الأقدمين، عالج في خلالها نظرية العامل، وأكّد القول في بعضها. وبعد الفراغ من ذكرها، فإنّ من تمام القول الحديثَ عن أنواع العامل لديه:

ثانياً-أنواع العامل

قسم الجرجاني في كتابه (كتاب الجمل في النحو) الكلمات المعربةَ على ضربين:

أحدهما: ما ليس له عامل ظاهر لفظي، وهو على ثلاثة أضرب: الأول والثاني: المبتدأ والخبر ورُفعا بالابتداء، والثالث: الفعل المضارع في حال الرفع.

والضّرب الثاني: ما كان له عامل ظاهر لفظي، فكلّ ما رَفَعَ أو نصبَ أو جَرّ أو جَزَم سمّي عاملاً.

---

(١)المقتصد، ص٤٢٩.

(٢) المصدر السابق ص٤٣٩.

(٣) المصدر السابق ص٢١٢.

(٤) المصدر السابق ص٤٣٢، ٤٣٩، ٤٤٠، ٥٢٠.

وذكر أنّ العوامل ثلاثة أنواع: من الأفعال، ومن الحروف، ومن الأسماء[1].

وقسمها في (العوامل المائة في النحو) إلى ضربين أيضاً: عوامل لفظية، وعوامل معنوية فالعوامل اللفظية: سماعية: يتوقف عملها على السماع دون أن يستند إلى قاعدة وهي (واحد وتسعون) عاملاً.

وقياسية: يستند عملها إلى قاعدة كلية وهي (سبعة) عوامل.

والعوامل المعنوية: عاملان فقط لا غير [2].

ولم يخرج في كتابه (المقتصد) عن هذا التقسيم: فالعوامل فيه:

لفظية: نحو: إنّ، وكأنّ، وطننتُ.

ومعنوية: لاحظّ للسان فيها، وإنّما يُعَبَّر عنها: وهي: عامل الرفع في الفعل المضارع وهو وقوعه موقع الاسم، وعامل الرفع في الاسم المبتدأ، وهو تعرّيه من العوامل الظاهرة وما يجري مجراها[3].

بيد أنّه ذكر في (المقتصد) أن العامل في الخبر ما يعمل في المبتدأ والمبتدأ جميعاً؛ أي الابتداء يرفع المبتدأ وهو والمبتدأ يرفعان الخبر، وذكر أن هذا مذهب صاحب الكتاب وجميع أصحابه المحققين، ونظيره عندهم: (إنْ تضرب أضرب). فـ (إنْ) يعمل الجزم في (تضرب)، و(إن وتضرب) يعملان

---

(١) كتاب الجمل في النحو للجرجاني ص٥٧-٥٨.

(٢) نقلاً عن كتاب الجمل في النحو للجرجاني ص١٥.

(٣) المقتصد، ص٢١٣-٢١٤.

جميعاً في فعل الجزاء[1].

ووضّح قول أبي علي: إنّ (زيداً) ارتفع بتعرّيه من العوامل الظاهرة وإسناد الانطلاق والذهاب ونحوهما إليه، فلمّا كان التّعرّي من العوامل لا يحصل إلاّ مع إسناد الخبر ذكرهما جميعاً، وأضاف الجرجاني أنه: لا يجب أن يُظَنّ أن الخبر يعمل الرفع في المبتدأ كما قال البغداديون: فإنهم زعموا أنهما يترافعان؛ أي يعمل كل واحد منهما الرفع في الآخر[2].

وفرّق الجرجاني بين موجب الرّفع وعامله: فأصل الرفع أن يكون للفاعل والمبتدأُ فرع عليه ومشبّه به من حيث إنّ كلّ واحد منهما مخبرٌ عنه. وعليه: يكون موجب الرفع غير عامله؛ لأن الموجب مشابهة المبتدأ للفاعل، والعامل هو تعرّيه من العوامل كما أنّ موجب الإعراب في الأفعال المضارعة هو مشابهتها للأسماء وعامله غير ذلك[3]. وعاد الجرجاني إلى التفريق بينهما ثانية، لإيضاح المقصود، فقال: " وقد تقدّم ذكر ذا غير أنّا أعَدناه هنا لإيضاح المقصود في رفع خبر المبتدأ، فاعرفه، فهو جملة ما يحتاج إلى ذكره في الفصل الأول "[4].

فالعوامل المعنوية عاملان، وذكر الجرجاني أن أبا الحسن أثبت عاملاً

---

(١) المصدر السابق ص٢٥٥.

(٢) المصدر السابق ص٢١٤.

(٣) المقتصد، ص٢١٥-٢١٦.

(٤) المصدر السابق ص٢٥٧.

ثالثاً معنوياً وهو العامل في الصّفة رفعاً ونصباً وجراً، وليس للسان فيه نصيب ويعرف بـ (القلب). ونقل عن صاحب الكتاب أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف.

وألمح إلى العامل المعنوي الذي أضافه الكوفيون وهو (الخلاف أو الصّرف) [1]، وذكر أن الصحيح ما ذكره أصحابه، فقال: " وأمّا قول البغداديين إنه منصوب على الصرف . يقصد (يكونَ) من قول الشاعر[2]:

أَلَمْ أَكُ جارَكُمْ ويكونَ بَيْني ** وبَيْنَكُم المَوَدَّةُ والإخاءُ

فالذي يصحّ منه أنه يراد صرف الثاني من إعراب الأول فكأنهم لما قصدوا أن يكون الثّاني غير داخل في حكم الأول فنصبوه صار العدول به عن معنى الأول، كأنه نصبه إذا كان سبباً لإضمار (أن). فأمّا أنْ يراد أن النصب بنفس مخالفته للأول حتى كأنَّ عامله ذلك المعنى فلا ... فالصحيح ما ذكره أصحابنا من أنّه منصوب بإضمار (أن)، والذي يُجَوِّز أن ينصبه (أن) هو امتناعه من أن يدخل في إعراب الأول نحو: (لا تأكل السَّمكَ وتشرب اللّبن) بالكسر لالتقاء الساكنين، كما أنّ الذي يجوّز نصب (زيدٍ) بـ(ضربت) وقوعُ الفعل في المعنى عليه، والعامل إذا كان معنوياً

---

(١) وهو أن يكون في التركيب ما يدل على الربط بين شيئين أو أكثر في الحكم على أن المتكلم يريد أن يخرج الثاني من حكم الأول فيخالف في الحركة الإعرابية لتكون هذه المخالفة وسيلة لفظية ترمز للمعنى المراد. ينظر: أصول النحو العربي ص١٧٧.

(٢) للحطيئة، وهو في ديوانه ص٨٤ برواية: (أَلَمْ أَكُ مُسْلِماً فيكونَ بيني ..).

لم يكن معه لفظٌ .."[1].

ثالثاً- تَسَلُّح الجرجاني بمفهوم العامل

يظهر تسلّحه بمفهوم العامل أكثر ما يظهر في ثلاثة جوانب:

في تقدير المحذوف، وفي التقديم والتأخير، وفي حمل لفظ على آخر.

فمن الأوّل: ما ذكره من تعليق على قول الشاعر: [2]

فَلَوْ أَنَّ ما أسعى لِأَدْنى مَعِيْشَةٍ ** ولكنَّما أسعى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ

كَفَاني ولم أَطْلُبْ قليلٌ من المال وَقَدْ يُدْرِك المَجْدَ المُؤَثَّلَ أمثالي**

فرأى الجرجاني أن قوله هذا لا يخلو من أمرين: **أحدهما** أن تعمل (لم أطلب) في (قليل من المال) فتنصبه، **والثاني** أن تعمل فيه (كفاني) فترفعه.

واعتمد الجرجاني على التناقض في المعنى في عدم جواز إعمال (لم أطلب) في قليل)؛ لأنه لو فعل ذلك لكان **التقدير**: كفاني قليلٌ من المال ولم أطلب قليلاً من المال. فرأى أن هذا متناقض؛ لأنه إذا جعل القليل من المال كافيه كان من المحال أن يقول بعده: (ولكنما أسعى لمجدٍ).

فأعمل الأول وهو (كفاني) علماً أنه يرى أن إعمال الأول قليل؛ لأجل أن الأولى بالعمل هو الأقرب، وهذا ما احتكم إليه في نحو: (أكرمني وأكرمته عبدُالله)؛ لأن التقدير فيه ـ برأيه ـ ما ذكره من قوله: (أكرمني عبد

---

(١) المقتصد، ص١٠٧٤-١٠٧٥.

(٢) لامرئ القيس في ديوانه . سبق تخريجه

الله فأكرمته)، ثم قال: و " إعمال الأول قليل؛ لأجل أن الأولى بالعمل هو الأقرب، وإذا كنت تقصد إعمال (أكرمني) فمن سبيلك أن تقول: (أكرمني عبد الله وأكرمته) ولا تبني الكلام على التقديم والتأخير "[1].

ومن الثاني ما ذكره من أن الفعل إذا شُغل في نحو: (إنْ زيداً تضربه أضرب)[2]، كان النصب بفعل مضمر، نحو: (إنْ تضرب زيداً تضربه)، فيدخل هذا في باب تقدير المحذوف، في حين لو قلت: (إنْ زيداً تضرب أضرب عمراً)، كان (زيداً) مفعولاً مقدماً على الفعل وجاز تقديمه عليه بعد حرف الشرط؛ لأجل أنك لم توقعه إلا حيث يقع عامله[3].

فالعامل يتحكم بالبناء النحوي برمّته ويقود إلى التأويل والتقدير في الأساليب الكثيرة الشائعة المطّردة والقليلة النادرة، ويتم التقدير مراعاة للقاعدة والعامل.

وإذا جاز تقديم المفعول فيما سبق فإنه لم يجزْ في نحو: (أَذَكَراً أنْ تنتج ناقتُكَ أحبُّ إليك أم أنثى)[4]؛ لأن (ذكراً) منصوب بـ (تنتج) فـ (أن) بمنزلة الاسم الذي هو المصدر في الإعراب، والمصدر بمنزلته في امتناع تقديم ما يعمل فيه عليه، فلا يجوز تقديم (ذكراً)، على (أن)؛ لأن جميع ما يتعلق

---

(١) المقتصد، ص٣٣٨.

(٢) المصدر السابق ص١١٢١.

(٣)المقتصد، ص١١٢١.

(٤) ينظر: المقتصد، ص٥٥٤

بفعل الصّلة كالجزء منه فكما لا يجوز تقديم بعض حروف الاسم على بعض كذلك لا يجوز هذا[١].

وإضافة إلى الجانبين الآنفي الذّكر فإن أثر العامل يظهر أيضاً في حمل **لفظ على لفظ** كما في تضمين ما في الكلام من معنى الفعل[٢] في قوله تعالى: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيَةً﴾[٣]، فالعامل في (آية) ما في الكلام من معنى الفعل؛ لأن قوله: (هذه ناقةُ الله)، بمنزلة قولك: (تنبّهوا)، فكما تقول: (تنبّهوا لها آية)، فتكون (آية) حالاً من (تنبّهوا)، كذلك يكون حكم: (هذه ناقة الله لكم آيةً).

ومثله أيضاً: (كم لك غلماناً)[٤]، فالمفسّر محذوف، كأنك قلت: (كم نفساً لك غلماناً؟)، فيكون (غلماناً) منصوب على الحال. والعامل فيه ما في (لك) من معنى الفعل، كأنك قلت: (كم نفساً استقّروا لك غلماناً؟)، و(كم نفساً استقرّوا لك مملوكين؟) , و"حذف المفَسِّر إذا دلَّ الحال عليه كثير" [٥].

فإن قدّمت غلماناً على (لك) فقلت: (كم غلماناً لك؟)، لم يجز؛

---

(١) ينظر: نفسه ص ٥٥٤.

(٢) ينظر: المقتصد، ص٧٢٦.

(٣) الآية ٧٣ من سورة الأعراف.

(٤) ينظر: المقتصد، ص٧٤٥.

(٥) المصدر السابق ص٧٤٦.

لأنك لو جعلته حالاً كنت أعملت معنى الفعل في الحال مؤخراً عنها وهذا لا يجوز؛ لأنه " إذا كان الفعل المحض نحو: (ضربت) و(ظننتُ)، يضعف عمله فيما تقدّم عليه، كان معنى الفعل فوقه في الضعف فلا يعمل عند تقديم المفعول عليه "[1]. فالجائز: (كم غلاماً لك)، و(كم لك غلاماً) بتقديم (لك) [2].

إذاً: ففكرة العامل النحوي لايمكن إهمالُها، أو الإعراضٌ عنها؛ فهي تقنّن الكلام وتعطيه معايير ثابتة تقي المتكلم من الوقوع في الخطأ، وتحفظ النحو من دخول اللحن فيه ، لذلك فإنّ فكرة إسقاط العامل من كتب النحو، والتي نادى بها بعضهم من لدن ابن مضاء القرطبي في كتابه (الرد على النحاة) إلى تمام حسان في عصرنا الحاضر وكتابه (اللغة العربية مبناها ومعناها) لم تلق تأييداً كبيراً؛ لأنها لم تذكر بديلاً يسدّ الفراغ الذي يخلفه القول بإسقاط العامل من الكتب النحوية .

فنظرية العامل ضاربة بجذورها في القدم، و قامت عليها كتب النحو منذ كان تأليفٌ في النحو، والجرجاني في مقتصده شارحٌ لإيضاح أبي علي لا مؤصل؛ لذا تجده يتتبع خُطا أبي علي، وقد أكد القول في أن التعري هو عامل الرفع في المبتدأ و الخبر، وذلك ردّاً على النحاة البغداديين الذين يقولون: إن المبتدأ و الخبر يترافعان أي كل منهما رافع للآخر، فيقول: "

---

(١) المصدر السابق ص٦٧٤.

(٢) ينظر: المصدر السابق ص٧٤٦.

فلا يجب أن يظنّ أن الخبر يعمل الرفع في المبتدأ كما قال البغداديون، فإنهم زعموا أنهما يترافعان؛ أي: يعمل كل واحد منهما الرفع في الآخر "[1] .

ولعل الجرجاني قد قال هذا الكلام من منطلق عقدي وفكري، وهو أنه لا يثبت عمل عاملين في الوقت ذاته؛ لأن المسألة على قول البغداديين تثبت عاملين في الوقت ذاته، يعملان معاً هما: التعرّي والإسناد، فلَعلَّه لا يريد إثبات صانعين معاً كما أن الكون له صانع واحد. والجرجاني في حديثه عن خبر المبتدأ حين يكون جملة، لا يجيز ذلك حتى يكون في هذه الجملة ضمير يعود على هذا المبتدأ، كقولك:(زيدٌ قام أبوه)[2] .

هذه رؤية عبد القاهر لقضية العامل النحوي، مما يدل على اعتماد تفكيره في النحو على ما وثق به، واقتنع بصوابه من معارف نتيجة للاجتهاد المذهبي الذي التزمه، ثم عمل جهده من أجل تحويله إلى اقتناع يقوم على الاستدلال العقلي، ووضوحه عند عبد القاهر يعود إلى أنه حاول الربط بين النظرة المذهبية لديه، والنظرة المعرفية، وإلى تفكيره النحوي، واستناده إلى الرؤية الفلسفية، ومجال علم الكلام الذي انتشر في

---

(١) المقتصد، ص٢١٤ .

(٢) ينظر: المصدر السابق ص٢٧٩ .

فترة نمو الدراسة النحوية وتطورها[١].

المبحث الثاني: الإعراب

جاء في (مقاييس اللغة) : في مادّة (عرب) أنّ: " العين والراء والباء أصول ثلاثة: أحدها الإبانة والإفصاح . . . فالأوّل قولهم : أعرب الرّجُل عن نفسه، إذا بيَّنَ وأوضح، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: " الثَّيِّبُ يُعرِب عنها لسانُها،أي يبين والبِكر تُسْتَأْمَر في نفسها . . . وإعرابُ الكلام أيضاً من هذا القياس؛ لأنَّ بالإعراب يُفرَّق بين المعاني في الفاعل والمفعول والنفي والتعجب والاستفهام، وسائر أبواب هذا النَّحو من العلم "[٢] . وقال الجرجاني في (الأسرار): " الإعراب : هو أن يُعرب المتكلم عما في نفسهُ ويبيّنه ويوضِّح الغرض ويكشفَ اللَّبْس " [٣] .

ونجد للجرجاني قولاً مشابهاً في (المقتصد) يقول فيه: " اعلم أن معنى الإعراب على وجهين : أحدهما أن يكون من قولهم: أعربَ عن نفسه

---

(١) ينظر: المرجان، كاظم بحر، ١٩٧٥، (تحقيق كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني مع دراسة لآرائه النحوية)، رسالة دكتوراه، بإشراف: د.حسين نصار، مصر، ص١٢٤ – ١٢٥ .

(٢) ابن فارس، ٢٠٠٢، (معجم مقاييس اللغة)، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، ط٣، اتحاد الكتاب العرب، مادة (عرب) ، ٢٩٩/٤

(٣) الجرجاني، عبد القاهر، ١٩٩١، (كتاب أسرار البلاغة)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، ط١، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة ص ٧٣ .

إذا بيّن ما في صدره، وأوضحه؛ لأن حقيقة الإعراب إيضاح المعنى . . . والمعْرِب: الفصيح الذي يكشف عن مقاصده، ويوضحها. والوجه الثاني أن يكون (أعرب) منقولاً من قولهم (عربت معدتُه) إذا فسدت، فكأنّ المعنى في الإعراب إزالة الفساد ورفع الإبهام، ألا ترى أنّك لو قلت: (هذا زيدْ)، و (رأيت زيدْ)، و(مررتُ بزيدْ)، فلو لم تغيّر آخر الكلمة لكان ذلك لَبساً وإفساداً، فإذا خالفت بين الحركات في آخر الاسم، ودللت بكل واحدة على معنى، اتضح المقصود وزال اَللبسُ والفساد "[1]. فالحركة دليلٌ على الإعراب ومؤشر يشير إليه، فهي آلة الإعراب " لأنّ الاختلاف يحصل بها، ولو كانت الحركة إعراباً لوجب ألا يقال: حركات الإعراب؛ إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه "[2].

والإعراب عند الجرجاني معنًى لا لفظٌ ، أي إنّه ليس بكيانٍ مستقلٍ قائمٍ وحده، بل وجوده مرتبطٌ بوجود اللفظ ، فيقول : " الإعراب في الحقيقة معنًى لا لفظٌ " [3] . ولعل رأي الجرجاني هذا من أخطر ما يعثر عليه في (المقتصد)، ويضيف أيضاً : " فإن اختلاف الحركة وكونها مرة ضمة، وأخرى فتحة، وثالثة كسرة، ليدل هذا الاختلاف على معان مختلفة،

---

(١) المقتصد، ص ٩٧ – ٩٨.

(٢) المصدر السابق ص ٩٩.

(٣) المصدر السابق ص ٩٨.

إعرابٌ، وليس نفس الحركة بإعراب، ألا ترى أنها إذا وجدت، ولم يوجد الاختلاف، لم تكن الكلمة معربة "[١].

وقد أوضح الجرجاني هذه الفكرة بشكلٍ أكبر في كتابه (دلائل الإعجاز)، فقال: " وليست معاني النحو معاني ألفاظٍ فيتصوَّر أن يكونَ لها تفسيرٌ " [٢]، ثم شرح ذلك، فقال : "(الحمدُ) من قولِه تعالى : ﴿ **الحمدُ لله ربِّ العالمينَ الرَّحمنِ الرحيمِ** ﴾ [٣] مبتدأٌ، و (لله) خبر، و(ربِّ) صفةٌ لاسم الله تعالى ومضافٌ إلى (العالمين)، و(العالمين) مضافٌ إليه، و(الرحمن الرحيم) صفتان كـ (الربِّ) ، و(مالِك) من قوله تعالى : ﴿ **مالِكِ يَوْمِ الدِّين** ﴾ صفةٌ أيضاً ومضافٌ إلى يوم، و(يومِ) مضافٌ إلى الدين، و(إياك) ضميرُ اسم الله تعالى، وهو ضميرٌ يقعُ موقعَ الاسمِ إذا كان الاسمُ منصوباً، معنى ذلك أنَّك لو ذكرتَ اسمَ الله مكانَه لقلتَ: (الله نَعبدُ)، ثم إنَّ (نعبدُ) هو المقتضى معنى النصبِ فيه، وكذلك حكمُ (إياكَ نستعينُ) . . . فانظرِ الآنَ: **هل يتصوَّر في شيءٍ من هذه المعاني أن يكونَ معنى اللفظ** ؟ وهل يكونُ كونُ (الحمدِ) مبتدأ معنى لفظ

---

(١) المقتصد، ص٩٨.

(٢) الجرجاني، عبد القاهر، ١٩٩٢، (كتاب دلائل الإعجاز)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، ط٣، مطبعة المدني بالقاهرة، ودار المدني بجدة ص ٤٥٢.

(٣) الآيتان ٢ و ٣ من سورة البقرة.

(الحمد) ؟ أم يكون كونُ (ربِّ) صفة وكونه مضافاً إلى العالمين معنى لفظ (الرب) "[1].

والإعراب بعد هذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعامل؛ لأنّه الأثر الذي يدلّ على وجود العامل؛ أي إنّ فكرة الإعراب تأخذ عند الجرجاني منحًى أبعد وأشمل ، فلا يُعقل أن يكون هذا الكون بلا صانع مبدع، كما لا يكون للإعراب وجود، إن لم يكن هناك عاملٌ، يدلُّ وجود الإعراب عليه .

ولكننا قد نلحظُ تغّيراً في الحركات، من دون أن يكون هناك تغيّرٌ في الإعراب، فهذا الأمر قد يفنّد تلك الفكرة، وقد أجاب الجرجاني عن هذا التساؤل فقال: " إنّ آخر الكلم قد يختلف ولا يكون ذلك الاختلاف إعراباً . بيانُ هذا أنّك تقول : (أخذتُ مِنْ زيدٍ) فيكون النون ساكناً ، ثمّ تقول: (أحذتُ مِنَ الرجلِ)، فيصيرُ مفتوحاً، وتقول: (مِنِ ابنُك)، فيكون مكسوراً، فهذا اختلافٌ كما ترى، وليس بإعراب، كيف والحرفُ لا حظَّ له في الإعراب ؟ ! "[2]. والسبب في عدم تغير الإعراب رغم تغير الحركات هو عدم وجود عامل، فيقول الجرجاني: " . . . لأنّ ذلك ليس له عامل، ألا ترى أنّ الفتحَ في قولك: (منَ الرجل)، ليس له عامل، كما يكون النصب في قولك: (رأيتُ زيداً) بـ (رأيت)، وإنّما الحركة في نون (

---

(١) الدلائل ص ٤٥٣.

(٢) المقتصد، ص ٩٩.

منَ)؛ لأجل التقاء الساكنين"[1]. فالمعوَّل عليه عنده في اختلاف الحركات هو وجود العامل، أما إن اختلفت الحركات من دون وجود عامل، فهذا لا يُعوّل عليه؛ لأنّه في الظاهر اختلافٌ، لكن عند التمحيص يظهر أنّه لا يغير شيئاً من الحقيقة.

وهذا الحديث يقودنا إلى شيء آخر، وهو أنّ الجرجاني قال هذا الكلام عن ارتباط الإعراب بالعامل، فما بالُ العامل يكون موجوداً أحياناً، فلا نرى له أثراً، وذلك في الأسماء المبنيّة والحروف وبعض الأفعال. وقد أوضح الجرجاني ذلك، فبين أن الاسم يصلح لمعانٍ كثيرة بحسب موقعه في الجملة، كأن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً، فلا يُدرى المراد من الاسم، حتى نضع عليه الحركة التي تحدّد موقعه في الجملة، فيقول الجرجاني في ذلك: " اعلم أنّ أصل الأسماء الإعراب، وأصلَ الحروف والأفعال البناء؛ لأجل أن الاسم يكون فيه معانٍ تُوجب الاختلاف، كالفاعلية والمفعوليّة والإضافة، فلو لم تأتِ بالاختلاف، لم يُفصل بين المقاصد، وليس كذلك الأفعال والحروف؛ لأنّها تدلُّ صيغُها على معانيها، ألا ترى أنّ (ضرب) للماضي، وسيضرب للمستقبل " [2]. و لجأ الجرجاني إلى الافتراض والتخييل ليوضح فكرته، فقال: " فلو قيل: ضربَ، ضربُ، وضربِ، أو سوفَ، وسوفُ، وسوفِ، لم يُفد بهذا الاختلاف شيئاً، ومن المحال أن يُغيَّر

---

(١) المقتصد، ص ٩٩ .

(٢) المصدر السابق ص ١٠٨ .

اللفظ لغير معنًى، ولهذا قلنا: إنّ أصل الفعل والحرف البناء، وأصل الاسم الإعراب"[1].

إذاً: فقد يتغير الإعراب من دون أن تتغير الحركات، وهذا ما يجعلنا نعود إلى الفكرة التي تحدثّنا عنها آنفاً من ارتباط ذلك عند الجرجاني بفكرة الكون والعامل، فكما أنّ هناك تغيراً في الحركات قد يكون من غير أن يتغير الإعراب، لعدم وجود العامل، فكذلك قد يكون هناك تغيرٌ في الإعراب، من غير أن يطرأ تغييرٌ على الحركات، رغم وجود العامل، وعليه فإن عدم تغيُّر الحركات، لا يستلزم عدم تغير الإعراب، كما أن في الكون آياتٍ قد لا نراها، أو قد لا تلفت انتباهنا لإلفنا إيّاها، أو قد لا يراها بعضُ مَنْ يشكو مِن علّةٍ في بصره، لكنّ ذلك لا يعني بحالٍ من الأحوال عدمَ وجود هذه الآيات.

وإنّما كانت الأسماء معربةً؛ لأنّها هي الأصل في الكلام، أمّا الأفعال فهي مبنية؛ لأنّها لاترقى إلى درجة الأسماء، وفي ذلك يقول الجرجاني: " اعلم أنّ أصل الأسماء الإعراب، وأصل الأفعال والحروف البناء"[2]، فالاسم يملك من قوة التصرف ما لا يملك الفعل؛ ولذلك فهو معرب، أما الفعل فهو مبنيّ، ولكن حينما يتشبه الفعل بالاسم، ويحاول أن يكون له من القوة ما للاسم؛ فإنّ شفاعة الاسم تدركه، ويُسمح له بأن يكون معرباً، كما في

---

(١) المقتصد، ص ١٠٨ .

(٢) المقتصد، ص ١٠٧.

الفعل المضارع الذي شابه الاسم، فصار معرباً لمشابهته له، فاستحق بذلك أن يكون له **الإعراب الذي حقيقته اختلاف الآخر باختلاف العوامل**[1].

فالأصل في الأسماء الإعراب بأن يتصرف الاسم بالحركات الثلاث، و كما ارتقى المضارعُ درجة، ونال الإعرابَ؛ لأنّه تشبّه بالاسم، فكذلك فإنّ الاسم سينحطُّ درجةً، ويزول عنه بعضُ تصرّفه، إذا تشبّه بالمضارع ، والعكس صحيح؛ أي إنّ هناك تناسباً عكسيّا بين الأسماء والبناء، فكما أنّ الفعل الذي يشابه الاسم يصبح معرباً، فكذلك الاسم الذي يشبه الفعل، قد يخسر بعض ميزاته الإعرابية، وليس معنى هذا أن يصبح مبنياً، لا، ولكنّه لا يتصرف تصرفه قبل مشابهته للفعل، ومثال ذلك الأسماء التي تكون على وزن الفعل، ك (أحمد ، ويشكر)، فإنّ هذه الأسماء تُمنع من الجر والتنوين؛ لأنّها شابهت الفعل في وزنه، فباب مالا ينصرف " فَصِدَ أن يُمنع من الصرف؛ لأنّه شابه الفعل، ولا يكون في الفعل، فلمّا شابهَ هذا النوعُ من الاسم الفعلَ، أرادوا أن يمنعوه بعض ما لا يكون فيه وهو التنوين، ولم يكن الجرُّ مقصوداً بالمنع، إلا أنّه مُنع لكونه صاحباً للتنوين، وذلك أنّه شاركه الاختصاص بالاسم" [2].

---

(١) ينظر: المصدر السابق ص ١٢٠.

(٢) المصدر السابق ص١١٤.

والجملة كذلك، إذا تشبهت بالاسم، ووقعت موقع المفرد، نالت مكانةً، وصار لها محلٌّ من الإعراب، ولا يكون لها هذا المحل، إلا إذا وقعت موقعاً يصلح للمفرد على الإطلاق[1]. وكذلك حال الاسمُ إذا شابهَ الحرفَ، فإنّه ينحطُّ درجةً، ويصبح مبنياً، فالأصل في الأسماء الإعراب وإنما يأتيها البناء لمشابهةٍ تتقرّر بينها وبين الحروف[2].

وهنا نقطة ينبغي الوقوف عندها، وقد نبّه الجرجاني عليها، وهي أنّ الاسم الذي يحصل بينه وبين الحرف شبهٌ، لا يجب بناؤه، وإنما يجوز، فقال: " وينبغي أن تعلم أنّ الأسماء إذا حصل بينها وبين الحرف مشابهةٌ، لم يجب بناؤها، وإنّما يجوز ذلك؛ لأنّه يصحّ ألا يُعتدّ بالمشابهة، ويُترك على الأصل، ألا ترى أنّ (أيّاً) فيه معنى الاستفهام ؟ ! " [3].

والاسم المذكّر معربٌ، لكنّه حين يتشبه بالمؤنث، و يتخلى عن مكانته، يُحرم من بعض ما كان يميزه من المؤنث؛ فاسم العلم إذا كان مؤنثاً مُنع من الصرف، فالتأنيث مرتبتُه بعد مرتبة التذكير وكلّ فرعٍ ثانٍ للأصل،

---

(١) المقتصد، ص٢٩٢.

(٢) المصدر السابق ص١٢٧.

(٣) المقتصد، ص ١٣١.

والأصلَ أولٌ له، وعليه فالتأنيث ثانٍ للتذكير[١]، فالتأنيث فرع على التذكير، والفرعُ أولى بالمتابعة[٢].

و كذلك فاللغة العربية هي أشرف اللغات قاطبةً، ولها من الميزات ما ليس للغةٍ أخرى، من تصرف وقياس . . . فإذا ما كانت هناك كلمةٌ أعجمية فإنّها تنحط رتبة عن الكلمات العربية، وتحرم من بعض ميزات الكلمات العربية، فاسم العلم يُمنع من الصرف إذا كان أعجميّاً، فالعجمة من أسباب المنع من الصرف، وهي فرع وليست بأصل " لأجل أنّ لغة العرب مقدّمة عندهم على ما يأخذونه من غيرهم بلا شبهةٍ، كما أنّ ما ينعقد ملكك عليه، وتدّخره لنفسك يكون مقدّماً عندك على المستعار المخصوص بغيرك، وليس الدخيل في القوم كالنسيب فيهم"[٣].

فالجرجاني يضفي على النحو نوعاً من التجسيد، فيجعل للاسم مكانةً عالية تتيح له أن يتصرف كما يشاء، وكلُ من يمتّ إليه بصلة فإنّه ينال حظوة عنده فيسمح له بأن يتصرّف بعض التصرف الذي للاسم .

وكأنّنا نقرأ في كتاب (المقتصد) هذا فلسفة للنحو، و مفاهيم اجتماعية تميزه من غيره، وهذه مزيّة تُكتب للجرجاني؛ لأنّه قرّب بعض

---

(١) المصدر السابق ص ١١٥.

(٢) المصدر السابق ص ٢٠٤.

(٣) المصدر السابق ص ٩٦٥.

المفاهيم النحويّة من المجرد إلى المحسوس ، فجعلها أقرب إلى الذهن، وأعلق بالقلب، حين أضفى عليها ما أضفى.

هذا هو مفهوم الإعراب كما حدّه الجرجاني ووضحه، وهذه هي نظرته إلى القضايا الإعرابية وما يتعلق بها. وتجدر الإشارة إلى اهتمام النحاة بظاهرة اختلاف العلامات الإعرابية في المبنى، تبعاً لاختلاف معناه، أكثر مما سواها من ظواهر البناء، فأصبح الإعراب هو الغاية التي يسعى إليها علم النحو. وقد حدّه أبو علي بقوله: " الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل " [١] . فقد انطلق النحاة من المبنى لفهم المعنى، و ذهبوا إلى أن اختلاف العلامات الإعرابية الناتج عن اختلاف العامل يؤدي إلى الإبانة عن المعنى، واتفقوا على مصطلح (الإعراب) ليدلّ على ذلك الاختلاف[٢]، وقسموا أبواب النحو إلى مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، وذلك بحسب اختلاف العلامات الإعرابية، لا بحسب ما تتناوله تلك الأبواب من المعاني النحوية، وأغفلوا جوانب معنوية مُهمَّة في بناء الجملة كالتقديم والتأخير، والفصل والوصل، والقصر...وغيرها من الظواهر التركيبية التي ضُمّت إلى علم المعاني وحقّها أن تكون في علم النحو نفسه، وهذا ما تنبه عليه الجرجاني فيما بعد.

---

(١) الإيضاح ص١١.

(٢) ينظر: حميدة، مصطفى، ١٩٩٧، (نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية)، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، لونجمان، بيروت ص٢٣ .

وإذا كان النحاة قد اتخذوا الإعراب وسيلة للإبانة عن المعنى، فالملموس أن الإعراب ذاته مفتقر إلى المعنى، فلا يُستطاع التوصّل إلى إعراب ألفاظ الجملة إلا عن طريق فهم المعنى العام للجملة، متمثلاً في فهم العلاقات المعنوية بين الألفاظ. وقد اضطرهم هذا إلى قولهم الشهير: (الإعراب فرع المعنى) وتوسلوا إلى ذلك بفكرة العامل النحوي[1] .

(١) ينظر: نظام الارتباط والربط في الجملة العربية ص٢٧ .

المبحث الثالث: نظريـة النظـم وأثرها في المقتصد

شاع لفظ (النظم) بين العلماء منذ القرن الثاني الهجري، وذلك في تناولهم للقصد من النحو، وأنه ليس مقصوراً على حركات الإعراب، وفي تناولهم لقضية اللفظ والمعنى التي يتوصل بها إلى إعجاز القرآن، وجاء في القرن الخامس الهجري عبدُ القاهر الجرجاني، الأشعري المذهب، فمّهد للأشاعرة نظرية في النظم و البيان مستهدياً بآراء من سبق، وقد أشار في (الدلائل) إلى أن العلماء سبقوه إلى التنويه بالنظم، وعلوّ شأنه، فقال: " وقد علمت إطباق العلماء على تعظيم شأن النظم وتفخيم قدره، والتنويه بذكره، وإجماعهم ألا فَضْل مع عدمه"[١]. ونقل عن المبرد فروق الخبر، واختلاف النظم باختلافها، حين سأله الكندي عن الفرق بين: (عبد الله قائم)، و(إنّ عبد الله قائم)، و(إنّ عبد الله لقائم) ، فأخبره أنّ المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فالأول: إخبار عن قيامه، والثاني : جواب عن سؤال سائل، أما الثالث: فجواب عن إنكار منكر قيامه ، فاختلاف المعنى مترتب على اختلاف النظم [٢].

---

(١) ينظر: الدلائل ص٨٠.

(٢) ينظر: المصدر السابق ص٣١٥.

وقد أشار الجرجاني إلى دور السابقين بالنظم الذي كان قبله نتفاً متفرقة، لا يرقى إلى مستوى النظرية، وبقي كذلك إلى أن جاء عبدالقاهر فأرسى دعائمه، وأقام بناءه المتماسك، بما يملك من قريحةٍ وقّادة، وفكرٍ عميقٍ، وقدرةٍ على امتصاص روافدِ التراث الثقافي، من منطق، ونحو، ولغة، ومزْجِ بعضها ببعض، فوضع نظرية في النظم تقوم على أسس نحوية، وترتكز على أصول الفكر الأشعري في كلام الله تعالى، وفي الصفات، وتستند إلى نظرية (الكلام النفسي) الأزلي القديم الذي انفرد به الأشاعرة، والذي يشكل الخطّ الفاصل بين الأشاعرة والمعتزلة في نظرتيهما إلى القرآن ومعانيه وألفاظه[1]. فنظر الجرجاني إلى النظم على أنه نظمٌ للمعاني وليس – كما يتصور المعتزلة – نظماً للألفاظ والحروف والأصوات.

فنظر الجرجاني إلى النظم نظرة عميقةً شاملةً نجم عنها نظريته التي تعد دعوة صارخة إلى دراسة النحو وفق منهاج جديد يقوم على الحسّ والذوق

(١). يُعَدّ الكلام النفسي أساس الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة في مفهوم النظم وموضع الإعجاز من القرآن. فيعتقد المعتزلة طبقاً لمذهبهم أن القرآن مخلوق من غير ذهاب إلى الفصل بين ألفاظه ومعانيه، أو بين دلالته ومدلوله. ويعتقد الأشاعرة – بناء على أصول مذهبهم أيضاً – أن القرآن ينقسم إلى مدلول قديم وهو صفة أزلية قديمة من صفات الله تعالى، وإلى دلالات حادثة هي الألفاظ والعبارات. ينظر: أبو زيد، أحمد، د.ت، (مقدمة في الأصول الفكرية للبلاغة وإعجاز القرآن)، دار الأمان، الرباط ص٩٦.

وحسن التخيير، بدلاً من المنهاج التقليدي الذي يوجّه العناية إلى الإعراب وبيان الأوجه الممكنة من الناحية الإعرابية التي قد تكون على خلاف المعنى المقصود[١].

وقد أشار البحث إلى أن الجرجاني أسس نظرية في النظم، انطلاقاً من فكره الأشعري، فما مفهوم هذه النظرية ؟ وما علاقتها بعلم النحو، وكيف تجلى الجانب البلاغي فيها، وما أثرها في شرحه إيضاح أبي علي ؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة نبدأ بأولها:

١ . مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني :

إنّ مَنْ ينظر، ويدقق فيما جاء به عبد القاهر في كتابه (الدلائل)الذي أقامه على دعامة من النحو والنظم، يجد أن فكرة النظم كانت شغله الشاغل من البداية إلى النهاية، ولاسيّما أنه حدّد في مُدخل كتابه الغاية منه فقال: " هذا كلام وجيز يطلّع به الناظر على أصول النحو جملة، وكل ما به يكون النظم دفعة " [٢]. ثم شرع الجرجاني يشرح مفهوم النظم في مواضع عدة من كتابه، ويوضح أنه تعليقُ الكلم بعضها ببعض فلا " نظم

---

(١) ينظر: الجندي، درويش، ١٩٦٠، (نظرية عبد القاهر في النظم)، مكتبة نهضة مصر، القاهرة ص١٢٢.

(٢) الدلائل ص٣.

في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك " [1].

وأَلَحّ على أن النظم في جوهره هو النحو في أحكامه لا من حيث الصحة والفساد فحسب، بل من حيث المزيّة والفضل، وأنه لا يجد شيئاً " يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأ إلى النظم، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو، قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه، أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستعمل في غير ما ينبغي له، فلا نرى كلاماً قد وصف بصحة نظم، أو فساده، أو وصف بمزية وَفضل فيه، إلا وكان مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد، وتلك المزية، وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، وإلا وجدت ذلك الوصف، يدخل في أصل من أصول النحو، ويتصل بباب من أبوابه"[2].

وتابع الجرجاني في الدلائل شرْح مفهوم نظم الكلم، فتوصل إلى ارتباطه الصميم بالنحو، فقال: " فليس النظم شيئاً إلا توخي معاني النحو و أحكامه و وجوهه و فروقه فيما بين معاني الكلم، وأنك قد تبينت أنه إذا رُفِع معاني النحو وأحكامه مما بين الكلم حتى لا تراد في جملة ولا تفصيل، خرجت الكلم المنطوقُ ببعضها في أثر بعض في البيت من الشعر والفصل من النثر عن أن يكون لكونها في مواضعها التي وضعت فيها موجبٌ

---

(١) المصدر السابق ص٥٥.

(٢) الدلائل ص٨٣.

ومقتضٍ "[1].

فالنظم هو توخّي معاني النحو في معاني الكلم، و إن توخيّها في متون الألفاظ محال[2]؛ لذا تجده يفرق بين النظم في الحروف والنظم في الكلام، فيولي نظم الكلم الأهمية، فلا يعتدّ بالنظم في الحروف، ولا ينظر فيه، وليس إليه مردُّ الحسن أو القبح " فلو أن واضع اللغة كان قد قال (ربض) مكان (ضرب)، لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد، وأما(نظم الكلم) فليس الأمر فيه كذلك؛ لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتّبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذاً نظم يُعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو(النظم) الذي معناه ضمّ الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق "[3]. فالنظم على علاقة وثيقة بمعاني النحو، وهذا يؤدي إلى التساؤل عن ماهية العلاقة بين النظم والنحو نفسه، وهذا ما سيشير إليه البحث فيما يلي:

٢. العلاقة بين النظم والنحو :

عدَّ عبدُ القاهر النحوَ أصلاً ضرورياً وأساساً للنظم، ولم يخرج في تفسيره له في الدلائل عن تقسيمات علم النحو المعروفة من فعل وفاعل ومفعول، ومبتدأ وخبر، وتوابع، وحال وتمييز، ونفي واستفهام وتمنّ وشرط وجزاء.

---

(١) المصدر السابقص٥٢٥.

(٢) المصدر السابق ص٣٦٢.

(٣) المصدر السابق ص٤٩.

وأشار الجرجاني في غير موضع من دلائله إلى وجود علاقة تربط النظم بالنحو، ولعل خير مثال يوضح هذه العلاقة، ويضم فيه معظم أبحاث علم المعاني قوله: " واعلم أن ليس (النظم) إلاّ أن تضعَ كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النحو)، وتعملَ على قوانينه وأصوله، وتعرفَ مناهجه التي نُهجتْ، فلا تزيغ عنها، وتحفظَ الرسوم التي رُسِمتْ لك، فلا تُخِلّ بشيء منها. وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في (الخبر) إلى الوجوه التي تراها في قولك: (زيدٌ منطلق)، و(زيد ينطلق)، و (ينطلق زيد)، و(منطلقٌ زيد)، و(زيد المنطلق)، و(المنطلق زيد)، و(زيد هو المنطلق)، و(زيد هو منطلق)، وفي(الشرط والجزاء) إلى الوجوه التي تراها في قولك: (إنْ تخرج أخرج)، و(إن خرجتَ خرجتُ)، و(إن تخرج فأنا خارجٌ)، و(أنا خارجٌ إن خرجت)، و(أنا إنْ خرجت خارج)، وفي (الحال) إلى الوجوه التي تراها في قولك: (جاءَني زيد مسرعاً)، و(جاءَني يسرع)، و(جاءَني وهو مسرعٌ أو وهو يسرع)، و(جاءني قد أسرع)، و(جاءني وقد أسرع)، فيعرفَ لكل من ذلك موضعه، ويجيء به حيث ينبغي له. وينظرَ في (الحروف) التي تشترك في معنىً، ثم ينفرد كل واحد منهما بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلاً من ذلك في خاص معناه، نحو أن يجيء بـ(ما) في نفي الحال، و بـ(لا) إذا أراد نفي الاستقبال، و بـ(إن) فيما يترجّح بين أن يكون وألا يكون، و بـ(إذا) فيما علم أنه كائن، وينظر في (الجمل) التي تُسرد، فيعرفَ موضع الفصل فيها من

موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع (الواو) من موضع (الفاء)، وموضع (الفاء) من موضع (ثم)، وموضع(أو) من موضع (أم) وموضع (لكن) من موضع (بل)، ويتصرّف في التعريف والتنكير، والتقديم والتأخير في الكلام كله، وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، فيصيبَ بكلٍ من ذلك مكانه، ويستعمله على الصّحة وعلى ما ينبغي له"[1].

ونتيجة لهذه العلاقة بين النظم والنحو، فإن الجرجاني يردّ صحة النظم وفساده إلى معاني النحو وأحكامه، فيقول: " هذا هو السبيل فلست بواجدٍ شيئاً يرجع صوابه إن كان صواباً، وخطؤه إن كان خطأً، إلى (النظم)، ويدخل تحت هذا الاسم، إلا وهو معنى من معاني النحو قد أصيب به موضعه، ووضع في حقه أو عومل بخلاف هذه المعاملة، فأزيل عن موضعه، واستُعمل في غير ما ينبغي له، فلا ترى كلاماً قد وصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزية وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصحة، وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله، ويتصل بباب من أبوابه "[2].

ويستمر الجرجاني بالتأكيد على تلك العلاقة ، فيبرهن بأسلوب منطقي على أن النظم توخي معاني النحو، فيقول: " وإذا ثبت أن سبب فساد

---

(١) الدلائل ص٨١-٨٢.

(٢) المصدر السابق ص٨٢-٨٣.

النظم واختلاله ألا يعمل بقوانين هذا الشأن، ثبت أن سبب صحته أن يعمل عليها، ثم إذا ثبت أن مُستنبَط صحته وفساده من هذا العلم، ثبت أن الحكم كذلك في مزيته والفضيلة التي تعرض فيه، وإذا ثبت جميع ذلك، ثبت أن ليس هو شيئاً غير توخّي معاني هذا العلم وأحكامه فيما بين الكلم"[1].

و يُلحظ مما تقدم من أمثلة أنّ هناك تماثلاً بين (علم النحو) و (النظم) في فكر الجرجاني، وهذا التماثل جعل بعض الباحثين يرى أنّ مفهوم النظم عنده يقترب إلى حدّ كبير من مفهوم (الأسلوب)، ويصبح (النظم) الذي يضع (علم النحو) قواعدَه هو علم (دراسة الأسلوب) أو (علم الشعر)[2].

هذا هو تصوّر عبد القاهر للعلاقة بين النظم والنحو، وكيفية تطبيق نظرية النحو، والنتيجة أن معاني النحو المراد اتباعها عنده، ليست مجرد الأحوال الإعرابية؛ من وقوع الاسم فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً، أو وقوع الفعل مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً. وإنما المرادُ منها الدقةُ في اختيار البدائل عند تكوين الأسلوب، بحيث لا يختار لكل معنى إلا ما يناسبه من اللفظ

---

(١) الدلائل ص٨٤.

(٢) إلى هذا ذهب نصر أبو زيد في مقاله: " مفهوم النظم عند عبد القاهر، قراءة في ضوء الأسلوبية. ينظر: المقال في: مجلة فصول، المجلد الخامس، العدد الأول ١٩٨٤، ص١٥.

الدقيق فيه، ولا يختار من اللفظ إلا ما يتلاءم ويتناسب مع النظم حتى يكون النظم معرضاً جميلاً للمعنى، وصورة دقيقة لما في النفس منه.

فالنظم وثيق الصلة بالنحو، وقائم على أن يضع المتكلم كلامه الوضعَ الذي يقتضيه علم النحو، وعلى الرغم من ذلك فقد **فرّق الجرجاني بين دور النحو، ودور النظم، فدور النحو** في باب المبتدأ و الخبر مثلاً، أن يوضح أقسام الخبر في أن يجيء مفرداً ويجيء جملة، والجملة تكون فعلية، وتكون اسمية، والمفرد يجيء معرّفاً ويجيء منكّراً، ويجيء متقدماً، ويجيء متأخراً، وكل هذه الأخبار في نظر النحو سواءٌ، مادامت تؤدي أصل المعنى مع سلامة الإعراب. أما **دور النظم** فيكمن وراء ذلك؛ إذ يرى فروقاً كبيرة بين صور الخبر المختلفة في نحو قولك:(زيدٌ منطلق)، و(زيد ينطلق)، و (ينطلق زيد)، و(منطلقٌ زيد)، و(زيد المنطلق)، و(المنطلق زيد)، و(زيد هو المنطلق)، و(زيد هو منطلق). فلكل صورة معنى وغرض لا يصلح فيه سواها، فالنظم لا يرضى مجرد الإخبار عن (زيد) بالانطلاق؛ لأنه يبحث عن صورة الخبر، وليس مجرد الخبر، و صورته تختلف في الفعل عنها في الاسم، وفي الاسم المعرف عن المنكر، وفي المتقدم عن المتأخر، ولكل صورة من هذه الصور مجال ومكان، حسب طبيعة الغرض الذي يقصد إليه الناظم في الخبر، و في الشّرط والحال والاستفهام والنفي، و في سائر حروف المعاني والربط . **فمهمة النظم** هي إدراك الفروق بين الصور التي يدرسها **علم النحو** ليعرف لكل من ذلك موضعه ويجيء به حيث ينبغي له.

والفرق يكمن بين معاني النحو التي من شأن علم النحو إظهارها والنهوض بها، و توخي هذه المعاني في النظم ووضعها في مواضعها من الكلام، عن طريق النظم، وأما الناظم فمهمته معرفة الفرق بين تلك الوجوه وخصائصها ليحسن وضع كل منها في المكان الصالح له.

فمنهج الجرجاني منهجُ النحوي الذي لا يقف عند حدود الحكم بالصحة والفساد، بل يمتدّ إلى البحث في العلاقات التي تقيمها الألفة بين الكلمات، وإلى اجتلاء معانيها، وكشف غامضها، وقد أدرك الجرجاني أهمية تلك العلاقات، فنظر إلى بناء الجملة نظرة شاملة تحكمه، فتوصل في كتابه(الدلائل) إلى نظرية تربط عناصر الجملة المنطوقة بعضها ببعض، وذلك بعد أن تمَّ ربطُها ذهنياً وترتيبُها بحسب معاني النحو، وهذه النظرية هي:

أ – نظرية التعليق:

أورد الجرجاني في الدلائل عبارات متفرقة، ألّف مجموعُها نظريتَه في تعليق الكلمات، والتي مفادها أن هناك فرقاً بين نظم الحروف، ونظم الكلمات، يكمن في أن نظم الحروف أو ترتيبها لصياغة مبنى الكلمة يتم عشوائياً، دون القصد إلى إنشاء علاقة بين مبنى الحروف – التي لا معنى لها – ودلالة الكلمة، وقد أشار البحث سابقاً إلى أن واضع اللغة لو قال (ربض) مكان (ضرب) لما كان في ذلك ما يؤدي إلى فساد في اللغة. أما (نظم الكلم) فلا يتمّ عشوائياً، وإنما يتمّ نتيجة لترتيب معاني الألفاظ في

الجملة، وفقاً لترتيب المعاني في النفس، فليس الغرض بـ(نظم الكلم) أن توالت ألفاظها في النطق، بل أنْ تلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل، وعليه فالنظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، فهو نظم بين المعاني لا بين المباني.[١]

ولا تفاضل بين كلمتين في الدلالة بحيث تكون إحداهما أدلّ في معناها الذي وضعت له من الأخرى، فالألفاظ " لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث هي كلم مفردة، (بل) الفضيلةُ وخلافُها، في ملاءَمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، وما أشبه ذلك، مما لا تعلّق له بصريح اللفظ "[٢]. فالألفاظ أوعية للمعاني، وخدمٌ لها، ولاحقة بها وتابعة لها في مواقعها[٣].والعلم بمواقع المعاني في العقل هو علمٌ بمواقع الألفاظ الدالة عليها في الجملة [٤]، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن **كيفية بناء الجملة عند الجرجاني**.

وعلى ما يبدو أن ذلك يتم في نظر الجرجاني عندما يقوم المتكلم بتعليق دلالات الألفاظ في عقله أولاً، وذلك بضمّ بعضها إلى بعض، وترتيبها بحسب معاني النحو، ووفقاً لمقدرة المتكلم اللغوية، فتكون النتيجة نظمها

---

(١) ينظر الدلائل ص٤٩-٥٠.

(٢) المصدر السابق ص٤٦.

(٣) ينظر: الدلائل ص٥٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق ص٥٤.

وترتيبّها في النطق لتشكل ما يسمى بـ(الجملة).

فهذا التفاعل الذي يتمّ في العقل بين دلالات الألفاظ ومعاني النحو هو عملية **التعليق** التي ينتج عنها **النظم** بما فيه من ترتيبٍ للألفاظ في الجملة المنطوقة مماثلٍ تماماً لترتيبها في العقل.

ويورد الجرجاني في(الدلائل) بعض النصوص التي تدل على العلاقة بين النظم والتعليق اللذين يتم بهما بناء الجملة، فيقول مثلاً: " لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يُعَلَّق بعضها ببعض، ويُبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك "(١).ويقول في موضع آخر: " واعلم أني لست أقول: إن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلم المفردة أصلاً، ولكني أقول: إنه لا يتعلّق بها مجردة من معاني النحو" (٢).

فالنظم والتعليق عمليتان متلازمتان يصعب التمييز بينهما، ولاسيما أن المتكلم يؤديهما على حال تكاد تجعلهما عملية واحدة، فأنت " إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها، ولاحقة بها، وأن العلمَ بمواقعِ المعاني في النَّفس، علمٌ بمواقعِ الألفاظِ الدالَّة عليها في النُّطق"(٣).

---

(١) الدلائل ص٥٥.

(٢) المصدر السابق ص٤١٠.

(٣) المصدر السابق ص٥٤.

فالتعليق لايكون بين الألفاظ، وإنما يكون بين ما فيها من معان ودلالات، ويرى الجرجاني أنّا" لو جهدنا كل الجهد أن نتصور تعلّقاً فيما بين لفظين لا معنى تحتهما لم نتصوّر، ومن أجل ذلك انقسمت الكلم قسمين: (**مؤتلف**) وهو كالاسم مع الاسم، والفعل مع الاسم ، و(**غير مؤتلف**) وهو ماعدا ذلك كالفعل مع الفعل، والحرف مع الحرف، ولو كان التعلّق يكون بين الألفاظ لكان ينبغي ألا يختلف حالها في الائتلاف، وألا يكون في الدنيا كلمتان إلا ويصحّ أن يأتلفا؛ لأنه لا تنافي بينهما من حيث هما ألفاظ "[1]. فتعلّق معاني الألفاظ في الجملة بعضها ببعض يجعلها سبكاً واحداً، بحيث لايمكن فصل بعضها عن بعض من دون أن يؤدي ذلك إلى تغيّر المعنى؛ وذلك لأن مجموع الكلم عند الجرجاني، والذي يشكل الجملة المنطوقة، هو معنى واحدٌ لا عدةُ معانٍ كما يتوهّمه الناس، ففي نحو قولك: **ضرب زيدٌ عمراً يومَ الجمعةِ ضرباً شديداً تأديباً له**. لاتكون الغاية من هذه الكلم إفادة أنفس معانيها، وإنما جيء بها لتفيد وجوه التعلّق التي بين الفعل الذي هو (ضرب)، وبين ما عمل فيه، والأحكامَ التي هي محصول التعلّق. فـ(عمراً) مفعولٌ لِضَرْبٍ وَقَع من (زيد) عليه ، و(يومَ الجمعة) زمانٌ لضرْبٍ وقع من (زيد) ، و(ضرباً شديداً) بيانٌ لذلك الضرب؛ كيف هو، وما صفته ؟ والتأديبُ علةٌ له وبيان أنه كان الغرضَ منه. وإذا كان ذلك كذلك بانَ منه، وثَبَتَ أن المفهومَ من مجموع الكلم معنًى واحدٌ لا عدةُ

(١) الدلائل ص٤٦٦

معانٍ، وهو إثباتُك زيداً فاعلاً ضرْباً لعمرو، في وقتِ كذا، وعلى صفة كذا، ولغرض كذا؛ ولهذا المعنى كانت الجملة كلها كلاماً واحداً يؤدي معنى واحداً لا عدة معانٍ[1]. **ولعل هذا من أهم المبادئ التي توصل إليها الجرجاني، وحاز بها قصب السبق.**

ولما كان النظام النحوي هو المسؤول الوحيد أمام اللغة عن إبراز معنى واحد فحسب تفيده الجملة، كان عليه أن يجعل الارتباط بين مكونات الجملة وثيقاً، وإلا تصدّع بناء الجملة أو انشطر، وانفصم المعنى الدلالي الواحد أو تعدّد. ولاسيما أن الجملة أشبه بسلسلة متصلة الحلقات متماسكة، إذا انتزعنا منها حلقة، أو اختلّ التماسك عند حلقة من حلقاتها لسبب من الأسباب، أصبح لدينا سلسلتان اثنتان تستقلّ إحداهما عن الأخرى[2]. وبالتالي حين تتَّحد أجزاء الكلام، ويدخل بعضها في بعض، ويشتد ارتباط ثانٍ منها بأول ويُحتاج في الجملة إلى وضعها في النفس وضعاً واحداً، فهذا هو النمط العالي والباب الأعظم عند عبد القاهر، والذي لا ترى سلطان المزية يعظم في شيء كعظمه فيه[3].

وقد أشار البحث إلى أن الجرجاني جعل المعنى هو انطلاقته في دراسته

---

(١) ينظر المصدر السابق ص٤١٣-٤١٤.

(٢) ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ص١٣٢.

(٣) ينظر: الدلائل ص٩٥.

لبناء الجملة، وليس المبنى؛ ولذا فقد كان حريصاً على دراسة دور المتكلم في بناء الجملة، لا دور المتلقي في فهمها، فهو يتناول النظم من حيث هو صادر عن المتكلم، فالاعتبار لا ينبغي أن يكون بحال السامع، وإنما " ينبغي أن يكون بحال الواضع للكلام والمؤلف له، والواجبُ أن يَنظر إلى حال المعاني معه، لا مَعَ السّامع "[1]. فالواضح أن عبد القاهر اتّخذ من الفكرة العامة لعملية الاتصال اللغوي منطلقاً للوصول إلى نظريته، وذلك قبل أن يفطن إليها درس فلسفة اللغة عند الغربيين على يد الفيلسوف الإنكليزي جون لوك John lock، في أواخر القرن السابع عشر الميلادي، لذا عدَّ الدكتور مصطفى حميدة عبارةَ الجرجاني تلك، أساساً لنظرية التعليق التي ربما كانت أفضل منهج أتاحه التراث لدرس بناء الجملة، وهي مع ذلك تتفق في جهات كثيرة مع مناهج علم اللغة الحديث [2].

وجملة القول: إنّ النظم توخّي معاني النّحو، وكلما اتحدت أجزاء الكلام، ودخل بعضها ببعض، واشتدّ ارتباط الثاني منها بالأول ضمن الجملة الواحدة، وارتبطت الجملة بالأخرى وفق علاقات منظمة متناسقة، اتضحت لدينا معاني النحو أكثر فأكثر، ولاسيما أن الجملة لدى الجرجاني ذات معنى دلالي واحد يجعلنا ننظر إليها على أنها مستقلة بنفسها نسبياً وفق ما يقتضيه السياق، وما يحكمها فيه من علاقات، فقد تكون الجملة

---

(١) الدلائل، ص٤١٧.

(٢) ينظر: نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية ص٥٨.

ذاتها مستقلة في سياق، وغير مستقلة في آخر.

والجملةُ أيضاً أساسُ كلِّ دراسة نحوية، و بدايةُ كلِّ وصفٍ لغويٍّ، و نهايتُه، و النحو يُعنى بالكلمة المؤلفة مع غيرها في عبارة أو جملة؛ لذا يُحَلَّلُ الكلامُ على اعتبار ما بين هذه الألفاظ من علاقة، و ما تكوّنه بفضل هذه العلاقة من وحدات قائمة بذاتها لا تحتاج إلى ما يتممها (١) .

وإذا كانت هذه هي نظرية الجرجاني في التعليق، و كيفية بناء الجملة اعتماداً عليها، وفقاً لما جاء في (الدلائل)، فإن البحث سيعرض فيما يلي موقفَ الجرجاني من الجملة استناداً إلى ما جاء في (المقتصد)، ولاسيما أنه كتاب مختص بالنحو، لنلحظ أنَ نفَس الجرجاني فيه مختلف بعض الشيء عما جاء به في الدلائل و كأنه في المقتصد غيره في الدلائل.

ب– موقف عبد القاهر الجرجاني من الجمل في (المقتصد)

تحدث الجرجاني في المقتصد عن أنواع الجمل الأربعة التي ذكرها أبو علي وتابعه فيها الجرجاني، في أثناء حديثه عن الجملة التي تكون خبر المبتدأ(٢).

فالجمل عنده على أربعة أضرب كما ذكر شيخه أبو علي :

الأول: جملة من المبتدأ والخبر، نحو: زيدٌ منطلق وأخوه خارجٌ.

---

(١) ينظر: الخثران، عبد الله بن محمد، ١٩٨٧، (الاتجاهات التجديدية في الدرس النحوي عند عبد القاهر الجرجاني و ابن خلدون)، ط١، القاهرة، ص ٣٩ .

(٢) ينظر: المقتصد ص ٢٧٤ .

الثاني: جملة من الفعل والفاعل، نحو: خرج أبوه، وقام غلامه.

والثالث: جملة من الشرط والجزاء، نحو: إنْ تضربْه يضربْك.

الرابع: جملة من الظرف، نحو: في الدار وخلفك ويوم الجمعة.

وعقّب الجرجاني على الضرب الرابع من الجملة بقوله : (وكون هذا الضرب –يعني جملة الظرف– جملة يقع فيه كلام من بين الجميع) (١)؛ فهو يرى أن هذا الضرب جملةٌ فعلية؛ لأجل أن (في) حرف جر، وحروف الجر لا بدّ لها من فعلٍ تتعلّق به؛ لأنها جاءت لتوصل بعض الأفعال إلى الأسماء، نحو قولك: (قمت إلى زيد وذهبت من دارك)، ولو قلت (إلى زيد)، و(من دارك) من غير فعل كان محالاً، وإذا لم يكن في اللفظ، كان مقدراً في النية، فقولك:(في الدار)، يتعلق بفعل مضمر، نحو: (استقرّ في الدار)، فإذا قلت: (زيدٌ في الدار)، فالتقدير: (استقر في الدار)، وإذا قدرت (استقرّ) كان فيه ضميرٌ لـ(زيد)، فيكون الفعل مع ذلك الضمير؛ أي: (استقرَّ هو) جملةً، كما يكون (استقرّ أخوه) من قولك: زيدٌ استقرّ أخوه، جملةً من الفعل والفاعل(٢). وأشار الجرجاني إلى أن من الناس من لم يَعُدّ الظرف في الجمل؛ لأجل أنه يقدر فيه اسم فاعل، فقولك: (زيدٌ في الدار)، تقديره: (مستقر في الدار)، وليس (استقر) و (يستقر)، واسم

---

(١) المصدر السابق ص ٢٧٤.

(٢) ينظر: المقتصد ص ٢٧٥.

الفاعل لا يكون جملة، وإنما الذي يكون جملةً هو الفعل مع الفاعل المضمر فيه أو المظهر[١].

وهذا حكم الظروف، نحو: (يومَ الجمعة)، و(خلفَك)، وما أشبه ذلك؛ لأن الأصل في جميع ذلك أن هناك حرفَ جرّ حُذِف، فإذا قلت: (القتالُ يومَ الجمعة)، فالتقدير: (في يوم الجمعة). وكذا: زيدٌ خلفك، الأصل: في خلفك[٢].

والمذهب الصحيح – كما يراه عبد القاهر – أنه من الجمل كما ذكره شيخه أبو علي، والدليل على صحته أنهم لا يصلون الأسماء، نحو (الذي) و (التي)، وما أشبه ذلك إلاّ بالجمل، كقولك: (الذي أخوه منطلقٌ زيدٌ)، و(الذي خرجَ غلامه عمرو)، ولا يجوز: (الذي ضاربٌ زيدٌ)، فيؤتى بجزء آخر تصير به الصلة جملة [٣]. والصلة لا تكون إلاّ جملة، والظرف وُصِلَ به كثيراً مجرداً من جزء آخر، نحو قولك: الذي في الدار زيد، والذي عندك خالدٌ، والذي أمامك عمرو، ولا يجوز أن يقال: (الذي هو في الدار زيدٌ)، وإنما تقدر فعل (استقر) من دون (مستقر)؛ لأن (استقر)

---

(١) ينظر: نفسه ص٢٧٥.

(٢) ينظر: المقتصد، ص٢٧٥.

(٣) ينظر: نفسه ص٢٧٥.

يكون جملة، فتستقل به الصلة، و(مستقر) مفرد، والمفرد لا تستقلّ به الصلةُ[١].

وتقدير الجرجاني (استقرّ) في نحو: (زيدٌ في الدار) فيه نظر؛ لأن الكلام يحتمل الاسمية أيضاً على تقدير اسم فاعل محذوف وهو (مستقرّ)، فتصبح الجملة عندئذٍ اسمية. وذهب الجرجاني في تقديره هذا مذهب أكثر البصريين، وقد ذهب بعضهم إلى أن المقدر هو اسم فاعل؛ لأن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل؛ لأن اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلق به حرف الجر، والاسم هو الأصل، والفعل فرع، فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع، وذهب الأنباري إلى أن تقدير الفعل هو الصحيح؛ لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل وإن كان هو الأصل في غير العمل، وتقدير الأصل أولى من تقدير الفرع[٢]، وذهب ابن هشام إلى أن هذا الخلاف في التقدير ليس بشيء؛ لأن الضمير لم يحذف بل نقل إلى الظرف، فالمحذوف فعل أو وصف، وكلاهما مفرد[٣] .

و يرى الجرجاني أن أضرب الجمل الأربعة هي في الأصل ضربان: الجملة من الفعل والفاعل، والجملة من المبتدأ والخبر؛ لأن (الشرط والجزاء)

---

(١) ينظر: المقتصد ص٢٧٦.

(٢) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة التاسعة والعشرين ص٢٣٥-٢٤٦.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ص٥٨٤.

يكون من فعل وفاعل، نحو : (إن تضربْ أضربْ)، غير أنه لما خالف الظاهر حيث جرت الجملة فيه مُجرى الجزء من امتناعها من أن تستقل بنفسها حتى تنضم إليها الثانية عدت ضرباً مفرداً؛ وذلك أنك لا تقول: (إنْ تضربْ) من دون (أضربْ)، ولا (أضربْ) من دون (إنْ تضربْ)؛ لأن المعنى الذي وضع عليه اقتضى جملتين ترتبط إحداهما بصاحبتها، وهو أنه شرط وجزاء، ومعلوم أن الشرط من دون الجزاء لا يفيد، والجزاءَ من دون الشرط لا يفيد(١).

وهذا حكم الظرف؛ لأنه إذا كان التقدير: (استقر) كان جملة من الفعل والفاعل، كقولك: (قام زيدٌ)، غير أنه لما كان التزم إضمار هذا الفعل، وناب الظرف عنه حتى إنه يقال في قولك: (زيدٌ في الدار): إنّ (زيداً) مبتدأ، والظرف خبره، صار في حكم ما ليس من الأول في شيء، وانفرد بحد، وكذا قولك: (القتالُ إذا خرج زيدٌ)، تقول: إنّ الظرف خبر عن (القتال)، كما تقدم؛ لأن الفعل الذي هو (وقع) و (يقع) تُرك إظهاره، وناب الظرف عنه، فقيل: إنه خبر، وذلك هو المستمر في كلام صاحب الكتاب وجميع النحويين. فلما كان كل واحد من الظرف والشرط والجزاء جملة أخرى في مقتضى الظاهر، قال الشيخ أبو علي: إن الجملة على أربعة

(١) ينظر: المقتصد، ص٢٧٦-٢٧٧.

أضرب؛ وإلاّ فالأصل أن الكلام لا يخلو من جملتين: إحداهما من مبتدأ وخبر، والثانية من فعل وفاعل[1].

و إضافة إلى أضرب الجمل، فقد تناول الجرجاني، في المقتصد أيضاً، الحديث عن الجملة في حالة نيابتها عن المفرد، وذكر أن ذلك أغلب ما يكون في الجمل الوصفية، أو جملة الصلة أو الجملة الخبرية، ونص على أن " كل جملة وقعت موقع المفرد قُدّر في موضعها ما يستحق المفرد في ذلك الموضع من الإعراب ... فإن كانت الجملة في موضع لا يقع فيه المفرد، لم يكن لها موضع من الإعراب، وذلك قولك: (جاءني الذي أخوه منطلقٌ)، ليس لقولك: (أخوه منطلق) إعراب، لا رفعٌ ولا نصبٌ ولا جرٌ؛ لأجل أنه لا يقع هنا مفرد، نحو أن تقول: (جاء الذي ضاربٌ)، أو (جاءني الذي زيدٌ)، أو (الذي حَسَنٌ)؛ لما تقدم من أن الصلة لا تكون إلا جملة، فتقول: إن هذا الجملة لها إعراب لنيابتها عن ذلك المفرد، كما قلت في قولك: (مررت برجلٍ ذهبَ أخوه) : إن الجملة في موضع جر، إذ كان الموضع يصلح للمفرد، نحو: (برجلٍ خارجٍ) أو (حسنٍ)، وكانت الجملة إذا وقعت فيه استحقت الإعراب الذي يكون للمفرد؛ لوقوعها موقعه، فلا يكون للجملة إعراب إلا إذا وقعت موقعاً يصلح للمفرد على الإطلاق "[2].

---

(١) ينظر: المصدر السابق ص٢٧٨.

(٢) المقتصد، ص ٢٩٢.

وقد علل الجرجاني مسألة وقوع الجملة موقع المفرد غير مرة، فمن المعروف أن العطف يكون بين المتجانس من المفردات، فتعطف المعرفة على المعرفة، والنكرة على النكرة، وحين يجد الجرجاني عطفاً بين الجملة الفعلية، وجملة المبتدأ والخبر، يعد ذلك تجانساً بين الجملتين قياساً على تجانس المفردات المتعاطفة، فتجده يقول : " ولولا أنّ هذه الجمل قد تجانست من حيث إنّ كلَّ واحدة من الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر أخبار، لما جاز أن تقول: (قام زيدٌ وعمرٌ كلّمته)، فترفع بالابتداء، وتعطف جملة من مبتدأ وخبر على جملة من فعل وفاعل؛ لأن العطف مبني على أن يكون الثاني من جنس الأول، وكفى دليلاً على ذلك أنهم لا يعطفون المستقبل، فلا يقال: (خرجت أمس وأخرج اليوم)، و يدلك على تشاكل الجملتين أن الجملة من المبتدأ والخبر، قد تنوب عن الجملة من الفعل والفاعل، في نحو قوله عز وجل: ﴿ ۆ ۈ ۇ ۆ ﴾[1] ،المعنى: أم صمتّم، فـ(أنتم) مبتدأ، و(صامتون) خبره، وقد وقعت موقع الجملة الفعلية التي هي قولك (صمتّم)؛ فلأجل ذا جاز أن تقول: (قام زيدٌ وعمروٌ كلمتُه)، فترفع بالابتداء " [2].

إنَّ نيابة الجمل عن المفردات يخضع للعلاقات الذهنية، مما جعل النحاة يحكمون عليها بالمقاييس ذاتها، وعلى هذا عدّت الجمل نكرات؛

---

(١) الآية ١٩٣ من سورة الأعراف.

(٢) المقتصد ص ٢٣٨ .

ولذا أمكن وصف النكرات بها، لكن على شريطة أن يكون بين الصفة والموصوف رابطٌ ما، وهو ما يسميه النحاة بالعائد، ويعدونه بديلاً عن التجانس اللفظي بين الصفة والموصوف في العلاقات المختلفة كالإفراد وغيره، والتذكير والتأنيث، والتنكير والتعريف، وفي كل هذا يقول الجرجاني: " اعلم أن الجمل نكرات كلها، فتوصف بكل واحدة منها الاسماء النكرات، وهي أربع . . . ويجب أن يكون فيها ما يعود إلى الموصوف، فلو قلت: (مررتُ برجلٍ عمروٌ خارجٌ)، لم يجز؛ لأن الجملة أجنبية من الموصوف"(١). فالجرجاني تحدث عن نيابة الجملة عن المفرد، وأغلبُ ما يكون هذا في الجمل الوصفية، أو جملة الصلة، أو الجملة الخبرية، ولم يكن يميل إلى الحديث عن الجمل بوصفها تراكيب ووحدات مستقلة من الكلم، تشمل عدة مفردات، بل تحدث عن مكوناتها من المفردات ضمن علاقات معنوية، ثم عن تأثير هذه العلاقات بعضها في بعضها الآخر(٢).

هذه هي نظرة الجرجاني للجملة كما جاءت في (المقتصد)، وهي تختلف بعض الشيء عما جاء به في (الدلائل)، إذْ صبّ جلّ اهتمامه في (المقتصد) على أضرب الجملة، ونيابتها عن المفرد، وما إلى ذلك من أمورٍ، تابع فيها شيخه أبا علي ومَن نهج هذا النهج من النحاة، في حين عالج

---

(١) المقتصد، ص٩١١ .

(٢) ينظر: تحقيق كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني مع دراسة لآرائه النحوية ص١٥٦

موضوع الجملة في (الدلائل) بطريقة أخرى، فركز كثيراً على ارتباط الكلمات داخل الجملة، وتعلّقها بعضها ببعضٍ، فنظر إلى الجملة على أنها ذات معنى دلالي واحدٍ، وبرهن على ذلك.

وعلى العموم فإن جهد عبد القاهر في الحديث عن الجمل، لم يكن بغزارة جهده في حديثه عن العلاقات الذهنية في النحو التي تندرج الألفاظ المفردة ضمن مداليلها المعنوية ، ولعله يتابع في ذلك غالبية من سبقه من النحويين، الذين وضعوا كل جهودهم وطاقاتهم العقلية المذهلة على مكونات الجملة وأجزائها، لا على الجملة ذاتها بوصفها الوحدة التعبيرية المؤدية إلى المعنى(١) .

وفي ختام الحديث عن الجمل يمكن القول: إنه يبقى لعبد القاهر فضل كبير في التنبيه على الطريقة التي كان يفكر بها أنبه النحاة، كما يبقى جهده في وضع نظرية شاملة للنحو العربي، تبسط فلسفته القائمة على رسم صورة منطقية في الذهن لعلاقات النحو العربي، تقوم على حصر المفردات المتجانسة في الجملة العربية داخل صورها الذهنية الموحدة، **وهي إضافة كبيرة**، لاسيما أن هذه الصور والعلاقات الذهنية تقوم في أساسها على المعاني قبل كل شيء (٢).

---

(١) ينظر: المرجع السابق ص١٥٨ .

(٢) ينظر : تحقيق كتاب المقتصد في شرح الإيضاح عبد القاهر الجرجاني مع دراسة لآرائه النحوية ، ص١٥٨

وبعد أن توضّح مفهوم النظم عند عبد القاهر وعلاقته بالنحو، وكيف أنه يتضافر مع التعليق لبناء الجملة العربية، يمكن الآن الحديث عن النحو عند عبد القاهر الجرجاني وتوحيده بالبلاغة.

ج . النحو عند الجرجاني وتوحيده بالبلاغة:

نشأ الاهتمام بالنّحو في ظلّ البحث عن الصّواب والخطأ في الأداء اللّغوي عموماً، ثم تطوّر هذا الاهتمام ليتناول العلاقات النحوية ويبين دورها في إنتاج المعنى. ونتيجة للتمازج الثقافي وبمرور الزمن ظهر في اللغة أثر المنطق وعلم الكلام، نتيجة للتمازج الثقافي، وساد آنذاك مناخ فكري معقد هيّأ لعبد القاهر أن يدرس الإعجاز القرآني من خلال فكرة الكلام النفسي فخرج بنظريته في النظم بما فيها من اتصال بالكلام النفسي والكلام المنطوق من ناحية، وبما فيها من اتصال بالإمكانات النحوية من ناحية أخرى .

وقد سعى الجرجاني للجمع بين الكلام المنطوق الملاحظ، والكلام العقلي الخفي، **لذا وجّه دراسته إلى ما بين المفردات من علاقات بوصفها مُجَسّدة للنشاط العقلي ومصورة له، وهذه العلاقات هي إمكانات النحو واحتمالاته داخل التراكيب** [1]. فأولى بذلك عنايته للمتكلم في الوقت الذي أقام فيه نحاة العربية منهجهم على دراسة المتلقي

(١) نظر: عبد المطلب، محمد، ١٩٩٥ ، (قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني) ، ط١ ، مكتبة لبنان ناشرون، لونجمان، بيروت ص٥٤- ٥٩ .

في فهم معنى الجملة، فاستقروا كلام العرب واستنبطوا الأحكام من دون أن يدرسوا كيف أنتج العربي كلامه، وانطلقوا من المبنى للوصول إلى المعنى.

فالجرجاني نظر إلى النحو نظرة خاصة تتمثل في الارتباط المعنوي بين العامل والمعمول، سواء أكان فعلاً واسماً، أم مبتدأ وخبراً، وتوصّل بهذه النظرة إلى وجوه التصرّف في هذه العلاقات ومعرفة الحسن والقبح في الكلام(١). وأنتج نظرية في النظم تتصل في جوهرها بالمعنى، من حيث إن النظم القائم على توخي معاني النحو في الكلم، هو تصوّر لعلاقات الإسناد والتعدية والسببية وغيرها من العلاقات بين الألفاظ التي تجعل من الكلام وحدةً شاملة فيساند بعضُه بعضاً، وتكون المزية في موقع الكلمات بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض، بحيث لو أُزيلَ لفظٌ من مكانه اختلّ بناءُ الجملة كله وتغير المعنى.

فالجرجاني يقف من النحو موقفين: **الأول تقليدي**: تمشّى مع نظرة من سبقه من النحاة، **والثاني تجديدي**: حاول فيه أن يمزج النحو بالبلاغة، فنظر إلى النحو نظرة جديدة من خلال كتابه دلائل الإعجاز الذي أقامه على نظرية النظم.

وقد استعان الجرجاني بالنحو التقليدي ليدرك بغيته في التوفيق بين الشكل المادي للصياغة، والجانب العقلي للمعنى، وذلك بتحويله – أعني

---

(١) ينظر: حسين، عبد القادر، ١٩٨٦، (أثر النحاة في البحث البلاغي)، ط٢، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة ص٤٠٦.

التقليدي – إلى إمكانات إبداعية بالنظر في الصورة النحوية الظاهرة، ومسبّباتها الوظيفية؛ فليس الفاعل فاعلاً لأنه مرفوع وقع بعد فعل، بل لأنه قام بالفعل، وليس المفعول كذلك لأنه منصوب وقع بعد فعل وفاعل، بل لوقوع الفعل عليه، فاهتمام الجرجاني بالناحية الوصفية ما هو إلا وسيلة لإدراك الجانب العقلي في الصياغة(١).

وقد توسع الجرجاني في نظرته إلى النحو، ورأى أن متعلقات الفعل تُغَيِّرُ من معنى جزأي الجملة، في حين ذهب معظم النحاة إلى أن ركني الجملة أهمُّ ما في العبارة، أما القيد أو الفضلة فزيادة في الفائدة. فرأى الجرجاني أن الكلام يخرج بذكر (المفعول) إلى معنى غير الذي كان، فالمعنى في (ضربت زيداً) غيره في (ضربت) وحدها، فكلما زدت شيئاً وجدت المعنى صار غير الذي كان.

فبهذه الرؤية، وبهذا الذهن المتفتح استطاع الجرجاني أن ينقل النحو من الجمود إلى جوٍّ يزخر بالحيوية، وجعل موضوعاته ميداناً يجول فيها الذهن، ويطّلع فيها الناس على ألوان من التعبير مرت بهم من غير أن يتذوقوها، أو يقفوا على روعتها وجمالها من قبل(٢).

ويمكن القول إن نظرةَ الجرجاني إلى النحو نظرةٌ سليمة، فهِم من خلالها النحو على أنه معانٍ تخلق أفكاراً، ودلالاتٌ تصبّ في قالب الصياغة مع

---

(١) ينظر: قضايا الحداثة ص٦٢.

(٢) ينظر: عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص٦٣ .

غيرها من العناصر؛ كي تؤدي إلى تشكيل الصورة التي هي غاية النظم ومحور الجودة والرداءة فيه، ونظرته هذه تلتقي مع أحدث النظريات اللغوية والجمالية الحديثة، حيث استطاع أن يوحد النحو بالبلاغة، فلم يعد النحو مجرد قواعد جافة تعنى بالخطأ والصّواب في الجمل، وإنما أصبحت معانيه ألواناً نفسية متباينة، وهي ما يُتوخّى في النظم(١).

وإذا كان هذا هو تصوّر الجرجاني للنحو، فلا عجب أن نراه **يمزج بين النحو والبلاغة** ويصهرهما في بوتقة واحدة؛ ليخلّص النحو مما علق به من شوائب، **ويوحد بينه وبين البلاغة**، فقد أكد أن الفهم الخاطئ لطبيعة النحو، هو الأساس الفاسد الذي بني عليه التفكير المنطقي المجرد الذي لا يلتفت إلى ما يحمله النحو من معانٍ؛ لذا هاجم التصوّرَ السائدَ في عصره للنحو والبلاغة بهدف الوصول إلى فهم صحيح لهما، يخالف ما ذهب إليه معاصروه الذين أحالوا الأمور عن جهاتها، ونظروا إلى النحو على أنه ضرب من التكلّف، وباب من التعسّف، وشيء لا يستند إلى أصل، ولا يُعتَمد فيه على عقل. وأن ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب، وما يتصل بذلك مما تجده في المبادئ، فهو فضلٌ لا يجدي نفعاً، ولا تحصل منه على فائدة(٢).

---

(١) ينظر: دهمان، أحمد علي، ٢٠٠٠، (الصورة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني " منهجاً وتطبيقاً ")، ط٢، وزارة الثقافة، دمشق ص١٢٠.

(٢) ينظر: الدلائل ص٨،

ففَهْمُ عبد القاهر للنحو فهمٌ مختلفٌ، أعاد إلى اللغة حيويتها ومكانتها، وبيّن قدراتها العجيبة على تأدية المعاني المرادة بوساطة الصياغة الفنية الحقّة. فالنحو عند عبد القاهر لا يقتصر على البحث في أواخر الكلمات بقصد إعرابها، بل هو علم يكشف لنا عن المعاني التي هي ألوان نفسية نستطيع إدراكها من وجوه استعمال الكلام، ومن الفروق التي تبدو بين استعمالٍ وآخر في أثناء ارتباط بعضها ببعض، بحيث تجتمع لتشكل معاً نسيجاً حيّاً من المشاعر الإنسانية والصور الذهنية والأحاسيس الوجدانية [1].

وهذا الفهم من الجرجاني للنحو، يقود إلى أن الفكر لا يتعلق بمعاني الكلام مفردة ومجردة عن النحو، بل إنك " لا ترى كلاماً قد وُصف بصحة نظم أو فساده، أو وصف بمزيّة وفضل فيه، إلا وأنت تجد مرجع تلك الصّحة وذلك الفساد، وتلك المزية، وذلك الفضل، إلى معاني النحو وأحكامه، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ويتصل بباب من أبوابه "[2].

٣- الجانب البلاغي والأسلوبي في نظرية النظم

يُلحَظُ عند عبد القاهر الجرجاني تطابقٌ بين مفهومه للأسلوب، و مفهومه للنظم، من حيث كانا يمثلان تنوعاً لغوياً فردياً، يصدر عن وعي واختيار، ومن حيث إمكانية هذه التنوعات في أن تصنع نسقاً وترتيباً،

---

(١) ينظر: الصورة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني ص٣١.

(٢) ينظر: الدلائل ص ٨٣.

يعتمد على إمكانات النحو؛ لأن توالي الألفاظ في النطق على أي وجه لايصنع نسقاً أبداً، وإنما يصنعه قصد المبدع إلى التأليفات الفنية بأسلوبها الذي يميزها ولكلّ غرض ومعنى أسلوب يختص به (١).

والأسلوب عند عبد القاهر هو "الضرب من النظم والطريقة فيه"(٢)، وبناء على هذا التعريف يأخذ النظمُ طبيعةَ (الجنس)، والأسلوبُ طبيعةَ (النوع)، ولكل منهما طبيعة ذهنية من حيث ابتداء الوجود، يؤول إلى واقع تنفيذي في الصياغة، يرتبط بمجموعة من البنى النحوية والبلاغية التي تنقل هذه الصياغة من منطقة المألوف إلى منطقة (العدول) تارة، وإلى منطقة التوسع تارة أخرى ومن خلال هاتين المنطقتين يتم إنتاج المعاني الثواني التي بها يحوز الأسلوب المزية والفصل(٣).

وقد عني الجرجاني بالجانب البلاغي إضافة إلى عنايته بالجانب النحوي، فنظر في العلاقات السياقية بين أجزاء العبارة، وبحث الاحتمالات المختلفة التي يتعرض لها الترابط بين عنصري الإسناد، ونظر إلى التركيب

---

(١) ينظر: عبد المطلب، محمد، ١٩٨٤، (البلاغة والأسلوبية)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ص ٢٥ وينظر: نور الدين، علاء، ٢٠٠١، (عبد القاهر الجرجاني في كتابات المحدثين في الفترة من (١٩٥٠-١٩٩٥)، ط١، مكتبة الخبتي الثقافية، المملكة العربية السعودية ص ٢٨٤.

(٢) الدلائل ص ٤٦٩.

(٣) ينظر : قضايا الحداثة ص ٧ .

النحوي نظرة جمالية، عني فيها بكلٍّ من الألفاظ والمعاني والعلاقات السياقية ، فاستطاع بذلك أن يضيف إلى المنهج النحوي منهجاً بلاغياً، تمثل في شرحه لمفهوم النظم الذي يشكل وفقاً لعبد القاهر بنية معقّدة، تتسع لكثير من مظاهر النشاط اللغوي، كالتعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير ، والحذف، والفصل والوصل ، والإيجاز والتكرير ، والتعبير بالجملة الاسمية والفعلية ، والقصر والتخصيص.

وسيتناول البحثُ التقديمَ والتأخير، والحذف، كمثال على الظواهر التركيبية العدولية، والتعريف والتنكير كمثال على الظواهر التركيبية الأخرى، لِما لها من صلة بكتاب (المقتصد).

الظواهر التركيبية العدولية:

أ– التقديم والتأخير :

إن التقديم والتأخير " باب كثير الفوائد، جَمُّ المحاسن، واسع التصّرف، بعيدُ الغاية، لا يزال يفترّ لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه، ولا تزال ترى شعراً يروقك مسمعُه، ويلطُف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أنْ راقك ولطُف عندك، أن قُدّم فيه شيء وَحُوِّل اللفظ عن مكان إلى مكان " (١) .

ويكون هذا التقديم على وجهين : **الأول: تقديم على نية التأخير**، يبقى فيه المتقدم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي

(١) الدلائل ص ١٠٦.

كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قُدّم على المبتدأ، والمفعول إذا قُدّم على الفاعل، ومثاله: (منطلقٌ زيدٌ)، و(ضربَ عمراً زيدٌ)، فلا يخرج (منطلقٌ)، و(عمراً) بالتقديم عما كانا عليه في التأخير. **والثاني: تقديم لا على نية التأخير**، ولكن على أن يُنقَلَ الشيء عن حكم إلى حكم، ويُجعلَ له بابٌ غيرُ بابه، وإعرابٌ غيرُ إعرابه، وذلك إذا جيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبراً له، فيُقَدَّم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا، ومثّل له الجرجاني في (الدلائل) بنحو: (زيدٌ المنطلقُ)، و(المنطلقُ زيدٌ)، فالمتكلم في هذا المقام لم يقدم (المنطلق) على أن يكون متروكاً على حكمه الذي كان عليه من التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل على أن ينقله عن كونه خبراً، إلى كونه مبتدأ، وكذلك لم يؤخر(زيداً) على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن يخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبراً[1].

والمعنى في نحو: (زيدٌ المنطقُ)، مختلف عما هو عليه في نحو: (المنطلقُ زيدٌ)؛ ففي الأول: يكون المتكلم في حديث انطلاق قد كان، وعرف السامع كونه، إلا أنه لم يعلم أَمِنْ زيدٍ كان أم من عمرو؟ فإذا قيل: (زيدٌ المنطلق)، أزيل عنه الشّك، وقُطِع بأنه كان من زيد، بعد أن كان يُرى ذلك على سبيل الجواز. أما الثاني: فالمعنى فيه على أنّ المتكلم رأى إنساناً

(١) المصدر السابق ص١٠٧.

ينطلق بالبعد منه، فلم يُثْبِتْه، ولم يعلم أزيد هو أم عمرو، فقال له صاحبه: (المنطلق زيد)، أي هذا الشخص الذي تراه من بُعد هو زيد[١].

ويأتي الجرجاني في الدلائل بمثال آخر عن التقديم والتأخير وهو: (ضربْتُ زيداً) و(زيداً ضربْتُه)[٢]. يرى فيه أنه أظهر من قولك (زيدٌ المنطلق) و(المنطلق زيد)، وهذا التقديم والتأخير عند سيبويه ومن تابعه، يكون على قدر العناية والاهتمام، وقد أشار الجرجاني إلى هذا في(المقتصد)، وأجاز تقديم المفعول على الفاعل، نحو: (ضرب زيداً عبدُ الله)، وذكر أن الأصل التأخير، وإنما يكون التقديم والتأخير على قدر العناية والاهتمام، ففي نحو: (أعطى الأميرَ زيدٌ)، تقدم (الأمير) وهو المفعول على (زيد) وهو الفاعل؛ لأجل أنّ العناية بـ(الأمير) آكد، ولو بقي الفاعل على أصله وقيل: (أعطى زيدٌ الأميرَ)، لكان حسناً جميلاً، أما إن قُدِّم المفعول الذي أصله التأخير مع أنه غير معتنى بشأنه، وأُخِّرَ (الأمير) الذي استحق التقديم من وجهين: أحدهما: العناية، والآخر: أنه فاعل، وقيل: (أعطى زيداً الأميرُ)، لم يحسن؛ لأجل أن المفعول تقدم من غير اهتمام يوجب ذلك، ثم أورد الجرجاني قول صاحب الكتاب في التقديم والتأخير "كأنهم يُقَدّمون الذي بيانه لهم أهم، وهم بشأنه أعنى وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"[٣]، وكأني بالجرجاني قد

---

(١) ينظر: الدلائل ص١٨٦.

(٢) ينظر: المصدر السابق ص١٠٦-١٠٧.

(٣) الكتاب ٣٤/١.

تبنى في كتاب (المقتصد) -وهو كتاب مختص بالنحو- رأيَ سيبويه والنحاة القائلين بذلك، بيد أنه في (الدلائل)-الذي ألفه بعد (المقتصد)- عابَ مَنْ يهوّن من أمر التقديم والتأخير مكتفياً بأن يقال: إنه قُدم للعناية، ولأن ذكره أهم، من غير أن يذكر من أين كانت تلك العناية، وبِم كان أهم[١].

وقد تحدث الجرجاني عن تقديم الفعل وتقديم الاسم في سياق الهمزة، وذلك حين تكون للاستفهام أو للتقرير أو للإنكار أو للتوبيخ، وبين الفارق بينها، وجاء بمثال في (المقتصد) نحو: (زيدٌ ضربته)، وقال: إذا "أدخلت عليه همزة الاستفهام فقلت : (أزيدٌ ضربته) ، وجب أن تضمر فعلاً فينصب(زيداً) على قول من قال: (زيداً ضربته)، على تقدير: (ضربت زيداً ضربته)، فتقول: أزيداً ضربته ؟ فتنصب زيداً لتكون الهمزة قد وليت الفعل المضمر؛ وذاك أن الاستفهام واقع على الفعل في التقدير والمعنى. ألا ترى أنك إذا قلت: أضربت زيداً ؟ لم تكن مستفهماً عن (زيد)، وإنما تستفهم عن ضربه. فإذا كان الاستفهام مشتملاً على الفعل كان القياس أن يلي حروفه ولا يليها الاسم مع وجود الفعل"[٢]، فالمتقدم الذي يلي الهمزة هو المسؤول عنه، سواء في ذلك أكان فعلاً أم فاعلاً أم مفعولاً أم ظرفاً . وهو الذي يقع عليه ما تحمله الهمزة من معانٍ إضافية ثانية ،كالشك والتقرير، أو الإثبات والإنكار ... وغيرها.

---

(١) ينظر: الدلائل ص ١٠٨.

(٢) المقتصد، ص ٨٧ .

ومن أمثلته في الدلائل قولك: " (أجاءك رجلٌ)، فأنت تريد أن تسأله: هل كان مجيء من واحد من الرجال إليه، فإن قدّمت الاسم فقلت: (أرجلٌ جاءَك ؟)، فأنت تسأله عن جنس من جاءه، أرجلاً هو أم امرأة ؟ ويكون هذا منك إذا كنت علمت أنه قد أتاه آتٍ، ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي" (١).

وقد تتقدم النكرة على الفعل، فيؤدي ذلك إلى تخصيص المعنى المفرد، كقولهم: (شرٌّ أهَرَّ ذا ناب)، فقُدّم فيه (شر)؛ لأن المراد أن يعلم أن الذي أهرّ ذا الناب هو من جنس الشر، لا من جنس الخير، فجرى مُجرى قولك: (رجلٌ جاءَني)، تريد: أنه رجلٌ لا امرأة(٢) .

وإذا كانت أمثلة الجرجاني تلك تمثل **موقفه النحوي** من التقديم والتأخير، فإن **موقفه البلاغي** يتمثل في تقديم المسند إليه في الخبر المثبت، فيفيد دعوى الانفراد، في نحو: (أتعلَمني بضبٍّ أنا حرشته)(٣)، وتوكيد الحكم في المسند إليه لكي يباعده من الشّبهة ويمنعه من الإنكار، في نحو: (هو يعطي الجزيل)، و(هو يحب الثناء)، فيكون المراد من ذلك أن يعلم السامع أن إعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه، وأن يُمَكّن ذلك في نفسه (٤).

---

(١) الدلائل ص ١٤٢.

(٢) ينظر : المقتصد ص ٣٠٨، والدلائل ص١٤٣ .

(٣) ينظر: الدلائل ص١٢٨

(٤) ينظر: المصدر السابق ص ١٢٩ .

فالملاحظ أن عبد القاهر لم يحاول وضع قوانين تضبط النظم على غرار قوانين النحو وسائر العلوم إلاَّ في النزر اليسير وكثيراً ما نبّه على أنّه ليس له حدّ يحصره أو قانون يحيط به؛ لأن المزايا والخصائص التي تتصل بفروق النظم ووجوهه كثيرة، وليس لها غاية تقف عندها ونهاية لا تجد لها ازدياداً بعدها. ونتيجة لتتبع العرف والاستعمال الأصيل للأساليب أصبح للنظم أصول عامة تحولت إلى ما يشبه المبادئ الكلية العامة في القوانين. فالمبدأ العام في التقديم هو الاهتمام والعناية بالمقدم، أما الأغراض التي تكمن وراء هذا الاهتمام من تعظيم أو تفاؤل أو استلذاذ أو غيره، فذلك هو الذي لا يخضع لقانون ينظمه أو يحصره، فالكلمة في التركيب قابلة لألوان مختلفة من الإيحاء والدلالة تستمدها من مكانها في هذا التركيب، ومن علاقاتها بجاراتها، ومن تأثيرها بالروح المسيطر على الموقف مما تسميه البلاغة (المقام)[١].

(١) ينظر: ينظر: أحمد، محمد نائل، ١٩٨٩، (نظرية العلاقات أو النظم بين عبد القاهر الجرجاني والنقد العربي الحديث)، دار المنار ص ٦٠- ٦٢ .

ب–الحذف :

هو كما قال الجرجاني: " بابٌ دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسِّحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبِن" (١). وبالتالي فإن صور المعاني تختلف، والأغراض تتباين تبعاً للحذف وما يحدثه من تغيير في صورة التركيب، وأمثلة ذلك وافية في الدلائل (٢).

وذهب أحد الباحثين إلى أن عبد القاهر كان موفقاً حين أُلهم استخدام وجوه النحو، وفروقه المختلفة كقاعدة ينطلق منها إلى تتبع صور التراكيب، وتلمّس الأغراض التي توحي بها حين تتغير من صورة إلى أخرى، ولولا ذلك لاضطرب عليه الأمر، ولم يجد سبيلاً إلى ضبطه، وذلك؛ لأنّ كلّ تغير في صورة التراكيب، لابد من أن يجيزه النحو أولاً من حيث الصحة والسلامة الإعرابية، وإلا انقلب التركيب إلى حال من الفساد والتعقيد الذي يختفي معه وجه المعنى، فليس الناظم حرّاً في التصرف في التراكيب، إلاّ حيث يمنحه النحو هذه الحرية، فهو يتوخى أغراضه في نطاقها، فالحذف لابدّ له من دليل يدل على المحذوف، هذا من وجهة نظر

---

(١) الدلائل ص ١٤٦ .

(٢) ينظر: المصدر السابق ص ١٤٦– ١٧٢.

النحو، أما النظم فمهمتُه السؤالُ عن سر هذا الحذف، وعن الأغراض التي أفادتها صورة الكلام بهذا الحذف (١) .

ومن أمثلة الحذف مما جاء في المقتصد قولهم: (كلّ رجلٍ وضيعته): ف " (كلُّ رجل): مرفوع بالابتداء، و(ضيعته): معطوفة على ذلك، وخبرهما: محذوف، والتقدير: كل رجل وضيعته مشغولان، أو مقرونان، إلاّ أنهم تركوا هذا الخبر إذ كان في الكلام دليل عليه، وكان المعنى كل رجل مع ضيعته. والضيعة هنا: معناها الحرفة " (٢). فنظر الجرجاني هنا إلى الحذف من وجهة نظر نحوية فرأى أن المسوّغ للحذف هنا هو وجود الدليل على المحذوف، ثم جاء بقولهم: (أنت أعلم وربّك) فبين الملابسة فيه فقال: " وأما قولهم (أنت أعلم وربّك): فملابسته لما نحن فيه من حيث إن: (أنت): مبتدأ، و(أعلم): خبره، و(ربك): مبتدأ ثانٍ خبره محذوف، والمعنى: وربك كافيك، إلا أن هذا الخبر حذف لطول الكلام؛ ولأن المعنى أنت أعلم مع ربك، كما كان ثَمَّ (كلُّ رجلٍ مع ضيعته)، ولا يجوز ترك هذا الخبر؛ لأجل أنك لو حملت الكلام على ظاهره أجريته مجرى قولك: (أنت وزيد أعلم)، أي أعلم من غيركما، وذلك لايُستطاع فيما نحن فيه، إذ لا تقدر على أن تقول : أنت وربك أعلم من غيركما ، جلّ الله

---

(١) ينظر : نظرية العلاقات أو النظم ص ٥٩-٦٠ .

(٢) المقتصد ص ٢٤٩ .

تعالى عن أن يكون مثله شيء"[١]. فالجرجاني عزا الحذف هنا لطول الكلام، ولم يُشِر إلى الفائدة من ذلك كما يفعل في الدلائل، وإن كان قد تعلل بفساد المعنى.

وتحدث الجرجاني كذلك عن إضمار الفاعل وجواز حذف المفعول، فقال : " وإذا كان كذلك كان من حق الفاعل أن يحافظ عليه ما لا يحافظ على المفعول فيضمر ولا يحذف، فإذا قلت: (أكرمني وأكرمت عبدَ الله)، كان في (أكرمني) ضمير لـ(عبد الله)، كما يكون إذا قلت: (عبدَ الله أكرمني)، إلا أن ضمير الواحد لا يظهر إلى اللفظ . ويتضح ذلك إذا جاوزت الواحد تقول: (ضربوني وضربت قومَك)، فتضمر (القوم) في (ضربوني)، ولا يجوز أن تقول: (ضربني وضربت قومَك)، فتحذف الفاعل حذفاً حتى كأنك قلت: (ضربني قومَك)، ثم أسقطت الاسم رأساً ولم تضمره؛ لأجل أن الفعل لا يعرى من الفاعل، فإذا لم يكن مظهراً كان مضمراً، وتقول: (ضربت وضربني قومُك)، فتحذف المفعول حذفاً لما ذكرنا من أن المفعول يستغنى عنه، فلا يجب إضماره، بل يُحذف كأنك قلت: (ضربت قومَك)، وضربني قومُك، ثم اسقطت المنصوب، ولم تضمر، فتقول: (ضربتهم وضربني قومُك) "[٢].

---

(١)المقتصد ص ٢٥٠ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٣٣٧ .

وأقول: إن الجرجاني أولى الحذف عناية خاصة ولا سيما في (الدلائل)، فظهر فيه نَفَسُه البلاغي، وبين أنه "ما من اسمٍ أو فعلٍ تجدُه قد حُذِف، ثم أُصيبَ به موضعُه، وحُذِف في الحال يَنْبغي أن يُحذَفَ فيها إلاَّ وأنت تجدُ حذفَه هناك أحسنَ من ذكرِه، وترى إضمارَه في النفس أولى وآنس مِنَ النطق به "[1]. فـ(رُبّ حذف هو قلادة الجيد، وقاعدة التجويد)[2]. وقد أورد على ذلك أمثلة وافية استقصاها في (الدلائل)، فخّم فيها أمر الحذف، ونوّه بذكره، وفي ذلك يقول:" قد بان الآن واتَّضح لمن نظَرَ نظر المتثبّتِ الحَصيفِ الراغبِ في اقتداحِ زنادِ العقل، والازديادِ من الفضل، ومَنْ شأنهُ التَّوقُ إلى أن يعرفَ الأشياءَ على حَقائقها، ويتغلغلَ إلى دقائقها، ويَربأَ بنفسِه عن مرتبةِ المقلِّد الذي يَجري معَ الظاهِر، ولا يَعْدو الذي يقَعُ في أولِ الخاطر، أنَّ الذي قلتُ في شأنِ الحذفِ وفي تفخيم أمرِه، والتَّنويهِ بذكِره، وأن مأخذَه مأخذٌ يشبهُ السِّحر، ويبْهَرُ الفكَر، كالذي قلتُ "[3].

ومما سبق يمكن القول: إن معالجة الجرجاني لظاهرة الحذف في (الدلائل) تختلف عنها بعض الشيء في (المقتصد)، وربما يعود ذلك إلى أن الجرجاني، عندما ألف (المقتصد)، كانت نظرية النظم، عبارة عن

---

(١) الدلائل ص١٥٢-١٥٣ .

(٢) المصدر السابق ص١٥١.

(٣) الدلائل ص١٧١.

إرهاصات لم ترقَ إلى مستوى النظرية، ولم يقرن فيه القضايا النحوية بالبلاغة على الشكل الذي استوت عليه في الدلائل، وقد يعود ذلك إلى أن (المقتصد) شرْح لإيضاح أبي علي، فألزم الجرجاني نفسه بألا يخرج عن فلك أبي علي كثيراً فيما يتعلق بمناقشة القضايا النحوية احتراماً منه وتقديراً لشيخه أبي علي، ومن ثمّ كانت انطلاقته بعدما تحرر من أسر شرحه الإيضاح.

الظواهر التركيبية الأخرى وعلاقتها بالنظم :

هناك عدد من الظواهر التركيبية، مما لا يدخل في العدول، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظم، وسيتناول البحث هنا ظاهرتي التعريف والتنكير كمثال على تلك الظواهر.

أ– التعريف:

تناول الجرجاني ظاهرة (التعريف) في (المقتصد)، في أثناء حديثه عما دخله (الألف واللام) في (باب وصف المعرفة)، نحو قوله: (فعل الرجل كذا)[1]، فذكر أن المراد **واحدٌ معهودٌ بعينه،** أو مخصوصٌ بحديثٍ عنده، ثم ذكر أنّ (الألف واللام) على ثلاثة أضرب في الأسماء الحقيقية، وهي: **تعريف العين،** نحو: (فعل الرجل)، و**تعريف الجنس،** نحو: (الرجل أفضل من المرأة)، وأن تكون **مزيدة** في نحو: (الذي) و(التي)، فكانت نظرته فيها نظرة نحوية، لم يأت فيها بجديد.

---

(١) ينظر: المقتصد ص٩١ .

بيد أنه تناول هذه الظاهرة في الدلائل بطريقة أعمق، ظهر فيها حسُّه البلاغي، وكشف فيها دقة هذا المسلك؛ وذلك في أثناء حديثه عن الخبر وفروقه، ولاسيما الابتدائي منه، إذ يمكن أن يكون معرّفاً بـ(الألف واللام)، وعندئذٍ تكون (الألف واللام) على معنى الجنس، وتحتمل وجوهاً: **أحدُها: قصرُ جنسِ المعنَى على المخَبِر عنه للمبالغةَ**، ففي نحو: (زيدٌ هو الجوادُ)، و(عمرٌو هو الشجاعُ)؛ يكون المراد أنه **الكاملُ**، بيد أن الكلام هنا أُخرج في صورةٍ تُوهِمُ أنَّ الجُودَ والشجاعةَ لم توجدْ إلاّ فيه؛ وذلك لأنه لم يُعتدَّ بما كان من غيرِه لقصورِه عن أن يبلغَ الكمالَ، وامتنع العطفُ عليه للإشراك؛ لأنه لو عُطف وقيل: (زيدٌ هو الجوادُ وعمرٌو)؛ لكان هذا خُلْفاً منَ القول[1] .

والوجُه الثاني : قَصْرُ جنسِ المعنى الذي تُفيدُه بالخبرِ على المُخَبر عنه، لا على معنى المبالغة، وتركِ الاعتدادِ بوجودهِ في غير المخْبَرِ عنه، بل **على دَعوى أنه لا يوجدُ إلاّ منه**، ولا يكونُ ذلك إلاّ إذا قُيِّدَ المعنى بشيءٍ يخصِّصُه، ويجعلُه في حكمِ نوعٍ برأسهِ، كأنْ يُقيَّدَ بالحالِ والوقتِ، كما في نحو: (هو الوفيُّ حين لا تَظُنُّ نفسٌ بنفسٍ خيراً)، فَيُجعلُ الوفاء في الوقت الذي لا يَفي فيه أحدٌ نوعاً خاصاً مِنَ الوفاء. وهكذا إذا كان الخبرُ بمعنىً يتعدَّى، ثمَّ اشتُرِطَ له مفعولٌ مخصوصٌ كقولِ الأعشى:

---

(١) ينظر: الدلائل ص١٧٩-١٨٠.

هُوَ الواهِبُ المِئةَ المُصْطفاةَ إمّا مخاضاً وإمَّا عِشاراً

فجُعِلتْ هِبَةُ المئة من الإبل نوعاً خاصاً منَ الوفاء، ولا يهب هذه الهبة إلا الممدوح، وقد نوّه الجرجاني هنا إلى أن (الألف واللام) في: (هو الواهب)، غيرها في: (هو المنطلق)، على الرغم من أن القصدَ في البيت إلى هبةٍ مخصوصةٍ، كما كان القصدُ ثَمَةَ إلى انطلاقٍ مخصوصٍ؛ وذلك لأن القصد هُنا إلى جنسٍ منَ الهِبة مخصوصٍ، لا إلى هبةٍ مخصوصةٍ بعينها. واستدل الجرجاني على ذلك بأن المعنى في: (هو الواهب) على أنه يتكرَّرُ منه، وعلى أنَّه يجعلُهُ يهبُ المائة مرةً بعدَ أخرى، وأمّا المعنى في: (زيدٌ هو المنطلقُ)، فعلى القَصْدِ إلى انطلاقٍ كان مرةً واحدةً، لا إلى جنسٍ من الانطلاقِ، فالتكرُّرُ هناك غيرُ متصوَّرٍ؛ لذا ينبغي الفصل بينَ أن يكون القصد إلى نوعِ فعلٍ، و أن يكون القصد إلى فعلٍ واحدٍ، متعيَّنٍ حالُهُ في المعاني حالُ زيدٍ في الرجالِ في أنه ذاتٌ بعينها [1].

والوجهُ الثالث: يُقصد به **قصرَ المعنى وإقراره في جنسِه على المذكور بما لايدع مجالاً للإنكار أو للشك، فالأمر فيه ليس كما** كان في: (زيدٌ هو الشجاعُ)، فلا يُعتدَّ بشجاعةِ غيرِهِ، ولا كما في قولِه: (هُو الواهبُ المائة المصطفاةَ)، وإنما هو الذي عليه قولُ الخنساء[2]:

إذا قَبُحَ البُكاءُ على قَتيلٍ رأَيْتُ بكاءَكَ الحسنَ الجَميلا

---

(١) ينظر: المصدر السابق ص١٨٠-١٨١.

(٢) ديوانها، ص٩٩. (بعناية وشرح: حمدو طماس).

فهي لم تُرِدْ أنَّ ما عدا البكاءِ عليه ليس بحسَنٍ ولا جميل، ولم تُقَيِّدِ الحسَنَ بشيءٍ، فيتصوَّر أن يُقْصَرَ على البكاءِ كما قَصَرَ الأعشى هبةَ المائة على الممدوح، ولكنها أرادتْ أن تُقِرَّهُ في جنسِ ما حُسْنُهُ الحُسْنُ الظاهرُ الذي لا يُنكِرُه أحدٌ، ولا يشكُّ فيه شاكٌّ[1] .

وللخبر المعرَّفِ بـ(الألفِ واللام) **وجه رابع**: دقيقُ المسلك، عجيب الشأن، له لمحةٌ كالخَلْسِ، ومكانٌ من الفخامة والنبل، وهو من سحر البيان الذي تقصر العبارة عن تأدية حقِّه، والمعوَّلُ فيه على مراجعةِ النفس، واستقصاءِ التأمُّل. وهذا الوجه لا يُقصَدُ به شيءٌ مما تَقدم، وإنما يكون على **معنى الوهم والتقدير**، وأن يصور المتأمل في خاطره شيئاً لم يره، ولم يعلمه، ثم يجريه مُجرى ما عهد وعلم. وإذا كانت الصفة التي يُخَبر بها عن المبتدأ مُجراة على موصوف، فإن هذا المعنى (**الموهوم**) يزداد ظهوراً، ويُلْحَظ ذلك في قول ابن الرومي[2]:

هوَ الرَّجُلُ الَمشْرُوكُ في جُلِّ مَالِه وَلَكِنَّهُ بالمَجْدِ وَالحَمْدِ مُفْرَدُ

---

(١) ينظر: الدلائل ص١٨١.

(٢) ديوانه ص٥٨٩ ، وفيه: (ولكنه بالخير والحمد).

إذ التقدير: كأنه يقول للسامع: فكّر في رجل لا يتميز عُفاتُه وجيرانه ومعارفه عنه في ماله وأخذ ما شاؤوا منه، ثمّ تأمل فلاناً، فإذا حصَّلتَ صورتَه في نفسك، فاعلم أنه ذلك الرجل[1].

والغالب على هذا الضرب؛ أعني: (الموهوم) هو (الذي)، فإنه يجيء كثيراً على أنك

تقدّر شيئاً في وهمك، ثم تعبر عنه بـ(الذي)، كقوله[2]:

أَخوكَ الّذي إنْ تَدْعُهُ لِمُلِمَّةٍ يُجِبْكَ، وَإنْ تَغْضَبْ إلى السَّيْفِ يَغْضَبِ

فهذا ونحوه على أنّك قدّرتَ إنساناً هذه صفته وهذا شأنه، وأحلت السامع على مَن يَعِنُّ في الوهم، من غير أن يكون قد عرف رجلاً بهذه الصفة، فأعلمته أنّ المستحقّ لاسم الأخوّة هو ذلك الذي عرفه، حتى كأنك قلت: (أخوك زيدٌ الذي عرفتَ انّك إنْ تدْعُه لِمُلِمّة يُجِبْك)"[3] .

فهذه هي الأوجه التي يكون عليها (الألف واللام) في الخبر على معنى الجنس كما عرضها الجرجاني في (الدلائل)، ولا يكتفي بذلك بل يعود للتفريق في المعنى بين قولك: (المنطلق زيد)، و (زيد المنطلق)، وقد أشار

---

(١) ينظر: الدلائل ص١٨٢-١٨٣.

(٢) هو لأبي حوط، حُجَيّة بن المضرب السكوني ، والشعر في شرح الحماسة للتبريزي ٩٨/٣ .

(٣) الدلائل: ١٨٤-١٨٥.

البحث إلى هذا الفرق في أثناء الحديث عن (التقديم والتأخير)، والمهمّ هنا أنك متى رأيت اسم فاعل أو صفة من الصفات قد بُدئ به، فجُعل مبتدأ، وجُعل الذي هو صاحب الصفة في المعنى خبراً، فاعلم أنّ الغرض هناك، غيرُ الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خبراً، كقولك: (زيد المنطلق)[1].

ويخالف الجرجاني النحويين الذين يرون أنه: إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فلا فرق بأيهما تبدأ، ويفسر ذلك بأن المبتدأ لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أولاً، ولا كان الخبر خبراً لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه، **ومُثبَتٌ له المعنى**، والخبر خبراً لأنه مسند **ومُثْبَت به المعنى**. فقولك: (زيدٌ منطلق)، أثبتَّ فيه الانطلاقَ لـ(زيد)، وأسندته إليه، فـ(زيد) مثبت له معنى الانطلاق، و(منطلق) مثبت به ذلك المعنى[2] .

إذاً: فالتعريف، وإن كان يأتي وفاء لأغراض نحوية قريبة، فإنّ فيه من اللطف، والفخامة والنُّبل، والسحر، إضافة إلى الغموض، ما وضّحه عبد القاهر بفكره العميق، وبأسلوبه الرصين؛ الأمر الذي يجعلنا نجلّ هذا العالم، ونقدّر جهوده التي كان لها الفضل في هذا الوجود المتميز للتعريف.

ب–التنكير:

---

(١) ينظر: الدلائل ص١٨٧.

(٢) ينظر: المصدر السابق ص١٨٧.

وإذا كان ذاك حال التعريف، فإن للتنكير أيضاً شأنه لدى عبد القاهر، وفيه من الحسن والروعة واللطف ما فيه. فمن ينظر مثلاً إلى لفظة (حياة) من قوله تعالى: ﴿ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﴾[1]، يجد أن لتنكيرها حسناً وروعة ولطفَ موقعٍ لايُقادَرُ قدْرُه، ولا يوجد مع التعريف، بل ويخرج معه أيضاً عن الأريحية والأنس إلى خلافهما، والسبب في ذلك، كما يراه الجرجاني، أن المعنى على الازدياد من الحياة لا الحياة من أصلها، وذلك أنه لا يحرص عليه إلا الحي، فأما العادم للحياة فلا يصح منه الحرص على الحياة ولا على غيرها، وإذا كان كذلك، صار كأنه قيل: (ولتجدنهم أحرص الناس، ولو عاشوا ما عاشوا، على أن يزدادوا إلى حياتهم في ماضي الوقت وراهنه، حياةً في الذي يستَقْبل)، فكما لا تقول هنا (الحياة) بالتعريف؛ إذْ كان التعريف يصلح حيث تراد الحياة على الإطلاق، كذلك الحكم في الآية[2].

وإذا كان هذا حال التنكير مع (حياة) من الحسن والروعة، فكذلك حاله أيضاً مع تنكيرها في قوله تعالى: ﴿ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﯗ[3]، فحَسُن التنكير هنا أيضاً، ولم يحسن التعريف؛ لأن المعنى ليس على الحياة نفسها، ولكن على أنه إذا قَتَل قُتِل، فارتدع بذلك عن القتل، فسلم

---

(١) الآية ٩٦ من سورة البقرة .

(٢) ينظر: الدلائل ص٢٨٨-٢٨٩ .

(٣) الآية ١٧٩ من سورة البقرة .

صاحبه، وصارت حياة هذا المهموم بقتله في مستأنف الوقت مستفادة بالقِصاص، وصار كأنه قد حيي في باقي عمُرِهِ به، وإذا كان المعنى (على حياة في بعض أوقاته)، وجب التنكير وامتنع التعريف، من حيث كان التعريف يقتضي أن تكون الحياة قد كانت بالقِصاص من أصلها، وأن يكون القصاص قد كان سبباً في كونها في الأوقات كافة، وذلك خلاف المعنى وغير ما هو مقصود. وبيان ذلك عند الجرجاني أنك تقول: (لك في هذا غنى) فتنكر إذا أردت أن تجعل ذلك من بعض ما يستغنى به، فإن قلت: (لك فيه الغنى) كان الظاهر أنك جعلت كلَّ غناه به [1].

وذكر الجرجاني موجباً آخر للتنكير؛ إذ ليس كل إنسان له عدوٌّ يهِمَّ بقتله، ولا يتوجب أن يكون القصاص رادعاً له إذا لم يهمّ بالقتل، وفي الوقت ذاته فيه حياةٌ للآخر، وإذا دخل الخصوص، فقد وجب أن يقال (حياة) ولا يقال (الحياة)، كما وجب أن يقال (شفاء) ولا يقال (الشفاء) في قوله تعالى : ﴿ ں ڻ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ﴾ [2].

فالتنكير في بعض الأحيان يضيف إلى التركيب صورة أو معنى أنضر من التعريف، فيكون له في النفس أنس ولطف موقع، ولا سيما أنه قد يعبر عن حالة نفسية خاصة لا يعبر عنها (التعريف).

٤– عبد القاهر الجرجاني بين النحو والبلاغة:

---

(١) ينظر : الدلائل ص ٢٨٩– ٢٩٠ .

(٢) الآية ٦٩ من سورة النحل .

اشتهر الجرجاني بالنحو اشتهاره بالبلاغة، وعُرف أنه إمام النحو في عصره، وسيعقد البحث هنا مقارنة بين عدد مما جاء به الجرجاني من شواهد في (المقتصد) ومثيلاتها في (الدلائل) و(الأسرار)؛ لنرى فيما إذا كان قد عالج تلك الشواهد في مؤلفاته البلاغية كما عالجها في (المقتصد) أم اختلف عنه فيها عما كان عليه فيه.

و سيبدأ البحث **بالشواهد القرآنية**؛ فقد لوحظ لدى تتبع كلٍّ من (الدلائل) و(الأسرار) أنهما حفلا بعدد لابأس به من الشواهد التي ذكرها الجرجاني في (المقتصد)، وسيقتصر البحث على عدد منها في عقد تلك المقارنة، وستكون البداية مع قوله تعالى: ﴿ **فبما رحمة من الله**﴾ [1] فقد ذكر الجرجاني هذه الآية الكريمة في مواضع مختلفة من المقتصد[2]، كشاهد على زيادة (ما)، فجاء بها كمثال على الحروف التي لا تعمل بوجه، وذكر أن (ما) هنا صلة[3]، وأوردها في أثناء توجيه الحديث الشريف: حتى يكون أبواه هما اللذان[4]، فذكر أن (هما) يمكن أن يكون فصلاً لا إعراب له إذا كان بمنزلة (ما) في قوله تعالى: ﴿ فبما رحمة﴾ [5]،

---

(١) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

(٢) ينظر: المقتصد، ص٩١، ٤١٢، ٤٦٩، ٧٥٧، ٨١٠، ٨٥٢، ٨٦٧.

(٣) ينظر: المصدر السابق ص٩١.

(٤) سبق تخريجه.

(٥) ينظر: المقتصد، ص٤١٢.

وفي موضع آخر جعل (ما) في نحو: (إنما زيداً خارجٌ)، لغواً كما هي (ما) في قوله تعالى: ﴿ فبما رحمة﴾ [1]، وجاء بها على أن المزيد لا يكون له أثر في المعنى[2]. وأما في أثناء حديثه عن (اللام) في نحو: (لا أبا لك)، فذكر أنه **معتدّ بها من وجه** وهو أن (الأب) لو كان مضافاً على الحقيقة، لكان معرفة و(لا) لا تنصب المعارف، فلولا أن (اللام) غير داخلة في حكم الزيادة والإسقاط لما جاز نصب (الأب) بـ(لا)، فيقال: (لا أبَ لزيد)، **وغير معتدّ بها من وجه آخر**، ووجه ترك الاعتداد هو ثبات لام الفعل فيه؛ لأنه يعود عند الإضافة، وهنا ذكر الجرجاني أنه لولا أن (اللام) في تقدير الساقط من وجه ومقاربة لـ(ما) في قوله تعالى: (فبما رحمة) لما عاد لام الفعل الذي هو من أعلام الإضافة، وأضاف الجرجاني أن هذا هو معنى قول الشيخ أبي عليّ: واللام مقحمة غير معتدّ بها من جهة ثبات الألف في (الأب)؛ لأن الألف هو لام الفعل[3]. وقد تحدث الجرجاني في (الأسرار) عن الفكرة ذاتها في أثناء رده على الاعتراض القائل إن الكلمة لا تُعرّى من فائدة ما، ولا تصير لغواً على الإطلاق، حتى قالوا: إن (ما) في نحو: ﴿ **فبما رحمة من الله**﴾، تفيد التوكيد، فرد على هذا الاعتراض، وقال: إنّ كون (ما) تأكيداً، نقلٌ لها عن أصلها ومجازٌ فيها، وبعد ذلك قال: "

---

(١) ينظر: المصدر السابق ص٤٦٩.

(٢) ينظر: المصدر السابق ص٧٥٧.

(٣) ينظر: المصدر السابق ص٨١٠.

ولذلك يقول الشيخ أبو علي في الكلمة إذا كانت تزول عن أصلها من وجه ولا تزول من آخر: (معتدّ بها من وجه، وغير معتدّ بها من وجه) كما قال في اللام من قولهم: (لا أبا لزيد)، جعلها من حيث منعت أن يتعرّف (الأب) بـ(زيد)، معتدّاً بها، ومن حيث عارضها لام الفعل من (الأب) التي لاتعود إلا في الإضافة، نحو: (أبو زيد)، و(أبا زيد)، غير معتدّ بها وفي حكم المقحمة الزائدة " [1]. وأورد الجرجاني هذه الآية الكريمة أيضاً حين تحدث عن حذف (لا) في نحو: ﴿ **تالله تفتأ تذكر يوسف**﴾ [2] فذكر أن حذف (لا) في هذا الموضع بإزاء زيادتها في نحو قوله تعالى: ﴿ **فبما رحمة**﴾ [3]. وذكر الآية الكريمة نفسها في (الأسرار) عندما تحدث عن الزيادة التي كالحذف، وقال: إنه لا يجوز أن يقال: "إن زيادة (ما) في نحو:(فبما رحمة) مجاز، أو أن جملة الكلام تصير مجازاً من أجل زيادة فيه؛ وذلك أن حقيقة الزيادة في الكلمة أن تُعرّى من معناها، وتذكر ولا فائدة لها سوى الصلة، ويكون سقوطها وثبوتها سواء" [4].

---

(١) أسرار البلاغة ص٤١٩.

(٢) الآية ٨٥ من سورة يوسف.

(٣) ينظر: المقتصد، ص٨٦٧.

(٤) أسرار البلاغة ص٤١٧.

وتحدّث الجرجاني في (المقتصد) عن حذف المبتدأ، فساق عليه قوله تعالى: ﴿**متاعٌ قليلٌ**﴾ [1] ، فذكر أن (متاعٌ) خبرٌ والمبتدأ محذوف، والتقدير: (تقَلُّبُهم متاعٌ قليلٌ)، وذكر أن الحذف هنا جائز لا واجب، ولو كان في غير التنزيل لجاز اللفظ به جوازاً حسناً، ثم جاء بقوله تعالى: ﴿**فصبرٌ جميلٌ**﴾ [2] ، وقال : إنه أشبه به؛ لأن هذا يستعمل بمعنى الأمر، ويلتزم حذف المبتدأ في هذا الموضع، وتكون الجملة من المبتدأ والخبر بمعنى الأمر كأنه إذا قال : (أمري صبرٌ جميلٌ)، فقد قيل: (اصبر)، وقاس هذا على قولهم: (رحمة الله عليه)، بمعنى: (رحمه الله)، والدعاء بمنزلة الأمر والنهي، إلا أنه استعظم أن يقال: أمرٌ ونهيٌ، فلا يستعمل في هذا الموضع أمري وشأني، وإن كان يجوز في الكلام أن يظهر المبتدأ فيقال: (شأني الصبرُ)، وأضاف أنه ربما يكون على حذف الخبر؛ أي: (صبرٌ جميلٌ أجملُ)[3]. وقد ذكر الجرجاني هاتين الآيتين في (الأسرار)، وذلك في أثناء حديثه عن امتناع ترك الكلام على ظاهره، ولزوم الحكم بحذف أو زيادة، فذهب إلى أنه قد يكون من أجل الكلام نفسه، لا من حيث غرض المتكلم به، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزأي الجملة، كالمبتدأ في نحو قوله تعالى: (فصبرٌ جميلٌ)، وقوله تعالى: (متاعٌ قليل)، وهنا لا بدّ من

---

(١) الآية ١٩٧ من سورة آل عمران.

(٢)الآية ١٨، و٨٣ من سورة يوسف.

(٣) ينظر: المقتصد، ص٣٠٠-٣٠١.

تقدير محذوف، ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه، سواء كان في التنزيل أم في غيره[١] .

وكذلك فقد أورد في (المقتصد) قوله تعالى: ﴿**ولا تمنن تستكثرُ**﴾ [٢]، شاهداً على أن الفعل لم يجزم هنا بعد الأمر الذي لم يضمر فيه الشرط، فهو بمنزلة قولك: (ولاتمنن مستكثراً)، فـ(مستكثراً) حال من الضمير في (تمنن)[٣]. وجاء في (الدلائل) بالآية ذاتها على أن جملة (تستكثر) جاءت حالاً مستغنية عن (الواو)[٤].

وأما قوله تعالى:﴿ **فإذا نُفخ في الصور نفخة واحدة**﴾ [٥]، فجاء بها في (المقتصد) على أن في الفاعل فائدة غير موجودة في الفعل، فذكر أنه في (النفخة) من جهة توقيتها فائدة ليست في (نُفخ)، وأن وصفها بـ(واحدة) تحقيق لتلك الفائدة وتوكيد لها[٦]، وأضاف في مكان آخر من (المقتصد) في (باب الحال) في أثناء تعقيبه على الآية الكريمة نفسها أن

---

(١) ينظر: أسرار البلاغة ص ٤٢٢.

(٢) الآية ٦ من سورة المدّثر.

(٣) ينظر: المقتصد، ص١١٢٥.

(٤) ينظر: الدلائل ص٢٠٥.

(٥) الآية ١٣ من سورة الحاقة.

(٦) ينظر: المقتصد، ص٤٦٠.

قوله (واحدةً) حال مؤكدة، إذ النفخة لا تكون إلا واحدة[1]. ثم عاد في (الدلائل) فعدّ (واحدة) صفة مؤكدة لـ(نفخة)، أريد بها المدح والثناء[2]. فكأن الجرجاني تناول النصب مرة والرفع أخرى، وأظن أن النصب هو الوجه؛ لأن المصادر مؤكدة. وإن كان يجوز الرفع.

و تطالعنا في (المقتصد) آية أخرى أوردها الجرجاني كشاهد على جواز تقديم المفعول به على الفاعل وليس بالأصل، وهي قوله تعالى:﴿ **إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ**﴾ [3]، وذكر الجرجاني أن التقديم والتأخير يكون على قدر العناية والاهتمام، وهذا ما ذهب إليه سيبويه أيضاً، ففي هذه الآية قُدّم (اسم الله) تعالى وهو المفعول، على (العلماء) وهو فاعل، ورأى الجرجاني أن الله تعالى علمنا بهذا الترتيب الأدبَ[4]. وفسر الجرجاني هذا التقديم أيضاً في (الدلائل) بطريقة أظهرت حسه البلاغي، فقال: إن تقديم اسم الله تعالى إنما كان لأجل أن الغرض أن يبيَّن: الخاشون مَنْ هم، ويخبَرَ أنهم العلماء خاصة دون غيرهم، ولو أُخر اسم الله تعالى وقُدِّم العلماء، فقيل: (إنما يخشى العلماءُ اللهَ)، لصار المعنى على ضدّ ما هو عليه الآن، ولصار الغرض بيان المخشيّ من هو، والإخبار بأنه الله تعالى دون

---

(١) ينظر: المصدر السابق ص٦٨٢.

(٢) ينظر: الدلائل ص٣١.

(٣) الآية ٢٨ من سورة فاطر.

(٤) ينظر: المقتصد، ص٣٣٠-٣٣١.

غيره، ولم يجب حينئذٍ أن تكون الخشية من الله تعالى مقصورة على العلماء، وأن يكونوا مخصوصين بها كما هو الغرض في الآية، بل عندها سيكون المعنى أن غير العلماء يخشون الله تعالى أيضاً، إلا أنهم مع خشيتهم الله تعالى يخشون معه غيره، والعلماء لا يخشون إلا الله، وليس هذا هو المعنى المراد[1].

وأما قوله تعالى: ﴿**واسأل القرية**﴾ [2]، فقد استشهد به الجرجاني في كتبه الثلاثة: (المقتصد)[3] و(الدلائل)[4] و(الأسرار)[5] على أن المضاف هنا حُذف وأُقيم المضاف إليه مقامه، والتقدير: واسأل أهل القرية، بيد أنه بيّن في (الأسرار) أن الحكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجر، والنصب فيها مجاز؛ وذلك لأن حديثه كان عن الحذف والزيادة: هل هما من المجاز أم لا.

واستشهد الجرجاني كذلك بقوله تعالى: ﴿**أيّا ما تدعوا**﴾ [6]، فذكرها في (المقتصد) شاهداً على أن (أيّا) تجزم المضارع بعدها، و(ما)

---

(١) ينظر: الدلائل ص٢٣٨-٢٣٩.

(٢) الآية ١٨، ٨٣ من سورة يوسف.

(٣) ينظر: المقتصد، ص٢٩٠، ٣٧١، ٥٨٨.

(٤) ينظر: الدلائل ص٣٠١.

(٥) ينظر: أسرار البلاغة: ٤١٦، ٤٢٠.

(٦) الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

زائدة، وأن التقدير: أيّاً تدعوا، و(تدعوا) خطاب للجماعة دون الواحد، فالأصل: تدعون، وسقط النون للجزم[1]. أما في (الدلائل) فتناولها من زاوية أخرى إضافة إلى تأكيده على زيادة (ما) وأعمل فيها حسه الديني فقال: " من نظَرَ إلى قوله تعالى : (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى)، ثم لم يعلمْ أنْ ليس المعنى في (ادعوا) الدعاءَ، ولكنِ الذِّكرَ بالاسم، كقولك: (هو يُدْعى زيداً)، و(يدعى الأميرَ)، وأنَّ في الكلام محذوفاً، وأنَّ التقديرَ: قُل ادعوه اللهَ، أو ادعوه الرحمنَ، أيَّاً ما تدعوا فله الأسماءُ الحسنى، كان بعَرَض أن يقعَ في الشِّرْكِ من حيثُ إنه إنْ جرى في خاطره أنَّ الكلامَ على ظاهره خرجَ ذلك به – والعياذُ بالله تعالى – إلى إثباتِ مدعوّين، تعالى الله عن أن يكونَ له شريك. وذلك من حيثُ كان محالاً أن تعمدَ إلى اسمين كلاهما اسمُ شيءٍ واحدٍ، فتعطِفَ أحدَهما على الآخر، فتقول مثلاً: (ادعُ لي زيداً الأمير)، و(الأميرُ) هو (زيد). وكذلك محالٌ أن تقولَ: (أيَّاً ما تدعو) وليس هناك إلاّ مدعوٌّ واحدٌ، لأن من شأن (أي) أن تكون أبداً واحداً من اثنين أو جماعةٍ، ومن ثمّ لم يكن له بدٌّ من الإضافة، إما لفظاً وإما تقديراً "[2].

---

(١) ينظر: المقتصد، ص١١٠٩.

(٢) ينظر: الدلائل ص٣٧٥.

وأما ما يتعلق بقوله تعالى: ﴿**فإنها لا تعمى الأبصار**﴾ [1]، فقد أشار الجرجاني في المقتصد إلى أن الضمير في (إنها) مؤنث على معنى القصة[2]، واكتفى بهذا القدر، في حين أضاف في (الدلائل) أن في هذه الآية الكريمة فخامة وشرفاً وروعة، لا يوجد منها شيء فيما لو قيل: فإنّ الأبصار لا تعمى، ورأى أن هذا السبيلُ أبداً في كل كلام كان فيه ضمير القصة[3]، وأضاف في موضع آخر من (الدلائل) أن أبا الحسن أجاز فيها وجهاً آخر، وهو أن يكون الضمير في (إنها) لـ(الأبصار)، أضمرت قبل الذكر على شريطة التفسير. ولا يعني ما ذهب إليه أبو الحسن الاستغناءَ عن (إن) بل الحاجة إليها قائمة كما كانت في الوجه الأول؛ وذلك لأنه لا يقال: (هي لا تعمى الأبصار)[4].

هذه جملة من الشواهد القرآنية التي أوردها الجرجاني في (المقتصد) وجاء بها ذاتها في (الدلائل) أحياناً وفي (الأسرار) أحيانا أخرى، وربما ذكر بعضها في الكتب الثلاثة على ما بيّن البحث، وكثيراً ما ذكرها دون إضافات، وعلى الرغم من ذلك فقد لوحظ أن نَفَسَه في (المقتصد) مختلف بعض الشيء عما هو عليه في (الدلائل) و(الأسرار) ولا سيما ما يتعلق

---

(١) الآية ٤٦ من سورة الحج.

(٢) ينظر: المقتصد، ص٤٢١، ٤٢٦.

(٣) ينظر: الدلائل ص١٣٢.

(٤) ينظر: المصدر السابق ص٣١٧.

بالتقديم والتأخير، أو المجاز، وما يتعلق في الحذف والزيادة في بعض الأحيان.

أما ما يتعلق **بالشواهد الشعرية**، فقد لوحظ أنه جاء على ذكر عدد من شواهد (المقتصد) في (الدلائل) و(الأسرار)، منها قول سعد بن ناشب[1]:

سَأغْسِلُ عنّي العارَ بالسَّيفِ جالِباً علَيَّ قَضاءُ اللهِ ما كان جالِبا

فقد أورده الجرجاني في (المقتصد) في أثناء حديثه عن إعمال اسم الفاعل عمل الفعل، فذكر أن اسم الفاعل فرع على الفعل، ولا يقوى قوّته؛ لأن مراتب الفروع بعد مراتب الأصول، فيجب أن يعتمد اسم الفاعل على واحد من خمسة أشياء[2] ليعمل عمل فعله، منها: اعتماده **على ذي حال**، الذي ساق عليه الجرجاني هذا الشاهد، فذهب إلى أن (جالباً) حال من فاعل (سأغسل)، و (قضاءُ الله) مرفوع به، والذي جوّز أن يكون حالاً من الفاعل، وإنْ كان فعلاً لـ(قضاء الله)، تعلقُ الذكر به، وهو (الياء) في (عليّ)، فعود الذكر عليه جعل الغرض حاصلاً، فصار كقولك: (هذه هندٌ قائماً غلامُها)، وبعد أن ذكر الجرجاني هذا المسوّغ ردَّ على من قال: إن هذا النحو لا يكون حالاً؛ لأن الفعل ليس للأول، وأجاب أن من

---

(١) ينظر: الخزانة ١٤٣/٨ (تحقيق: محمد نبيل طريفي، وإميل يعقوب).

(٢) هي: الموصوف، والمبتدأ، وذو الحال، وهمزة الاستفهام، و(ما) في نحو: ما ذاهبٌ غلاماك. ينظر: المقتصد، ص٥٠٩-٥١٢.

يقول هذا يلزمه أن يقول في قوله تعالى: ﴿ **وهم يلعبون لاهية قلوبهم**﴾ [1]، إن (اللهو) غير منسوب إلى (القلوب)، ولا كائن فعلاً لها، وإذا كان كذلك لزمه أن يقول: وهم يلعبون لاهين، فذهب الجرجاني إلى فساد ذلك، وإلى أن (لاهية) حال من الضمير في (يلعبون) وفعل لـ(القلوب)؛ لأجل أنها من سببهم بالذكر المتعلق بها، وأضاف أنه لو كان كون (جالباً) فعلاً لـ(قضاء الله) يمنع أن يكون حالاً من المتكلم، لوجب ألا يجوز نحو ما جاء من قوله تعالى: ﴿**القريةِ الظالمِ أهلُها**﴾ [2]، لأن الظلم للأهل، وقد وصف باسم الفاعل (القرية)، والدليل على ذلك جرُّ (الظالم)، ولو كان لـ(القرية) حظّ في ذلك بوجه، لوجب أن يقال: القريةِ الظالمةِ، والذي سوّغ أن يكون (الظالم) صفة لـ(القرية) مع كون (أهلها) مرفوعاً به، وفاعلاً له، هو الضمير المتعلق به، ورأى الجرجاني أن التكلّف في هذا النحو بمثابة الدلالة على أنهم يرفعون الفاعل.

وبعد هذا ذكرَ الجرجاني أنّ جَعْل (جالباً) فعلاً لـ(قضاء الله) وحالاً منه، لا يخلو من أمرين: **أحدهما**: أن تجعله وتجعل (علي) متعلقاً بمحذوف كأنه قال: قضاء الله يقع علي جالباً ما كان جالبا، فلم يجوّز الجرجاني هذا الوجه؛ لأن هذا يقتضي أن يكون العامل في (جالبا) ما في

---

(١) الآية ٣ من سورة الأنبياء.

(٢) الآية ٧٥ من سورة النساء.

(علي) من معنى الفعل، والحال لا يتقدم على عامله إذا كان العامل معنى فعل.

والثاني: أن تجعل (علي) متعلقاً بـ(جالبا) كما يتعلق بالفعل إذا قلت: جلب عليّ، وهذا عند الجرجاني أذهب في الاستحالة؛ لأجل أنك إذا جعلت (جالبا) حالاً من (قضاء الله)، احتجت إلى أن تجعل (قضاء الله) مبتدأ، والمبتدأ لا يكون بغير خبر، وهذا بمنزلة أن تقول: قضاء الله جالباً[1].

وإذا كان الجرجاني قد فصل القول في هذا الشاهد في (المقتصد)، فقد اقتصر في (الدلائل) على القول إن (قضاء الله) اسم ظاهر مرفوع بـ(جالبا) الذي هو اسم فاعل اعتمد على ذي حال فعمل عمل الفعل[2].

وإذا ما انتقل البحث إلى شاهد آخر وهو قول أبي النجم العجلي[3]:

قد أصبحت أمُّ الخيارِ تَدَّعي علَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

فقد أورده كشاهد على تقدير (الهاء) في نحو: (عبدُ الله ضربْتُ)، فـ(كلُّه) مرفوع على تقدير: (كلُّه لم أصنعه)، ولولا ذلك لوجب أن ينصب

---

(١) ينظر: المقتصد، ص٥٠٨-٥١١.

(٢) ينظر: الدلائل، ص٢٢٠-٢٢١.

(٣) ديوانه ص ١٣٢.

كما يُنصب إذا قُدّم الفعل فقيل: (لم أصنع كلَّه)[1]. واكتفى بهذا القدر من التعليق والتوضيح في حين أورد الشاهد ذاته في (الدلائل)، وناقشه بطريقة يغلب عليها الطابع البلاغي، فساقه في أثناء الحديث عن (كل) ومجيئها في سياق النفي والإثبات، وذكر أن الجميع قد حمله على أن من رفع إنما أدخل نفسه في شيء يجوز عند الضرورة، من غير أن يكون بحاجة إلى هذه الضرورة لا سيما أنه ليس في نصب (كلّه) ما يكسر وزناً، أو يمنعه من إرادة المعنى المراد، أما الجرجاني فنظر إليه من زاوية مختلفة، ورأى أن الشاعر إنما لجأ إلى الضرورة لحاجته إلى ذلك، وأن النصب يمنعه ما يريد؛ فاستند الجرجاني إلى المعنى ليسوّغ وجهة نظره، وبين أن الشاعر أراد أن زوجته تدّعي عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً البتة لا قليلاً ولا كثيراً ولا بعضاً ولا كلّاً، ولو أن الشاعر نصب (كلّه) لامتنع هذا المعنى الذي أراده؛ لأنه يقتضي أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادّعته بعضَه، فذهب الجرجاني في تفسيره هذا مذهباً بلاغياً، وهذا ما لم يصنعه في (المقتصد)، فذكر أن إعمال الفعل في (كل) والفعل منفي، لا يصلح أن يكون إلا حيث يراد بعضاً كان وبعضاً لم يكن. فإذا قال أحدهم: (لم ألق كلَّ القوم) فهذا يعني أنه لقي بعضاً منهم ولم يلق الجميع؛ فـ(كلّ) في الإثبات يفيد الشمول في الفعل الذي تسنده إلى الجملة أو توقعه بها، ويبين الجرجاني معنى الشمول هنا وهو أنه يمنع أن يكون اللفظ المقتضي الشمول

(١) ينظر: المقتصد، ص٢٣٠.

مستعملاً على خلاف ظاهره ومتجوّزاً فيه، ويضيف أن الإثبات كالنفي، فإذا قلت: (جاءني القوم كلُّهم) كان (كل) فائدة الخبر الذي يتوجه إليه إثباتك، ودليله على ذلك أن المعنى على أن الشك لم يقع في نفس المجيء أنه كان من القوم على الجملة، وإنما وقع في شموله (الكل)، وهذا هو المعني من الكلام. وبعد أن ينتهي الجرجاني من البرهنة على أن النصب في (كلّه لم أصنع) يقتضي أن يكون المعنى على أنه صنع من الذنب بعضاً وترك بعضاً، يذكر أن الرفع على خلاف ذلك، وأنه يقتضي نفي أن يكون قد صنع منه شيئاً، وأتى منه قليلاً أو كثيراً[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الجرجاني قد أورد هذا الشاهد في (الأسرار) بيد أنه لم يعقّب عليه بشيء ذي بال[2].

ومن الشواهد التي كررها الجرجاني في (المقتصد) و (الدلائل) و (الأسرار): قول النابغة الجعدي[3]:

وكيفَ تُواصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ خَلالَتُهُ كأَبِي مَرْحَبِ

---

(١) ينظر: الدلائل ص٢٧٨-٢٨١.

(٢) ينظر: أسرار البلاغة ص٣٨٩.

(٣) ديوانه ص ٢٦. والخلالة: الصداقة، وأبو مرحب: قيل : كنية عرقوب، وكنية الذئب.

فقد جاء به الجرجاني شاهداً في (المقتصد) على حذف المضاف ونيابة المضاف إليه عنه، والمراد: كخلالة أبي مرحب[1]، ومثله قال في (الدلائل)[2] دون أن يفصل في الموضعين.

ومثل ذلك فعل في تعليقه على بيت ذي الرّمّة:

كأنَّ أصْواتَ من إيغالِهِنَّ بِنا أَواخِرِ المَيْسِ أصواتُ الفَراريجِ

فاستدلّ به في (المقتصد) على أنه يتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره، فيُقَدّم على الاسم في نحو: (إن في الدار زيداً)؛ لأنهم يفصلون به بين المضاف والمضاف إليه كما في قول ذي الرمة، والتقدير: كأنّ أصواتَ أواخرِ الميس أصوات الفراريج[3].

وذكر الشاهد نفسه في (الأسرار) برواية(إنقاضُ الفراريج)، والمعنى واحد؛ أي: أصواتها، وقدّر التقدير ذاته[4].

ويلاحظ مما ذكر أن الجرجاني اختلف في تناوله للشواهد ما بين مؤلفاته النحوية والبلاغية، فتارة يفصل القول في (المقتصد) أكثر من غيره، وتارة يكتفي فيه بإشارة سريعة وثالثة يتساوى تناوله للشاهد هنا وهناك،ورابعة يغلب على شواهد (الدلائل) و(الأسرار) الطابع البلاغي،

---

(١) ينظر: المقتصد، ص٣٧٠.

(٢) ينظر: الدلائل ص٣٠١.

(٣) ينظر: المقتصد، ص٤٤٧.

(٤) ينظر:أسرار البلاغة ص٩١.

فيعرضها عرضاً جميلاً يضفي عليها حياة غير التي هي عليه في (المقتصد) ولاسيما ما يتعلق بالتقديم والتأخير والمجاز.

٥-أثر نظرية النظم في شرح عبد القاهر الجرجاني (كتاب المقتصد):

إنّ(كتاب المقتصد) في شرح الإيضاح آخرُ كتب عبد القاهر النحوية، وأهمها، وهو كتاب يكشف عن شخصية الجرجاني النحوية الفذة، ومكانته في النحو، وكان تأليفه قبل دلائل الإعجاز الذي وصفه بقوله: "هذا كلام وجيز يطلع به الناظر على أصول النحو جملة وكل ما به يكون النظم دفعة " (١).

ونبدأ من حيث انتهى الجرجاني فنقول: إن نظرية النظم التي عني بها الجرجاني في دلائله عناية خاصة، قد سيطرت على فكره زمناً، وجالت في ذهنه حتى توصل أخيراً إلى معالمها، فعُدّت فتحاً في مجال الدرس النحوي والبلاغي .

والقارئ(كتابَ المقتصد) لعبد القاهر، يرى فيه إرهاصات تنبئ عن ميلاد وشيك لهذه النظرية، لكنها لم تكن قد نضجت في ذهنه بعد، ولو تتبعنا هذا الكتاب، لوجدنا فيه أمثلة تؤيد ذلك وهي -على قلتها- تعطينا مؤشراً إلى وجود هذه النظرية في ذهنه، مما جعلها تؤثر في بعض الأحيان في شرحه للإيضاح ، ومعالجة بعض القضايا النحوية بما يتوافق مع أصولها.

---

(١) الدلائل ص٣ .

وللتدليل على صحة هذا الكلام يسوق البحث بعض الأمثلة مما جاء في المقتصد والتي منها توجيهه قوله تعالى :﴿ **ورهبانية ابتدعوها**﴾[1]، فذكر الجرجاني أنه لا يخلو من أمرين: **أحدهما**: أن تكون (الرهبانية) منصوبة بالعطف على قوله: (ورحمةً)، **والثاني** : أن تكون منصوبة بإضمار فعل يفسره الظاهر، كما كانت (الأرض) في قوله تعالى: ﴿ **والأرضَ بعد ذلك دحاها** ﴾[2] كذلك .

فأبطل الوجه الأول؛ لأن عطف قوله: (رهبانية) على قوله: (ورحمة) يوجب أن تُجعل (ابتدعوها) صفة لها فيصبح المعنى : (ورهبانية مبتدعة لهم)، وهذا غير جائز؛ لأن (الرهبانية) لو كان حكمها حكم (الرحمة) فإنها ستوصف بأنها مبتدعة من جهتهم . **وأجاز الوجه الثاني** وهو أن تكون (رهبانية) منصوبة بفعل مضمر يفسره الظاهر، فيكون التقدير: (وابتدعوا رهبانية ابتدعوها)، كما كان التقدير في قوله تعالى: ﴿ والأرضَ بعد ذلك دحاها ﴾ : (ودحا الأرض بعد ذلك دحاها). ورأى الجرجاني أن الذي حسّن إضمار الفعل (ابتدعوا)، أنّ ما قبله فعل فيراعى المشاكلة بأن يكون المعطوف جملة من الفعل، كما أنّ المعطوف عليه الذي هو قوله: (جعلنا) كذلك، وأضاف أنه لو لم يضمر هذا الفعل، لقيل: (ورهبانيةٌ

---

(١) الآية ٢٧ سورة الحديد وتمامها: (وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوها)

(٢) الآية ٣٠من سورة النازعات .

ابتدعوها) فرفع بالإبتداء، وذلك يبطل المشاكلة لعطفك جملة من الاسم على جملة من الفعل(١).

ومن أمثلة النظم في (المقتصد) أيضاً ما قاله الجرجاني في بيتي أبي النجم العجلي الآنفي الذّكر (٢):

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخيارِ تَدَّعي عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّه لَمْ أَصْنَعِ

فالمعنى يقتضي رفع: (كلُّهُ) على تقدير الضمير العائد في (لم أصنعه)؛ أي: كلُّه لم أصنعه، ولولا ذلك، لوجب أن ينصب، كما نصب إذا قال: لم أصنع كلَّهَ، فقدّم الفعل (٣) .

وتناول الجرجاني في (الدلائل) الشاهدَ نفسَه، ولكن بتوسّع أكثر، فقال: " قد حمله الجميع على أنه أدخل نفسه منْ رَفْعِ (كلّ) في شيء إنما يجوز عند الضرورة، من غير أن كانت به إليه ضرورة، قالوا: لأنه ليس في نصب (كلّ) ما يكسر له وزناً، أو يمنعه من معنى أراده، وإذا تأملت وجدته يرتكبه، ولم يحمل نفسه عليه إلا لحاجة له إلى ذلك، وإلا لأنه رأى النصبَ يمنعه ما يريد، وذاك أنه أراد أنها تدّعي عليه ذنباً لم يصنع منه شيئاً

---

(١) ينظر : المقتصد ص٢٣٩ – ٢٤٠ .

(٢) ديوانه ص ١٣٢.

(٣) ينظر المقتصد ص٢٣٠ .

البتة، لا قليلاً، ولا كثيراً، ولا بعضاً، ولا كُلاً، والنصب يمنع من هذا المعنى، ويقتضي أن يكون قد أتى من الذنب الذي ادّعته بعضَه" (١).

وأضاف الجرجاني تفسيراً لما ذهب إليه، وهو أن إعمال الفعل في (كلّ) والفعل منفي، يقتضي أن يكون قد حصل بعض منه ولم يحصل بعضه الآخر، ففي قولك: (لم ألقَ كلَّ القوم)، و (لم آخذْ كلَّ الدراهم)، يكون المعنى أنك لقيت بعض القوم، ولم تلق الجميع، وأخذت بعضاً من الدراهم، وتركت الباقي، وليس المعنى أنك لم تلق واحداً من القوم، ولم تأخذ شيئاً من الدراهم(٢).

ويظهر أثر النظم أكثر ما يظهر في تعليقه على بيت كُثَيِّر عزّة(٣):

قَضَى كُلُّ ذِيْ دَيْنٍ فَوَفّى غَرِيْمَهُ وعزّةُ ممطولٌ مُعَنّى غَرِيمُها

فذكر الجرجاني أن في الاستدلال بهذا البيت أدنى أشكال(٤)، ووجهه أن قوله: (عزة): مبتدأ، و(ممطول): خبره، و(معنّى) كذلك. وكل واحد منهما فعل (للغريم), فالمعْنَى: يُمطَل غريمُها ويُعَنّى غريمُها، وكل واحد

---

(١) الدلائل ص ٢٧٨ .

(٢) ينظر: الدلائل ص٢٧٨.

(٣) سبق تخريجه

(٤) ينظر المقتصد, ص ٣٤٠.

من (ممطول) و (معنّى) يقتضي اسماً يرفعه، فلا يخلو (غريمها) من أن يرتفع بالأول الذي هو (ممطول)، أو بالثاني الذي هو (مُعَنّى)[1].

فلا يجوز رفعه (بممطول)؛ لأجل أنك لو رفعته به لكان مقدماً في النية، نحو أن تقول: (وعزةُ ممطولٌ غريمُها)، وإذا تقدم وجب إضماره في (مُعَنّى) الذي هو بعده كما يُضمر في قولك: (أكرمتُ وأكرمني عبدَ الله)، إذا نصبتَ (عبد الله) بالأول الذي هو (أكرمتُ)، و (مُعَنّى) قد جرى خبراً على (عزة) وهو فعل لغيرها. **واسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له أُبرز ضميره،** كقولك: (هندٌ زيدٌ ضاربتُه هي)، فلو كان في (مُعَنّى) ضمير، لوجب أن يبرز، فيقال: (وعَزَّةُ ممطولٌ مُعَنّى هو غريمُها)؛ لأن (غريمها) إذا كان مرفوعاً بـ(ممطول) كان بمنزلة قولك: (وعزةٌ ممطولٌ غريمُها)، فكما أنك إذا أتيت بـ (مُعَنّى) بعد (غريمها)، وجب أن تقول: (وعزةُ ممطولٌ غريمُها معنّى هو)؛ لأنه قد جرى على (عزّة) وهو فعل (للغريم)، كذلك يجب أن تقول: (مُعَنّى هو)، إذا رفعت (غريمها) بـ(ممطول) لكون (غريمها) مقدماً في النية، فلما لم يكن في البيت هذا الضمير، عُلم أن (غريمها) مرفوع بالثاني الذي هو (معنّى)، وأن (ممطول) قد أُضمر له فاعل، حتى كأنه قيل: (وعزةُ ممطولٌ غريمُها مُعَنّى غريمُها).

---

(١) ونحوه وردَ في بردة كعب، للتفصيل: الإرزن الرومي، أحمد بن عثمان (شرح بانت سعاد) تحقيق أسامة اختيار، دار إلهيات، أنقره، ٢٠٢٣، ١٠٥.

ثم يتخيل الجرجاني كعادته معترضاً يعترض عليه بقوله: فإن قلت: إنك إذا أضمرت (غريمها) في (ممطول) وجب عليك أن تبرز الضمير فتقول:(وعزةُ ممطولٌ هو معنّى غريمُها)؛ لأنك زعمت فيما مضى أن الفاعل لا يحذف حذفاً بل يضمر، وقلت: (ضربوني وضربت قومك) ولم تجوّز (ضربني وضربت قومك) بالحذف، وإذا كان كذلك كان في (ممطول) ضمير (للغريم) هو خبر لـ(عزة) فيجب إظهاره. وبعد ذلك أجاب الجرجاني عن هذا الاعتراض بأنّ الواجب أنّ ذلك لا يجب؛ لأجل أنهم أرادوا في هذا الإضمارَ والاختصارَ والإيجازَ. فلم يقولوا: (ضربني عبدُ الله)، وضربت عبدَ الله)، وقالوا: (ضربني وضربت عبدَ الله)، لئلا يُعَرّى الكلام من الاختصار.

وأضاف الجرجاني أيضاً أن الضمير المنفصل بمنزلة (زيد) و(عمرو)، في كونه اسماً ظاهراً، فلمّا كان إظهار الضمير في نحو: (وعزةُ ممطولٌ هو مُعَنّى غريمُها)، يؤدي إلى مثل ما وقع الفرار منه، إذْ كان (هو) اسماً منفصلاً كـ(غريمها)، تُرِك وحَسُنَ ذلك؛ لأجل أن ذكر الاسم في الثاني وهو (غريمها) يدل على أن الفعل ليس للمبتدأ، حتى لو وضعت موضع (عزة) اسماً مذكراً مثل (غريمها)، فقلت: (وزيدٌ ممطولٌ مُعَنّى غريمُهُ)، عُلم أنّ الفعل ليس لـ(زيد)؛ إذْ لو كان (الممطول) له لكان (المعَنّى) كذلك، لاتفاقهما في المعنى، ولو كان (المعَنّى) له، لم يُرفع به (الغريم) [1].

(١) ينظر : المقتصد ص ٣٤٠-٣٤١ .

ولعلّ خير مثال يوضح أثر نظرية النظم في شرح الجرجاني، ما قاله في بيت أمرئ القيس[1]:

فَلَوْ أَنَّ ما أَسْعى لأَدْنى مَعِيْشَة كَفَانِيْ وَلَمْ أطلُب قَليلٌ مِنَ المالِ

بدايةً جاء الجرجاني بالبيت الذي بعده وهو قوله:

ولكنّما أسعى لمجد مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثّل أَمْثَالي

وذلك لحاجته إليه في توضيح ما يريد، ثم ذكر أن قوله: (فلو أن... البيت) لا يخلو من أحد أمرين: إمّا أنْ تعمل (لم أطلب) في (قليل من المال) فتنصبه أو تعمل فيه (كفاني) فترفعه، فلا يجوز أن تعمل (لم أطلب)؛ لأنه لو فعل ذلك لكان التقدير: (كفاني قليلٌ من المال ولم أطلب قليلاً من المال)، وهذا متناقض؛ لأنه إذا جعل القليل من المال كافيه كان من المحال أن يقول بعد: (ولكنما أسعى لمجدٍ مؤثلٍ).

ثم جاء الجرجاني ببيان آخر ليوضح صحة ما ذهب إليه، وهو أنّ (لو) معناه: امتناع الشيء لامتناع غيره. فقوله: (فلو أن ما أسعى): بمنزلة قولك: (فلو سعيت كفاني)، وإذا كان كذلك علمت أن الكفاية ممتنعة لامتناع السعي الكائن لأدنى معيشة. وإذا امتنعت الكفاية، كان (لم أطلب) دليلاً على ثبات الطلب؛ لأن (لم أطلب) نفي الطلب، وإذا امتنع نفي النفي حصل الإيجاب، فإذا قلت: (لو جئتني لم أضربك)، كان (الضرب) ثابتاً؛ لأجل أنّ (لم) تفيد النفي، فإذا وقع في جواب (لو) كان

---

(١) ديوانه ص ٣٩

قد امتنع نفي الضرب، وإذا امتنع نفي الضرب ثبت (الضرب) فالمثبت بعد (لو) منفي، والمنفي مثبت.

وذهب الجرجاني إلى أنك لو أعملت (لم أطلب) في (قليل) فقلت مثلاً: (فلو سعيت لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليلاً من المال)، كنت ناقضت من وجهين: **أحدهما**: أنّ (كفاني) إذا وقع في جواب (لو) كان المعنى أن الكفاية ممتنعة، فإذا أعملت (لم أطلب) في (قليل) كنت قد أثبت الطلب، كما يكون ذلك في قولك: (فلو سعيت لم أطلب قليلاً من المال)، وهذا ظاهر التناقض؛ لأنه إخبار مرة بأن السعي ليس لأدنى معيشة وأن القليل من المال لا يكفيه ، ومرة بأنه يطلب القليل من المال. **والوجه الثاني** من التناقض: ما صرّح به في البيت الآخر، وإذا كان كذلك كانت الكفاية من القليل ممتنعة منفية، وطلب الملك ثابتاً[1].

ومن أمثلته أيضاً ما قاله في الحديث المروي: (**كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه، وهما اللذين**)[2] وجّه الجرجاني هذا الحديث فقال: أعلم أن قوله عليه السلام: (كل مولود يولد على الفطرة)، الغرض منه قوله: (حتى يكون أبواه هما اللذان)، فهو يحتمل **أربعة أوجه**: **أحدها**: أن ترفع (أبواه) بـ (يكون)،

---

(١) ينظر المقتصد ص ٣٤٣-٣٤٤ .

(٢) سبق تخريجه.

وتجعله اسمه وتجعل (هما) مبتدأ و (اللذان) خبره، ثم تجعل الجملة التي (هما اللذان) في موضع بأنها خبر (يكون).

والوجه الثاني: أن تجعل (أبواه) اسم (كان)، وتجعل (هما) فصلاً، والفصل ألا يكون له إعراب ويكون ثبوته وسقوطه واحداً، تقول: (كان زيدٌ هو المنطلق)، كما تقول: (كان زيدٌ المنطلق)، فكذلك تنصب (اللذين) على خبر (يكون)، وتُنزّل (هما) منزلة غير الملفوظ به، حتى كأنه قال: (حتى يكون أبواه اللذين يهوّدانه).

الوجه الثالث: أن تجعل في (يكون) ضميراً يعود إلى (المولود)، وتجعله اسم (كان)، وتجعل (أبواه) مرفوعاً بالابتداء، وتجعل قوله: (هما اللذان) جملة من مبتدأ وخبر مرفوعة الموضع لكونها خبر المبتدأ الذي هو (أبواه)، ثم تجعل الجملة التي هي قولك: (أبواه هما اللذان) في موضع نصب بأنها خبر (كان)؛ لأنك أعطيت (كان) اسماً وهو ضمير المولود.

الوجه الرابع: أن تجعل في (يكون) ضميراً، وترفع (أبواه) بالابتداء كما ذكرنا إلا أنك تجعل (هما) فصلاً، ولا تجعله مبتدأ ثانياً، وتجعل (اللذان) خبر (أبواه) ثم تجعل الجملة التي هي (أبواه اللذان) في موضع نصب بأنها خبر كان، ولا يكون لقولك (هما): إعراب؛ لأنه إذا كان فصلاً كان بمنزلة (ما) في قوله تعالى: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ**﴾(١). وإذا رفعت (أبواه) بـ(يكون)، وقلت: (حتى يكونَ أبواه هما اللذان)، لم يجز أن يكون (هما)

---

(١) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

فصلاً؛ لأنه إذا كان فصلاً كان بحكم الساقط، فيجب أن تنصب (اللذان) بأنه خبر (يكون)، فإذا لم تنصب (اللذان) مع جعلك (أبواه) اسم (كان)، لم يجز في (هما) إلا أن يكونا رفعاً بالابتداء. ويكون (اللذان) في موضع خبره، وكذا إذا نصبت فقلت: (حتى يكونَ أبواه هما اللذين)، لم يجز في (هما) إلا أن يكون فصلاً جارياً مُجرى الساقط، إذْ لو جعلته مبتدأ، لوجب أن ترفع (اللذان) فتجعله خبره[1]

ومن الأمثلة التي تدل على أثر النظم في المقتصد أيضاً ، ما تَفرَّد به الجرجاني من تصحيحٍ وتوضيحٍ للتخليط الذي وقع في تفسير قول يزيد بن الحكم الثقفي[2]:

فليتَ كَفَافاً كان خيرُك كُلُّه وشرُّك عّني ما ارتوى الماء مُرتوي

(١) ينظر: المقتصد ، ص٤١١- ٤١٢ .

(٢) سبق تخريجه ص٢٠٦.

فقال: " اعلم أنّ هذا البيت قد وقع في تفسيره تخليط من جهة النقل، فليس يتصور منه شيء والصحيح ما أذكره لك"[1]

وشرع الجرجاني بعد ذلك بتوجيه قوله (كفافاً)؛ ليسفر عن ذلك التخليط، فذكر أنه لا يخلو من أحد أمرين: أما أن يكون منصوباً بـ(ليت)، أو يكون خبراً مقدماً على (كان)، فإن جُعل خبراً لـ(كان) رُفِع قوله: (خيرك وشرّك)، فيكون قولك: (فليت كان خيرُك كلُّه وشرُّك كفافاً عني)، بمنزلة قولك: (مكفوفين عني)؛ لأن (الكفاف) مصدر، فيقع على الواحد والاثنين والجميع كقولك: (رجلان عدلٌ)، و(قومٌ عَدْلٌ)، ويكون في (ليت) إضمار الحديث والشأن؛ لأنه إذا نُصِبَ (كفافاً) بـ(كان) نُوِي به التأخير، فيلي (ليت) نحو: (ليت كان خيرُك كلّه وشرُّك كفافاً)، وإذا وليه الفعل لم يكن بُدّ من إضمار الأمر، نحو: (ليته كان)، وإن نُصِب (كفافاً) بـ(ليت) لم يكن من هذا الباب، وكان اسم (ليت)، وقوله (كان خيرك كله وشرّك) في موضع خبره، ويجب نصب (خيرك) و(شرك)؛ لأنك تجعل في (كان) ضميراً لـ(كفاف)، وإذا جعلت في (كان) ضميره لم يرتفع به (خيرك)، ووجب نصبه بأنه خبر كان، فكأنه: (فليت شيئاً مكفوفاً كان هو خيرَك كلَّه وشرَّك)، ويجري مُجرى قولك: (فليت خيرَك كلَّه وشرَّك كانا مكفوفين عني)، في المعنى.

---

(١) المقتصد، ص٤٦٦.

و ذهب الجرجاني إلى أن الوجه الثاني فيه تعسّف، وأن الوجه الأول أوضح منه، وأمّا قوله: (ما ارتوى الماء مرتوٍ)، فرأى أنه في موضع نصب على كل حال؛ لأنه ظرف كقولك: (لا أفعل ذلك ما حنّت النّيب)، فالمعنى: (فليت الأمرَ كذلك وقتَ ارتواءِ الماءِ مرتوٍ)، و(ارتوى) بمعنى: (استقى)، وختم الجرجاني حديثه مثلما بدأ، فأشار إلى أنه لا اعتماد على ما جاء في الكتاب من تفسير لهذا البيت لأنه مخلط (١).

وقد بيّن البحث سابقاً أن كل تغيير أو إضافة في بنية الجملة يقابله تغييرٌ في المعنى، ولاشك في أن هذا نتاج لنظرية الجرجاني في النظم والتي يُلْمَحُ أثرُها أيضاً في تعليقه على مثال أبي علي: (كلّ رَجُلٍ يأتيني فله درهمٌ)، فـ(كل رجل): مبتدأ، و (يأتيني): صفته، و (له درهم)، في موضع الخبر، وأدخل الفاء لمعنى الجزاء، إذْ هو بمنزلة قولك: إنْ يأتني رجلٌ فله درهم.

ويرى الجرجاني أن النكته في الإتيان بالفاء وتركه في جميع الباب، أنك إذا قلت: (الذي يأتيني فله درهمٌ)، و(كل رجل يأتيني فله درهم)، كان المعنى أن (الدرهم) قد استُحق بـ(الإتيان)، كما يكون إذا قلت: (إن يأتني إنسانٌ فله درهمٌ)، وإذا أسقطت الفاء، فقلت: (الذي يأتيني له درهم)، و(كلُّ رجلٍ يأتيني له درهمٌ)، لم يقتضِ اللفظ أن يكون (الدرهم) مستحقاً بـ(الإتيان)، وكان الظاهر أنه بمنزلة قولك: (زيدٌ له درهم)، ولو

(١) ينظر: المصدر السابق ص ٤٦٦-٤٦٧ .

قلت: (كلُّ رجلٍ أخوه منطلقٌ فله درهمٌ)، **لم يجز لعدوله عن أصل الجزاء وهو الفعل**، كما لم يجز: (الذي أخوه منطلقٌ فله درهمٌ) (١).

ومن أثر نظرية النظم أيضاً: ما جاء به الجرجاني من تعليق على الاستثناء الناقص في نحو:(ما جاءني إلا زيدٌ)، و(ما رأيت إلا زيداً)، و(ما مررت إلا بزيد)، فرأى أن هذا بمنزلة أن تقول:(جاءني زيدٌ)، و(رأيت زيداً)، و(مررتُ بزيد)، فليس لـ (إلا) عمل لفظاً، ولم يغير شيئاً من اللفظ، وإنما غير المعنى، وذلك أن قولك: (جاءَني زيدٌ)، لا يدلُّ على أن غيره لم يأتك، فإذا قلت: (ما جاءني إلاّ زيدٌ)، كان (إلا) دالاً على تخصّص المجيء بـ(زيد)، فـ(إلا) في هذا الموضع بمنزلة سائر الحروف التي تغيّر المعاني من دون الألفاظ، نحو: (هل)، فعندما يقال: (هل زيدٌ أخوك ؟)، عندئذٍ يكون لـ(هل) تأثير في المعنى من دون اللفظ (٢).

إضافة إلى ما سبق من أمثلة حول النظم، يطالعنا في (المقتصد) مثالٌ، يؤكد حِرْص الجرجاني على إبراز الفروق في المعنى الناتج عن الفروق في الحالات الإعرابية ما بين رفع، أو نصب، أو جرٍّ، بحسب ما يقتضيه

---

(١) ينظر: المقتصد، ص ٣٢٥ .

(٢) ينظر : المصدر السابق ص ٧٠١ .

المقام، وما يحتمل من وجوه، ولا سيما أن النظم ما هو إلا توخي معاني النحو، وهذا المثال هو قول ميسون [1]:

لَلُبْسُ عباءَةٍ وتَقَرَّ عيني

التقدير: (لَلُبْسُ عباءَةٍ و أن تَقَرَّ عيني أحبُّ)؛ لأن الغرض أن يجمع بين لبس العباءة وقرّة العين، فيقال: إنهما جميعاً أحبّ من لبس الشفوف، وليس المقصود أن لبس العباءة أحبّ من لبس الشفوف مقرّباً من قرّة العين، فلو رُفع (تقرَّ) لكان التقدير: (لَلُبس عباءة أحبُّ إلي من لبس الشفوف) ثم تقول: (وتقرُّ عيني)، وليس هذا دليل على أن المحبّة تحصل من لبس العباءة مقترناً بقرّة العين، والواو هنا ليس للعطف فقط، وإنما هو متضمن لمعنى (مع) فكأنه قال: (للبس عباءة مع قرة العين أحب إلي..) [2].

والنتيجة أن أثر النظم ظهر وتبدّى في بعض الأمثلة التي ساقها الجرجاني في (المقتصد)، فكشفت تلك الإرهاصات عن بعض ما كان يجول في ذهن الجرجاني حول هذه النظرية .

ومما سبق تتبين لنا نظرةُ الجرجاني إلى النحو، فهي نظرةٌ ذاتُ نزعة تقليدية حيناً، تماشت مع ما كان سائداً آنذاك، وقد جسّدها في

---

(١) ميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية بن أبي سفيان و أم ابنه يزيد,و تمامه أحب إلي من لُبس الشفوف , و البيت منسوب إليها في الخزانة ٣ | ٥٩٢ .

(٢) ينظر : المقتصد ص ١٠٥٨- ١٠٥٩

مؤلفاته النحوية التقليدية، فضمّنها قضية العامل، وما يتمخض عنها من إعراب يلحق أواخر الكلم، وهي نظرة ذات نزعة تجديدية حيناً آخر، سكب فيها الجرجاني عصارة فكره النحوي ممزوجاً بفكره البلاغي والعَقَدي وحسه النقدي، فخرج بنظريته في (النظم) التي ضمّنها آراءه بعد معاودة فكر وطول تأمل، منطلقاً فيها من أن الألفاظ أوعية للمعاني وخادمة لها، فليس المقصود بهذا النظم ضم الشيء إلى الشيء كيفما جاء واتفق، بل لابد فيه من اقتفاء آثار المعاني، فلا نظم ولاترتيب للكلم حتى يتعلق بعضها ببعض، ويأخذ بعضها بسبب من بعضه الآخر، فلا تكون العناية بمدلول الكلمة وحدها بمعزل عن التركيب، ولابد للكلمات المؤلفة لهذا النظم من أن تتلاقى معانيها على الوجه الذي يقتضيه العقل، و أن تخضع كذلك للقوانين التي يقتضيها علم النحو، فليس النظم شيئاً إلا توخي معاني النحو.

وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين

الخاتمـة

بداية وقبل كل شيء، فقد كشف البحث عن أهمية كتاب (المقتصد) وبيّن قيمته النحوية، وأنه ليس كما نعته القفطي بأنه مقتصد من مثله ولو شاء الجرجاني لأطال، بل هو شرح وافٍ جاء على كل ما ذكره الشيخ أبو علي، وفصّل القول فيه، وأسهب في مواضع كثيرة، وقلّب الفكرة من جميع جوانبها، وأشبعها درساً بما يتناسب مع ما تقتضيه المهمة التعليمية التي كانت الغاية من تأليف متنه؛ أعني : الإيضاح، فجاءت أهميته وقيمته منه نفسه أيضاً، وليس بوصفه شرحاً للإيضاح فحسب. إضافة إلى ذلك فقد توصل البحث إلى ما يلي:

- كشف البحث عن المصادر التي غذت جسد (المقتصد) ولا سيما كتاب سيبويه الذي كان شديد الحفاوة به.

- عني الجرجاني بالاحتجاج بالقرآن الكريم، و لم يكن لجنس الشاهد أثر في أوليته لديه، ولم يكن الشاهد القرآني وحده كافياً لإقامة الحكم عنده، فقدمه تارة وقدم غيره عليه تارة أخرى؛ بيد أنه لم يكن له منهج واضح في الاستشهاد به؛ إذ كثرت الآيات في باب وقلت في آخر وكادت تنعدم في ثالث.

- تابع النحويين الأوائل في عدم الإكثار من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف وقوى بذكره أدلته السماعية على خلاف ما هو الحال عليه

في الشواهد القرآنية والشعرية وكلام العرب.

- رجّح السماع على القياس، واهتم بالمعنى وعلل بفساده.

- كانت شواهده منتزعة من شعر الجاهليين ومَن بعدَهم إلى نهاية عصر الاحتجاج، إلا أنّه لم يتتبّع خُطا شيخه أبي عليٍّ فيها كلها.

- كان له قصب السبق في إنشاد شاهد لم يُلْحَظ في كتب العربية قبله.

- لم يُعْنَ كثيراً بنسبة الشواهد إلى أصحابها، واحتج بالشعر مجهول القائل، إن كان راويه ثقة، واقتطع أجزاء من بعض الشواهد.

- بدا موقفه من الضرورة واضحاً جلياً، فلم يخرج فيها عما ذهب إليه الأقدمون من أنها معاودة أصل مهجور.

- لم يَسِرْ على نَسَقٍ واحدٍ في استشهاده بالشواهد الشعرية، سواء أكان ذلك ضمن الأبواب مجتمعة أم كان ضمن الباب الواحد.

- لم يكن الشاهد الشعري وحده كافياً لإقامة الحكم عنده، فقدّمه مرّة، وأقام الحجة في أخرى استناداً إلى المصادر الأخرى من القرآن الكريم وكلام العرب، وأيضاً لم يكن له منهجٌ واضحٌ في ذلك.

- لم يرق احتجاجه بالمثل إلى احتجاجه بالقرآن الكريم والشعر.

- بدا الجرجاني عالماً بلغات العرب، فعزا أقوالاً إلى قبائل بعينها، وصرّح بنسبة أخرى إلى العرب، وذكر تقديراتها وبعض مصادرها، إضافة إلى نسبة أكثرها إلى العرب على وجه العموم.

- عرض في المقتصد جملة من مستويات المسموع كالغالب والكثير والمطرد، والشاذ، والقليل، وذكر مراتب أخرى للمسموع تمثلت بالبعيد من الاستعمال، والبعيد من القياس غير موجود في الاستعمال، والذي يُسمع ولا يقاس عليه، وكذلك ما ترك استعماله، بيدّ أنه ظهر لديه تداخل في بعض تلك المصطلحات حيث أنزل بعضها منزلة بعض، فلم تستقلّ لديه استقلالاً تامّاً.

- عني بالقياس ولا سيما ما يتعلق بالأصل والفرع، وتمسك بأصل الكثرة وعدّه من المرجّحات.

- رفض الأصل المقيس عليه لعدم السماع به، وخالف أقيسة الكوفيين، وقاس الظواهر اللغوية على ظواهر الحياة المادية والاجتماعية كما قاس على نواح إنسانية، وعلى المحسوسات، بيد أنه لم يقس على الضرورة.

- تأثر الجرجاني بالمنطق وعلم الكلام؛ ولذا آنَسَ أسلوب الجدل والنقاش والفرض والتخييل، وعني بالتعليل، فجاء تعليله مصطبغاً بالصّبغة المنطقية، فسار بذلك على نهج من سبق من النحاة الذين نهجوا هذا النهج.

- لجأ إلى الإجماع بوصفه أصلاً من أصول الاحتجاج، وإن لم تلمح له في (المقتصد) آثارٌ كثيرة مقارنة بباقي الأصول الأخرى، وأشار إلى أن كلام العرب حجّة بلا منازع، وإلى أن إجماع النحاة حجة، وإن كان مقيداً.

- كانت مصطلحات الجرجاني في الأعمّ الأغلب أوضح من مصطلحات أبي عليّ، وهي بصرية في معظمها، وإن كان قد جرى قلمه ببعض المصطلحات التي تنسب إلى الكوفيين ، إضافة إلى أنه جاء بمصطلحات جديدة لم تكن قبله.

- عرض البحث جملة من آراء النحاة، وأظهر موقف الجرجاني منها، وبين أن الجرجاني وفق بين عدد منها ، ووافق بعضها وعارض بعضها الآخر.

- تناول الجرجاني العديد من المسائل التي كانت موضع خلاف بين النحاة، وتباينت مواقفه حيالها ما بين تأييدٍ ومخالفةٍ، و سرد بعضها دونما تدخل منه، وربما يُعْزَى ذلك إلى ما تمليه عليه طبيعةُ المسألة وأهميتُها.

- توصل البحث بالأدلة والبراهين إلى أن مذهب الجرجاني النحوي بصري، لكنه لم يكن شديد التعصب لبصريته، فخالفهم في بعض المسائل، وانتقد بعض آرائهم متسلحاً بالتعليل حيناً وبالتدليل حيناً آخر.

- أظهر البحث جملة من أحكام الجرجاني النقدية واختياراته وتحقيقاته وتفرداته، مما يدلّ على نموّ ظاهرة النقد النحوي عنده، وأظهر كذلك عنايته بالاجتهاد في المسائل النحوية، فكثيراً ما كان يبين رأيه في المسألة، ويقلّب وجوهها إمّا تعددت، ويورد مصادرها، إن لزم الأمر، ويناقشها، ثم يختار ما صحّ من مذاهب النحاة، ويحقق القول في كثيرٍ منها، ويتفرد في بعضها.

- بين البحث أثره في النحاة الخالفين، على الرغم من قلة النقول عنه، والتي لا تتناسب مع قيمته العلمية.

- أشار البحث إلى اهتمام الجرجاني بقضية العامل النحوي التي تعود إلى موقفه التقليدي من النحو، فعالجها واحتكم فيها إلى جملة من الأصول والمقاييس، ولم يخرج فيها عن نسق الأقدمين، وربما يعود وضوح هذه القضية لديه إلى أنه حاول الربط بين النظرة المذهبية لديه، والنظرة المعرفية، وإلى تفكيره النحوي، واستناده إلى الرؤية الفلسفية، ومجال علم الكلام الذي انتشر في فترة نمو الدراسة النحوية وتطورها.

- بيّن البحث أن الإعراب عند الجرجاني معنًى لا لفظٌ؛ أي إنّه ليس بكيانٍ مستقلٍ قائمٍ وحده، بل وجوده مرتبطٌ بوجود اللفظ، ولعل رأي الجرجاني هذا من أخطر ما يعثر عليه في المقتصد.

- قرّب الجرجاني بعض المفاهيم النحويّة من المجرد إلى المحسوس، فجعلها أقرب إلى الذهن، وأعلق بالقلب، حين أضفى عليها ما أضفى، فبدا كتاب (المقتصد) وكأنه فلسفة للنحو، وهذه مزية تكتب للجرجاني.

- نظر الجرجاني إلى النظم نظرة عميقةً شاملةً، نجم عنها نظريته التي تعد دعوة صارخة إلى دراسة النحو وفق منهاج جديد، يقوم على الحسّ، والذوق، وحسن التخيير، بدلاً من المنهاج التقليدي الذي يوجّه العناية إلى الإعراب وبيان الأوجه الممكنة من الناحية الإعرابية التي قد تكون على خلاف المعنى المقصود.

- عدَّ عبدُ القاهر النحوَ أصلاً ضرورياً وأساساً للنظم، ولم يخرج في تفسيره له في الدلائل عن تقسيمات علم النحو المعروفة من فعل وفاعل ومفعول، ومبتدأ وخبر، وتوابع، وحال وتمييز، ونفي واستفهام وتمنّ وشرط وجزاء.

- أشار الجرجاني إلى وجود علاقة تربط النظم بالنحو، واعتماداً عليها، ردّ صحة النظم وفساده إلى معاني النحو وأحكامه.

- أدرك الجرجاني أهمية العلاقات التي تقيمها الألفة بين الكلمات، فنظر إلى بناء الجملة نظرة شاملة تحكمه، فتوصل في كتابه(الدلائل) إلى نظرية " التعليق" التي تربط عناصر الجملة المنطوقة بعضها ببعض، وذلك بعد أن تمَّ ربطُها ذهنياً وترتيبُها بحسب معاني النحو.

- أكد الجرجاني على أن نظم الكلم لا يتمّ عشوائياً، وإنما يتمّ نتيجة لترتيب معاني الألفاظ في الجملة، وفقاً لترتيب المعاني في النفس، فليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أنْ تلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل، وعليه فالنظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، فهو نظم بين المعاني لا بين المباني.

- أكد الجرجاني كذلك على أنه لا تفاضل بين كلمتين في الدلالة بحيث تكون إحداهما أدلّ في معناها الذي وضعت له من الأخرى، ولهذا المعنى كانت الجملة كلها كلاماً واحداً يؤدي معنى واحداً لا عدة معانٍ، **ولعل هذا من أهم المبادئ التي توصل إليها الجرجاني، وحاز بها قصب**

السبق.

– انطلق الجرجاني في دراسته لبناء الجملة، من المعنى لا المبنى؛ ولذا كان حريصاً على دراسة دور المتكلم في بناء الجملة، لا دور المتلقي في فهمها.

– كان للجرجاني فضل كبير في التنبيه على الطريقة التي كان يفكر بها أنبه النحاة، كما يبقى جهده في وضع نظرية شاملة للنحو العربي، تبسط فلسفته القائمة على رسم صورة منطقية في الذهن لعلاقات النحو العربي، تقوم على حصر المفردات المتجانسة في الجملة العربية داخل صورها الذهنية الموحدة، وهي إضافة كبيرة.

– نظر الجرجاني إلى النحو نظرة خاصة تتمثل بالارتباط المعنوي بين العامل والمعمول وأنتج نظرية تتصل في جوهرها بالمعنى، فالكلام عنده وحدة شاملة يساند بعضه بعضاً بحيث لو أزيل لفظ من مكانه اختل بناء الجملة كله وتغير المعنى.

– استطاع أن يمزج بين النحو والبلاغة ويوحد بينهما، فكان فهمه للنحو فهماً مختلفاً أعاد إلى اللغة حيويتها ومكانتها، وبيّن قدراتها العجيبة على تأدية المعاني المرادة بوساطة الصياغة الفنية الحقّة، فأصبح النحو عنده علم يكشف المعاني التي هي ألوان نفسية تدرك من وجوه استعمال الكلام.

– نظر إلى التركيب النحوي نظرة جمالية عني فيها بكل الألفاظ والمعاني والعلاقات السياقية فاستطاع بذلك أن يضيف إلى المنهج النحوي

منهجاً بلاغيا تمثل بشرحه لمفهوم النظم.

- اختلف في معالجته لبعض الظواهر التركيبية وتناوله لشواهدها في (المقتصد)، عما هو الحال عليه في (الدلائل) و(الأسرار)، وربما يعود ذلك إلى أن نظرية النظم كانت في (المقتصد) مجرد إرهاصات لم ترق إلى مستوى النظرية ولم تستوي على عودها فيه كما كانت عليه في الدلائل، أو إلى أن الجرجاني ظل أسير أبي علي في شرحه الإيضاح فلم يخرج على منهجه وطريقته في الشرح، إلا في النزر اليسير، احتراماً، وتقديراً له.

المصادر والمراجع

الإرزن الرومي، أحمد بن عثمان، ٢٠٢٣ (شرح بانت سعاد) تحقيق: أسامة اختيار، دار إلهيات، أنقرة.

ابن أبي الصلت، أمية، د.ت (ديوان أمية بن أبي الصلت)، تحقيق: د. السطلي، ط٣، المطبعة التعاونية، دمشق.

ابن الأنباري، ١٩٦٨، (لُمع الأدلة) تح: عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

اختيار، أسامة ٢٠١٧ (أثر الإدغام اللغوي وفكه في دلالة الصوت في القرآن الكريم)، مجلة كلية الإلهيات، جامعة فرات، العدد٢٢، ٢.

اختيار، أسامة، ٢٠١٦ (اختلاف القراءات القرآنية باختلاف المصدر في ضوء نظرية السياق)، مجلة كلية الإلهيات، جامعة فرات، العدد٢١، ١.

اختيار، أسامة ٢٠١٦ (الحمل على المعنى في تفاسير الأندلسيين)، مجلة مجموعة الشرقيات، كلية الآداب، جامعة إسطنبول، العدد ٢٨، ١.

اختيار، أسامة، ٢٠١٥ (مشكلات النظريات الدلالية)، مجلة العلوم الدينية، المجلد١٥، العدد ٣، أنقرة.
ابن الجوزي، علي بن محمد، ١٣٥٨هـ (المنتظم)، ط١، دار صادر، بيروت.

ابن الحاجب، ١٩٨٥ (الأمالي النحوية)، تحقيق: هادي حسن حمود، ط١، بيروت.

ابن الخُشّاب، عبد الله بن أحمد، ١٩٧٢ (المرتجل في شرح الجمل)، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة، دمشق.

ابن الخطيم، قيس، ١٩٦٧ (ديوان قيس بن الخطيم)، تحقيق: ناصر الدين الأسدي، دار صادر، بيروت.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل (٣١٦هـ)، (الأصول في النحو)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي(٥٤٢هـ)، (أمالي ابن الشجري)، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة.

ابن النديم، ١٩٧٨ (الفهرست)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
ابن تغري بردى، جمال الدين أبي المحاسن (٨٧٤هـ)، د.ت (النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر.

ابن تولب، النمر، ٢٠٠٠، (ديوان النمر بن تولب)، محمد طريفي، ط١، دار صادر، بيروت.

ابن ثابت، حسان، ١٩٧٤، (ديوان حسان بن ثابت)، حققه: د. وليد علي فرحات، دار صادر، بيروت.

ابن جمعة الموصلي، عبد العزيز القواس، ١٩٨٥، (شرح ألفية ابن معطي)، تحقيق: علي موسى الشوملي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض.

ابن جني، أبو الفتح عثمان ابن جني(٣٩٢هـ)

- ١٩٨٥، (سر صناعة الإعراب)، تحقيق : د . حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق.
- د.ت، (الخصائص)، تحقيق: محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- ١٩٦٩، (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها)، تحقيق: ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الجمهوريه العربية المتحدة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي.

ابن حنبل، الإمام أحمد

- ١٩٩٦، (المسند)، حقق هذا الجزء: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي وإبراهيم الزيبق، ط١ مؤسسة الرسالة، بيروت.

- ١٩٩٣، (المسند)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، ط١، مؤسسة الرسالة.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين(٦٨١هـ)، (وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان)، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، لبنان.

ابن دريد، محمد بن الحسين، ١٣٤٥ هـ ، (جمهرة اللغة)، ط١، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن.

ابن ربيعة، لبيد العامري،١٩٦٢، (ديوان لبيد بن ربيعة العامري)، تحقيق: إحسان عباس، الكويت.

ابن سلام، محمد الجمحي(٢٣١هـ)، د.ت، (طبقات فحول الشعراء)، تحقيق : محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.

ابن عصفور ١٩٨٠ (ضرائر الشعر)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، بيروت.

ابن عصفور، علي بن مؤمن

- ١٩٧١ (المقرب)، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وزميله، ط١ بغداد.

- ١٩٨٢، (شرح جمل الجرجاني)، تحقيق: صاحب أبو جناح، ط١، وزارة الأوقاف، بغداد.

ابن عماد، عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، د.ت، (**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**)، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، محمد الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق.

ابن فارس، ٢٠٠٢، (معجم مقاييس اللغة)، تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون، ط٣، اتحاد الكتاب العرب.

ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد(٧٩٩هـ)، د.ت، (الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب)، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابن قاضي شهبة، أبو بكر بن أحمد بن عمر(٨٥١هـ)، ١٤٠٧هـ، (طبقات الشافعية)، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، ط١، عالم الكتب، بيروت.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم، ١٩٨٢، (أدب الكتاب)، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.

ابن كلثوم، عمرو، ١٩٩١، (ديوان عمرو بن كلثوم)، تحقيق: علي أبو زيد، ط١، دار سعد الدين.

ابن مالك

- ١٤٠٢ هـ ، (شرح الكافية الشافية)، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، ط١ ، دار المأمون للتراث.
- ١٩٩٠، (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة، القاهرة.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى البغدادي(٣٢٤هـ)، ١٤٠٠هـ، (كتاب السبعة في القراءات)، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، مصر.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري (٧١١ هـ)، (لسان العرب)، ط١، دار صادر، بيروت.

ابن هرمة، إبراهيم، ١٩٩٦، (ديوان إبراهيم بن هرمة)، تحقيق: محمد جبار المعيبد، مطبعة الآداب في النجف الأشرف.

ابن هشام، جمال الدين الأنصاري

- ١٩٧٩، (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥ ، دار الجيل ، بيروت.

- د.ت، (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

- ١٣٨٣ هـ، (شرح قطر الندى وبل الصدى)، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١.

- ١٩٨٥، (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) ، تحقيق : د . مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر، دمشق.

ابن هشام اللخمي، ٢٠٠٣، (المدخل إلى تقويم اللسان)، تحقيق: حاتم الضامن، دار البشائر الإسلامية.

ابن يعيش

- ١٩٢٨، (شرح المفصل)، المطبعة المنيرية، مصر.

- د.ت، (شرح المفصل)، دار صادر.

أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري(٦١٦هـ)، د.ت، (إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، المكتبة العلمية، لاهور، باكستان.

أبو تمام، ١٩٨٢، (ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي)، تحقيق: محمد عبده عزام، ط٤، دار المعارف.

أبو جعفر، النحاس، ١٩٨٨، (إعراب القرآن الكريم)، تحقيق: زهير غازي زاهد، ط٣، بيروت.

أبو حيان الأندلسي، ١٩٨٥ (النكت الحسان في شرح غاية الإحسان)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط١، بيروت.

أبو حيان، محمد بن يوسف الأندلسي

- ١٤٠٤ هـ ، (ارتشاف الضّرَب)، تحقيق: مصطفى النحاس، ط١.
- ١٩٩٨، (ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة.
- ٢٠٠١، (تفسير البحر المحيط)، ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود – الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق ١) د.زكريا

عبد المجيد النوقي ٢) د.أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.

- أبو زيد، أحمد، د.ت، (مقدمة في الأصول الفكرية للبلاغة وإعجاز القرآن)، دار الأمان، الرباط.

أبو العتاهية

- ١٩٨٠، (ديوان أبي العتاهية)، تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر، بيروت.

- د.ت، (ديوان أبي العتاهية)، تحقيق: شكري فيصل، دار الملاح، دمشق.

أبو النجم العجلي، ١٩٨١، (ديوان أبي النجم العجلي)، صنعة علاء الدين آغا، الرياض.

أحمد، محمد نائل، ١٩٨٩، (نظرية العلاقات أو النظم بين عبد القاهر الجرجاني والنقد العربي الحديث)، دار المنار.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، ١٩٦٤، (تهذيب اللغة)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة.

الأعشى

- ١٩٨٣، (ديوان الأعشى)، تحقيق: محمد محمد حسين، ط١، مؤسسة الرسالة.

- ١٩٨٦، (ديوان الأعشى)، دار بيروت للطباعة والنشر.

الأفغاني، سعيد، ١٩٥٧، (في أصول النحو)، ط٢، مطبعة الجامعة السورية.

الآلوسي، السيد محمود شكري، ١٩٩٨، (الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر)، شرح محمد بهجت الأثري البغدادي، ط١، الآفاق العربية، بيروت.

امرؤ القيس، ١٩٥٨، (ديوان امرئ القيس)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر. و١٩٨٤، دار المعارف، القاهرة.

الأنباري، أبو البركات

- ١٩٥٧ (الإغراب في جدل الإعراب) تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية.

- ١٩٦١، (الإنصاف في مسائل الخلاف)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، ط٤، دار إحياء التراث العربي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

- ١٩٦٣، (لمع الأدلة في أصول النحو) تحقيق: د. عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

الأنصاري، أبو زيد، ١٩٨٤، (النوادر)، المطبعة الكاثوليكية، بيروت.

الباخرزي، علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب أبو حسن (٧٦٤هـ)، ١٩٩٣، (دمية القصر وعصرة أهل العصر)، تحقيق: د. محمد ألتونجي، ط١، دار الجيل، بيروت، لبنان.

البحتري، ٢٠٠٢، (حماسة البحتري)، تحقيق: محمد نبيل طريفي، ط١، دار صادر، بيروت.

البخاري، الأمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي، ١٩٩٣، (صحيح البخاري)، ضبطه: د. مصطفى ديب البغا، ط٢، دار العلوم الإنسانية، دمشق.

بدوي، أحمد أحمد، د. ت، (عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية)، ط٢، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة.

البعلي، محمد بن أبي الفتح (٧٠٩هـ)، ٢٠٠٢ (الفاخر في شرح جمل عبد القاهر) تحقيق د. ممدوح محمد خسارة، السلسلة التراثية، ط١، الكويت.

البغدادي، إسماعيل باشا، ١٩٩٢ هـ، (**هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين**)، دار الكتب العلمية، بيروت.

البغدادي، عبد القادر بن عمر

- د.ت، (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية)، دار صادر، بيروت.
- ١٩٧٩، (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- د.ت، (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب)، تحقيق: محمد نبيل طريفي، وأميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٩٧٣-١٩٨١، (شرح أبيات مغني اللبيب) تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، ط١، دمشق.

البكري، أبو عبيد، ١٩٧١، (فصل المقال في شرح كتاب الأمثال)، حققه وقدم له: د. إحسان عباس، وعبد المجيد عابدين، ط٢، دار الأمانة، مؤسسة الرسالة.

التميمي، عمر بن لجأ، ١٩٧٦، (شعر عمرو بن لجأ التميمي)، د. يحيى الجبوري.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (٢٩١هـ)

- ١٩٨٨، (ديوان الخنساء بشرح ثعلب)، تحقيق: أنور أبو سويلم، ط١، دار عمار، عمان.

- ٢٠٠٦ (مجالس ثعلب)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٦، دار المعارف، القاهرة.

الجاحظ (٢٥٥هـ)، د.ت، (البيان والتبيين)، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت.

جامع العلوم الأصبهاني الباقولي

- ١٩٩٠، (شرح اللمع)، تحقيق د.إبراهيم بن محمد أبو عباء، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

- ١٩٩٥، (كشف المشكلات وإيضاح المعضلات)، تحقيق د.أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

الجرجاني ، أبو بكر عبد القاهر

- ١٩٩٠ ، (كتاب الجمل في النحو)، شرح و دراسة و تحقيق يُسرى عبد الغني عبد الله ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.

- ١٩٨٢، (كتاب المقتصد في شرح الإيضاح)، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية.

- ١٩٨٨، (كتاب في التصريف)، تحقيق وتعليق: د. محسن سالم العميري، مكتبة التراث، مكة المكرمة.

- ١٩٩١، (كتاب أسرار البلاغة)، قرأه وعلق عليه: محمود محمد شاكر، ط١، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجدة.

- ١٩٩٢، (دلائل الإعجاز)، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، ط٣، مطبعة المدني، دار المدني.

الجرجاني، علي بن محمد، ١٩٨٨ ، (التعريفات)، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت.

جرير، ١٣١٣، (ديوان جرير)، ط١، المطبعة العلمية بمصر.

الجندي، درويش، ١٩٦٠، (نظرية عبد القاهر في النظم)، مكتبة نهضة مصر، القاهرة.

الجواليقي، أبو منصور موهوب بن أحمد،١٩٦٩ ، (المعرب من الكلام الأعجمي)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب المصرية.

الحديثي، خديجة، ١٩٦٧، (أبو حيان النحوي)، ط١، بغداد.

حسان، تمام ١٩٨٢ (الأصول دراسة أبستمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب)، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

حسين، عبد القادر، ١٩٨٦، (أثر النحاة في البحث البلاغي)، ط٢، دار قطري بن الفجاءة، الدوحة.

الحطيئة، ١٩٨٧، (ديوان الحطيئة برواية ابن السكيت(٢٤٦هـ)، تحقيق: د. نعمان محمد أمين طه، ط١، الخانجي، القاهرة.

الحلواني، محمد خير، ١٩٧٩ (أصول النحو العربي) جامعة تشرين، اللاذقية.

الحموي، ياقوت

- ١٣٥٥هـ، (معجم الأدباء)، الطبعة الأخيرة، دار المأمون، مصر.
- ١٤٠٤هـ، (معجم البلدان)، دار الفكر، بيروت.
- ١٩٥٦ ، (معجم البلدان)، بيروت.

حميدة، مصطفى، ١٩٩٧، (نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية)، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، لونجمان.

الخثران، عبد الله بن محمد، ١٩٨٧، (الاتجاهات التجديدية في الدرس النحوي عند عبد القاهر الجرجاني و ابن خلدون)، ط١، القاهرة.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر، د.ت، (**تاريخ بغداد**)، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان.

الخطيب التبريزي، أبو زكريا يحيى(٥٠٢هـ)، ١٩٨٦، (كتاب تهذيب إصلاح المنطق)، تحقيق: د. فوزي عبد العزيز مسعود، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

خليفة ، حاجي ، د.ت (كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون)، دار العلوم الحديثة، بيروت ، لبنان.

الخنساء، ٢٠٠٤، (ديوان الخنساء)، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، ط٢، دار المعرفة بيروت لبنان.

الخياط، محمد هيثم، ١٩٩٧، (في سبيل العربية)، دار الوفاء، المنصورة.

الداودي، أحمد بن محمد، ١٩٩٧، (طبقات المفسرين)، تحقيق: سليمان بن صالح الخزي، ط١، مكتبة العلوم والحكم.

دهمان، أحمد علي، ٢٠٠٠، (الصورة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني " منهجاً وتطبيقاً ")، ط٢، وزارة الثقافة، دمشق.

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد

- د.ت، (سير أعلام النبلاء)، تحقيق : شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، ط٩، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- ٢٠٠٣، (معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار)، تحقيق: د. طيار آلي قولاج، عام الكتب السعودية.
- ١٤٠٤هـ، (معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار)، تحقيق : بشار عواد معروف , شعيب الأرناؤوط , صالح مهدي عباس، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ١٩٩٥، (**ميزان الاعتدال في نقد الرجال**)، تحقيق : علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية بيروت.

ذو الرمة، ١٩١٩، (ديوان ذي الرمة)، تحقيق: كارليل هنري هيس، كمبردج.

رؤبة بن العجاج، ١٩٧٩، (ديوان رؤبة)، تحقيق: ترتيب وتصحيح: وليم بن الورد، دار الآفاق الجديدة بيروت.

الراجحي، عبده، ١٩٧٩، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج)، دار النهضة العربية، بيروت.

الراوي، طه، ١٩٦٤ ، (نظرات في اللغة والنحو)، ط١ ، بيروت.

الرماني، علي بن عيسى (٣٨٤هـ)

- ١٩٥٨، (توجيه أبيات ملغزة الإعراب)، حققه وقدم له: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية.

- ١٩٦٩، (الحدود في النحو) منشور ضمن كتاب رسائل في اللغة، تحقيق: د. مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني، المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، بغداد.

- ١٩٨٤، (الحدود)، في كتاب: رسالتان في اللغة. تحقيق إبراهيم السّامرّائي، ط١، دار الفكر، عمان.

الزبيدي، سعيد جاسم، ١٩٩٧، (القياس في النحو العربي نشأته وتطوره)، ط١، دار الشروق، عمان، الأردن.

الزجاجي، أبو القاسم، ١٩٨٤، (الجمل في النحو)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، ط١، بيروت.

الزركشي (٧٩٤هـ)، ١٩٧٢، (البرهان في علوم القرآن)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة، بيروت.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر(٥٣٨هـ)، د.ت، (الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، تحقيق : عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

زهران، البدراوي، ١٩٨٧، (عالم اللغة عبد القاهر الجرجاني المفتن في العربية ونحوها)، ط٤، دار المعارف، القاهرة.

زهير بن أبي سلمى، ٢٠٠٥، (ديوان زهير بن أبي سلمى)، اعتنى به وشرحه: حمدو طماس، ط٢، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

السبكي، تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي(٧٧١هـ)، د.ت، (طبقات الشافعية الكبرى)، تحقيق: محمود محمد الطناحي،و عبد الفتاح محمد الحلو، ط١، عيسى البابي الحلبي.

سعيد بن أوس (٢١٥هـ)، ١٨٩٤، (النوادر في اللغة)، تصحيح سعيد الخوري الشرتوني اللبناني، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين.

سلطان، منير، ١٩٨٦، (إعجاز القرآن بين المعتزلة والأشاعرة) ط٣، منشأة المعارف الإسكندرية.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدايم، ١٩٨٦، (الدرّ المصون)، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، ط١، دار القلم، دمشق.

سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان ،٢٠٠٦(كتاب سيبويه) ط٤، تحقيق: عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة.

السيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد، ١٩٧٦، (شرح أبيات سيبويه) تحقيق: د. محمد علي سلطاني، مجمع اللغة العربية، دمشق.

السيوطي، جلال الدين (٩١١هـ)

- د.ت، (كتاب الاقتراح)، دار المعارف، حلب، سوريا.

- د.ت، (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

- ١٩٨٥، (الأشباه والنظائر في النحو)، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة.

- د.ت، (**بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**)، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان، صيدا.

شلبي، عبد الفتاح إسماعيل، ١٩٨٩، (**أبو علي الفارسي، حياته، مكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو**)، ط٣، دار المطبوعات الحديثة، جدّة.
الشماخ، ١٣٢٧، (ديوان الشماخ بن ضرار)، بشرح: أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة، جانب محافظة مصر.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد(١٢٥٠هـ)، د.ت، (فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير)، دار الفكر – بيروت.

طرفة بن العبد، ١٩٧٥، (ديوان طرفة بن العبد)، صنعة الأعلم الشنتري (٤٧٦هـ)، تحقيق: درية الخطيب ولطفي الصقال.

عباس، حسن، ١٩٧١، (اللغة والنحو بين القديم والحديث)، ط٢، دار المعارف، مصر.

عبد الله، إبراهيم، ٢٠٠٥، (ابن الحاجب النحوي(٦٤٦هـ))، ط١، دار سعد الدين.

عبد المسيح، جورج متري، وتابري، هاني جورج ١٩٩٠ (الخليل معجم مصطلحات النحو العربي) تصدير للدكتور محمد مهدي علام، ط١، مكتبة لبنان، بيروت.

عبد المطلب، محمد

- ١٩٨٤، (البلاغة والأسلوبية)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- ١٩٩٥، (قضايا الحداثة)، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لونجمان، مصر.

العسكري، أبو هلال، ١٩٦٤، (كتاب جمهرة الأمثال) حققه وعلق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبد المجيد قطاش، ط١، المؤسسة العربية.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (٦١٦هـ)

- ١٩٩٥، (اللباب في علل البناء والإعراب)، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط١ ، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر دمشق، سوريا.

- ١٩٨٦، (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين)، ط١ تحقيق: عبد الرحمن بن سلميان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

علوش، جميل، ١٩٨١، (ابن الأنباري وجهوده في النحو)، الدار العربية للكتاب ليبيا، تونس.

عمر ابن أبي ربيعة، ١٣٣٠، (ديوان عمر بن أبي ربيعة)، مطبعة السعادة بمصر.

عمر، أحمد مختار ،١٩٨٢، (البحث اللغوي عند العرب)، ط٤ ، عالم الكتب، القاهرة.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد

- ١٩٩٦ (كتاب الإيضاح) تحقيق و دراسة : كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب.

- ١٩٨١، (التكملة)، تحقيق كاظم بحر المرجان، جامعة الموصل، العراق.

- ٢٠٠٣م، (الإغفال)، تحقيق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، ط١، المجمع الثقافي، أبو ظبي.

- ١٩٦٩، (الإيضاح العضدي)، حققه وقدم له ، د.حسن شاذلي فرهود ، ط١ ، كلية الآداب ، جامعة الرياض.

- ١٩٨٢ (المسائل العسكريات)، تحقيق: د. محمد الشاطر، ط١، مطبعة المدني، القاهرة.

- ١٩٨٣، (المسائل البغداديات)، تحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي، وزارة الأوقاف العراقية، بغداد.

- ١٩٨٤-١٩٩٩، (الحجة)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ومراجعة: أحمد يوسف الدقاق وعبد العزيز رباح، دار المأمون، دمشق. و ١٩٩٥-٢٠٠٠، تحقيق: علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح شلبي، ومراجعة: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

- ١٩٨٨، (كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- ١٩٩٠-١٩٩٦، (التعليقة على كتاب سيبويه)، تحقيق: عوض القوزي، ط١، مطبعة الأمانة، القاهرة.

الفراء، أبو زكريا، د.ت، (معاني القرآن)، تحقيق: أحمد نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح شلبي، دار السرور، بيروت.

الفرزدق، همام بن غالب

- ١٩٦٠، (ديوان الفرزدق)، دار صادر، بيروت.

- ١٣٥٤هـ، (ديوان الفرزدق)، شرح عبد الله الصاوي، القاهرة.

فلفل، محمد عبدو، ٢٠٠٧، (اللغة الشعرية عند النحاة)، ط١، دار جرير، عمان.

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، ١٤٠٧هـ، (البلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة)، تحقيق : محمد المصري، ط ١، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت.

القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي، ١٩٢٦، (كتاب الأمالي)، ط٢، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة.

القرشي، أبو زيد(١٧٠هـ)، د.ت، (جمهرة أشعار العرب)، تحقيق : عمر فاروق الطباع، دار الأرقم ، بيروت.

القفطي، جمال الدين علي بن يوسف، ١٩٥٢، (إنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة.

القوزي، عوض أحمد، ١٩٨١، (المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري)، ط١، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض.

الكتاني، عبد الحي بن عبد الكبير(١٣٨٣هـ)، ١٩٨٢، (فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

كثيّر عزة، ١٩٧١، (ديوان كثيّر عزة)، تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى

- ١٩٩١، (الكليات معجم المصطلحات والفروق اللغوية)، قابله ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ١٩٧٦، (الكّلّيات)، تحقيق: د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الكوسى، عصام: ٢٠٠٢ (أثر الشاهد الشعري في تقعيد النحو العربي)، رسالة دكتوراه، دمشق.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(٢٨٥هـ)، د.ت، (المقتضب)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

المخزومي، مهدي ١٩٦٤ (في النحو العربي نقد وتوجيهه) ط١، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

المرزباني(٣٨٤هـ)، ١٩٦٥، (الموشح مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع في صناعة الشعر)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد(٤٢١هـ)

- ١٩٩١، (شرح ديوان الحماسة)، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، ط١، دار الجيل، بيروت.
- ٢٠٠٢، (الأزمنة والأمكنة)، تحقيق: محمد نايف الدُّليمي، ط١، عالم الكتب، بيروت.
- ١٣٣٢هـ، (كتاب الأزمنة والأمكنة)، ط١، بمطبعة مجلس دائرة.

مسلم، الإمام أبو الحسين ابن الحجاج القشيري النيسابوري، ١٩٩٦، (صحيح مسلم)، ط١، دار عالم الكتب.

مصطفى، إبراهيم، ١٩٥٩ ، (إحياء النحو)، القاهرة.

مطلوب، أحمد، ١٩٧٣، (عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده)، ط١، وكالة المطبوعات، بيروت.

الملخ، حسن خميس، ٢٠٠١، (نظرية الأصل والفرع في النحو العربي)، ط١، دار الشروق عمان.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد(٥١٨هـ)، ١٩٧٢، (مجمع الأمثال)، حققه، وفصله، وضبط غرائبه، وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢.

النابغة الذبياني

- ١٩٦٠، (ديوان النابغة الذبياني)، تحقيق: كرم البستاني، دار صادر، بيروت.
- ١٩٩٠، (ديوان النابغة الذبياني)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار المعارف، القاهرة.

نبهان، عبد الإله، ١٩٩٧، (ابن يعيش النحوي(٥٥٣-٦٤٣هـ))، دراسة، اتحاد الكتاب العرب.

نجيب: محمود عبد الكريم، ٢٠٠٤ (مناهج شروح ألفية ابن مالك)، ط١، دار الفارابي للمعارف، دمشق، سوريا.

نور الدين، علاء، ٢٠٠١، (عبد القاهر الجرجاني في كتابات المحدثين في الفترة من (١٩٥٠-١٩٩٥)، ط١، مكتبة الخبتي الثقافية، المملكة العربية السعودية.

الهذليين، ديوان الهذليين. نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.

هلال، عبد الله الحسيني، ١٩٨٩، (ابن يسعون النحوي حياته وآراؤه مع دراسة كتابه المصباح في شرح أبيات الإيضاح)، ط١، مطبعة أبناء وهبة حسان، القاهرة.

الياس، منى، ١٩٨٥ (القياس في النحو مع تحقيق باب الشاذ من المسائل لأبي علي الفارسي)، ط١، دار الفكر، دمشق.

اليافعي، عفيف الدين أبو محمد عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان، ١٩٩٣، (**مرآة الجنان وعبرة اليقظان**)، دار الكتاب الإسلامي القاهرة.

الرسائل الجامعية

أبو عمشة، نبيل محمد ١٩٨٩، (شرح الشافية للجاربردي)، قسم الدراسة، رسالة دكتوراه، دمشق.

الجرجاني، عبد القاهر، ٢٠٠٧، (المقتصد في شرح الكلمة) تحقيق د.أحمد بن عبد الله بن ابراهيم الدويش، سلسلة الرسائل الجامعية (٧٨) جامعة الإمام بن مسعود الإسلامية

راتب حسن عبود، يوسف، ٢٠٠٨، (مفهوم النحو عند عبد القاهر الجرجاني)، رسالة دكتوراه، بإشراف: أ.د. سامي عوض، جامعة تشرين.

علم، يحيى مير، ١٩٩٢، (منهج العكبري في شرح الإيضاح لأبي على الفارسي ، دراسة وتحقيق)، رسالة دكتوراه، بإشراف أ.د. عبد الحفيظ السطلي، المجلد الأول، الدراسة، جامعة دمشق.

قاسم، محمد عبد الله، ٢٠٠٥، (الأصول النحوية والصرفية في"الحجة" لأبي علي الفارسي(٣٧٧هـ))، رسالة دكتوراه ، بإشراف أ.د. نبيل أبو عمشة، جامعة دمشق.

قصاب، صبحي، ٢٠٠٦، (أبو البقاء العكبري وجهوده النحوية والصرفية (٥٣٨هـ – ٦١٦هـ)، رسالة دكتوراه بإشراف: الأستاذ الدكتور: عبد الإله نبهان، جامعة البعث.

المرجان، كاظم بحر، ١٩٧٥، (تحقيق كتاب المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني مع دراسة لآرائه النحوية)، رسالة دكتوراه، بإشراف: د.حسين نصار، مصر.

E-ISBN 978-625-6640-68-9
9 786256 640689